

Arabe 6317

Arabe 6317. 1626/01/01.

1/ Les contenus accessibles sur le site Gallica sont pour la plupart des reproductions numériques d'oeuvres tombées dans le domaine public provenant des collections de la BnF. Leur réutilisation s'inscrit dans le cadre de la loi n°78-753 du 17 juillet 1978 :

- La réutilisation non commerciale de ces contenus est libre et gratuite dans le respect de la législation en vigueur et notamment du maintien de la mention de source.
- La réutilisation commerciale de ces contenus est payante et fait l'objet d'une licence. Est entendue par réutilisation commerciale la revente de contenus sous forme de produits élaborés ou de fourniture de service.

[CLIQUER ICI POUR ACCÉDER AUX TARIFS ET À LA LICENCE](#)

2/ Les contenus de Gallica sont la propriété de la BnF au sens de l'article L.2112-1 du code général de la propriété des personnes publiques.

3/ Quelques contenus sont soumis à un régime de réutilisation particulier. Il s'agit :

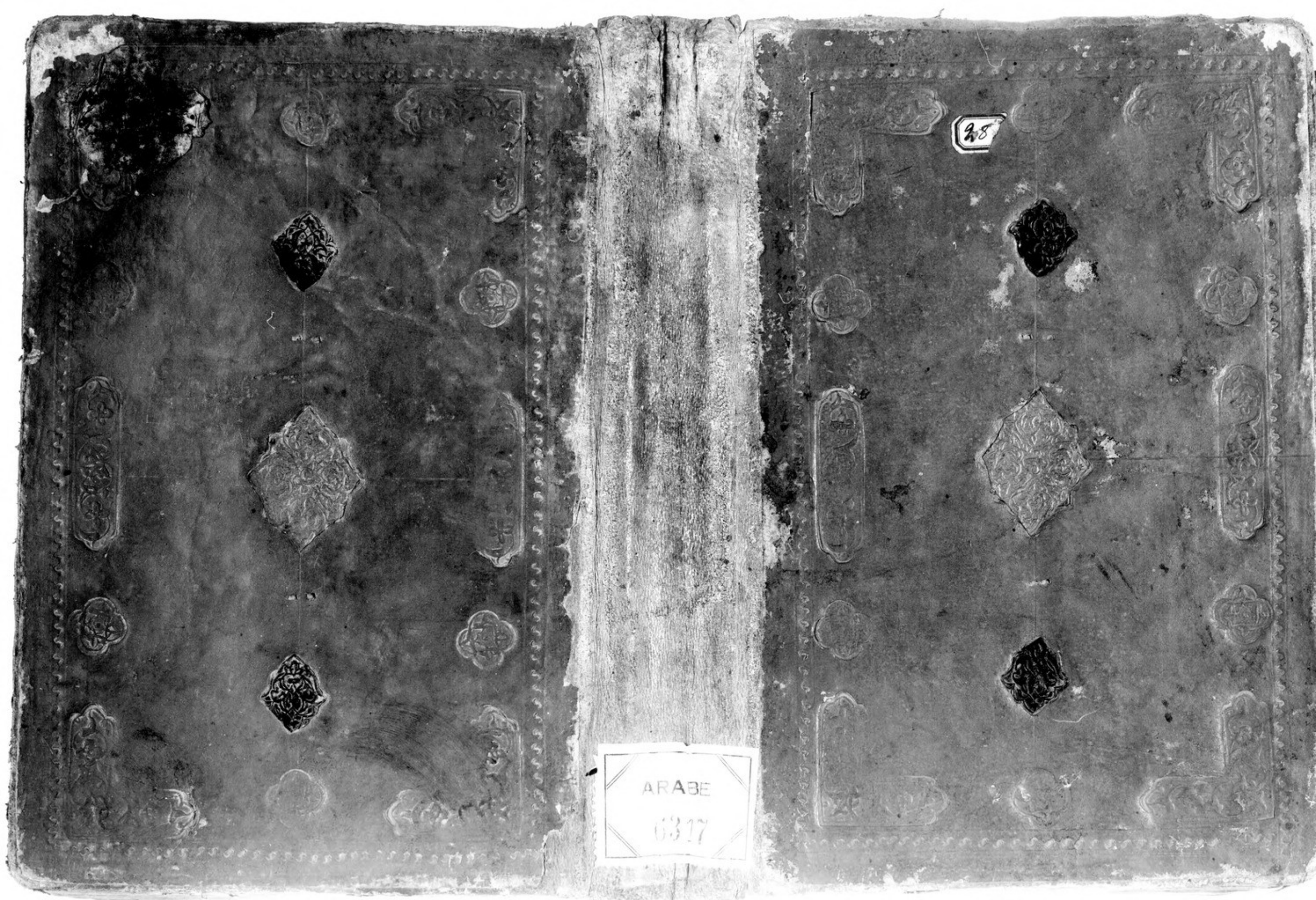
- des reproductions de documents protégés par un droit d'auteur appartenant à un tiers. Ces documents ne peuvent être réutilisés, sauf dans le cadre de la copie privée, sans l'autorisation préalable du titulaire des droits.
- des reproductions de documents conservés dans les bibliothèques ou autres institutions partenaires. Ceux-ci sont signalés par la mention Source gallica.BnF.fr / Bibliothèque municipale de ... (ou autre partenaire). L'utilisateur est invité à s'informer auprès de ces bibliothèques de leurs conditions de réutilisation.

4/ Gallica constitue une base de données, dont la BnF est le producteur, protégée au sens des articles L341-1 et suivants du code de la propriété intellectuelle.

5/ Les présentes conditions d'utilisation des contenus de Gallica sont régies par la loi française. En cas de réutilisation prévue dans un autre pays, il appartient à chaque utilisateur de vérifier la conformité de son projet avec le droit de ce pays.

6/ L'utilisateur s'engage à respecter les présentes conditions d'utilisation ainsi que la législation en vigueur, notamment en matière de propriété intellectuelle. En cas de non respect de ces dispositions, il est notamment passible d'une amende prévue par la loi du 17 juillet 1978.

7/ Pour obtenir un document de Gallica en haute définition, contacter utilisationcommerciale@bnf.fr.



ARABE

6317

بسم الله الرحمن الرحيم
 بسم الله الرحمن الرحيم

ARABE
 6317

بسم الله الرحمن الرحيم

العلم الطمان في حركة الحرف الاستفهام حتى يكون القراءة عليهم انهم لم يسمعوا
 انهم لم يسمعوا النمرة لكن لم توجد هذه القراءة وخالفوا في العمل ولم تكن في
 قد افصح الدال وسكون الفاء وذهب المحمور الى ان في حركة الحرف الاخر اعلى النمرة الثانية
 ليسكون القراءة عليهم انهم لم يسمعوا وسكون النون من عيسى بن جهم صلا الله عليه
 ايضا لا يوجد ولا العبارة تدل على ان جهمان عبارة المصنوع في الاول فيعوي عليه
 الاشكال ويمكن دفعه بان ما ذكره الشراح من علم ما فعل عن الامام سبحانه انه قال اما اذا
 كان الساكن قبل النمرة مع الجمع عليكم انفسكم فلا خلاف في كفاية هذه النمرة
 الوقوف عند ما فطنوا ان لا يعمل في فعل حركة النمرة الى مع الجمع ولم يقولوا على الامام
 ابي سالم في شرح الشاطبية عن الامام ابن مهران انه ذكر في كتابه قصرة على محروقة
 حمزة من النمرة وقال في النمرة بعد مع الجمع في هذا ما ذهب احد ما هو الا حسن فعل حركة
 عليها مطلقا في تارة وفي تارة وتكرارها نحو فمهم ايون عليهم استغفرت لكم
 اصري الثاني انها تعميم مطلقا وان كان النمرة مفتوحة او مكسورة حذرا من تحريك
 اليهم بعد حركتها الاصله الثالث سئل في الضم والكسر دون الفتح ليلالينيه
 اللوط بالثنية ان كانت النمرة قبلها همزة وهما متفقان او مختلفان سهل الثاني
 وفي نحو انهم يتقبل الاول في تسهيل الثانية هذه الكلمة به فيظهر صحة ما جاءه

Recopie de mauche
 Arabe 6317

الخجوة

سج

المجهول من غير لاجمال ما قبلها فاما فيه الاستدلال بالنظر الى نفسه فمفهوم اللفظ مع قطع النظر
 كونه في مقام الاخبار عن الكفار فانه اذا لوحظ لا يتبع الاجمال فلا يحمل لها كما صحح به ابن
 هشام ان الجملة المفيدة لما قبلها ليس محل من الاعراب عند الجمهور والعجب ان بعض
 من شرح الكشاف لا ان لها محلا من الاعراب او حال عن ضمير علمهم او ما بعده من كونه
 اذا لوحظ كونه في مقام الاخبار عن الكفار اذ يوجد فيما قبله خبر عدم الايمان في يوجد فيه
 من التاكيد او بدل عنه بدل الاستعمال اذا اعتبر جهة الاجمال او بدل الكل من الكل اذا
 اعتبر جهة التاكيد او خبر ان الجملة قبلها عمت ارض يشير الى ان محل ما قبلها على الاثر
 انما يصح اذا اعتبر كونه جملة كما ذكر في الوجه الثاني لال الاعتراض عند الجمهور ان يود في
 كلام ابن كثير في تحصيل محل لا محل لها من الاعراب لكنه يورد في الابتناء
 الحكم لان ماله الاخبار عنهم بان قيادة قبلهم صارت بحيث لا يفهم الايات والندوة
 على عدم ايمانهم واعتراض بان قوله يراهم انهم لم يندروهم اقوى وظهر
 من قوله لا يوفون في افادة ما سبق له الكلام فعبارة جعل للقوى يستغنى عنه ولا
 عمده ولعله هو الوجه في تأخير المص آياه والاية مما اجتمع به من خبره فكيف بالاطلاق
 على من حاربه انما ما يمنع لحلم الله على بعد وقوعه او لارادته ذلك او لاجبا
 بذلك لعدم التكليف ولا نزاع في وقوع التكليف بفصله عن الجواز اما عند الجمهور

حمايطان

مما يطابق بمن ان البعد فاد على العصد اليه اختياره وان لم يحمل الله تعالى
 الفعل على عيبه ومصدره ولا معنى لتأثير البعد في احواله سوى كونه
 عند الشرح الاشعر فانه محله لا يستلزمه المحل وهو انقلاب علمه
 جهلا ودفع الكثرة في خبره ومعه ذلك مكلف به كما حال الى
 جهل فانه محله مكلف به وفالتكليف بالاطلاق والامور عصا
 ما لا يمنع له ان كلف المحقق وجميع الصديقين والمصدقين
 قول شيخ فيه فينبغي ان اكثر احواله الى حوار التكليف به والتمسك
 اكثر اصحابه منهم من قال بوجوه ايضا لكن خلاف الاجماع والكلية
 دلالات واستقرا او المرتبة الوسطى امكن في نفسه لكن لا
 مستعدا لغزرت اليه اصل كحل الجسم او عادت كالصعود
 الاسمار ونهاه هو الذي وقع النزاع في حوار التكليف به
 تحصيل الفعل والاثبات في شحوا والتعاقب على تركه لا على قصد
 المعصية واطهار عدم الى مدار على الفعل كما في التجدد بالقرآن
 فانه لا يخفى في كونه محالا لاطلاق الجسم هو على ان النزاع كنهنا



انما هو في الجواز اما الوقوع فيمنه حكم الاستواء وشهادة مثل قوله تعالى لا تكلف الله نفسا
الا وسعها ثم المفهوم من قوله فيجتمع الضدان ان المستدل بالاية قابل لوقوع
التكليف بالمتنع بالذات وهو باطل كما عرفت ولهذا قال والنهي ان التكليف
بالمتنع لذاته وان عطل من حيث ان الكلام لا يسجد عريضا ان
الحكم المصالح سما الاضلال والاما جاز السجود من الممكن من الفعل لكنه غير
لاستقرار ولايات الاحاديث ايضا والاخبار بوقوع الشيء بعد ذلك
القدرة عليه جواب عن الوجهين اما كونه جوازا عن الاول فله لان الكذب لا يلزم
اذا وقع خلاف المجزأة والتكليف لا يقتضي ايقاعه بالفعل بل القدرة
عليه الاخبار باجتناب الشيء لا يفيقها واما كونه حراما عن الثاني فبان بقا
لم يكلفوا الا بتصديقه وانه ممكن في نفسه متصور وقوعه الا انه مما علم الله تعالى انهم لا
يصدقونه لعدم الحاصل احاده الرسول كاجابة لنوح بقوله ان من يؤمن من
الافن فظلمن لا انه اخبرهم بذلك ولا يخرج الممكن عن الامكان لعدم
ولا يفيان القدرة عليه نعم كلفوا بالامان بعد علمهم باخباره بانهم لا يؤمنون
بكان من قبل علم المكلف باعتناء وقوعه منه قبل ذلك غير واضح لانه لو
انتفاء فائدة التكليف وهو الابتلاء لا يستحالته منهم لما ذكره فذلك لو علموا
بفقط منهم التكليف كما افاد المحقق عصاة الملة الذين وبهذا علم فساد

ما توهم

ما توهم ان كلام المص حوا عن الوجه الاول فقط فان قيل بل يمكن توجيه التكليف
بالامان بعد علمهم باعتناء وقوعه منهم عتقا قال الفصل الاربعون في ما يتعلق
في هذا الموضع ان المراد بقول التكليف بالمتنع لذاته غير واضح ان
به بالاصالة عينية واضحة واما التكليف بالسجود فجاز ان يكون واحدا
التكليف بالجمع من الضدين والتقصيص انما نشأ عن التكليف بالكف على ان
وهو تكليف بالسجود لما ورد في الجواب عن الوجهين ان الرسول اذا علم انهم لا
مما فائدة الا انذار اجاب عنه بقوله وعنده الا انذار بعد العلم انهم لا
عليه الصلوة والسلام بانه لا ينبغي اى لا يفيد من قولهم كبح الطعام اى منها اكله
او ان احدهما بالمرط الى المكلف هو الزام المحجة عليه لا يكون للناس على
محبة الرسول الا حرا بالنظر الى الرسول وجبارة اى حائرا الى الرسول فصل
بدرع للنصوص الدالة على وجوب التبليغ عليه لذلك اطلاق فاده الا انذار
الفائدة من انه كورس قال الله تعالى سوا علمهم ولم يقل سوا عليك اد لاسا
ينها عنده ارجحان طرق الا انذار كحفظها لمحو السليح والكتف فان لم يرض
عندهم مساويان لعاقبة في علمهم بل علمهم اسان اى شارت الى ان ترك
الموظف لكونه استنبا فاجاب عن سوال سبب الحكم كما في قوله قال في

كأنها قيل أي وقيل الجدل وبما أي أحداث تلك الهيئة وفي بعض النسخ وسما أي الهيئة
 والمراد أحد أشكالها على سبيل الاستعارة فتما إن كانت الهيئة في بعض النسخ العلوب
 والاستماع وتفسيره إن كانت في الاستبصار أقول المقصود من هذا التفسير أن في قوله
 وعلى ابصارهم عساده استعارة بقية كما في ختم وليس كذلك الاستعارة فيه أصليته
 كما صرح به شرح الكشاف لكونها في العساده ولا فعل لكون بوعيه الذي أدى إليه الخاطر
 انفار عن المص بل صاحب الكشاف أيضا جعل قوله تعالى على ابصارهم عساده محمى
 ابصارهم يدل عليه عبارة الكشاف حيث قال قال قلت يا فتى الختم على العلو
 والاستماع وتفسيره ابصارهم يؤيده ما سبق من التواء بالنسبة على تقدير جعل على
 ابصارهم عساده أو على حذف الجار واليصال الختم إليه والختم على ابصارهم بعينه
 ولعل اللمنة في بعض النسخ استعارة لفظة النبات والدماء التي يصفونها بالعام
 لأن سبب الإيمان على ما تفرغ في الأصول هو حدوث العالم وتغيره واسهل الإدراك
 الأحاسيس بالبرهان في عقله لم يبره به العالم وتغيره فيجب له أن ينظر بعين
 الاستبصار والاعتبار ويستدل به ويؤمن من كونه عاقلا متميزا وبترك الاستكلا
 لم يحجب عليه الإيمان من لم يؤمن فكان لم يبره من ذلك الختم لعساده حلقه في
 وجوه النبات والدماء ولهذا قال تعالى في سورة الحائث جعل بصره عساده فأن ذلك
 المقام مقام بيان عدم قبولهم النسخ وعدم صلاحهم بالمواضع التواصلة اليم ختم

لينظر

لينظر والعين الاعتبار والاستبصار قياسا به في الفعل من الاستبصار
 وله الاستمرار وحده اللمنة مما نفوت به فالجمل ان في ختم استعارة
 نصرته بتجربة حيث شبه أحداث تلك الهيئة العلوب والاستماع الختم
 عن نفوذ الحق فيما بالحتم عليها كجامع الاستعمال استعارة القول لما في ثم استعمال
 المسببة بمعنى المسببة واستق من الختم المجازي صفة الماضي وذكر الحال في قوله تعالى
 ابصارهم عساده لكنه بالتأويل كما عرفت فظهر ان كلام الشرح بالنظر إلى الآية
 وكلام المص بالنظر إلى ما يدل واسرار إلى ان التفسير لم يزل عطف على قوله
 المراد بهما في قوله وإنما المراد بهما فلو بهم وشاعهم أي حال قلوبهم وشاعهم وهو
 جمع مؤنث مجمل محل الشعور واداد بها الاستماع والابصار المؤد بها أي التي عرض لها
 الالام بشدة الحال أي صار صرب حجاب بينها وبين الاستماع بها
 لا يتفهم بها بسبب ذلك الحجاب فتما لو عده نصيب على التفرغ من التوبة
 في ضرب الحاصل أنه شبه حال العلوب والاستماع والابصار بحال أسيار مخلوقة
 لا انتفاع بهما من النسخ عن ذلك بطريق الختم والتعطيل استعمال في المسببة اللفظ
 الدال على المسببة به والجامع عدم الانتفاع بما حلت للانتفاع به بناء على
 مانع عارض يخرجه ولا يصحح التكليف بالاستمتاع وهو كما ترى

مركب من عدة اجزاء ومن شرط في التمثيل تركيب الطرفين نحو دلالة خبر اللفظ على خبر المعنى
 وقع ههنا في حيث يتجسست قال او احمى ما نحن فيه على الاستعارة كالاستعارة
 لفظا وفردا واذا حمل على التمثيل كان الاستعارة لفظا وكما لفظا لوجهه
 في الارادة فان ملاحظة المتأقصد اما بالفاظ مذكوره او مقدره في نظم الكلام
 او منوية بلا ذكر ولا تقدير فيه وانما صحح لثبوت وحده بالعسادة وحدها لانها
 الاصل وتلك الحالة المركبة ملاحظة باقي الاجزاء قصد بالفاظ متحدة اذ لا
 في التركيب من ملاحظة قصده متعلقه بتلك الاجزاء ولا يسبيل الى ذلك الا بحمل
 الالفاظ بارايها كما يقتضيه جريان العادة ويشهد به رجوعك الى جذمك
 ومن موايد هذه الطريقة جواز الحمل على كل واحد من الاستعارة والتمثيل الاول
 يكون التجوز في لفظي قسم وعسادة وعلى التمثيل لا يجوز فيها بل في الجمع المركب متماز
 المتماز هما وذلك لانك قد حققت في حقن على هذا ان المصير الى الالفاظ
 فحيلة كل بارود عن قواعد العربية ناب وسارود العجب انه يقول ادلا بد من الترتيب
 من ملاحظة قصده والاصل النزاع انما هو في التركيب وما هو الا مصدره على
 اللفظ ثم لما ورد ان احداث تلك الهيئة وما في معناه لما اسندت الى الله تعالى
 قصده فما وجه دم الكفار بتبركهم الاجزاء وقد قال صاحب الكتاب فكيف حمل

في الاستعارة

اليك

اليك قد وردت الآية باعثة على الكفار شناعة ضيقهم وسماحة حالهم وسط يدك
 الوعيد بعد ان عظم بينه بقوله وهي حيث انها ممكنة وان الممكنات باعثة
 الى السلب لوجوب وجوده واما بقدره جبره فلا ان اسندت اليه تعالى خبر
 ومن حيث انها مسببة مما افترقوه اي الكسوة وردت على الآية باعثة عليهم
 ضيقهم بقوله التركيب اشكال لان اللفظ ان قوله ومن حيث انها مخطوطة على
 ان الممكنات ان يكون قوله وردت الآية الى حرا الى ولا مجال له للحركة على
 اليه يمكن ان يقال الواو في ومن حيث واخذه الحقيقة على وردت وهو محتمل
 لقد من قوله من حيث انها مسببة الى مخطوطة على مجموع هي حيث ان الممكنات
 الى فكأنه قيل وهي اسندت اليه تعالى من حيث ان الممكنات تنزه الية وردت
 الآية باعثة عليهم ضيقهم من تلك الاجزاء مسببة مما افترقوه واصطربت
 المعنوية فيه اي في اسناد النظم الى اللفظ بناء على ان المخلص القبيح فيج كعقله عندهم قد كروا
 جو مانع من التباين الاول ان القوم لما عرضوا عن الخلق هو الامان ومكن ذلك
 الى الاعراض في قلوبهم حتى صار كالطبيعة لهم بهته ذلك الوصف العارض بالو
 المخلوق المحل عليه رد بالتسبب التثنية الذي يفاد مكان والكلو نحوهما
 بل الهيئة التي راعاها المتكلم حين اعطى الوصف العارض حكم المخلوق في اسناد

انما كان كما قال الشيخ في دليل الاعجاز ان نسبة الروح الى القادر في فعله وجود الفعل ليس هو
 النسبة التي يعاد بها كان والكاف في محورها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
 في جعل الروح حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا نسبة ما ليس موصوفاً
 ونسبته الى الخوض بان تقدير قدره في نفوسهم وجهه راعوا في اعطاء ما حكم
 في العمل وهو المعنى قول صاحب الكشاف واما اسناد الحكم الى الله عز وجل فليس عليه
 ان هذه الصفة في وطئتها ونبات قدما كالشيء المحلوف غير الخوض في مطلق
 ان حاصل الاول انه من قبل الاستعارة التبعية حيث سببه اعراضهم عن المحل المانع
 عن نفوذه بالوصف المحلوف للشيء المانع عما هو مطلق في ذلك الشيء في الممكن والافراد
 لم يصرح بالنسبة بل كنى عنه بالحكم المستند اليه قبل هذا ما يقتضيه طه عباد ايكنا
 لكن التحقق عند المحققين في شرح الكشاف من ان الاسناد الى الله تعالى كناية عن
 هذه الية الحادثة المانعة عن نفوذ المحل لان كونها كذلك يستلزم كونها محمولة على
 صادرة عنه فذكر الالزام ليتصور انتقال من الى مفعوله الذي هو المحل فيصير كناية
 فلان محمول على الشر وبادسه مكملة ودرجته في الحق حلقه عليه ولما لم يكن الاسناد
 الى الله تعالى كناية عنهم وحسب الالزام انتزاعاً عن الكناية لان المعنى الاصلي اذا
 كان كناية وادام يمكن كان مجازاً منتزعا عنها فيجوز اطلاق الكناية عليه

الاصل والجواز باعتبار الفروع ولكن ط الكناية ليس بهذا التحصيل فكلما عرفت
 ان مراده بالنسبة ليس بصفة القابل بل مراده عن مراد صاحب الكشاف كما ذكر في
 بيانه فهو بان له بلامر به الشايد ان المراد بان الكلام تباعده ان يكون سبباً له عليه
 بان يراد به تمثيل حال قلوبهم بحال قلوب محققه في قلوب البهائم التي خلقها الله تعالى
 خالية عن الفطن الى التفطن لا حوزة يوصل بها الى الاستدلال والاشفاق بالايام
 او حال قلوب محققه في قلوبها اي خلقها عديمة الاشفاق بالايام ثم يذكر
 الدلالة على النسبة كما في قوله اراك تقدم رجلاً وتوخر خلفه فكما ان ليس هناك من
 تقديم وتأخير للرجل فكذلك هذا ليس كذلك من عن قبول الحق فظهر الفرق بين هذا
 التمثيل وبين التمثيل بان فانه كان في حجره فتم كما عرفت وهذا في مجموع الكلام ونظيره
 في كون الكلام يحمله تمثيلاً بلا ملاحظة الاجزاء سال الوادي ادا هلك طارت
 الغفارة اذا طالت عيشته وليس للوادي ولا للنفقار عمل في هلاكه ولا في طول عيشته
 بل هو تمثيل فليت حاله في هلاكه حال من ساله الوادي وفي طول عيشته حال من طارت
 الغفارة فكذلك فليت حال قلوبهم فيما كانت عليه من التباعد عن المحل بحال
 القلوب المذكورة نقل عن التحليل ان الغفارة اسم ملك وتاينته للخطر الى لفظ
 الغفارة ونقل عن الازهرى عن المدرى عن المفضل عن ابن الكلبي ان نحو الى

جلد مبرور بادخ نقع الدال المهملة وسكون الميم والحاء المحجمة سبعة في السجدة قد رسل
 ووطا من حسن الطيور لها عظم في لونها مسوب لكل الالوان فكان من عادتها ان
 تعصف عن الطيور فما كلها فاجعت يوم لم تجد طيرا فانقضت على صبي قد مات
 به فميت غنقا حور لئلا تعرب كل ما اخذته ثم انقضت يوما على جارية قات
 الحلم قد هبت بها فاشكو لها الى نبيهم مصطبة بن صفوان عليه السلام فدعى عليها
 وقال اللهم خذ ما وا قطع نسلها فاصابته صاعقة فانه خرف فصررت بهما
 متلا في اسرارهم واثبت الحسري اثبت دول واكل الدهر امام جرم وطار ساك
 العيس غنقا حور السالك ان الاسناد حجازي من باب اسناد الفعل الى السبب
 كما في قولهم بني الامير المدينة فان ذلك المنع عن قول الحق جعل شيطان اذ كان
 نفسه ولكن لما كان صدوره عنه بافاده كما بابه اسناد اليه كما اسناد الفعل الى
 فيكون منزله احياء الارض الروح في كون المسند والاسنادي حجازي ورد هذا
 يقفه صيحة اسناد السرور والقباح التي تعالي عنها بار الاقدار والتكليس الرابع ان
 لا يكون التخم حجازا عن الالحاء الى الكفر والمنع عن قول الحق ليمسح اسناده الى الله
 بل عن ترك القسرة والالحاء الى الايمان ويصح اسناده الى الله كما حقيقة وذلك ان اعلم
 لما رخص في الكفر واستحكم في الحق لم يتبين الى ان يحصل ايمانهم سوى الالحاء

والفر

والعسقم لم يفرهم ابقا لم على عرض التكلف فان مدار التكلف والاختيار على
 القدرة والاختيار عترة جواب لما عن تركه بالحكم لعلالة السببية بينهما فان التخم سبب
 لعدم التعرض لشيء مخوم عليه وتركه على حاله فانه اي عدم قسرم وتركهم على حالهم
 سيد لايمانهم لانه سبب لطفه ثم ليس المن من تركه تعالى قسرم الى الايمان مدلوله
 بل هو كناية عن تباينهم في الكفر والضلال وينقل منه الى ان معظم خاتم الالحاء
 لولا مانع ابتداء التكلف على الاختيار ومنه الا ان الايات والسدر لا يقيد
 لهم ومنه الى اصرارهم على الكفر وتباينهم في الضلال وهو قول وفيه اي اسناد التخم
 الى الله تعالى بالنعى المذكور وشعار بطر الكناية على تبادلي نرفي احرم في النفي الى الضلال
 او المحسة وتباينهم في الضلال والنعى ورد هذا ايضا بانه حال على نفسه منه الحجاز
 ان يكون كناية لما كانت الكفرة يقولون اي نقلا بالنعى للعبارة تم مثل قولهم فلونا في
 الكنة حادثة عن اليه في اداننا وقرو من بنياد بنيك حجازي فان كون القلوب في الكنة هو
 التخم عليها وبوت الحجاز فخطية للاعباء مسكما و اسناد اسنادهم حصوله للحكاية وكونها
 للتميم كما يعرف بالذوق سليم والاسناد الى الله تعالى حقيقة لانهم يجوزون اسناد
 القبيح الى الله تعالى واما التخم فيجوز ان يكون حقيقة بناء على ما ذكر في قوله تعالى وقالوا
 فلونا على انهم اداوا في اعطية حيلة وفطرة وان يكون حجازا بناء على ما ذكر في قوله تعالى

٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤

بعد ان الجواز والارجح فالاحتصار والتفصيل توحيد السمع جميع اخويه اشار
 لطيف الى ان مدد كانه نوع واحد كما انها انواع مختلفة قبل دلالة وحدته على وجه
 متعلق بالمعنى انما من الدلائل ووجهها التفرعية بكتيف فيها باي لزوم كان ولو
 الاعتقاد في اعتبارات التجار او تقدير حضا عطف على ظاهر تقدير بناء مثل
 وعلى خواص اي اوضح معهم فيكون السمع محمول المصدر وفي ما سبق من الوجهين كان
 بمعنى القوة السامعة وكذا السمع ان ادراك السامعة وقد يتعلق محارا على القوة
 وعلى الخطر او لعل المراد بها اي السمع الابصار وقد عطف ويراد به العقل والمعرفة
 كما في قولنا في ذلك لذكرى ليس كان له قلب افول بدخاله لمختارة حيث قال ابا
 واع يتفكر في حقائقه وفي سكرية القلب واهما تهم اسوار بان كل قلب لا يتفكر ولا
 يتدبر وقد جعل الشيخ عبد القاهر عن بعض المفسرين ثم شبه عليه التفسير جازم
 وقال ان كان المرجح في ما ذكرناه عند التحصيل الى ما ذكره ولكن عطف ان الكلام
 على تحصيل ان من لا يتفهم فعبه ولا ينظر ولا ينفذ من عدم قلبه جملة كما تقول في قول
 الرجل اذ قال قد عاب عني فلي وليس كحضر في قلبه انه يريد ان يحل الى السامع
 انه عاب عنه فعبه جملة دون ان يريد الاشارة الى علمه لم يكن هناك وان كان
 المرجح عند التحصيل الى ذلك كذا اذا قال ان كان هناك يريد عفته عن الشيء فوض

كلام

كلامه على التحليل قال صاحب الايضاح كلام الشيخ في ذلك المراد بالثلاثة الخبيث على النظر
 والتقريح على تركه فان اراد هذا المفسر تفسيره ان المعنى ليس كل العقل مطلقا فهو
 الفساد وان اراد ان المعنى لم يكن له عقل متفهم به بعد ما عطف على النظر ففسر
 القلب بالعقل ثم تقييد الفعل بما قيل دعوى عن الفائدة لصحة وصف القلب بذلك ليل
 قوله تعالى لهم قلوب لا يعقلون بها وانما جازا ما التها مع الصادق وهو من حروف الاستعلاء
 فكان ينبغي ان ينح من الامالة لان الرأ الكبرية تفتقد المستغنية لما فيها من الكبر
 فكان فيها كبريتن وذلك اعوان شئ على الامالة وان حال الله ما لا سمح ويؤيده اي
 الاخص العطف على الجملة الفعلية قول هذا ما يمد طاهر والتفصيل انما يسمى
 عطف على الفعلية السكتة وتغير الاسلوب ما سبق فلا لعقل وواي عساده با
 ذكر العين وهو ما قال في الكشف وفري عساده بالكسر والنصب ولا يد في النصب
 مطلقا من تقدير فعل كجمل واحد عطف على قوله علقته تنبأ ما باردا وركا
 بالضم والرفع اي ضم الاول ووجه الآخر وهكذا البواقي وعساده بالضم المفتوح
 المحج من العسا بالضم وهو دار العين نصح الابصار بالليل دون النهار ومنه
 ولعل المعنى يبرون الاشياء البصار عقله لا البصار عمره ولذا في لقمية
 العطف وردت في الماء العذب نقاها من الحار المحج لعمى العطف من كبره وانا

مطلقا

في تفسير قوله
 عند قوله وسماك
 الاستعلاء ضمنا
 حيث قال ولعل السكتة

لوقه العظمى على قلب المحرف كسر ثم اتبع عطفه قوله الجدل كالكال
وقد اتبع في الخراب بالتعظيم فاطم عن كل الم فادج بالفار من قد حنى الشئ اى العلى
فهو عم من غير ان كان الالم اعم من الخراب الاعم من السكال كان الالم اعم من
والسكال بالفرقة من ارجح الصمير الى العقاب ففزع راع عن سنن الصواب لعدم
استفاد التعريف قبل اشتقاقه من التعذيب الذي هو ادالة العبد فان
قبل التلبه كيف يشئ من المريد فيه قلنا المريد فيه اذا كان اظهر اسره فقال ان
حسنى منه كما قالوا الوجه حشنى من المراحه كالصده بمعنى ادالة العدى وهو
يسقط من العين وفي الشراب العظيم بعض الخفيه المراد بالنقبض ههنا تافه
به الشئ عرفا فاذا قيل هذا كبير اعظم دبح الاول انه صغير والبناء باه حقيقه
كان في وصف العباد العظيم نوع حقارى قال في تفسير الكواشى قوس غايه القوة
دايم في الاخره بنيه لقوله محسن التوضيف به المحسن التشكيك الاله الكرميه معنى
ان التشكيك غشاة وغدا عظيم للنوعيه للتعظيم واما البناء فله لان
صريح وصفه بغيره واما الاول فلانه لا سب بالبناء وهو التماهى اثره على
العمى منها على ان ذلك من سوا حشنى سبهم وسبقت اضرارهم على انكارهم
وتننى باضدادهم الذين حضروا الكفر هكذا قال صاحب الكشف ايضا واعرض

ومى بالامى لعمى
عليه

عليه بانه انما يضح اذا جعل التعريف في الدين كقول العبد ادانه ناس هم علام الكفر
ما اذا جعل على الحسن سوا جعل عام احسن بالحق ومطلقا فبغير علم ما عرفه اسكال
لتساؤل المصر من الماحضين المناقضين معاد اجاب عنه شراجه بانه لما افردوا
وفصل احوالهم بالافريد عليه علم ان المنى لا يصح بذكر ذلك الحكم المنسك بنيه
فقط فان قل لاورد ولا عثر من علم عن اصله ليجاج الى الخلف الكلف في وقفه لانه
قال في تفسير قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب فان قلت ما الايمان الصحيح لعمى
الحق ويعرب عنه بلسانه ويصدقه لعمى من اجل بالا اعتقاد وان شئتم عمل فهو
منافق ومن اجل بالشهادت فهو كاف ومن اجل بالعمل فهو فاسق فاذا كان الكافر
للمناقض عنده كيف يوجه عليه هذا الاعتراض نعم رد على كلام المحقق حيث جعل
عبارة ان التصديق فحوايه ما اشار اليه ان المراد بالدين كقول الماحضين المجاهر
بالكفر بقرينه السام وهو ذكر المؤمنين ظاهر اذ باطنا والسيان وهو ذكر المؤمنين
ولفصل احوالهم قلنا قد اطلق لفظ الكافر على ما علم الماحضين والمنافق اما بال
او التجوز حيث قال الكفر جمع الفرقين معا وصيرهم جنسا واحدا وكول المنافق
نوعا من نوعي هذا الجنس مخاير للنوع الاخر برادة رادو ما على الكفر الجامع
بينهما من الحدوده والاشبهه لا يخرجهم من ان يكونوا بعضا من الجنس ولا ينفرد

زيادة تحقيق وتدقيق انوار الله تعالى ولم يبق في القصة اى لغة الايمان اذ الله تعالى
 لا يفتقر لغيره فلان اى لا ينظر اليه المذنب المتبرد وهو الكافر اى
 يستبرده بالايمان الطاهر كى يقال هو صفت الشجرة طلبة ذهب وفضة
 وذهب نحاس وذهب فضة اى بالكفر حدا كما قال تعالى اخذوا من
 والذين آمنوا يستبرأوا كما قالوا انما نحن بغيره وبيان ذلك
 طول في بيان جنبهم بذكر ادعائهم احاطة الايمان جارية المبدأ والمعاد
 ومحو عنهم عرض في قلوبهم وكذبهم وانبياءهم في الارض وتصفهم المؤمنين
 وجيلهم بغيره تعالى ما يشعرون ولكن لا يشعرون ولكن لا يعلمون وهو
 على طول استبراء عطف على طول او جيلهم حيث قال الله سبحانه
 وتمكم بافعالهم حيث قال الله سبحانه اولى اليك الدين استبراء
 بالهدى فما زلت تحارهم وسجل على عهدهم وطعناهم اى حكمهم بما حكموا
 قطعيا حيث قال كمثل الذي استوفى نارا الخ وقصم حال كونها نارية
 عن اولها الى اخرها معطوف على قصة المصر اى ليس هذا من عطف جملة على
 جملة لطلب المناسبة المصححة للعطف من عطف مجموع جمل متعده
 متوقفة العرض على مجموع جمل متوقفة العرض اخر في تطفئة التنا

بين

بين العرضين دون احوال الجمل الواقعة في المجموع فلا يخطئها فانه غير متكرر
 المعجزة لا سيما المتون حدتها في لوقه فان اصلها الوفاء وهي الزيد وحدها
 قال حديثك انتهى عندنا من الوفاء جعلها طيان سهران للطمع وتعال
 بوق الطعام اذ ااصح بالزبد وبدا يدل على ان اللوقه لحد آخر كحل
 بالضم اسم جمع دخل بكسر الحاء وهي انش من ولد الصالح اذ انش من انش
 اى يكونهم طاهر من كونه بشر لان البشر والبشرة طحلة الانسان وبشره الا
 ما طهر من نباتها لا جنبهم اى اختفاهم فكاه قال ومن الناس من يقولون
 قال فلان فائدة مثل هذا الاحار اجيب بان مضمون الحار والحر كحل متدا
 على معنى بعض الناس او بعض منهم من النصف بما ذكر فيكون ضا طفاية تلك
 الاوصاف ولا بعد في وقوع الطوفان وبل معناه متبدا يورده قول الحكيم
 منهم لئلا يرام ولعصهم فقامت وصم جبل الحاطت فاعل
 منهم بما هو متبدا اعطى لفظ بعضهم او للحمد المحمود هم الذين كبروا من حوصلة
 جعل من حوصلة مع الحسحس لوج العدة رعاية للمناسبة والاستعمال
 المناسبة فلان الحسن منهم الا يعين فيه فاسب عن عمر عن بعضه بما هو مكره
 والمحمود من فاسد ان عمر عن بعضه فاسد واما الاستعمال فكما في قوله تعالى من

رجال صدقوا حيث عرفت عنهم عن العصب بالثبوت حين اريد بالمؤمنين المحسنين قوله
 منهم للذين يؤمنون بالله واليوم الآخر من العصب بالمعروف حين اريد بالغير
 الجماعة المعينة اراد بالذين كفروا العهد من الكفار المحتوم على قلوبهم
 سواها كانوا مجاهدين او منافقين ومن ادخلت على الموصولة مراد بها ابن
 ابى واصحابه وطرده محس اصر على النفاق دخلوا في اعادة الكفار المحتوم
 على قلوبهم المعهودين عاتية في الباب انهم اختصوا بزيادة محس محس الكفر بالجماع
 والاسم نحو ذلك واختصاصهم بزيادة زادوا على الكفر لا ياتي الا
 ونحو ذلك كتحديد الجنس الصافيان الا جابسا انما تنوع في ساطع فها هو محس
 ونحو ذلك كتحديد فيها العاصم وحصة على هذا يكون الآية نعم من السائل الآية
 تقسيم للتقسيم الثاني وهو الذين كفروا المحتوم على قلوبهم على قسمين احدهما
 الاحصون والآخر المنافقون والكان التبادر من ادل الكلام ان
 كل واحد من المؤمنين المحلصين والكافرين الاحصون والمنافقين المدبرين
 فهم مستقل من الكلف والتحصيل ان الجنس المنحصر في نوعين ادا دكر في
 مقام ثم افرادهما بالذكر بطريق الاخراج منه تعيين الاخر بالادراك
 في الاول وهما كذلك فان الذين كفروا واعتبارا عن المحتوم على قلوبهم

ولانواع الاحصون والمنافقون فاذا اخرج المنافقون منه تحصيل الاحصون بالادراك
 من الذين كفروا بهذا الطريق لا بانهم المرادون منه ابتداء وهو قوله الاول في ما
 وثبت بتقسيم الثالث الذي يدب ثم ادخل اللام في الناس للبعد جعل المنافقون
 بخصاصة تعين ان يكون المعهود ذلك الجنس المتنوع الى النوعين لا النوع اقسام
 ليتمتع اطلاقه عليهم وهو قوله ههنا فليكن المارة تقسما للتقسيم الثاني وهو
 التحصيل الكلام صادق للكشاف ايضا لما عرفت انه جعل الكفر ههنا اعم مما
 ذكر قبل انما لا يستلزم ان اد التحوير وقد اصرط كلام شراح في هذا المقام حتى قال
 التحوير بالنظر اربعة مواضع يظهر انه بعد وضع اقسامهم واستفهام الاول
 كون الذين كفروا بالجنس تنادوا للمصر وغيرهم انما التصريح بان الذين
 بداء بالمؤمنين في بالاحصون وثبت بالمنافقين الثالث كخصصة المنافقين
 على النفاق على تقدير كون الناس للعهد الرابع حواه عن سوال جعل المنافقين من الكفرة
 المحتوم على قلوبهم بان ههنا نوعين من الكفرة تمايزين بجائزات ياتي نوعيه
 اي تجلها ولانما في اي لا تمنع دخولها تحت الجنسية لغير انك قلت كيف جعل
 المنافقين بعضا من الكافرين المصرين وكلمة ليسوا احصين الجواب انما عن الاول مما
 التحوير التبادل انما يحسب طعنهم اللفظ بلا ملاحظة لغيره التجربة المحسنة

لا يقدح في المصير واما عن الثاني فبالوصول الى حمل على العمد فطوال حمل على
 الجسد فقد عرفت ان لقبه كخصمه بالماحصل المصير واما عن الثالث
 فيما عرفت ان المصير من المصير المنحصر في عين افردا حدهما بالذكري
 الاخراج منه ما ذكر من شديداً ففقدت عقيدتهم بالامرار واما عن الرابع
 فيما عرفت ان المتقين الداخل تحت جنس المصير هو المتقن المنحصر على نفسه فان
 قيل فلهذا لا يكون المتقن الذي لا يصير على نقائه داخل في احكام هذه الآيات
 قلنا لا بأس فيه كما في عدم دخول الماحصل الذي لا يصير على كونه فيما تقدم عدم
 دخول صاحب الكسيرة في المتقين كونه من المؤمنين عند الجمهور فالمتكدر من الاقسام
 اثنتي عشرة للكافين وسادهم واعلامهم هذا ما يتيسر في هذا المقام من التحقيق
 والحل الحمد عليهم الصواب واليه المرجع والمآب واختصاصه بالايان بالله
 وباليوم الآخر بالذكري او بيان وجه تخصيص الايمان بهما بالذكري من جنسهما
 الايمان به فذكر اربعة اوجه الادلال بالنظر الى الحكاية او الاول ان تخصيص
 لما هو المتقن الا عظم من الايمان وهو محرفه الله تعالى وحرفه يوم جزاء الاعمال واللعنة
 مكانه عبر من الايمان باطم اخراجه والتبلي ان ادعاء بانهم اختاروا اي حجو
 الايمان من جانبيه واحاطوا بعظمه اي طريقه غير المبدأ والمعاد ويندرج فيه

الايمان

الايمان كلمة الثالث انه آيد ان بانهم فافقون فيما يظنون انهم يحصلون فيه
 فكيف فيما يقصدون به النفاق وذلك لان القوم العالمين انما يسمون باليوم
 كانوا يهودا اي يهود بين يدي للواحد وهو المحج كبحي ورجح وروم وروم
 وكانوا يسمون بالله واليوم الآخر ايماناً كلاً ايماناً انما يكون ايمانهم بالله كلاً
 فلهذا لا اعتقادهم في حق الله تعالى التسمية قالوا الموصى عليه سلام جعل لنا
 المالك لم الله واتحاد الولد حيث قالوا عزير من الله واما كون ايمانهم باليوم
 الآخر كلاً ايماناً فلا اعتقادهم ان الجنة لا يدخلها غيرهم حيث حكى عنهم عن
 النصاري بطريق اللف والنشر انهم قالوا ان يدخل الجنة الا من كان يهوداً
 نصاري وان النار تنقسم الا يا ما محدودة حيث حكى عنهم انهم قالوا ان
 تنقسم النار الا يا ما محدودة وعندهم ما مثل انهم يعتقدون ان اهل الجنة
 ولا يسرون ولا ينكحون بل يلبذون بالنسب والارواح العفنة كما سبق
 ويرون من الارادة المؤمنين انهم انما حصل ايمانهم عطف على يومنون بالله
 ويهداهم سال نفاقهم والارواح ان بيان لتضاعف جنتهم واذا طهرت في يوم
 لان قالوه لو صد عنهم لا على وجه الخداع والنفاق وعقيدتهم اي والحال ان عقيدهتهم
 عقيدتهم المعروفة لم يسموه لم يكن ما قالوا ايماناً قال صاحب الكشاف فهو كقولهم

وفيه المصير الى ما ترى فاصاب الجار على الكشاف ان قولهم بهذا الاعلى وجه
 النفاق مع العقيدة الفاسدة ليس كقولهم بوجه من الوجوه غايته انه ليس
 بما يمان لنفسه والعقيدة والقول هو اللفظ بما يفيد معنى من المعاني فخرها
 كان ومركبا لقول على مناه المصدر فيقال بمعنى المقول والمقصود
 في النفس المحسنة باللفظ وهو ليس بالكلام ثم يحكى ان قوله تعالى فيكون
 مجازا في كل من المعاني الى قوله اما الاول فمن تسمية المفعول باسم المصدر واما
 الثالث الباقية من تسمية المفعول باسم الدال والمراد باليوم الاخر من
 الحجة الى ما لا يتناهي وهو لا بد لدام الدرس لا ينقطع سمى به لتأخره عن الاول
 المقصود الكار ما ادعوه صرحا من احداثهم الاعمال ونوع ما يتجلى اثباته
 التي من كونهم من راحة المؤمنين فقال نتحل فكان نذهب كذا اذا
 اليه وكان صدق مقتضى الطاعة امنوا البياتي قولهم انما في التصريح ببيان
 الفعل دون الفاعل فان قولهم انما لما كان صرحا في صدور الفعل عنهم كان
 المطابق للتصريح بفعل عنهم دون الفاعلية لكنه عكس تأكيدا ومبالغة
 في التأكيد ليلوك طريق الكناية في دعواهم الكاذبة والاشارة بقوله
 لان فراج دعائهم من عباد المؤمنين ابلغ من نفي الايمان عنهم في الماضي الزمان فان

انظر اطم

انظر اطم في بطلان المؤمنين وكونهم من طوائفهم من لوازم ثبوت الايمان الحقيقي لهم وانتقام
 اعدائهم على انتقام مرسوم وفيه من التأكيد والمبالغة بالنسبة الى المرسوم ابتداء وكيف
 في نفي اللزوم بالدلالة على دوامه المستلزم للانتقام المرسوم فيقطعها فان الجملة التامة بالنسبة
 تعيد الدوام والنبات في النباتات كذلك المنفعة تعيد الدوام في النفي لان الدوام انما
 وذلك كالتقصيد للمبالغة كالتنويه بالباد والاطن الايمان فان نفي المطالب يستلزم نفي المقيد على
 معنى انهم ليسوا من الايمان باسند اليوم الاخر ولا من الايمان بنعيمها وحمل ان تعيد بما قيد به
 يعني ما يدوم اليوم الاخر لانه جوابه فيكون في نفسه عليه والامة بدل على ان من ادعى الايمان
 وخالفه لم يكن حوفا وجه دلائلها على مخالفة القلب لسان طر على تعديركون
 للبعد كما تحققت فان المناقضة من المحرم على قلوبهم واما على تعديركونه للجنس وهو ان
 تعاد ما هم بمؤمنين تكديسهم في دعوا التصديق القلبي على وجه يخرجهم من راحة المؤمنين
 ولا يدل على ان من تفوه اى تكلم بالشهادتين حال كونه فارغ القلب عما وافقه او نباضه لم
 حوفا وانما يدل عليه لو لم يكن قوله تعالى ما هم بمؤمنين تكديس لهم في اخبارهم بل كلاما
 نيا في الكفر بهم والخلاف ضاحك انكر اميته بكسر الكاف وكهيف الزار طائفة بنوبة الى محمد
 كرام في الشك وهو من تفوه بهما فارغ القلب عما ذكر فانه كافر بالوفاء فلا يقتضيه الا حجة
 عليهم فيه رد عليهم على الشرح ابي منصور حيث قلنا في التاريدات وتبعه الامام خبار

ندعهم قالوا ذلك بانتم قولوا اظهروا خلاص ما في قلوبهم فاجبر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم
 انهم ليسوا بمؤمنين اي مصدقين بقلوبهم وكذلك قوله من الذين قالوا انا باواهم ولم يؤمن
 قلوبهم وكذلك قوله فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر آية هذه الآيات كلها
 على اكرام الله لهم يقولون الايمان قول باللسان دون التصديق فاجبر الله عز وجل
 حبه لما يقين انهم ليسوا بمؤمنين لما لم يأتوا بالتصديق وهذا يدل على ان الايمان تصديق
 بالقلب والكرامة يقولون بل هم مؤمنون الحق في جادعون الله والذين امنوا عرف
 ان توهم غيرك خلاف تخفيه في ضميرك او غيره من المكنون بالنظر اليه لتنتزله عما فيه
 اي تسقط وتنبه عن مطلوبه الحاصل له او لتنتزله عما الحاصل لكن تصيده اي قرينه ما
 من قولهم اي عرب ما خدع النصب اذ اتوا راي اي خفي وقولهم ضب خادع وضع
 اذا ادهم الحارس وهو صيا والنصب انما هو ابي حاصه واصله اي اصل الخدع
 بالمعنى المذكور كحسب الله الاخفاء اي الاخداع كمن الاخداع كمن الاخداع كمن
 الخدع بضم الميم وفتح الدال اسم مكان من الاخداع وفي الاساس جبالش في الخدع
 وهو المخزن من الاخداع بمعنى الاخداع وفي الصحاح الخدع والخدع ضال المصحف والمصحف
 الخزانة حكاه يعقوب عن الفراء اصله الضم الا انهم كسروه استعلاء المحاذ
 تكون من نيس بان قصد الفعل من كل واحد من الجائزين متعلقا باخر لا سلا
 عليه خافية لم يبرز لوجه انتفاء خدع الله كما اياهم كما تعرض في الكشف حيث

دال

الحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يجمع لانه مني على اصل فاصد للمفسر له نعم من الصالح ان
 الخدع الا انه تعالى حقيقة لكن لما ذكر على ما يؤمن ظاهر من انه انما يكون عن محرم الكاف
 واطهار المكثوم لانه المعهود منه في الاطلاق صحح به في الانتصاف ولانهم لم يعصوا احدية
 لانهم من اهل الكتاب عاونوا بالاحد الاكده كما وقد قال في شرح التاويلات لا يصدق
 مجادعة الله مع اقراره بانه خالفه قال تعالى ولئن سألهم من حلفهم ليقولن الله
 بل المراد بالمجدعة انما هي ادعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على خدع المصاف واطاعة المصاف الحق
 وهو جابر في كلام العرب في موضع لا يودي الى الاستنباه او سائر ان محاملة الرجل
 مع الله تعالى لا محض ان اللفظ الجلالة اطلق على الرسول مجازا لا طباقا على انه لا يطلق على
 غيره لا حقيقة ولا مجازا بل من حيث انه خليفة في ارضه والناظر عنه باو احره وتوابعه
 مع عباده كما يقال قال الملك كذا ويرسم كذا او انما القابل والراسم وزيره او بعض خواصه
 الذين قوله قوله ويرسم رسمه فالجواز يكون في التسمية الاتباعية وهما بحث وهو ان
 الوجهين مبنيان على ان يجادعون رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك لا خدع من الرسول والمؤمنين ولا حيل
 لان يكون الخدع من احد الجانبين حقيقة من الاخر مجازا لا اتحاد اللفظ فان حصل مجازا
 فلما لا يقي الاقوال الشاذ وهو قوله واما ان صورت ضخم الح واصله ان عتبه ههنا
 ههنا فتعبر عن الجانبين فيما يجزى بينهما شبهة ههنا ههنا فتعبر عن الخدع

محاملة

والخروج فيكون استنارة شبيهة بحقيقة وعلاجه في حق اقصى النبي قد ابيع العصبية بالحكم
المسلمين على كذا في انوار واعطاءهم من النعم ونحو ذلك يستدلوا بالاجراء او لصح
الهدوء والفرح بالندرج ليكون المحصل اشد اقوى وانتقال الرسول والمؤمنين على صلح
او صلحهم مما لا لهم فيقول لا انتقال ولا اخفاء ولا اجراء بل صلحهم وجره بغيره فلهذا صورة
صلح المتحابين عن حسب ان في قوله واما ان صورة صلحهم وانما لم يذكر الجنتين المذكورين في الكفا
احدهما ان ذلك ترجمه عن صلحهم وطمأن ان السلام في صلح خداعة واما ان يكون في قولهم
عجيب في ذكره فيقول المحقق كما دعوى الذين اخذوا بالهدوء فانية هذه الطريقة قوة الاحصاء ما
عدم ذكر الادل فلما لم يذكره لما عرفت ان لا احد يقصد خداعة السلام في اخذاه بانه خالقه
واما عدم ذكر الثاني فليكون ايضا لان مداره كما عرفت في ذلك على قوة الاحصاء في
ظاهره بالنظر الى الرسول عليه السلام ودل سائر المؤمنين فلا يكون هذا حصل مولد من الله
به قوله احسن برضوه ان الذين يؤدون الهدى قوله قد برر كتمل ان يراد بنجاح دعوى كدعوى
عظم على قوله الخداعة يكون من اثنين من جهة وجهها الباطن وجوب الجواب فبعد عن
دواع عن حسن الصواب لانه بيان ليقولوا استنارة صلحهم بعد من لا يبين ان يشاركهم
قبل الادل او لانه ايضا يستبين في صلحهم بان قولهم كان مجرد خداعة وايضا للمخادعة
احرا عطلوا بالذات فلا يكون الجواب به شافيا بل يحتاج الى سوال آخر قوله وكان عزمهم

الا انهم اي يحدعون استنارة من قوله ان يراد بنجاح دعوى كدعوى فان الظن لما كانت
للمخالفة الى المعارضة وفي بعض النسخ للمبالغة وهي تصح والفعل في قوله عليه السلام
ومباراة المبالاة يفعل ما فعل صاحب له بعدة فيقوى الداعي الى الفعل وكذا الملح واما
جوابي فقلت تلك لزمه ذلك المبالاة في حقيقة وقراءة من فرادى دعوى ويوجه
على السؤال بان عدم السلام في مجال فبما في الجواب ان الادل لا تكون في النوع فتدبر
ولما روي على الكلام السابق انهم لا يرضى اقد حوا على النفاق ولا في حقيقة حوا على
بينه قوله وكان عزمهم بذلك يدفوا عن انفسهم بطريق غير البناء للصلح والقيام
فاعلم من سواهم في الكفر تعالى لغير الزمان بنوانية اصحابه بها ويدعون ما اى يجوز
الى ما يبدى اى اعد المسلمين فان المناهضة اطهار العداوة كالمناكحة والنكاح فينبذ
الى صاحبه بانه قلبه من العداوة وينتبه عنده اليه فراه ان يخادعوا بالالف لماتوجه
الاستفسار عن المراد بقوله تعالى او ما يحدعون الى انفسهم بعد قوله كادعون ابيد الدين
انه ذلك الخداع الادل الخداع آخر جاز في ما بين اثنين او حقيقة على واحد منيه او لا
انه الخداع الادل حيث قال والمعنى ان دايمة الخداع اى حبيبة وحضرة وهي اصل الخداع
البرم ضرر كما يحصل اى تحيطهم حاصله ان المخادعة مستنارة للمخادعة المخادعة
ينعم وبين السلام والمؤمنين المستنارة المخادعة عن فقره هذه المعاملة بينهما

على أنفسهم بوجوب تعليقها بما علقفت سابقا بنا على ان فرما عايد عليهم لا ينجأونهم من نظير قلال
 فلانها ولا يصار الا لنفسه ومن هذا الاستعمال في اللغات كلها جاز في باب المعاملة وغيره
 فيكون الجبارة الدالة على حذر تلك المعاملة حمادا او كذا بنه عن كذا ضرر ما يفهم او كحل
 المخرج المستعمل في امر سلا عن ضرره في المرتبة الثانية قول الاحسن ان كحل على المسألة كما في
 قوله فالوا اقصر سباحة كل طير قلت الطير الى حبة قيصا وبنية بانها جارية خارج
 اخر جازيهم بنفسهم المعيار الاعتباري حسب قال ادانهم في ذلك في جازيهم الترويض
 على ما ذكره عن انفسهم لما عرو ما بدلك فادهموا الى اطل والكا ذيب من انه يستوعق
 هذا الخراج امور مهمة واهل من خطوبه وهي تخرج بذلك ولطيف وقد عظم انفسهم
 حديثهم بالاماني جمع انية الفارغة اي الحالة عن انروا فائدة تترتب عليه حيلتهم
 فنادع من لا يخفى عليه خافية ولا يقدم على منته الاخذوع الحافية ضد العلانية وكذا الحفي
 كذا في القاموس وقرار الباقون وما يحدعون لان المخادعة لا تنصور الابن انفسهم
 ينسج كحل ان هذا على وجه اعتبارهم بهذه القواعد في صحتها على الاول والامس
 ثابتة بالنقل المتواتر وايضا كما ان المخادعة لا تنصور الابن انفسهم كذا الخدع لا
 تنصور الا للغير فلا بد من الدال الى التبادل وتخرى يحدعون في خدع بالتسديد خدع
 بالتخفيف كقول من قبل ويحدعون لفتح ابياء وتسديد الدال كقول يحدعون وتكر

يحدعون

يحدعون ويحدعون على البناء للمفعول ونصب انفسهم بفتح الحافض اي عن انفسهم كما في
 قوله تعالى واختر موسى قومه اي من قومه انول ينبغي ان يكون نصبا على فراه يحدعون
 بنسج الى فصل الا ان ثبت اختراع بمعنى خدع وانفس ذات الشيء وحقيقته المتبادر منه
 ان يكون حقيقته فيها وجازا فيما سواه فيكون قوله لان نفس به بيان للعلاقة وكذا الحال
 في سائر التعديلات وللعلب مع العضو الصنوبري لانه محل الرذاع عند المسكين
 على ان الروح جسم لطيف حال في البدن او متعلقة كما توهمه الفلاسفة واختاره بعض
 المسكينين بناء على انه مجرد وسط معلل بالبدن فعلى التدبير والصرف بواسطة
 بالروح الحيواني الحال في القلب هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام فان لغضهم قد حطرت محله على
 الاستخدام وللمد لان قوامها به حتى ذهب بعض الاطباء الى ان الروح هو الدم
 لفرط حاجتها اليه قال على وجبنا من المار كل شيء حي وللراي في قولهم فلان يماري
 نفسه اذا تردد في الامر والتجمله رانا لا يدرى على ايها يعتمد فاطلاقها على الراي بطريق
 المرسل لانه ينبعث عنها فيكون من المسبب بالسبب او الى الحال كالمحل او بطريق
 الاستحالة او لان الراي يشبه وانما حرة وتيسر عليه قل هذا السبب المنفرد
 بحسب المعنى فالمراد بالانفس كهننا وادانهم لانها الاصل ولا حقيقتهم للعدول عنها
 حملها على اراؤهم وادانهم بناء على ظهور عتبا المخايرة فيها وكان ارادة الدوا

نوره على سبب سبب
 بالمدعى كذا
 تحديق

ان فلانا يماري

ناطقة الى قوله المخران دابة الخداع المواد خصال جميعها على الارواح والاراء ناطقة الى قوله
 او انهم في ذلك حدعو الخ لتمامي عقلمهم اي لتماميهم في عقلمهم في الاساس بما دى في الامر
 تماميهم الى العاية ويجوز ان يكون حقيقة وبالخداع اي خفاصة كالمحسوس الذي لا يحس الا على
 نواف الخ انفس في ما يشعرون اشعار بالحق طمطم عن مرتبة البهايم حيث لا يدركون اجلي
 فيكون بلع واليس بالمقام من لا يعلمون واصلة الشرح هو العلم الذي يستند منه
 الشرح لانه وقيل علم بالحس هو المناسب لقوله منه الشرح لانه ثوب يملك
 ويحس فائدة قيل قوله وما يشعرون متصل بقوله الخادعون اي ما يشعرون ان الله
 يعلم وما يشعرون وما يعلمون الزجاج بقوله ما يخدعون انفسهم اي ما يشعرون انهم
 يخدعونها كذا في الباب الحمد هو ان تتخلى زوال نعمه المحمود اليك الصلوة
 المعص او مودبة الى زوال المحبة الحقيقية الابدية كالجمل بما يتعلل لا اعتقاد به
 العقيدة علم ان في المرض حتمين احدهما عتبار الحال والاخر عتبار المال
 الاول احوال البدن عن اعتداله واجاب الخ في افعاله والثانية تاديبه اي زوال
 الحيوة فلما شئت الاعراض النفسانية المذكورة بالمرض عتبرتها الجثمان المذكور
 بالضرورة والآية الكريمة تحمدنا وحمدنا صاحب الكشاف الى ان المراد به في الآيات
 المعنوية اللغوية فقط وتبعه شرحه وخالفه المقصود جوار اداة المعنى الحقيقي

ولعل هذا هو الصواب لان الانسان اذا صار حسلي المحمد والنطق ومناسبة
 المذكورة واعلى ذلك واستمر في ما صار سببا لتعويض حراجه قبله وتاييد وجهه من
 هذه امح كونه ومعنى حقيقة بلع من المعنى المجازي الذي لا يركب الا كونه
 بلع من الحقيقة والى هذه اشار المص بقوله فان قلوبهم كانت مغلما
 تخلفا عما ب علمهم اي ختموا قلوبهم ان الله ان المحمد كالفارسي الحاشي
 في الاخران وفي بعض النسخ على ما كانت فيكون من حرق اسنانه
 سحى بعضا ببعض حتى شمع لها صرر وهو كناية عن شدت العطف من
 الرئاسة يدل على ذلك قول سعد بن عسوات رضي الله عنه لم يوال
 صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن ابي عطف عنه يا رسول الله
 واصفح في الله بعد اعطاك الله الذي اعطاك ولقد صطلي الله
 هذه الحيرة ان احصوه بالعصاة فلما رد الله تعالى ذلك الحق
 الذي اعطاك شرف بذلك لا لعل ان قوله تعالى في قلوبهم غشاوة
 مسابقة لبيان موجب خدامهم ونفاقهم فعلى هذا يكون حمل المرض على
 حقيقة غير مناسبة لانا نقول منساة الغفلة عما ذكرنا في كنه الحقيقة
 ولا تخفى فراد الله عنهم لغير لقوله في ارحمهم الله من ضاها في فلان

المناسبت بقوله فان قلوبهم كانت قتالمة فزاد الله تعالى في ذلك ما لم قلنا انما
 العلم مقتضيا الى اتنا لم عسره عن دأشاة ذكره اسي لغوه ثم بين المعنى المحي
 بقوله وقلوبهم كانت حرة عطفها على قوله قلوبهم كانت قتالمة فزاد الله
 ذلك المذكور من الكفر وسواها لا عيبا في ذلك والطبع اسي الختم
 على قلوبهم او زاده تعالى باراد بالالكالميف عليهم المستوفى في
 باد اللزوم كذا طبع صاحب الكشاف استعماله متعديا فانه صاف
 اسي بقوله وتكرر الرضى الى النبي صلى الله عليه وسلم وتصاعف
 على اعدائه اقول في العمارة تصعيف المصير كما لا يخفى وكان
 الزماده الى الله تعالى متعلق بقوله او باراد بالالكالميف وجواب
 عما يرد ان المستند الى الله تعالى زيادة مرضهم وهو صحيح بالطريق الى الطبع
 وعن ارفاد الكالميف واخويه لان ان رادته ان يكون من حسن
 عليه او ملاعالمه وقدره ان المراد بزيادة مرضهم الزيادة في
 ليس بسناد الزيادة من حيث تفصيل حيث انه اسي الزيادة في
 المرض وان في الفعل مسبب من قوله تعالى المستند الى الله تعالى وهو ما ذكر من
 زيادة الكالميف وتكرر الرضى وتصاعف النصران كما من ذلك

زيادة مرضهم لانه تعالى كلما زاد الكالميف فأكبر زاده افرادهم وهو مقتضى
 وكذا الحال في تكرار الرضى وكلما زاده الله تعالى افرادهم اياه عليهم الصلوة والسلام
 هم وضعفهم ثم لما ورد ان المرض يهينهم الرضى في قوله تعالى فزادهم رجسا فزيادة
 قد اسندت هناك الى السورة دون الله تعالى فكيف التوفيق اجاب بقوله واسباب
 الزيادة الى السورة في قوله تعالى فزادهم رجسا من قبيل الاسناد الى السبب المذكور
 السورة بسبب التكاثر الزيادة من حيث انهم اذا سمعوا ان الكرماء يحمل ان يراو بالمرض
 حتى آخر جوار ان يصام بسبب بل المرض المحقق هو ما تدخل قلوبهم من الجحش والجور اسي
 فان قلوبهم كانت قلوبهم انا القوة لمعهم فيما كانوا يتجدون به ان ربح الاسلام
 تيسر لواء مخفف انا ما تم يقصر فضعف حين شاهدوا سوكه المسلمين في الحرب
 واما داند الكالميف بالملكية في الحرب واما الجحش ورجسهم في الجحش ووضعت قد
 السد الرعب في قلوبهم علم ان قوله تعالى فزادهم الله مرضا دعاء عليهم عند اهل
 قوله فزادهم الله مرضا فزادهم الله ذلك بالفتح وزيادته تصعيفه بل على انه جبار
 وعطف الاضوية على الاسم لئلا يرد في الادلة اعطى في قلوبهم مرضا ان ذلك
 عضا طرطرا الى زمان الاخبار وفي الثانية ذلك بسبب لزيادة مرضهم المحقق
 تدبى الباطن لزيادة افرادهم واداء الاسلام ونزول آيات سفار ثم ان قوله

في قولهم من جبره مسانعة لبيان الموجب عنهم وما هم فيه من النفاق تحمل ان يكون
 مقرة لعدم شجورهم والاصل ان نسب لان قوله ما يسعون بسبيل الاعتراف من اي
 بفتح اللام من الايلاء تعبير بالمعنى المحقق له فيقال الم اي صار ذالم فهو اليهم اي الم
 فلما ورد في اللام صفة المذهب وكان سعة ان لا يوصف به العذاب وقوله
 ووصف به العذاب للمبالغة وكان العذاب من شدته يتالم ويخذلها نهاية المبالغة
 كقولهم تحية منهم ضرب وجميع فان الوجه صفة المفروب في الحقيقة وصفة الضرب
 للمبالغة اوله رجل قد دلف لم يحل المراد بالخيال الفرسان ودلف ذنوب او
 تعذر السار في كل للتعذر على ثم لغة قولهم جبره اي على طرعه الاستعداد
 ولم يرد انه من قبل الاستعداد الى مصدر لم يند كما في المعالي بعينه بل هو قوت لما ع
 ان العذاب الم حاص الذي هو من قبيل قوله فكذلك الم الم ووجه وجع كما في
 ذكر الجار العقلة والاصل ان الفعل محم المفعول كالسبح في السبح وبيان
 قوله تعالى مع السموات انه ليس مثبت والمعنى سببهم اشارت الى ان الباء
 وما مصدرية واما كلمة كان فلذلك لانه على الاستمرار في الازمنة بل كونه
 على الاستمرار التخيدي او تبدل لانه الى جواز كون الباء للبدلية كما في قوله تعالى
 فبنت لي بهم قوما اذ اركبوا سفونا الى عارت فرسانا وركبنا ما افعل كالنصار

ذكر التعاقب بين البدئية فان التعاقب يقتضي الحاضنة والبدلية تقتضي الابدال منه وقيام
 الابدال مقامه يؤيده قوله حرار اي حال كون العذاب الاليم عوض الذي كانوا في
 الالباب بعد ذكر الابدلية انما من التعاقب وهي لداخله على الخوض كاستثنته بالفت كافات
 احب اليه بضعف قولهم هذا بدلك ومنه ادخلوا الجنة ما كنتم تعملون ثم ان الباء بسبب
 كذبهم وبه لكان في قولهم كذبنا فاعلم باستغاثه ومنه جعل عليه ثياب السمرة
 ثيابه الى غيبه فانهم كثيرا ما جحون من الحروف من ما يدل عليه قال ابو البقاء قوله ما كانوا
 يكذبون صفة الاليم اقول فكيف لما تقرر ان الصفة لا توصف بل هو ايضا صفة
 وهو اني حسبهم الكاذب قولهم اضافه جبار باحد ثم الاليمان في الماضي
 لو كان انشا كان مقصدا للاخبار بصدد ورة منهم من كذب من الكذب لانهم كانوا
 يكذبون الرسول يقولهم اي يصفونه بالكذب اقول حذف المفعول اما لرعاية القائل
 او لمجرد الاختصار بانه ان شان هذا الجنس هو البهوت فكذب الرسول فاطمة للاختصار
 لو احدث منهم او لترك خطاب الرسول بايقاع صريح الكذب عليه في اواخر الكتاب
 الحكيم كما قالوا في قول البخاري قد طعنناك فلم تحددك في اليهود والمجذ والمكافم مثلا
 المفعول لترك موازنة الممدوح لبطئ له وصد الى المبالغة في التاديب وهذا اصل الوجه
 واذا اخطوا الى شيئا فبهم عطف على قولهم في بعض النسخ الى سطار ونهم والساطر من

بعد لم يترددوا ولم يأتوا عن آخرهم فلما اُخبروا الى التارويل لان الاله فصله بما قبلها بالضميمة
 فيما يكون اصلها من قبلها من الآيات بالضرورة فلا وجه للتفقه في كلامهم الفساد
 نعم كل ضار وصلاح لهم كذا في وكان من فسادهم اي الفساد الذي من جهلهم في الارض
 دول فسادهم في انفسهم في الحروب والفتن يقال ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا ههنا
 وارجح غيره تبعك ولا يتعدى والمراد ههنا لظلم لان المتعدي افساد وفساد
 بان انفسهم افسادهم لان الهيج ههنا فساد بقدرته قوله تعالى محمد المدين وحملات
 اكفار عليهم ايجادتهم على المسلمين افساد وفساد كما لا يخفى على اصحابنا وعقولنا قوله
 فان ذلك الحاد عنهم والمهمات عليهم يودي الى افساد ما في الارض بسبب الحروب
 والفتن من الناس والدواب فانها تعقل في الحروب والحرب فانه تقطع او يداس بالار
 قوله يودي اسارة الى ان الكلام من قبل الجار عيبا بالمال لان حقيقة الافساد جعل في
 وفسادهم ليس كذلك وقول صاحب الكشف ان ما كان اعله عن الفساد فهو الفساد الاتاوا
 بالفساد ولا تفعله فلا حاجة الى الجواز رد بان اتيان الشخص فساد نفسه حقيقة
 وايضا لا يبقى لقوله في الارض فائدة يعتد بها وقوله ما في الارض اسارة الى ان فائدة
 ذكر في الارض التبعية ان فسادهم يودي الى فساد عام سائل المحبوبات وغيره اطهار
 المعاصي والامانة بالدين عطف على فسادهم في الارض وتوجيه لما نقل عن ابن عباس في
 قتاده والسبدي ان المراد بالفساد في الارض اطهار المعصية بان ذلك ايضا من الفساد

الرجح

منهم فيه

منهم فيه فان الاخلال بالشرائع والاعراض عنها يوجب المرجح اي العقل والفرج والفرج
 بالكلية اختلط واضطرب موجبا لتحريك وسكن ههنا لا بد واج الحج وكل نظام العالم
 ذلك لان الشرائع بنسب موضوعه بين العباد فاذا تمسك الكل بها زال الحدوان وحصل الام
 ولزم كل احد سانه فحققت الدماء سكنت القسطن فكان فيه صلاح الارض وصلاح اهلها اذا
 التمسك بالشرائع اقدم كل احد على ما يهواه لزم البرج والمرج ويندرج فيه كره نعم المك
 ورو عنهم الكفار الى كذب المسلمين القائل المنقرض من قوله تعالى واذا قيل لهم هو الله
 بواسطة الرسول والرسول من عنده جواب لا داعي لقوله قالوا اردو لنا صلح على
 المباليغين قوله ما نحن مصلحون فالجميع للجميع والخيرانية لا يجمع مخاطبة بذلك لا في
 ان حرف المكلم حال المحاط به لا الاحكام ويراعى معصية الحال في حكمه وفسادهم
 كذلك فان شئت لفساد اصلاح ايجاز يستمد من عليه ولا يصدر فساد وفسادهم
 ارادهم الجملة اسمية وان حاله متحصنة عن شوايب الفساد اسارة الى ان القصر افرادهم فانهم
 نحو افساد افسادهم وان مدحهم عليهم بانهم كلطونه بالاصلاح فاجابوا بانهم حقصرون
 على محصل الاصلاح لا يشوبه شيء من وجوه الافساد والقادر اقول مني هذا التورم وهمم الساطل
 ان عاتبه امرهم عند المؤمنين خطم الافساد بالاصلاح بناء على خطم الكفر بلا اعمال ولا
 انه محصل فساد واخرا داما تبيننا على ان ذلك مكشوف لا مستر ومردف لا ينكر فلا ينعى
 ان لمك فانه لا ينفذ فساد مدح على بعده اعم من ان يكون لقصر السعي على حكم مثل انما زيه
 مطلق وان يكون لقصر الحكم على شيء مثل انما يظن ويدك في موضوعه وانما قالوا ذلك

لا انهم تصوروا الفساد بعبارة الفاس لكن قصدوا به المحجود والفاقد بل لانهم تصوروا الفساد بصورة
 الصلاح كما في قولهم من المرض كمالا انهم زين له سوء عمله وراه حسنة وقالوا لا يدرى انهم
 ما كانوا يعملون وقالوا لا يدرى انهم يحسنون صنعا الى غير ذلك قال ابن كلب ان يقال ما على
 من لم يعلم انه مفسد من الزم انما يعلم انهم اذ علم انه مفسد لم يفيد علمهم فلهذا قيل هو ايمان
 احدهما انهم كانوا يعملون الفساد سرا وظهر من الصلاح وهم لا يتصورون ان احدهم
 يظهر عنده النبي صلى الله عليه وسلم والاخر ان يكون فسادهم عندهم من صلاحهم
 لا يتصورون ان ذلك فساد ودل على فسادهم من قصرهم انفسهم على الاصلاح بل قد دلت
 ما يلحق في كونهم حصلوا في كونهم مفسدين من جهات متعددة ذكر الاول في قوله
 لا يستيناف او يفيد زيادة يمكن الحكم في ذنب السامع لو رده عليه بعد التماس
 والطلب وذكر الثانية بقوله وتصدره بجز في التاكيد الاول الا انهم لم يكتفوا
 ما بعد ما قال انهم لا يستيناف التي لا تكاد اذا دخلت على التماس افادة حقيقة
 لان انكار النفي كقولنا لا يدرى انهم يحسنون صنعا والاعتناء بطلانها
 كسر في النجاة الى انما لا تتركيب فيها وظاهر السمع ذلك تعاد فانه يفيد حقيقة
 وتقرر ذلك في الا فادتها التحسين كما يطلع بها انفسهم كالام واللام وحرف النفي وا
 اما ذكرهما ايضا فمختلف فيه التي هي من وظائف النفي فليست هي حقيقة الجحش
 استوعبت لطلن المقدم نحو اما الذي ابكى واصحك والذكرى مائة واجبي والدي احبه
 والثانية ان المقرة للنسبة كما تقرر في موضع ذكر السامع فلهذا قيل في تعريف الخبر فانه

يفيد

يفيد فطر المسند اليه على المسند اليه هو الذي كور في المقصود المشهور من احوال الله
 يفيد قصر المسند اليه على المسند كذا الكرم هي العرب هو النقص والمحب هو المال اي لا
 كرم الى النقص ولا حسب المال قال ابو الطيب اذا كان السكندر في شب
 بما في الحجة هي الحمام اي لاجية الحمام ونداء هو المسند للمقام عزير ودعواهم الباطلة
 فانهم لما قصروا انفسهم على ان صلاح مصر افراد ما سب في ردهم ان يعبروا
 على الافساد لاحظ لهم في الاصلاح ونحو ان لقال انه يفيد علمهم من معرف
 المفاهيم ان حصل صفة المفيد من تحققوا امامهم ونقصوا واما بصورتهم
 المحصنة فالتحقق منهم لا يعودون تلك المحصنة وذكر الرابع بقوله وبوسيط
 الفضل فانه بعد ما كد العسر على الاول وما كد نسبة الاتحاد على الثاني
 التقدير من يفيد الملوحة المراد لما ادعوه وله فائدة خصة فانه كروما في ظنهم
 انما نحن فصلون من التعريف للمؤمنين قال التعريف رايد على اصل القصر لوارد
 تلك الدعوى وذكر الخامسة بقوله ولا يستدراك ولا يتصور ان اي ملك لا يتصور
 لكن لما كان ظهور من الاستدراك في لا يتصور من مصر عليه وذلك لانه يدل
 ان كونهم معسدين قد ظهر ظهور المحسوس لكن لا يحصل لهم ليدركوه قال كمال لايمان
 مجموع الا من هذا مبني على ما عرفت السامع ان الاعمال داخله في كمال

وهذا خلاف ما ذهب اليه
 فالنقص في هذا وفي غيره
 من المصداق المنفرد من الفعل
 السابق قال اما الصفة مقام
 الموصوف انما يجوز في موضع
 ان يكون الصفة ماضية في الموصوف
 واقع في الموصوف او في الموصوف
 او مستعمل في الموصوف
 وهذا لا يقاس عليه
 كقولنا لا يدرى

وقالت المفزلة واحدة من نفس حقيقة وحالها المحسنة كما من الناس في حيز
 على المصدر وما حصد ربه والتقدير اخذوا انما فاضل انما هم او كافة فليها في رجا
 فانها لكف الخوف عن العمل وصحح دخولها على المحبة فيكون التبيين من محمولي
 اى حقوا انما لكم كما يحل انهم واللام في الناس للحبس وهو المختار ولذا قد على
 الحمد فحالا للكشاف والمراد به الكاملون في الاساسه الى اخره على الحاشي
 لخواص الازن ودصالة سمحون ان يحصرهم الجنس كانهم الحبس كله هذا
 الحصر بالنظر الى كمالهم فاذا لوحظ ان غير المؤمنين كالبهايم في فقد
 القبيح من الحق والباطل بل اذ في مرتبة منها فلا يدرجون في الناس بل
 هو محصور في المؤمنين كان هذا حصر بالنظر الى بعضا من عدائهم وصوتهم
 على رتبة الازن في قدر ارادها حسب الكشاف وتبوءه للحبس الى
 من الكاملون في الازن في كمالهم المؤمنين كانهم الناس على المحسنة
 كالبهايم في فقد التمييز من الحق والباطل واما عبارة المصنعة الى
 قطع ومن هذا الباب الى من لم يحسن عملي لا يوجد فيه حواصة المقصودة
 منه قوله تعالى هم كعمى كعمى ولا يعمهون ولا يبصرون فانهم ليسوا
 وبكم وعميان المحسنة كمن لما انتفى عنهم فوايد السمع والكلام والابصار
 وعماها المقصودة منها سوا ذلك وقد جمعها اى الحبس مطلقا والحامل

منه

منه انما عرفت قوله ما به الكثرة وكذا تحتها ادان من الناس زمان زمان كان المحمول
 على الكامل كثره فيه او المعنى ان حسن الناس كله باس كاملون لا يقصرون فيهم الجنس الزمان
 كله زمان كامل لا يقصرون فيه او للمعنى المراد به اى الناس الرسول ومن حوهم دون لانهم حقان
 في الايمان ومبجوسون عند فهم نصبت عندهم او من امن من اهل جلدتهم في الحديث
 قوم من جلدتنا اهل معهم والجلدة كالحكم وفتحها النفس لابس الاشارة الى نفسانية
 فعل في هذا القطر لا يخل زايده والاحسن عبادة الكشاف من جلدتهم كالبهايم واصحابه
 وهم ايضا محصورون لانهم مع تلك المعاملة من انبا حبسهم وحسد حبسهم وقد عابهم انهم
 فهم حاضرون في اذنانهم والمخبر اخذوا ايمانا معروفا بالاطلاق من محصا على سواب
 اتفاق المفهوم منه ان القائل الامر بالايان هم المؤمنون لا بعض المناقون لبعضهم
 بينهم كما ذكر بعض المفرد في محال ان كل قولهم انهم كما آمن البهائم على اهل
 فيما بينهم لاني وجوه المؤمنين والازن كونهم حجاب من الكفر لا منافقين صرح به الامام
 الكبير استدل على قبول توبته الزنديق في الصحاح الزنديق من الشنوية مغرب والجمع
 الزنادقة والحار عوف من الباطل المحذوفه واصد الزنادق وعند الفقهاء من يظن الكفر
 بالامر اعلب في نظير الامان معه وحلف في قبول توبته والاصح عند المحققين
 من الطغرية وبعد لا يخل كالبهايم والداعي الى الاحقاد والاباحي والافرار
 بالبيان ايمان واللام بعد التفسير يعني ان قوله انما عرفت بقوله كما انى الناس فلو لم يكن

سبحه وكرمه

الزندان بالحبس الشنوية والافعال
 بالنفور والظلمة والافعال بالافعال
 وبالربوبية او من سطر الكفر ونظير
 الاعمال او هو صواب في الدين
 المرأة فاجتبي

مجرد الاقرار بما لا حصل سماه بلا خصال تكفي قوله انما بلا حاجة الى قوله كما ان
 انما واجب بالاجرة والاقرار انما بعد اتمام النظر واما الايمان المحقق المعبر
 عنه كما فاما هو المحقق بالبطلان لا خلاص من قول ان النظر انما يستدل على هذا
 هو الكرامة وقد سبق ان الخلاف معهم فيمن نفوه بالشهادتين فانزع القلب عما وافقه
 او ينافيه اما في ادعى الايمان وخالف قلبه لسانه كما هنا فليس فكافا بالوفاء ولعل
 هو المنس في عدم تعريف المحمدي بآداب العلم بالصواب انما فيه للافتكار محمدي
 ذلك لا يكون واللام في السفها للحمد شار بها الى الناس اليهوديين والكاملين
 عهد لفظ آخر باعتبار وصف آخر واللام ليس للحمد بل لتعريف الجنس السفهي
 كما هو في بعض الاصوليين من بطلان الجمعية وتفنن الجنسية او جنس السفها وصف
 الجمعية كما هو قانون العربية فكان قوله باسره مشير الى هذا لانه ينبي عن التعدد
 والكثرة واداره الاخرار عن الحقصة اليهودية وهم اي الجاري ذكرهم في الناس
 اليهوديين او الكاملين يندرجون فيه اي في الجنس او لفظ السفها على علمهم
 زعم المناقصة والافهم عقلا كما يكون في نفس الامر وانما سفهمهم اي عدد المومنين
 سفها او يسموهم الى السفها كهيئة لان حرا دهم بالسفها واما مطلق المومنين
 فتبينهم لا احد من الاول انهم لحاية جهلهم وجمعهم الصحيح خلاصا بالنظر
 الصحيح اعتقدوا ان ما هم فيه هو الحق فقط العزل واعداه باطل ومن كتب

الباطل

الباطل كان سفها فاسد الراي وهو المراد بقوله لا اعتقادهم فساد رايتهم انما فيهم
 كانوا في ريبا يستفي قومهم ويشارو كان اكثر المومنين على خلاف حالهم فواهمهم
 سفها تحقير السانهم وهو المراد بقوله لا تحقير سائهم الى واما بعض منهم وعبد الله
 بن سلام وشياعه فتسفيههم ليس لا ذكر لا لتفاهير الاخرين بالنظر اليهم بل لان
 لما عايط المناقصة في اعضادهم فالوادك على سبيل التحدو من
 السمتة بهم وهو المراد بقوله او للتحدو وعدم المبالاة بمن اضر منهم الى وسخافة
 الرقة والضعف والادعوه ابلغ ردها مستفاد من قوله تعالى الا انهم هم السفها
 ومبائنة في جهلهم كذا استفاد من قوله لكن لا تعلمون ثم بين المبالغة في الجهل
 بقوله فان الجاهل كجمل الباصدة الجاهل الجازم صفه الجاهل على خلاف الواقع
 وهو الذي يسبح بالجهل المكب اعظم ضلالة وادتم جهالة من المنوق المعترف بجهل ولا
 اشتراط في النظر عدم الاول وجود الثاني وقال الشيخ جعلت ولم تعلم بانك
 جاهل وذاك لعمري من عام الجهالة فانه بعد كمن اسلم في دار الحرب جهل بالعرائض
 فانه مخدور بخلاف من انكر ما وينفعه الآيات والندرجا لجهل الجاهل بجهلته
 اي فصل الآيات لا يعلمون اكثر طبعا لذكر السفه لانه جهل فذكر العلم به يكون حقا
 بين المتضادين وهو صفه الطباق لما قلتم من المومنين والكفار حواجا
 يتوهم ان هذا الكلام تكرر لقوله السابق ومن الناس من يقول انما ينفذ انه اذا

الى جزئية الاولى اعني قالوا آتينا بقرينة ان هذا كذا تكرار واما اذا لوحظ انه
 بقائهم وان الشرطية الثانية مخطوطة الى الاعلان لان كلاهما شرطية مستقلة كالشرطية
 الباقيتين بل على انها منزلة كلام واحد فيظهر ان هذه الآية سيقف لبيان
 معاملتهم مع الفرقتين وما صدرت به الفتنة لغرض قوله ومن الناس من يقول
 فمما قد ابي سيرة لبيان مذمومهم انهم ليسوا بمؤمنين وتخصيصهم مع المؤمنين
 اقول نعم ان يدع الكفر بوجه اخر وهو ان مرادهم بقوله انما ايمان
 وباليوم الآخر عن العبادة احدث الايمان وبقولهم هذا ايمان الا بعبادة
 الا خلاص في الايمان قال الامام المراد بخلصنا بالقلب والدليل عليه جهل الاول
 ان الاقرار بالباطل كان معلوما منهم فما كانوا يحتاجون الى سانه انما المشكوك
 فيه هو الاخلاص بالقلب فوجب ان يكون مرادهم من هذه الكلام ذلك الثاني
 ان قولهم للمؤمنين ان يحمل على بعض ما كانوا انطهرون لشيئا طينتهم واذا
 كانوا انطهرون لهم التكذيب بالقلب وحب ان يكون مرادهم فيما ذكره
 للمؤمنين التصديق بالقلب فلا تكريروا ذكرنا لاننا في قول المصنف في سائر آياتهم
 قصدوا باحدا احدث الايمان لان مراده الايمان على وجه الاخلاص فثبت
 يقال لقننه ولا قننه اذا صادفته واستقبلته هكذا وقعت العبادة في الكسب
 ايضا واستقبلته هكذا بغير التاوي المفسر وذلك انه اراد بغير الفصل

يكن

المسند

المسند الى غير المسكلم فان اتى بكلمة اي كان ما بعد ما نفيسه فوجب تطابقهما ونحوه
 صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على انباء المفعول وان اتى بكلمة اذا كان
 صدر الكلام في موقع الخبر فيجب ان يكون ما بعد ادا على لفظ الخطاب اذا
 استقبلت تقول لقننه ولا يستقيم اذا استقبلت يقال لقننه الا اذا قدر ان
 هو الخطاب لكنه عبادة بل يجب ان يلقى بصحة المجهول اي بقاء غيرك وعدى
 لتخصيص معنى الا انها تقديره واذا استحوذوا منه بين اليهم سحرهم كما ان تقدير احمد
 اليك فلما احمد منها اليك حمده الدس ما نزلوا الشياطين اي شابهوا
 هم فيكون لفظ الشياطين استعارة تصرفهم للماضيين او الكفار المتأخرين من
 اسماء اي الشيطان الباطل وهو مريد لاستحقاق السان في اي في الدين والاعمال
 ودون الصور والاهياء واطلبوا المؤمنين بالجملة الفعلية والشياطين بالجملة الاسمية
 المؤكدة وكان القياس عكس ذلك لانهم قصدوا بالاولى وهو
 احدث الايمان لمقارن بالاخلاص كما مر فلا حاجة الى التاكيد لانه كلام ابتدائي
 وبالسانية تحقن بنائهم على ما كانوا عليه من الكفر والنفاق فتحتاج الى التاكيد
 بناء على ما صدر عنهم من الاقرار المنا في ظاهرها بالاستمرار على الانكار ولانهم
 ليسوا باعمى على التاكيد فمما خاطبوا به المؤمنين ولا توقع رواج ادعاء الكمال
 اي لم يكن لهم توقع رواج الدعوى اذا ادعوا الكمال في الايمان على المؤمنين

لان قولهم للمؤمنين
 كلام مع المنطوق قد
 ترك التاكيد وقولهم
 لشياطينهم انا معكم كلام
 مع غير المنطوق قد
 ان كذا بان واسميه
 الجملة
 ٩٥

بخلاف ما قالوا مع الكفار والمجمل ان ترك التاكيد كما يكون لعدم
 الباعث والمحرك من جهة المتكلم لعدم الراجح والقبول من جهة السامع وكذلك التاكيد
 كما يكون لا فائدة له في الشك ونفي الامكان فقد يكون لصدق الرغبة ^{النشاط} ومودرا
 ومن المتكلم ونيل الراجح والقبول من ايسر ما قد اقولوا انما بالجملة الفعلية بل بالتاكيد
 معكم بالاسمية المذكورة بان انما نحن مستندون بتاكيد لما قبله ولما لم يكن ظاهر كونه
 متكررا وتوعدوا الموافقة بين السامعين في البتة على اليهودية اخذ منه لانه لا يخلو
 بتاكيد حيث قال ان المستند بالاسمي المتخفف من غير خلاف فيكون انما
 وقبوله لا يكلف فيكون تاكيدا لما قبله بالضرورة وعكس صاحب المفتاح عتبر لازم الا
 وهو ان يؤمن اصحاب محمد الايمان فيكون الاستدلالهم والاستحقاق بينهم تورا
 لذلك وما افاده المصداق كما لا يخفى او بدله لا حاجة الى اخذ الامر في جهة
 الجانبين ويكفي تصديق الثابت على الباطل والمستند بالحق مع كون البتة او في
 بتأدية المراد لما في الاول من بعض القصور حيث يوافقون المسلمين في بعض الامور
 اقول فالظاهر ان دل الاستدلال كما في قوله مولانا ارسل لا يقين عندنا ولا
 في البر والجمهر حيلما وان قال بعض الافاضل ان الطه انه ينبغي له بدل الكل مع
 اعترافه بان ارباب البيان لا يقولون بذلك في الحمل التي لا تحمل لها او استيناف
 وهو اوجه الى وجه دلالة الغاية وقوله المحرك للسؤال ثم الاوجه السلبية بيان ترك
 العاطف من الجملتين في المحكي من كلامهم واما تركه في حكايته فلموافقا فيما هو مخبر له

كلام واحد المستند كلام واحد بهم لما كان الاستدلال بمعنى التبريد محالا على التبريد
 لكونه جملة لقول موسى عليه السلام اعود بالمدان اكون من الجاهلين في جواب تخذنا
 حضرا احيى الا انما يدل فذكر المصداق اربعة اوجه مدار الاولين على اعتبار الاستدلال
 في جانب المستند بهم وحمل المذكور خبرا له على الاول وارجاعه وبال له عليهم على الثاني
 ودار الاخيرين على اعتبار الاستدلال المذكور في جانب المستند وجعله حجازا عن
 انزال العوض منه على الاول عن المعاملة معهم بماملة المستند على الثاني وذكر الاول
 بتوهم على الاستدلال بهم ثم بين وقوع شبهة في الاستدلال في الاستدلال في قوله
 خبر الاستدلال باسمه كما في خبر الاستدلال في قوله تعالى وجرأه سيرة
 ثم بين وجه ذلك استعمال قوله اما لمقابلته اللفظ اي لفظة مقابلته باللفظ
 المجازي ليس مع خلاف المعنى فيكون مساكنا فاندفع ما قبل ان في توجيه المسألة
 بالمقابلته في اللفظ كما ان المقابلته باللفظ انما يحصل بوجه استعماله في الخبر المجازي
 يكون قبل الاستدلال والالزام جواز الاستدلال قبل صلوه له فان فساد العفلة
 عن التفريق بين الاستدلال وقصده او لكونه ابي لخراجها لئلا ياتي اصل الفعل
 في القدر حقيقة المعنى الجازي فيكون استعداده طبيعية للمعانيه في القدر وذكر الثاني
 بقوله ارجع من الارجاع ويجوز ان يفر ارجع من الارجاع المتعدي لا الرجوع
 الالزام وبال الاستدلال ابي صادر عنهم فيكون كما ونقدس كالمستد كما
 في صدر ما يترتب على الاستدلال منه لانه فيكون الاستدلال استعداده لرد حجة

استنزههم عليهم للمشاكله في ترتيب الازم فيكون استنزه استعادة تبعية الصالح
 معارضة الاول في بطل ما قيل ان العطف ما في قوله او يرجح ليس كمنع لان وجود
 المعطوفين واحد اللهم الا ان يحمل الاول على الجراء الاخرى والى الثاني على الدوى لما
 تحققت من الفرق بين بينهما وذكر الثالث بقوله او ينزل بهم التحقارت
 البوار اي الملك الذي هو لازم الاستنزه والعرض منه فبينهما استنزه
 ومبني في الوجود فيكون مجازا اخر سلا وذكر الرابع بقوله او ليعلمهم محاملة المستنزه
 الى فيكون استعادة تبعية وتمثلية كتحققه في نجاحه عن الله فليست في هذه
 فانه من مداحص الكتاب وما ينسب في حله تحقيقه من امار لطف الملك الوها
 المحمد ملهم الصواب واليه المرجع والى التمسك على التماسي اي مع بلوغهم الى النجاة
 في الطغيان وسيابانه فاد اصاد اي رجوا الله فربوا منه واما استنزه
 به اي جعل هذا الكلام المصدر كذا الله كما استنزه فانه لم يعطف على ما قبله
 لا مجرد دفع توهم كونه معطوفا على انا محكم ليندرج في معمول المناقضين او على
 ليعيد بالظروف اعني اذ اخلوا بل له وتبدل الى علم ان الاستنباط حطفا
 ههنا ملكة وهي الاسارة الى ان ما ارتكبه من الاستنزه ابلغ في الساعته
 والتعاطف على الاسماع الى حد يتوجه لكل سامع ان يقول هو لار الذي شأنهم
 ذلك ما حصير اهرم عفي حالهم وكيف محاملة الله كما والمؤمنين معهم ولم يتوجه
 لها المص بل لما في الاستنباط الحاصل هو المصدر بذكره كما من تكس حيث
 لم يصدر بذكر المؤمنين مع انهم الذين يستنزه بهم المناقضون وكان ينبغي

ان يجارضوهم ويقابلوهم ذكر الاول بقوله ليدل على ان الله تعالى كفى حوته عباده المؤمنين
 حيث نولي مجازاته اي للمناقضين ولم يحجج المؤمنين ان يجارضوهم باستنزههم مجرد
 استنزههم واستحقاق وفيه تعظيم لشان المؤمنين وانما لم يفعل على ان الله لا هو الذي يولا
 مجازاتهم كما قال في الكشف لان قصد التخصيص بما بني على المبدء المظهر المعرف
 كثير من علماء البيان ولم يدل عليه دليل يفيد الاطمينان ولا كحصول الاستنزه
 بالمدح وله من المؤمنين يقتضيه ظاهر الاتحاد معني الاستنزه بين وليت كذلك
 استنزه الله تعالى هم انحصار انزال الهوان واستنزه المؤمنين مجرد الاستنزه ومن
 اختار المحصر احتج الى السكفة وفي التوجيه وذكر الثاني بقوله وان استنزههم اي
 المناقضين لا يوس اي لا سالي به ولا ينفقت الذي في معاملة ما يفعل الله كما بهم بصدر
 عمن يحملهم في جنب وقدرته بجلا واستنزه المؤمنين فانه مماثل للاستنزه اليقين
 غير زايد عليه لم يفعل الله يستنزه بهم ليطابق بطل للنفي قولهم وانما نحن مستنزهون
 اما لتعليل للنفي وهو عدم القول بان الاستنزه بحيث حالنا لا ولا يتجدد خصاله
 اما افادته الحديث والتجدد فليكونه فعلا واما كون ذلك وقتا بعد وقت فلان
 المضارع لا كان والاعلى الزمان المستقبل الذي ينقلب حاله اسبابا بعدى على ان
 ما يب ان يقصده اذ ادفع موجه عيبره ان جعني قصده المقارن لذلك الزمان

يحدث على قوله مستمر استمر اتحادا لا بوساكن في الجملة لا بجمية وهكذا كانت
 كتابات السكتات جمع مكايه يقال يكافى العدو فكافاه اذا قتل فميم خرج المراد ههنا
 العقوبات والسماء بالفتح السمر من الرماد لاف المردى الحمر من الاحمال فانه يعدى
 باللام والمخوف والافضال الذي سياتي خلاف الاصل لا يصار اليه الا بدليل
 ويدل عليه قراءة ابن كثير ويحكم بهم بضم الياء من الامداد بمعنى اعطاء الممدود لم
 احد من المدمم ان هذا الاسناد مسمى على ظاهره عند ما والمختلر لما تعذر عليهم
 الكلام على ظاهره لانه تعالى وهمم على هذا الطغيان فلو كان المدمم فعلا له
 فكيف ندبهم على ما في توجيهه ثلاث اوجه مد الاول كون يمد بهم من المدد
 بمعنى الزيادة والنقابة وكون في طغيانهم متعلقا بيمد بهم على اللغوية وحاصله
 ان الممدد ههنا هو تزايد من الدنس والظلمت في قلوبهم بسبب حد لال الدعا
 امامهم ومكينة الشيطان من احوالهم لاضرارهم على كلف فللمبدد حجاب لوجي ولا
 محار عقل من قتل اسناد الفعل اليه سببه البعده محمها يعطيهما بسبب
 منعهم اذ مكر الشيطان عطف على منعهم الله تعالى اسند ذلك جوابا لثانيه
 واصاف الطغيان اليهم الح بيان لغوية الحجاب مصدران ذلك اي ما يصدق
 كون الاضافه اليهم قرينه المحارانه لما اسند الممد الى الشيطان اطلق الممد في لغة

بادا صفة

بالاضافه ويريد ان في هذا الاضافه اشارته لطيفه الى ان الطغيان من احوالهم التي
 استعملوا لا اختيارهم وان السكتات رضى عنه لا يتعلق لاحقا ولا ارادة فحقه ان يصاف
 اليهم لاليه اشعارا بهذا الاختصاص لا بالاختصاص بعبارة المحلية والاضافه فانه
 معلوم من ما ديمهم في الطغيان فلاحاه فيه الى الاضافه فلو لا حملها على قصد ذلك الاستعار
 عن العايدة وفعله معتبر في الاشارات الخطابية عند ارباب البلاغة ولا يريد انها تدل بالوضع
 على ان الطغيان بايجاد العبد لا بايجاد السكتات واداره ليرد عليه ان الامور المحلولة لله
 اتفاقا واقامت العباد كالجنس والفتح والسمود والبياض تصاف اليهم اضافة حقيقية لا
 مجازية لادنى ملاقة فلا دلالة لاضافه الطغيان اليهم على ايجادهم اياه ومدار الثاني كون
 يمد بهم من الممد في العسر وكون كل من في طغيانهم ويعتمدون حالا على التدافع والترادف
 ولما كان المدمم في العسر ففعل السكتات حقيقة وعنده ففعله كما عند المختلر امر ان الاول
 معله بالاعراض الثاني كونه على وفق مصالح العباد اشار الى اعتبارها كما قولك ان السكتات
 ويطلقونهم لكان الحال قد اللعالم مقارن ضميرها لضمير في الوجود عن بزيادة كل من
 وعمهم كسب اذ يدعهم فاسار اليه بقوله فمادوا والاطعانا وعمها واما المختلر فاد
 المقام ومدار الثالث كون يمد بهم من المدمم في الاول وكون في طغيانهم متعلقا بيمد بهم وهو
 البند المخدوف ولما انقطع في طغيانهم عن السكتات بيمد بهم استبرانه فعل السكتات حقيقة فاعبر فيه

جبهة الى الجبلين في اوج ضرب الى ادم ولحق بغير مصمم من غير اقلع وقال في
 ذلك شجرة بعد التي عارا لظلمة لم يكن فيها لوصرت لها فردا ركني فيها لحاج فنيها
 الغنى الصحيح بالجو فاني لم يلدني لست بصر على القول الذي قاله فيهم في
 واستعمل في من اسم حمار كراغ الرغبة اي الاعراض عن الشيء سواء كان في يده او لا
 في غيره ولما ذكر المغنى المجازين وكان كل منها مجتمعا ههنا اراد تطبيق الابه الكريمة
 بها على وجه يذبح به السكال يرد عليها وهو انهم لم يكونوا على يد فكيف اشترا بصلاته
 به اما تطبيقها على الاول فنسوله والمغنى اخلا بالمدي الى وحاصله ان المراد بالمدى
 المدي الذي جعلوا عليها وقد كانوا على هذه المدي بلا حزم لم يستبدوا به بصلاته
 فلا حجاز في بروت المدي بل في لفظ المدي ان لم يكن الفطرة مندرجه في حقيقة فطرته
 الاسكال واما تطبيقها على الثاني فنسوله واختاره الفصله واستحوها على المدي
 ان الاستمرار ليس الاستبدال المحتمل كونهم على يد بل بعض الاختيار والترجيح وط
 انه لا يقيم كونهم على هدي فطرته اندفاع الى الاسكال به ايضا ترشح للمجاز وهو في اللغة
 ان تجللام اللين القليل في فم ولد ما شيا بعد شي حتى يقوى على المعنى فقال ملاك
 للورادة اي يرتوي ويوشل لها وقل اصله في الطبيعة ولد ما هو ان فوده المسمى
 في الجاز في الاصطلاح ان يكون بصفه او فريه كلام يلائم عندها في الحقيقة فاد اقرن به
 فعد في المجاز وهي لان شبع حد الاعجاز وهو في الاستعارة كثير وقد يوجد في المجاز المرسل

كقول لقمان يوطي اي قدرت كانه ثم ال ترشح الاستعارة انما يتصور بعد ما
 بغريتها فالتحصيل لا يكون ترشحا وان كان ملايا للمبتدأ لانه في قوله المكنة
 فعد ترشحا ما زاد عليه من ملايانه وههنا لما استعمل الاستعارة في حياطينهم بطريق الاستعارة
 التبعية والقرنية ذكر الضلالة والمدي اتبعه ما يلائم اي ملايانه الاستمرار ونسبته
 وتنبه اي تصوير المجازين اي فاتهم من قوايد المدي بصورة خيال الحار مشاهير
 ونحوه ولما رايته في غنائه من دابة اي الخراب سمي به لانه يقع على دابة العود وكل
 منها وهي ففارة فكانها تعدوه كما تعدو لاهم عيس في ذكره اي اتخذ العيس هو
 الذي جعله من دفاق العدان وكودك المراد المحلول والنزول حاش له صدر من حاش
 القدر اي علت والمراد الاصطراب استعار للسبب اسم النسر والاسود اسم العرا
 ورشحها بالتحسيس وما لو كرس لان العداب يكون له ذكر ال ذكر للشاكر للصف
 والمراد العود ال اي جانب الرأس والرأس والحية والقرنية قوله حاش له صدر
 وعلم ان الترشح قد يكون قيا على حقيقة ما بعلا سمعاه كقولك راس اسد في
 البرائن فانك لا تريد به الزيادة تصوير السباع وانه اسد كامل من اعين ان
 باللعط البرائن الى منى آخر قد يكون مستورا من ملايانه استعاره لظلام
 كما في البيت فان لفظ الكورس استوفيه من معناه الحقيقة للرأس والحية ادا

ولفظ التعطيل للخلول والنزول فيما جازي كونهما مستحيين ترسحا لتيك التيقن
 لا باعتبار المعنى بل باعتبار لفظهما معنهما الأصل ذلك يسمي اي الريح سها وهو
 بالكل الفصل والريح قال ابن السكيت السها ايضا النقصان فهو من الاخذ
 وسهاوه اي الريح على ما اخذاه صاحب الكشاف حيث قال في قول صاحب الكشاف
 كيف سهاه الخمران الى التجارة الاصل ان يقول كيف سهاه الريح لان النفي لا
 في الاسناد غير ان الفعل اذا سهاه الى غير فاعله ملابسة بينهما كالنوم الى
 الليل كان مجازا عقليا سواء كان الاسناد مبنيا او منصبا فتوكلت نام ليلي وما
 نام ليلي كلاهما مجاز لان النوم قد سهاه فيهما الى غير هوله اما بطريق الاشارة
 او بطريق النفي واعتراض علمية بان نسبة الفعل قد يكون بيوتية وقد يكون سلبية
 وكل واحد منهما معتبر في نفسها الا ترى انك اذا قلت ما ركب التجارة بل التاجر
 لم يكن هذا كجاء اصلا وعلى هذا فحقه ان يقول كيف سهاه عدم الريح الى
 التجارة الا انه عدل عنه تنبيها على عدم الريح كنهنا جعل كناية عن الخمران
 وان كان اعم منه ثم اسندوا سهاه ذلك انه لو افترض كنهنا على انتفاء الريح كان
 منسوبا الى محله حقيقة فلا مجاز نعم اذا كني به عن الخمران واسند الى التجارة كان
 مجازا فابده هذه الكناية التصريح بانتفاء مقتضى التجارة في حصول هذه

بخلاف

بخلاف ما قبل فخرت تجارتهم والضابط ان الفعل ان نفي عن غير فاعله مقتضى وجهه عنه
 كان حقيقة واذا ادل ذلك النفي بفعل آخر ثابت للفاعل وانه كان مجازا اقول ما ذكره
 من قصد مجرد النفي انما يصح اذا لم يوجد قشر صارفه عنه وقد وجدت كنهنا فان
 قوله سابقا اولئك الذين استرد الصلابة بالمدى وقوله لاحقا وما كانوا مهتمين في
 الدلالة على التجرد كعاد على علم ثم انه جعل النسبة السلبية عن الخمران بقوله سهاه
 تمثيلا لمصاريهم وقوله لاحقا من حيث انها سبب الريح والخمران كنهنا ان عدم الريح
 وان كان اعم من الخمران نظر الى نفس معنوه لكنه مساو له نظر الى خصوص المادة كما قال
 في شرح التاويلات ان المحل كنهنا لا بفعل الا الوصفين هو الريح والخمران اعني الذين
 فانه لا يكون الارباحا وهو المحل او خاسرا وهو الباطل فتعني احدا الوصفين يكون انشأنا
 للوصف الآخر فظهر ان الوجه ما اخذاه ولكن ان ترجع ضمير سهاه الى خسارهم في قوله
 لم يبق فيروا في الكشف لكن الاول ادلى به ولا يابها جملة حاله على الاتباع اي التجوز
 اسناده لتسببها في التجارة التي هي فاعل مجازي بالها على الحقيقة هذا على
 لا يسترط في الاسناد المجازي مساهمة الفاعل المجازي بالها على الحقيقة في
 الفعل واقتصر على تلبسه مطلقا او مساهمتها في التجارة لفاعل الحقيقة من حيث
 انها سبب الريح والخمران فيكون من قبيل الاسناد الى السبب وهذا على تقدير ان
 المذكور وما كانوا مهتمين بطرق التجارة يريد دفع ما يريد ان عدم اهتدائهم قد

على استعاره بفتح جارتهم بالواد وتبعا بما بالفار على استعارة الضلالة بالهدى فموجب الجمع بينهما
 ذلك الترتيب على الغم الا كنهه قد فهم من استبدال الضلالة بالهدى فيكون تكرارا
 لا خفي وحال الدفع ان وجه الجمع بينهما كون الثاني ايضا رسيحا للاستعارة واما وجه
 على ما ذكره فكونها لازمة له اما لزوم الاول قط واما لزوم الثاني فمستلزم وما كانوا مهتمين
 لمعاد قد كان المنع في لزوم اصل الهدى في صحة الجمع والترتيب بلا تكرار وذلك
 فان المقصود منها اي التجارة امران عمد بهما سلامة راس المال والثاني الربح وهو
 المتفقون قد اضاهاوا الطبنيين المطلوبين لان راس المال كان الفطرة السليمة
 عن نيل الكفر وهو الحفايد والعقل الصرف اي خالص عن سوايب الوهم ودواعي
 الهوى فلما اعتقدوا هذه الضلالات بطل استبعادهم الذي كان لهم بتلك
 الفطرة عن غفل مطلق اصله داخل عقولهم وان ثقی اصله به التكليف ^{فصح}
 على السوكن الطرق التجارة ولم يبق راس مال يتوسلون به حين يسلكون طرق التجارة
 الى ذلك الحق اي العلوم والمعارف المطابقة للواقع وبطل الكمال بحسب القوة النظرية
 والعلمية فلم يحصل لهم الربح الحقيقي والعقل السري في فطرته صحة الجمع والترتيب
 بلا تكرار اما لاول فلان المراد بالاعتذار اذا كان الاعتذار لطرق التجارة كان
 في معنى الترشح فبنا سبب قوله فما رجت تجارتهم فاما الثاني فلما ظهر ان كلامه
 عدم الربح وعدم الاعتذار بطرق التجارة يلتزم من رجع الضلالة على الهدى
 لانه يلتزم بطلان الاستعداد وفساد العقل المستلزم لفقدان طرق

التجارة وملتزم ايضا استعار راس المال المستلزم لفقدان الربح واما الثالث
 فلما ظهر ان المنع او لاصل الهدى في الثاني تفاصيل الطرق الموصلة الى المطالب
 وخبريات الوسائل الفضية الثابت فلا تكرار لما جار حقيقته حاله اي بين بقوله من
 الناس من يقول ايضا الى كنهنا حقيقة ضفة المناقصة فانه اي ضرب المثل اوقع في القلب
 وادفع اي افهم للفهم الدال على الشدة المحصورة كان الاحسن ان يقول فانه في
 اوقع وللختم الدافع كسبة وسببية لان السبب تحتين اي ايضا تحتين
 المتأثرة كما قال الجوهري وبنيها سببة بالتحريك ثم قيل للقول اي نقل
 معناه اللغوي الى معنى في اي القول السار اي القاصي المنتهى واسارا
 المناسبة منها المصحح للنقل بقوله الممثل مضمرة اي الموضع الذي ضرب به
 بمورده اي الموضع الذي ورد فيه او لافي المورد الحالة الاصلية والمصر ب
 الحالة المستبعدة بها فان قيل لفظ المثل اما اطلق على اللفظ والمناجزة التي
 هي المماثلة ليست الا بين المعنيين فلما هو من قبيل تسمية الدال باسم الدلول ذلك
 الى اجل انه لا يضرب الا ما فيه عرابه خوف عدية حمى من التعيين اذ لو عير
 انتفى الدلالة على تلك العرابه والاظهر ما في المفتاح ان ذلك من جهة ان
 المثل استعادة فيجب ان يكون هو اللفظ الدال على المستبعدة فان وقع

تفسير لم يكن متطابقا فخره واسارة اليه كما اذا قيل في الصنف ^{الذي} صنف ^{الذي} نفعنا
وانما قلنا الاظهر اذ لا تراهم في الاسباب ولان هذا يمكن ^{باعتبار} ان يوضح اليه
ان منسب الاستعارة على استعمال العوالم ثم استيعب لفظ المتل من معناه ^{لعمري}
لكل حال او قصته او صفة لا مطلقا بل اذا كانت لها شان وفيها غرابة
وحذا سارت الى الجامع المصحح للاستعارة مثل قوله تعالى مثل الحجة التي
المتقون اي في ما قصصا عليك من العجايب قصه الخبة ثم سرح بيان عجائبا
بقوله تجب اليه ^{الطرفة} وقوله تعالى واليه المثل الاعلى اي الوصف الذي له شان من
والجمال والمخبر اي معنى وكسل الذي آلايه والذي يعنى الذي كما في قوله وحضتم
كالذي خاضوا قال صاحب الكشاف فان ذلك صلت الجماعة بالواحد
وضع الذي هو صنف الذين فلما ورد عليه ان هذا السؤال لا يتوجه بعد ما ذكر
ان المعنى حاله العجيبه الشان كحال من استوفى قدنا رايحتاج الى ذكر وضع الذي
هو صنف الذين وان امكن ترجمته بتركه المص ونبى سان كونه بمعنى الذين على
ارجاع ضمير الجمع اليه حيث قال ان حل اي الذي مرر في ضمير في بنوهم
اخترنا عن جملته المناقضين كما سبنا واما قوله وحضتم كالذي خاضوا
فيحتمل ان يكون تقديره كالخوض الذي خاضوا او كالفوج والجمع

سند

الذي

الذي خاضوا لا يكون من قبيل ما ذكرنا جازا ذلك وضع الذي هو صنف
الذين حتى جازا رجع ضمير الجمع اليه اذا كان الموصوف جمعا كما في الذين ولم
وضع القيام مقام القاميس حتى لم يجر ارجاع ضمير الجمع الى القيام لانه اي
الذين غير مقصود بالوصف بل المعنى المحملة التي هي صلة من ادخلها
حالي الرجل الذي قام كالقوله لا يصلح توصيف الاسم بالمحمله فوجب اعتبار
الملائمة بتعيينها ضمير ارجاع اليه موافقا له في الافراد والجمع ولا وجه لا
بها من الاسم وبين المستوي هو والذين بخلاف القيام فانه من الوصف
فتجب اعتبار الملائمة بينه وبين موصوفه ولا يستوي هو والقيام بل هو
انه اذ لم يكن مقصودا بالوصف فلا ينافي في ايدى جى به بينها بقوله وهو
وصلة وسيلة الى وصف المحرفه بها فيوقوف كون المحملة صفة لها
عليه ولانه اي الذين ليس باسم بل هو كالجزء منه لانه عام لصلته فحقه
ان لا يجمع كما لا يجمع احواله من الموصولات كمن وما وان يسمى بالواحد
والجمع كما يتوهمان في احواله فلم يرد ان الذين جمع المصح فكيف يصح قوله
فحقه ان لا يجمع دفوعه قوله وليس الذين جمع المصح لانه مخصوص بالعلم
والذين عام فلم يجز على سبيل المجموع المتكثرة بخلاف الذين والذين

تفسير لم يكن متطابقا فوافقه واسارة اليه اذا قيل في الصنف صنف ^{النبس} ففتح
وانما قلنا الاظهر ان لا نراهم في الاسباب ^{باعتبار} ولان هذا يمكن برجح اليه
ان ينسب الاستعارة على استعمال العرابية ثم يستعمل لفظ المثل من معناه العرفي
لكل حال او قصته او صفة لا مطلقا بل اذا كانت لها شان وفيها غرابة
وبهذا سارت الى الجامع المصحح للاستعارة مثل قوله تعالى مثل الحية التي
المتفون اي في ما قصصا عليك في الحجاب قصه الخبة ثم سرح بيان صحتها
بقوله تجس الى الابه و قوله تعالى واليه المثل الاعلى اي الوصف الذي له شان من العظمة
والجلال والمخبر اي معنى وكسل الذي آله والذي يعني الذي كما في قوله حضم
كالذي خاضوا قال صاحب الكشاف فان قلت قلت الجماعة بالواحد
وضم الذي موضع الذين فلما ورد عليك بهذا السؤال لا يتوجه بعد ما ذكر
ان المعنى حاله العجيبة الشان كحال من استوقد نار الاحتياج الى ذكر وضع الذي
موضع الذين وان امكن ترجمته بتركه المم ونبي سان كونه بمعنى الذين على تقدير
ارجاع ضمير الجمع اليه حيث قال ان جعل اي الذي مرجح لضمير في بنوهم
اخرا عن جعله المتناقضين كما سببا واما قوله وحضم كالدس خاضوا
فيحتمل ان يكون تقديره كالحوض الذي خاضوا او كالقوج او الجمع

منهم

الذي

الذي خاضوا لا يكون من قبيل ما ذكرنا جاز ذلك وضع الذي موضع
الدس في جاز ارجاع ضمير الجمع اليه اذا كان الموصوف جمعا كما في الدس ولم
وضع القيام مقام القاييس في لم يجر ارجاع ضمير الجمع الى القيام لانه اي
الذي عن مقصود الوصف بل المعنى المحلة التي هي صلة لعن او قلنا
حالي الرجل الذي قام كان المعنى لا يصلح توصيف الاسم بالمحلة فوجب اعتبار
اللائمة بتعيينها ضمير ارجاع اليه موافقا له في الافراد والجمع لا غنى
عنها بين الاسم وبين المستوفى وهو الدس بخلاف القيام فانه من الوصف
فتجب اعتبار اللائمة بنية وس هو موصوف ولا يستوي هو والقاييس ثم لما هو
انه اذا لم يكن مقصودا بالوصف فلا يفيده جى به ببيتها بقوله وهو
وصلة وسيلة الى وصف المعرفة بها فيوقف كون المحلة صفة لها
عليه ولانه اي الذي ليس باسم بل هو كالحزب منه لانه تمام بعبدة فحقة
ان لا يجمع كما لا يجمع اخوانه من الموصولات كمن وما وان يستوفى الواحد
والجمع كما يستويان في اخوانه فلم يرد ان الدس جمع المصحف فكيف يصح قوله
فحقة ان لا يجمع دفعة بقوله وليس الدس جمع المصحف لانه فمخصوص بالي العلم
والذي عام فلم يجب على سبيل المجموع المتكثرة بخلاف الدس والنبس

فانما جاريان على سبيل التبعات الممكنة لفظا ومعنى بل في زيادة في
اللفظ بدت كرامة المعنى وهي الاختصاص بمحور المحبة والكثرة التي
في الدين لذلك اسي لعدم كونه محاصرا جارا ملتبسا بالياء ابد في
الروح والنصب والجود لو كان محاصرا لكان بالواد في حال الروح
الله العزيم اخرا عن لونه نبي عليل وبني كناه التي عليها التفريل
حيث ورد هناك في جميع حوار الروح بالباد لكونه مستطالا
استحق التحفيف بحذف النون قوله استحق عطف على ليس اسم على
غير من وقوله لكونه مستطالا عليه قدمت والوجهان سابقان
يفيدان صحة قيام الدين مقام الدين من حيث المعنى وهذا يفيد
صحة من حيث اللفظ قال صاحب الكشاف ان الدين لكونه وصلته
الى وصف كل معرودة وتكاد وقوعه في كلامهم وكونه مستطالا
وصله معن بالتحفيف فحذف كونه وصلته الى ما ذكر ايضا علته
اللفظ بناء على ان لفظه ياسب الالة ولا يحسن ان يطر المصادق
والقبول حتى دل ذلك على استحباب التحفيف بولع فيه اي
محدف ياد ثم كسره ثم افصر على اللام بخذف الدال واللام الا

في اسماء العائس المقبولين هذا مخالف لما جسدوا النجاه ان اللام المحدودة
من الموصولات ليست محففة من الدين بل هي اسم براسه لكنها لما شابهت حرف الجر
في الصورة التزم ان يكون مدخولا اسميا بكونها من الجملة الفعلية هي اسم في صورت
الحرف وصلتها فعل في صورة الاسم فذا طرعا اعرابها في صلته لم يقدح محلها
تلخص جميع ما ذكر ان الذي جهنا في حكم الدين معنى ولفظا وعنه من عليه بانه
ينافي توحيد الصيغة يستوفد وجوب بانه وان كان جمعا مع الالة منفردة
فجازا او اذ صير لفظا الى صورته اقوال قد صرح الفاضل الالهية انا الذي لو
كان في الالة بمنزلة تحفيف الدين لم يجر افراد العايد اليه وجرم بانه مفرد وصف
مفرد مفرد اللفظ مجموع المعنى وهو الجمع او الفوج او كونهما فالوجه ان يعبر
على قوله اذ صيرته جنس المستوفدين او الفوج الذي يستوفد والفرق بين
العائدين ان جميع الصيغة من على الاول في نفس الدين لكن عتبار كونه محسوس
المستوفدين والمضاف لما كان عبارة عن المضاف اليه افراد الصيغة استوفد
مخططه الجنس وجميع صيغته بهم بملاحظة جمعية المستوفدين على الالة الفوج
الموصوف بالذل فانه مفرد اللفظ مجموع المعنى فلهذا لا يستعاضد ان
الوقوف بالعلم لانه المصداق بمحسوس سطح النار واما المحفوف فمما يوقد به النار واما

الوعود اشتقاق النار من نار يود نور ادا ما اشتقاق النور فيجب ان يكون
 من النار لا العكس بناء على المناسبة اللغوية فالحركة والا صطراب يوجد
 في النار اولا وبالذات في نورها ما ينادى بالعرض والجليلها اي الاضائة
 يعني ان اضاء ههنا اما مسعد فيكون ما حوله مع حوله اي جعلت النار ما حول
 المسوقه مضياء واما الارام فيكون مسند الا لا ما بمعنى صارت الا ما كى التي
 حوله نص على الطرف فانه مع مسندة مفعول فيه لا صارت وحوله طرف
 مستقر فان قيل يلزم من هذا ان يكون للمكان مكان قلنا لا بل في ان يكون
 الكل طرفا لجزئية فليسا بل او ما خريفة لتجسيم الكلام وحوله طرف لوجود المحال
 ان ههنا اربعة اوجه فاما على الاول مفعول به وعلى الثاني فاعل على الثالث
 مفعول فيه وعلى الرابع رايدة واقول ههنا وجه خامس وهو ان يكون مفعولا
 والطرف صفتها ويرد على الطرفية انها تقتضي اظهار في لانهم جوزوا واحد
 من لفظ مكان حملناه على الطرفية المكانية المبهمة لكثرة استعمالها
 كثره في الوصول المجبرة عن المكان وهو قليل جدا فيجب ان يكون من قبل
 نغسل الطريق العكس فالصواب الكشاف كحل اسرار في صور النار حوله
 بمنزلة اشراق النار نفسها واداد دفع ما يرد ان ضمير النار ادا استهتر

مفعول النار ادا الى كسر النار واداد
 في مفعول النار ادا الى كسر النار واداد
 في مفعول النار ادا الى كسر النار واداد

في الصل

في الفعل وجب ان يوجد النار حول المسوقه بحيث تحيطه لتيسر اضاءتها واداد
 بناء على ان اشراق النيران في البيت انما يطقن ادا كان ذلك النيران في البيت
 اقول المم انما لم يتعوض له لان له ان يمنح اقتضا العبارة وجوب وجود
 النار حول المسوقه مستند ابانه يقتضي ان لا يصح قولنا اضاء الشمس في
 الارض الاعلى المجاز وهو خلاف لفظ فعله مدعية الالباب ولو سلم له ان
 يمنح وجوب وجوده في صح اقرار الحول كيف وقد قال تعالى ومن حولكم من الاعراب
 منافقون قال تعالى كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا
 وقال اشعاره لا دجفته حول قبرة اسهم قبرة اس مارية الكرم المفضل وقال
 فقلت عيسى ان تبصر مني كما ما حوالى لاسود الحوارد الى غديك من الا
 وقال كيف الحول للدوران اي باليف حروف حول على هذا التفسير للدوران
 والطواف وقيل للعام حول لانه يدور وحنه حال الشيء واستحال كالتغير
 حال الانسان وهي عوارضة التي تتحول عليه الحوالة وهي اسم من احاله
 عليه مدنية ذهب الدبورهم جواب لما فان قيل جواب لما يجب ان يكون
 مسببا عما دخله لما تقرر انه لوجود الثاني لوجود الاول الاضائة ليست
 مسببا لادحباب الله تعالى قلنا قد يستعمل مجاز المحرد الطرفية كاداعا

قول كما في قولكم ابرقت قوما عطاشا غلته فلما رادنا فستجب ورجل على
الحقيقة حمل النار على نار لا يرضيها الله كما سواه كانت حقيقة كذا النواه
وقطاع الطريق حيث يوجد بها يتوصلوا بالاستنارة الى بعض المحاص
فيطفونها الله كما يجب انما لم يتحقق حكمه او جازية كذا العنة والعيادة
للإسلام فان مدة استعجالها متفصرة قليلة البقا كما يقتضيه بدل الحكم
كلما اوقفنا نار الحرب اطفاها الله كما يحل هذا في السبب المذكور والمجد
والضمير الذي علم ان الطر ان يحل ذهب السبب في جواب كما لكن فيه ملا
موانع الاول لعطى وهو ان الضمير استوفى وجهه في بنورهم والساني حتم
وهو ان مقتضى الطرح ان يقال بنورهم مكان بنورهم والسالث ايضا هو
وهو ان مقتضى ان طر ان يقال ذهب السبب بنورهم واما استناد الاول
الى الله كما فلس عندنا بل عند صاحب الكشف فاسار الى الجواب عن الاول
بقوله جموده وعن الثاني بقوله وعلى هذا الى على تقدير كونه جوابا عما
بنورهم ولم يعمل بنورهم مح ان مقتضى الطرح هذا دون ذلك لانه اى النور
المراد بانواعه لا يابى لغيرها واسار الى الجواب عن الثالث بقوله لا
ولذلك عدل عن الضمير الى ذلك كما كان في الطر هذه الموانع وان كان

وليس في ذلك من الغشيل اراة الحقول
في قوله المحسن يكون مشاهدا وكذا
القدر بكون النور من ان كمالها

مدفوع

مدفوع جاز الصرف عن الطر ولذا جرد جهين آخرين ذكر لا دل بقوله ادراك
عطف على قوله جواب كما يجب به اعتراض سائل بقول ما بالهم اى المتنا
شبهت عالم بحال مستوفى انطفاة نادرة لانه حالين الاول نطفة
ناده فالكليته حيث لا يتو لها اريد الثانية انطفاة بها بحيث سبق لها اثر
فعلى الحالين شبه المتفقون لم يستوفى مكانه فل في الاول حيث ذهب
السبب بنورهم لانه فان المبالغات التي فيه تفيد عدم بقاء الاثر كما سطره
فيكون هذا استئناف مما يكون السوال فيه عن تعين امر غير سبب الحكم فهو
السبب المسببه ومما حذف فيه الاستئناف كله مع قيام شيء مقامه
كما في قول النجاشي رعنهم ان اخوتكم فرسلهم الف وليس لكم الا فمعلم كحل
النوحه الوجه الوجه لنسبيه اد المسببه لم يعلم على التعيين مما سبق وان
الجواب وحل المذكور استئنافا ابلغ من حمله جوابا عما في الحد من سان
حال المسببه بوجهين بوجبان الاول على وجهيهما الاحمال ولتفصيل والاخر
النصيح بالمبالغة في سانه بلا اكتفاء على الاقناع من المبالغة في المسببه
به ضمنا فيكون هذا التمثيل مطابقا للتمثيل الثاني المشتمل على مباحث
بل يكون ابلغ منه فلا يرد اعتراض صاحب الكشف بان جعله جوابا ادلى لعدم

فقيس

الاستطالة لان كون من نعمة التمثيل الاول حسب خط بقية التمثيل الثاني
 لا يستتال على ما كانت ومن اب التبعين ان يبالغ في المسبة ليلزم منه
 المبالغة في المسبة فمما يحمل على الاستيفاض في المسبة في تشبيه
 عالم قد علم مما سبق فلا مغزى للسؤال عن وجه المسبة او تعيين المسبة بقوله
 قد انطهات ناره اشارت الى ان قوله فلما انصارت مع جوابه المحذوف
 معطوف على الصلة فيكون لم يتوقد موصوفاً بمحزون ذلك الجواب
 وذكر الثاني بقوله او بدل من جملة التمثيل يعني قوله سلم الى قوله ما حوله فانك
 قد عرفت ان العرض منها بيان حال المناقضين من ظهور نورهم حالاً لا
 بالمرّة ما لا دوط ان هذا وفي تبادله لغيره من ذلك كما ان السيرة فيكون
 بمنزلة بدل الاستعمال نحو احواله ارجل النعمين عند ما والافس في المسير
 والبحر مسيلما فلا يرد عنهم من صاحب الكشف حيث قال في حمله بدلا
 عن جملة التمثيل على الاحتمال البعيد فوات المغزى الذي حذف جوابه لما
 لاجله بل ادعاء ان ذهب بنورهم ابلغ من ذلك واللام يكس من الحالة
 المقصية للادال في شيء فان قيل بل يريد هذا على حسب الكشف
 حيث قال وكان الخوف اولى من الاثبات لما فيه من الوجارة مع الاعا

عن الصفة التي حصل عليها يتوقد بما هو ابلغ من اللفظ في ادو المعنى كانه كان قيل
 فلما انصارت ما حوله قدمت فبقوا خايطين في ظلام متخبرين من خجس على فوات الضوء
 خائبين بعد الكرخ في اجيار النار قلنا لا اذ المستفاد من الكشف ان ما يفهم حال الخوف
 وهو قدمت فبقوا خايطين الى نحو ذلك مما يدل على زوال الضوء وما يتبع ذلك زوال
 ابلغ من مجرد الجواب المقدر وهو قدمت او انطهات ونحو ذلك مما يدل على زوال الضوء كما
 به الآية الكريمة وعبارت الكشف وهو مسلم لكن لا يلزم منه كون ذلك المقدم ابلغ من المذكور
 اعني ذهب الله بنورهم وتركهم الآية بل الامر بالعكس اذ المذكور يدل على انشغال النور
 بالكلية بخلاف المفهوم فان الجواب انطهات الله مع بقا الخمر كما صرح به الجواب في قوله
 الضوء لا يقتضيه فوات النور على سبيل البيان اشارة الى ان الاول ليس في حكم
 السابق بالكلية والضمير بنورهم على الوجهين اى الاستيفاض والبدل للنما فحين قدم
 تحقيقة الجواب لما محذوف تقديره انطهات او قدمت كما في قوله فلما ذهبوا
 به او تقديره فعند ما فحلوا يوسف ثم لما اقتصر المحذوف قرينه تجزؤه وداعيا برحمه
 على الاثبات الذي هو الاصل وكان ذكر الداعي اهم في لفظ البلاغة وان كان مقصود
 الطالع العكس قد عفا للابحاز فانه قد يقصد لذاته وقد يقصد لغيره فبب نفس السامع كل
 نه يمكن ثم قال وانما الاثبات للدال على المحذوف فان لما يقتضيه جوابا وفي ذهب

موانع في الطبع حدث ونحوه وايضا بيان التمثيل لزم المناقشين بانهم بعد ان
 بصياغة كلمة الشهادة واقعون في ظلمات الشقاق فلا بد من اعتبار الجود بيمينه
 العرض واهل الادب الى الله تعالى تقدير رجوع الضمير الى المناقشين حصصه بلا خفاء
 تقدير رجوعه الى الذي استوفى فلا يخجل ان يكون حقيقة ادجاء راعي الثاني اما ان يعتبر
 حقيقة لو استند اليه الفعل كان حقيقة وقد نقل عنه الى الفعل المجاز الاول على الاول اما ان
 يكون الفاعل محمولا او معلوما فاستدل الى الاول بقوله لان الكل من الحوادث التي هي
 القليل تفعل بغيره وهو الخلق وان كان بعض الحوادث الصادرة عن غيره كما في كالمصر
 والفعل يستند الى ذلك الغير بطريق الحقيقة ولذا يترب عليه آثاره والاحكام الى
 التاييد بقوله اول الالاطاف حصل بسبب خفي والالتفات بقوله او امر سماوي كبحر
 مطر والى الرابع بقوله اول المبالغة كما في قولهم اقدنى بلدك حتى اتي عليك فلما اقام هناك
 بل القدم وانما استثنى للمبالغة فكذلك الاطفا والاداب كخبايل الطوفان باب
 وانما استند للمبالغة ولذا لا يطلب له فاعل حقيقي وكذا انه مذهب حتى اختاره الشيخ
 عبد القاهر وقد حقق في موضعه ولذا لم يقصد المبالغة على الفعل بالبادون
 النقرة لا فيما هي البار من معنى الاستصحاب والاشتمال فان الفرق بين اذنه
 ومذهب ان معنى الاول ازالة وجعله داهيا والاشتمال صحة مخرجه من تعال

السلطان

السلطان بما له اذا اخذه فيكون المعنى اخذ النور ثم وامسكه وطان اخذه السدحا
 وامسكه فلا مرسل فظهر ان مذهب المنع عن اذهابه فذكر الظلمة التي هي عدم النور وهو
 الصحيح المطابق للحق وقول الجبريد في عدم النور عما هو من شانه وعند بعض الحكماء
 بناء في النور فهي على هذا وجودية وعلى الاولين عدمية كقوله تركتم في ظلماتي كما في قوله
 الشاعر هو غفيرة من سداد والبيت من قصيدة الممدودة الملحقات بسبع
 فتركة حرر اسباع نسيته نامة تفحص حسن نامة والمعمم وفي رواية من بين فله راسه
 والمعمم وحرر اسباع اللحم الذي مأكلة لانها خبزها باسها حرر للعصاة بالحد فغده
 بالتحريك محو مفعول والنور من التناول السهل والقسم الاكل بمقدم الاستسنان للمعمم
 موضع السواد من الساعد والمخفى فحجته طعمه للبراع حتى اكله والبيت نصفي
 كون تركه محو ضمير لان حرر اسباع مغفرة لا تحمى الحلاخلاف الآية ليجاز ان يكون ترك
 محو طعم وفي ظلمات ولا يبرون حالين مترادفين او متداخلين وظلماتهم ظلمة الكفر
 الشقاق فكذا اعدا الضمير تركهم الى المناقشين اما ادعاء الى الذي استوفى فيشفا
 من النسبة او لغو في النسبة لظلمة السدح وظلمة الحام وظلمة لظلمة يوم القيمة
 كان فيها نوع خفاء بينها بالآية فكان الفعل غير متعدي فينزل الازم كونه قيل
 لم ابصار وهو ابلغ من تقدير المفعول الى لا يبرون سيما لان الاول يستلزم الثاني بلا

والآية قبل غير مخصوص بالمتن فيض فيه الصدق لمن آناه ضراحي عاين الهدى فاضاعه ولم يوصل اليه
نعم لابد كان العلم مثلا اذ لم يحل بحسب مقتضى محبة في امره متجسرا على فوات ذلك الهدى فغير
منقول له لقوله فيه ان نصمة الآلة الاولى في اولها استمر الفصل بالهدى الآلة قبل
تحت عمده بولاد المتن فقول فان قيل غير متين بل احج الى المناقضة قطعا بغيرها من العزم ليدخل
قلبا يستفاد اما من دلالة النص كما في قوله لا يعمل لهما اف او يفهم منه النهي عن الايراد ويدخل
المنصوص عليه فكله يفهم من التمثيل رداة حال من اصنع الهدى ويدخل تحته المنصوص عليه اذ
فان المراد بالمثل الذي في الجملة اصناع الهدى عدم التوصل به الى الكمال من اثر الصلاة
فهو لا على الهدى المحمول بالعبادة بان لم يؤمن من اهل الامروية حل ايضا من اهل الهدى
وتم له احوال الارادة حتى اشرف انوار الارادة كس لم يصح بعد احوال المحبة فادعى احوال المحبة
ما اشرف عليه من انوار الارادة ليكون من الكاوين احوال من احوال الهدى الفاضلة على
من ربه انما اراد للحمل ايضا الى اذ ناله من الحق انما ما محصا وانما سميت احوال الهدى لعدم
استقراره والارادة جمة من نار المحبة القلب مقصده لا جابه دور الحقيقة المحبة على
في الرخا في تمام تحقيق هذا الكلام في علم الاخلاق علم ان العبادة الواقعة في سائر
وكلام اهل الجاهل والوراق هكذا ومن لم يصح هذه ادل على كذب الدعوى اوصل
قوله في ضربه الصدق اي بسببه من المناقضة كما هو الظاهر لا يمانهم من حيث لحد عليهم

الدار

الدار اي المنع من ان ينسك فان قيل فنقول من اهل المدينة وما دهم كانت محقوقة واولهم
واولادهم بالمسكين لكونهم من اهل المدينة ففنا المراد الحفظ بالسلطنة لا الايض كما اذ اذ
الى دار الحرب فاستولى عليها المسلمون بان دخلوا في مثل ذلك ما عطف على ايمانهم
اي ان ايمانهم والبار في باطلهم لا يسبب في باب في باطلهم فصلة لم يقدروا في ذلك
اعلم ان هذا الوجه الذي جعله المصنف واحدا وجهان في الكس فحاصل الاول انهم اتفقوا بهذه
مدة حياتهم العلية ثم قطعه الصدق بالموت فوفا في تلك الظلمات وحال الشيا انهم استنصا
وايهما حدة ثم ثم اطلع الصدق على اسرارهم فوفا في ظلمات الكس والاسرار والافضاح
والايمان بسمة النفاق وانما جعله كذلك قصدا للبيان لكون المراد بالمثل بيان انهم
قصدا لابطال الامان المنفعة الدنوية فترتب عليه المضار الدنوية والافروية جميعا اما
فباشار حاله حيث يترتب عليه مضرة فقد ان النور يوم ترى المؤمنين المؤمنين
يسع نورهم بين ايديهم وبايمانهم ومضرة تقابلهم في العقاب البهيم ومضرة كونهم في
الاسفل من النار وهم من الكس فترتب احدي المضرتين فكم بينهما قد بر ولا تنوهم انما
تجنب خط عسوا ان سطوا من الاساطيق انفق من الافعال الف الزرع على ما لم
فاعلى اصابته اذ هو ما يوف من ايمانهم اي الات شعورهم ان كان جمع مشركهم
او حال شعورهم ان كان جمع مشركهم وانفق قواهم التي جعلها القوة الناطقة

ولقد حسن في عدم اقتضائه على ما عر كما في الكسوف لانه يشع بان الناطقة من
 والمناظر ولقد اذنب شئ احد الى التخليب اذ توالى استمحو اذ صغوا اليه فعمل
 كاهوداي انا اسم عدي لعين لتفهم من الغرور والافعل اذ اعلم ان
 افضل لعسل والملاقي اي الفاظهم وبكم وعمي عليهم اي المتفهمين على طرفة التمثيل اي
 لا الاستعارة التي هي قسم من المجاز اذ من شرطها ان يطوي ذكر الاستعارة بان لا
 يكون مذكورا ولا مقفرا ولا متروا بل يكون معناه مراد اللفظ المستعار منه فقد استعمل
 في لفظ المنسبة به للمناسبة ويحصل هذه الاستعارة التصرحية بخوارق اسرار
 والكيفية نحو انشبت الغنية اطفار ما فان ذكر المنسبة هي هنا عند المحققين ذكر لفظ
 الكناية والاستعارة وهو الموت خطوي كما اذا قلت اطفار اربع وارادت النسبة
 بحيث يمكن حمل الكلام على المستعار منه لولا لفظ سنة اي لا تنفتح كما امتنع عند العرب
 عبرة الكناية في الرتبة وهذا اول من قول صاحب الكشاف ويجعل الكلام طواعية
 لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او جوي الكلام لما يراد به ان لقونه
 اذا عرفت لم يصح اللفظ للمعنى المجازي ويحتاج في دفعه الى التكلف ذكره شراعه كقولك
 ربه لذي اسد وقصر منه قوله ساكني اسلاح اي حده من السوكة وهي
 اسلاح واصل ما يكسب قلب العين الى مكان اللام وقد حذف وتقال زيد سال اسلاح

يرفع الكاف مقدف مكتنزة اللحم كانه قد ف بالحم او الذي روي به كثير
 في الوفايح له ليدفع لبدته وهي تلبس من الشجر على رقبته الاسد اطفاره
 لم تعلم فلما كتبه ان الضعف يقال فلان معلوم ان اطفار اي ضعيف ومن
 ثمة اي من اجل ان شرطها في ذكر المستعار انه يرى المطلق الاس بالعبارة من
 الفطن وهو الامر الحبيب لغيره عن توهم لتبني صنفها اي لغيره عن
 ويعقد حتى لفظ المحمول اللام في الطس لانه ان ابتداء وحل على الامر بتقدير
 قد روي ليطر استعار الصعود للعلو في الرتبة ونسب عليه ما ينبغي على العلوي
 المكان من طس المحمول بان له خاص في السماء واخرا صنفه المحمول فصار
 زيادة المبالغة في المدح بان طن كونه محتاجا لما يصدر عن المتناسي في
 المحمل كذا العاقل يعرف ان السد لعا اعناه عن عمره ملاحا له
 له في السماء فلا يظن به ذلك الطس وبه يدفع ما توهم ان في السب
 تفصيل في وصفه حيث اثبت بهذا اللفظ الكامل المحمل بمقادير
 دهننا اي في صمكم اسد على وفي الحروب لعامة فتخار تنفر من صم
 الكاذب لئلا يجران من حطان مفتي الجوارح ذراجه لما يجر الحجاج اسد
 مبتدأ محذوف والفتحا المسترحمة المحاص وهي صفة لارحة للفتحا

في قوله لا ينفك

اختلف علماء البيان في ان المسمية به هي من مستعمل في معناه الحقيقي لا يستقيم
الكلام لا بتقدير الكاف ويكون نسبيا او في معنى النسبة كالرجل الشجاع مثلا يكون
استحارة بمعنى اللفظ المستعمل في معناه الاصلي ويصح من غير تقدير الكاف
فقد بعضهم الى الاول واشاره صواب الكشاف والمهم وعندهم الى الثاني واشاره بعض
المحققين حيث قال وهو المحتمل رعنس في شدة استعماله فان قيل اسد على
ضابط وغيره فاعنه في الجروب جنان ما رتب في سورة في العلاء والطير اعربته عليه
الكلابية ويقول هو اخي في السدوم اخا في الدين قال ابن مالك اذا قلت هذا اسد
فشير الى السبع فلا يميز في النخب واذا قلت شير الى الرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع
به لانه ما دل كافي في الفعل ولو اسند الى الطير لرفع كقولك راسد رجلا اسدا
ابوه قال ابن عر دلييل يقول الناس من ظلماته سوار صبيحات العيون وعورما
كان لثامه بيوما حصينة مبرما عالهما وساجا كسورا فرفع الاغاد الكسور
بمخرج وساح لاقامتها مقام سواد قال اسير افي ذهب بمسوح الى بود بساح الى
واعترض عليه بال مجموع حل شجاع ليس نسبيا بالاسد فان شجاعة خارجة
عن الطرفين اتفاقا ثم قيل فالحق ان اسد مستعمل هناك في معناه الحقيقي
وقد حمل على زيد بنار على عوى كونه من افراده فلا يطره في تقدير الاداة لقوا

المبالغة

المبالغة فانك اذا قلت زيد كلاس قد حلت مشابهة الاسد مقصوده مايات
واذا قلت زيد اسد كان مقصودك اثبات جملة عليه لا بيان مشابهة اياه ثم انه
يلاحظ على سبيل التبعيه لمعناه الحقيقي ما يلزم من الجراة والصولة وغيرهما من
اللازمة فيعمل في الطرف باعتبار ذلك المعنى التبعي وقد يرفع به القائل ايضا كما
قوله راسد رجلا اسدا ابوه اما لقصده من المبالغة او لاعتبار اللام سوارا وحل
او مستحالة في اللفظ اقول فيه بحث فانه ان اراد كون شجاعة خارجة عن
خروجها عن حقيقة النوعين سمناء لكن غير مفيد وان اراد به خروجها عنهما
من حيث كونهما نسبيا ومثلهما به فلام ذلك بل الاعان على خلافه لظهور ان المسمية
ليس يدفعه بل هو باعتبار حرواته وكذا المسمية ليس نقول هو بذلك الاعتبار وانما
فانه لو كان مستعملا في معناه الحقيقي لكان جامدا محضا عاينه ان يلاحظ فيه
على سبيل التبعيه لمعناه الحقيقي ما يلزم من الجراة وغيره وهذا القدر ان
في العمل في الطرف لانه محمول ضعيف فكيف راحة في الفعل لا يكفي في تضمنه الضمير والعمل
في الفاعل ولهذا اصطفا حيث قال مستعمل في اللفظ فالحق ان اسدا
مجا عن رجل شجاع بقرينة الحمل كما انه مجاز عن راسد في بقرينة برقي
وقد اريد به ذات ما بهم مسمية بالاسد لان كل ما دل ليس حكمه ما اول به

ولا يلزم منه ان يكون الكلام
مهورا لاثبات ان زيدا هو ملك
الذات المسمية بالاسد

كما تقرر في موضع بل هو موقوف لا دعار الاتحاد بينهما كيف ولو لم يكن كذلك لم يكن
 مني ايته راجح لا شجاعا يرحم فظهر عدم الفرق بينهما فيما يتعلق بالمرض
 عاينه ان سوق هذا الالباب الرويه لتلك الذات وهو موقوف زيدا اسد لا دعار
 الاتحاد بينهما في كنهنا اشكال وهو ان المذكورات كهننا مشتقات في الال
 ستهار وفيها بغيره كنهنا فالحق في المحققه مصادر ما و المستجاره احوال
 قوام فالمدفوع عنى لم ليس مستجاره المستجاره للسفس فلا يكون شى بغيره
 اسهل على اجيب عنه بان سببه ذات المناقضين بذوات الاشخاص الصم
 على شبيه عالم بالصم فالقصد الى اثبات لفسه اقوى وابلح كان المسأله
 من الجانبين فقدت الى الذاتين فحمل الآيه على هذا التسببه رعاية للمبالغه في
 الالفه هذا الى التفسير قوله لما سيدد اسامعهم الى اذ جعلت الضمير لهم للمسا
 بناء على ان الآيه لغرض كرم عى فذلكه التمسيل ماخوذ من قول الحساب بعد الحساب
 فذلكه فذلكه كالبسملة والحمد لله ونتيجه عطف تفسيرها فان جعلته
 فعلى حقيقته بان يوجد فيهم صفة الصم واليكم والتمنى باللائها قال قلت
 جاز ان يراد بها لوازم معانيها الحقيقية وهي عدم السماع والكلم الابصار بلا
 الالتهام فلم يحل عليها كونها حاف مؤنه من الحقيقه قلت يا اكن الحقيقه

الى المجاز وقد امكنتم كنهنا كما قال تركم في كلمات كنهنا كنهتم خلت خواصهم
 قوام فالجوف المفرد بما يفيض الى فوت القوى كما ان الهم المفرد ليعض الى اسرع
 يشهد به التجربة والكتب الطبيه وقدر نظيره في تفسير قوله تعالى في قلوبهم غشا و يعلم من هذا
 ان من قال من فاضل شرح الكشاف ان هذه من احوال المناقضين اراد به الفصل التقار
 خاصه فيكون الالاه سنا الى عالم دون المستوفد سوا جند بهب السد بوزهم جواب لما ولم
 يحل كانه لم ينطبق في هذا المحل ومنه قيل حرام اى صلب حمت وقناه صم اى
 مسكنه غير محجوف وصمام الفار دوق وهو سداد ما فهم لا يرجون هذا الفصل اما ان
 نعلقه بفصول بواسطة الحرف او لابل ينزل منزله اللازم بالنظر اليه كما انه لازم في نفسه
 كناية عن التحير على الاول اما ان يكون صله الى بان يراد به الرجوع الى ما كانوا فيه او عن
 بان يراد به الرجوع عمام فيه فاشار الى الاول وتبولة لا يوجدون الى الهدى الى التلا وتوله
 او عن الضلالة التي اشترى وما الى الثالث بقوله او فهم متجرون بنس تحريم قوله لا يدون
 الاخرهم على الاولين راجح الى المناقضين على الثالث الذي استوفد واما طوله والفاء
 الدلالة على ان الصامم بالاحكام اسبقه فيهم كرم عى سبب لتجريمهم وحياسم قبل
 على ان يحصى بالذى استوفد ولم يتوخى لحال المناقضين لطهورا سببه فيها كحمل ان يكون قوله
 لتجريمهم ماطر الا حله المستوفد و احتباسهم الى حال المناقضين او كصيب السماع عطف

استوفى بهذا وقعت العبارة في النسخ والطائون يكون هكذا عطف على كمثل
 الذي استوفى فلا بد ان لا ينسب اليها من بيان وجه الحدوث عن الطائون فان
 يقال ان قوله عطف مستبعد اعتمادا على فهم سامع الكلام وقرينة المقام
 فهو لمحمود او كصيب لظهور انه ليس محطوف ولا كصيب للزوم زيادة الكاف
 فتعين ان يكون محمدا صيبا ان يكون الالة من قبل عطف المفردات على المفردات
 فيكون الكاف في كصيب مفعول المحل محطوف على الكاف في كمثل والمثل المحمدي
 على المثل المذكور والصيب الذي استوفى لكن عينا بغير زدي كما سيب
 واما الثاني فلان الاول افادة كمال الارتباط بين الجملتين فان الارتباط بين
 يقتضي الارتباط بينهما بلا عكس التلا اشارة الى قوة ما ذهب اليه صاحب المصباح
 خالفها لصاحب الكشف من وجوب اعتبار المثل في النظم ولذا قال صاحب الكشف
 والحق ما ذهب اليه الامام السكاكي ولان التركيب انما يستفيد من العنق
 بالقصة اما ان دوى العنق في الاول ثم المناقصة في الثاني الصواب
 في المناقصة فيه ثم قال وتحرره ان تقدير مثل لا بد فيه للعطف على ما سبق وقد يعذر
 ذدي الاستعانة اضافة المثل لانه ليس بمتعلق في ذلك بهذا وان امكن
 اضافة القصة لاول من الاخر التي لها دخل فيها لكن الاضافة الى صاحبها هي

البقي مجازية ولذا اقل اليك كل دوى صيب فانه مؤيد لما ذكرنا لقوله يجعلون اصابعهم في انهم
 تحليل لتقدير دوى ولا بد للضمير جازي الى دوى في الاصل للتساوي على نفس
 في الشك على ما من النسبية بهذا المعنى على ما اشتبه عندهم ان اول الشك الا ان
 التحقيق انها لاحد الامر من الشك هو التباد الى الفهم من اطلاقها في الخبر
 جاز زيدا وعمر ودان كان يحمل التشكيك والاسهام على ما سيجي فانه يقيد
 في حسن المجازية او لفهم حسن المجازية يتفاد من الامر واما التساوي فانه مستفاد
 من ادنى وجوب العيصان في المثال التلا ويدار بهذا المعنى ان النظم عن الاطاعة
 امر بالعصيان وان المفعول متعلق بالنحو المنفي كانه قال اعص هذا او ذاك فاسما
 سنان في وجوب العصيان وهذا المقرر في كتب الاصول ان اداد او في سياق
 المنفي يكون المنفي احد الامر من الاعلى التعيين فيفيد العموم لان نفي النكر هو ذلك
 اي مما اطلق للتساوي في غير شك وحقناه ان قصة المناقصة بغيرها
 القصص بهذا نوطه لقوله وانما هو في صحة النسبية فانه هو المفهوم باو
 ما قوله وانت مخير في التمثيل بها او باسمها ثبت فيبان لكون النسبة بينهما لفظ
 الاباحه لا التجسير فان القوم فرقا بينهما بان المراد في التجسير احد الامر فلا يمكن
 الجمع بينهما بخلاف الاباحه تعالى للمطر والسمحان لوجوب التفرق بينهما وسمي
 نس

صادق الرعد صلت اوله عفا انه نسيح الجنوب مع الصبا عفا اي من الاصح
 آية وهي العلامة والضمير المنزل المحسنة ونسيح الجنوب الصبا بنحو اختلافها
 مسيح الحاكم فحل احد هما نسيح السدي والآية نسيح الدجج والاسم
 الاسود والاني القريب من الارض وصادق الرعد المحط الوافي بالوعد المتبا
 من طه عبارة المم كون ما في البيت محتملا لكل من المطر والسحاب وكحل ان يكون
 ناظر الى السحاب وحده لقربه ولطهره وان الدنو وصدق الرعد للسحاب دون
 المطر ثم ان طه قوله والصبت في الآية يحملها يدل على ان انه في الآية وكحل المطر
 والسحاب بالسوية لكن قوله انه اريد به نوع من المطر يدل على خصوصية ارادة السحاب
 شديد يدل عليه اختيار صفة المسببة كما سبيلها وتعرف السماء للالة
 يريد بيان الفائدة في ذكر من السحاب فان الصب سوا اريد به المطر او السحاب
 ليكون الا من السماء فلا بد لذكره من فائدة وهي المبالغة في حصنة اهل النفاق
 فالمراد بالاسماء الافاق اذا اللام فيه للاستعراق فيدل على ان الحطام
 اسم فاعل من الاطباء تعال الطبيب السني اي عطية او ان الطبيب تعال
 انعيم طبيقا اذا اصاب اعطيه جميع الارض وتعال سحابه حطمة آفاق
 السحاب كلها اما اذا اريد بالصبت السحاب فطره اما اذا اريد به المطر فطاه لا

على السحاب

عن السحاب فاذا انصب المطر من جميع الافاق فقد وجد فيها السحاب بالضرورة
 انما جار عجم السحاب لكونه بمعنى الافاق فان كل افاق منها يسمى سماء لانه المرسي فيه في
 ذلك الموضع ومن بعد عرض بيتا وسماء اوله فائدة لذكرها اما ذكرها اوه
 كلمة رجع تستعمل مع اللام ومن معنى يوجع لذكر الجنية ومن بعد ما بيني وبينها
 من قطعة ارض وقطعة ساسها فكلها اذ لا يتصور بينهما بعد جميع الارض
 والسماء والاصح اطلاقها على كل جنة واقى منها ما جاز في الالة مع ما اللام في
 العموم ولو نكرة لجاز ان يكون الصبت من بعض الافاق في قول المبالغة خبر
 بعد خبر لقوله وتعرف السحاب اي قوس اي تعبر عن السحاب الدال على عموم الافاق
 ما في صفت المسالك ثلاث جهات الاوليان والسماء والثلث عرفة من
 جهة الاصل اي مادة الى اى وهي دو الحروف فان الصاد من المستعجلة
 والياء مستدرة والباء من الشديدة ومادة والثانية اعنى الصوب فانه يشد
 زول المطر ومن جهة الباء اي الصورة فان فيعلا صفة مشبهة دالة على العنوة
 ومن جهة التنكير العارض لانه للتعظيم والتجويل وقيل المراد بالسلس معنى
 الاقنى بل السحاب كما به لكونه في جهة العلوج يعني ان يراد بالصبت المطر فاللام
 على هذا القول المعروف بالماهية دون الاستغراق او للسحاب كما به لكونها
 ليراد عمومها ومن رسم انه مشرب عطا قوله وتعرف السحاب للالة لانه لا

فقد خُطِرَ ان اريد بالصب المطر فظلمته اضافتها لادني الملائكة لانها تسمى ظلمة
 تكافئ نيتاج الفطر فان تقارب الفطرات تعيق قلة الهوي المتحلل المسطرة لظلمته
 عما خرج ظلمة الليل ليل و ظلمة الليل لانها ليست في السحاب بل الامر بالعكس لكنها
 باعتبار انهما معها ايها التحل في السحاب اما تعليلها او على ان كلمة مستحارة
 للملائكة التي تم الكلد الليل لم يذكر كذلك اعتبرت حسب المقام وحولها اي المطر مكانا
 للرعد والبرق مع ان مكانها السحاب لانها في اعلاه ومنحدره اي حصصه هو السحاب
 حال كونها ملتصقة به اي المطر يعني انهما جعلتا كاشيا في المطر بناء على استحارته في
 الشبه بظلمة لظلمته فاستعمل فيها كلمتها وقيل المراد ان المطر كما ينزل من
 اسفل السحاب ينزل من اعلاه ايضا فهو شامل للعصار الذي فيه لعمري
 في خبر من المطر فصل بالسحاب وان اريد به اي السحب فظلمته سحمة
 اي سواده وتطبيقه ان يكون لجزءه فوق بعض ظلمة الليل وقد مر سانه اقوال
 ان لعتبة نبار على ما من الوجه الرابع ظلمت حصلت من احاطة الغمام
 بافاق السماء على التمام فان كل اقوا دا اسست بسحاب تتركب الظلمت
 ملازمتا بارتفاعه اي لفظ ظلمت ولعلم منه حال ما عطف عليه او كل
 من تلك الالفاظ بالطرف وفاقا لانه معتمد على موصوف وهو صيب كلاف

اذ انهم يجدون سببويه لا يجوز اعماله وانما قال المشهور ان سببها لان فيه روايات
 كثيرة منها ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه ملك وكله الله تعالى
 السحاب فاذا اراد السحاب ان يسوقه الى بلاد اخرى فساد فاذ انفق عليه حصره بصوته
 حتى يخرج كما يرد احدكم ركبته ثم قرأ مسح الرعد بحجده والملائكة جنيته اذ احدهما المرح
 اي ساقتهما من الارض اذ في شمس منه فان المجر قد يرد الى الزبد اذ كان المراد عرف
 بالمطر الذي عتبر في الاشتقاق كالوجه من المواجهه وقيل لفظه من التصاليه كما في قوله
 انت مني منزله نارون من موسى اي مما منس احد كجملها الاشتقاق من الرعد وكذا
 الحال في قوله من برق السحاب برقا وكلاهما مصدر الاصل ذلك لم يجمع بين الفعلين
 المدلول للمصدر الاصل فان قيل ذكر في الكشاف وجه آخر وهو ان يراد بهما المصنبان
 المصدر بان كانه قيل وارعاود ابراق ولم تترك المصدر مع انه المصدر الاصطلاحي فقلنا لا
 يجوز ذلك فلا يتبادر اللفظ عليه عند الاطلاق يستقون من ورد البيت نصف ملوك السلام
 الخماسين روي نهر دمشق والبرص سحمة منه والنصفين النجول من ابار الى اخر
 والبرص الراب الحاص الذي لا غس فيه والسلسل السهل الا ان السقون من ورد
 البرص ما لا علم وصفا لعم ما يروي المصنف في حرجا بالخر الصافي بلفظه حيث ذكر
 البرص في نصفين لرجوعه الى الماء المحذوف لان المعنى ما يروي ولوردي حال اللفظ

القيام مقامه لانت الضمير لان الف بردي للثابت كما ان جمعه في ادم قابون الرجوعه
 الى اهل القرية ولو علمت حال المذكور لافرد خوفا الرجوعه الى العرسه والحمله نعمي كحلون
 الآيه استيفاء ولذا لم يعط على ما قبلها مكانه لما ذكر ما يؤيدون بالثبوت والاول المراد
 بما يؤيدون الظلمت والرعد والبرق بكسر في الآيه لانه الاصل ولا معنى للحدول
 ووجه ايدانها بهما انها امارات الصاعقه ومقدمتها فانها في العادات مسبوقة بها
 بالترتيب المذكور في الآيه كما يشهد به التجربة فيكون منسار الاستيفاء ملكا
 بلا تفرقة بينها واخبار صاحب الكشاف انه الرعد وحده وليس كغيره للنوعيه وخوفا
 الرعد التفافه اقول بردي عليه انه ان اراد بالرعد الفاصف ما يكون مع السواك
 عين الصاعقه فلا يستحق للاستيفاء وجه لان لفظة فيه الآيه دالة على وقوع
 الرعد فلا يكون وضع الاصل في الاذان الالجد وقوع الصاعقه فيكون عبثا
 وان الادب ما تخلوا عنها كما هو الظاهر كان من مقدمتها فيسأله الباقين في هذا
 لاسيما البرق فانه اقرب للصاعقه من الظلمت فلا وجه لاختياره ولحل هذا هو الذي
 عدل المصنف عنه ووجه تسميته الاطلاق في كيف حالهم مع فعل ذلك المؤيدون بهما من الاجور
 المنكبة فاجيب بها اي كحلون نعمي كحلون اصحتم في ادانهم من ظهور العلام المؤيد
 لاسيما سموا في ما ذهب به من الصاعقه من الرعد السديد الصوت المصنف مع

كاسياتي

كما سياتي فادخل بهذا التقرير الحال لانه الجواب لطابق لسؤال للمصنف اقول عليها
 هي السر في اطلاق الاذان مع خوضه الاصحاح من اجل كحلون سادته الى ان في معنا
 للبين من الاما من العمه هي شهود اللس كيت لا يصير عنه الصاعقه
 رعد هي سدت صوتها المراد رعد فاصف حتمها بار الصاعقه يكون بمثل هذه الناد
 ايضا كما دى الجوهري عن ابن زيد لكنه غير مناسب في هذا المقام الا ان
 اني غلبت عليه واهلكته وقيل لطلو اي الصاعقه على كل ما مل مجموع او فساد ان
 قصد في الآيه هذا المعنى خفيض بالمجموع ويقال صفعته الصاعقه سال لا تعالها
 حسب السجود والمشهد لا يستواء كلا البنايس في العصر اي عبادا
 في انه يفرض في كل منها ويستحق فيه الفاظ كثيرة ولو كانت قلب الصواعق لا كفي
 بالنصرف في الصواعق كما هو شأن ساير القلت مع الاصل فقال نفعه على عدم
 القلت وبوت الا ينوي صفع الدبك اصاح خطيب حصفه بكر الممجه
 بكر الهاد هو الذي من عادته ان يجهر بكلامه وصفعه الصاعقه وهو في صفعه
 وقد مر مناه وهي في الاصل قد بدلتها لاسيما اسم اما صفعه لقصصه الرعد فيكون
 القاء لتأنيث الموصوف في الاصل وكذا الحال اذا كانت صفعه للشار كمرئيا
 او صفعه للرعد المذكور والشارح للمبطله كما في الرواية اقول قد عرفت في فالكه

48
 انما يكون منه نارا وقد
 او موقد في انما
 شيء واحد وما قاله
 بناء على ان الصاعقه
 لا تصف المذكو
 وقد مر في ما فيه
 من ان الصاعقه
 هي التي تسمى
 بالبرق في قوله
 صفعه الصاعقه
 في قوله صفعه
 الصاعقه في قوله
 صفعه الصاعقه

ان ماء المبالغة في غير صفتها نادرا لا حصل ان يكون للنقل من الوصفية الى الاسم
 العلة للمحل المحل قوله من الصواعق كلامها عنت ليس بعرض ولما كانت في كون
 المفعول معرفة بوع خفاء استشهدوا بظاهر الظاهر فقالوا قوله وعرف عودا ^{لبيت}
 المفعول استر والحوار والكلمة القبيحة واحاد مفعول محرف بالاصالة كذا
 والمفعول لو قال رجل كرم كلمة قبيحة استر بالافعال عليها لتباعدت وادخل
 ليوم حجاج اليه فيه واعرض عن شتم تكرار لانه ليس بكفول في ورد بان المحل المحل التقدير
 والاعدام مفردة ولو سلم فالمعنى خلق جميع الحيوة وجميع الموت ولو سلم فاعدام
 الملكات مخلوقة لما كان سايه التحقق كذا قيل اقول التحقيق ان المحل ان جعل محسوس
 لم ينقسم في اعدام الملكات ادنى نسبة التحقق لا يكفي في حقيقته الايجاد وان جعل
 بمعنى الاحداث استقام فيها لانه اعم من الابدان فيصور في ملك الاعداد كما هو
 في علم الكلام لا يفوتونه اي لا يخلصون عنه كما لا يفوت المحاط به المحيط
 الكساف كما لا يفوت المحاط به المحيط به الاول من فروع المحل المحل على انه مفعول
 بالهمزة فاعلة للمحاط فلا يضر في المحاط والمجرد والبار والحدود الى الله في المحاط
 وبه الثاني لبيت من فروع المحل بل صلة للمحيط وفي المحيط ضمير مستكن فاعلة
 له العائدة الى الله وضمير يعود الى المحاط به والمهم ترك به الثاني لانه غير مظهر

فقد علم من القول هو المعتمد وطلاما في العبد
 في قوله لا يفوتونه اي لا يخلصون عنه كما لا يفوت المحاط به المحيط
 في قوله المحاط به المحيط به الاول من فروع المحل المحل على انه مفعول
 بالهمزة فاعلة للمحاط فلا يضر في المحاط والمجرد والبار والحدود الى الله في المحاط
 وبه الثاني لبيت من فروع المحل بل صلة للمحيط وفي المحيط ضمير مستكن فاعلة
 له العائدة الى الله وضمير يعود الى المحاط به والمهم ترك به الثاني لانه غير مظهر

ولا عار على الاتساع الكلف ان مراد بيان انها استعادة ببعيدة شبيهة بحقيقة
 الكاملة المقدورات وبسهولة ما يتيسر لها بريد بها وعدا بابتها غنة على معنى انها تصرفها
 تصرف الرياح حتى تعلقت حسنة كحت لا خرج عنها مقدر وصلابا حاطة
 المحس المحيط بالعدد والساد ملكا كانه كحت لا يفوت قطعا فيكون الاستعادة بالاصالة
 في الاطاعة وتبعيتها في محيط وعلم انه يجوز ان يكون في محيط استعادة تمثيلية ايضا
 في اخذ الطرفين من اعتبار التعدد وقد اراد ان عدم التناهي بينهما فترك للتعبد
 واسلك السبيل الذي لا يحصل المحل كانه اشارة الى سبيل في محسوس
 التمسيل الثاني من قوله وايضا هم المخاطبات كلف والحداد الى قوله من حيث لا يدرون
 استنباد لا يخلص مما يريد هم المضار والجملة اعتراضية لاحملها من الاعراب فالواد
 اعتراضية لا عاطفية ولا حالية علم ان صاحب الكساف ذهب الى ان كلام المحل
 اعني محلولون ويكاد وكلما اضار استنباد متعلق بنسار الاول واعد الاخر من برون
 فيكون والحد محيط بالكاف من عنت ارضية في اخر الكتاب الكلام في مخالف
 فتح المحرر حبيب حصوه ما يكون في انشاء الكلام او من كلام من متصليين ولذا
 عنه المصنف حيث جعل بنسار الاول الامور الثلاثة ونسار الثاني الصواعق
 ونسار الثالث برون الصواعق على الترتيب كما سياتي تحقيقه فحصل بينهما الاتصال

بجلا فانه لا تقاضه لا يدل على اقرب الحصول والاسم فانه لا يدل على التحدو قرب
الحصول انما يكون في التحدو ومن غيب ان متعلق نحو احضار عا اي شرط وفيه ايضا
يكون فخلا احضار عا غير حصدر بان الدال على الاستقبال كالسوف سوف
لتوكيد القرب بالدلالة على الحال فان المضارع اذا جرد عن علامته الاستقبال
كان ظاهرا في الحال وان حمل الاستقبال فياسب كاد الذي وصفه لتقريب الفعل
من الحال فان قيل الدلالة على الحال تنافي توكيد القرب في الحال قلنا المراد بالدلالة
الدلالة في الجملة وهي التقصير الحصول فلان في القرب في الحال وقد دخل ان عليه اي
خبر كان وحملها اي كاد على غير فان الال في المضارع الواقع خبره ان يكون
حصدر بان لانها علم الاستقبال فاستعمل مع عصب الدال على الفعل المستقبل على
السبيل الرجاء لكون دلالة على القرب المقصود منه اذ لم يحمل عصبها اي على كاد
بالحد في حذف ان عن خبر ما اي خبره عصبها كسرها في اصل فعل المقارنة فهو
اتوقع حصوله لم يحصل فانه هل وجوده فيها وان لم يوجد في المقارنة في عصبها
تحققه وكطف بكسر الحاء لا لتقارب كسرها اذ الاصل كطف فاداسكن النار
للاذعام فتح الساكنان فكل الحاء ولا الساكن اذ احرل حرك بالكتبة وانباع
لها عطف على كسر الحاء فيكون الباء ايضا بكسرة وقرى كطف على النار
للفاعل من قوله يحطف الناس فيكون متعددا بمعنى كلى نور اي البرق

فمضى

مضى اي موضع منى حذوه اشارت الى ان الصبر راجع الى المحصول المحذوف
في حطرح نوره فمفسر لحواله في اشارت الاعتبار بقدر المصنف فكذلك علم
علم لغوي كى لا فاما متعددا واد لظهور الاول لم ينعرض له بل قال انه جاز متعددا
منقول من علم السلس لكن نقل الجوهري عن الفراء كون علم بالكتبة معنى العلم فلا نقل
ويشهد له قراءة اظم على النار للمحصل فان قيل لم لا يجوز ان يكون لازما ويكون
عليه فاما مقام فاعله حسب بان عليهم يقال لهم في اضار لهم فان جعلنا
لم يصح عليهم ان يقوم مقام الفاعل اصلا وانما جعلنا صلس للعلمين على تضمين
الانفع والصريح لان يقوم مقام فاعل المضمون والمضمون وعلى تقدير صلوح
لذلك فخطوفا اذا اظم على كلى انوار ضار مع كونها معا حوايا للسؤال عما يصح
في تارة خوف وخفية يصح ان يكون علم مبداء الضمير بمرق كاضياء على
كلما تفهم البرق باضار اقتر صوره واذا فهم باطلاعه واخفاه وشبهه
البلاغة على رعاية المناسب اقول ينبغي مع هذا اجتماع اخر في رد الشهاد
وهو ان يكون اظم من فصيل ما اضرفه المصدر المقصود ومثل ان لقال
القود وقد حادى فعل القود الدى يتنظر وتوعته كما تور في موضوعه فان صاعا
الاسلوب ولم يعتبر فناسه القالة لان اظم البرق غير معقول فيحتاج

اي كسرها فان كان علم
لما وافق في ذلك العلم
علم السلس والكتبة
لان التعليل
على الدجى
سيرة

عنا كلام السيد الشريف قال
ايضا وقد حادى ايضا
بانها الفعل المصحول
من المصحول نفسه
انها فاعله

حال السادة والتأديب لا يتخلص عن القهر والتعذيب بعد ما حصل الكمال وما
محمود المحصل زال عنه الكدورات الماضية وتبدل عليه المحصل بعينه راضيه و
حرف عطف حقهما التاء كما في تحت قلت - لا يعنى المراد باجلا بها ظلا صيها
افادتهما ثم في السادة والتأديب وقوله عن وجهه اذ استبكر حرد المراد عن
وجهي نعمي انه احدى في البين وضح شيب في تحريه الامور وعرفانها اذ شيب في غير
لمحاسة سدايد فانه دان كان من المحدثين السراء على الاربعه طبقات المجابون
كالحرا والقيس والهبر والمحققون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحال
المفسر من اهل الاسلام كالغزالي وجبري ودوي الرضوي وهؤلاء كلهم يستشهد
بكل ما هم في اللغة المحدثون من اهل الاسلام الذين تساروا بعد الصدر الاول كما
تمام والبحري داء الطلست يستشهد بكلامهم الا ان يجعل ما قوله بمنزلة ما روي
ولذا قال لكنه من علماء العربية فلا سحر ان جعل ما قوله بمنزلة ما روي وانا
لا يسجد اسارة الى ضعف المحل المذكور ولذا قيل ان قبول الرواية مني على الضبط
والوثوق وعسبار القول والاستسناد مني على محرقه الادعاء اللغوية
والاعاطة بقوانينها ومن البين ان افعال الرواية لا يستلزم افعال الدرا
والحق ان القول لا يعادل الرواية فان التعايل حال التأليف متورع الحاضر

القابل للتحرك الثقلاني

وَبِأَنفِ الْوَالِدِ الْعَظِيمِ
وَبِأَنفِ الْوَالِدِ الْعَظِيمِ

والثوبه اسمها
فقال حدثني لا يصح في ختم السعيا ابراهيم
والسبع قال قال النكاح في قوله لا يصح
عليه هذا لا يصح
المعنى في هذا منطوقه
الملكه الاخرى في هذا
العرب عن هذه
لانها لم يجهل الى المعاني
في ذلك بين العرب
اميراجع الى الفعل
فلا يصح
الاسمها

لو شئت ان ابكي ما بكيت حبيب بانك اذا قلت لو شئت لبكيت وما
 جاز ان يتوهم ان قصدك الى تعلق المشيئة بكاء الدج على جري الحادة
 ما ذكرته من بكاء الدج وادع بدله من غير قصد اليه كأنك قلت لو شئت
 ان ابكي وما بكيت وما الا انك اعتمدت في حذف بذكر البكاء في الجواب
 وفي تعيين متعلقه بالخفاء فمما اذا ان كان حرجو حال لا تقييد البكاء في الجواب
 بالدم يدل دلالة ظاهرة على انه المراد لكنه يحمل فادابرزت المفعول
 زال الاحتمال وصار الكلام بصا مما قصده من قال ان قولك لو شئت
 بكيت وما لا يحمل سوى لو شئت ان ابكي وما بكيت فقد كابر قول فيه
 لان المذكور في جواب لو هو البكاء المتعلق بالدم فاخذ البكاء من المذكور
 فيه وترك متعلقه والاعتماد في تعيينه بالخفاء خروج عن الانصاف
 وخالفه للحي الظاهر ودال على عن التعرض لبيت هو البكاء بل الصواب
 في الجواب ان يقال لا نزاع في ان الكلام في مفعول المشيئة لكنه قد يكون
 مطلقا عن القيد كما في بيت ابي الحسن فيبادر منه المعتاد وقد
 مقيد بقيد هو منشأ الغرابة فاذا حذف اعتمادا على ذكره في الجواب

لم يكن

لم يكن المفعول الذي يتعلق هو منشأ الغرابة فاذا حذف اعتمادا على ذكره في الجواب لم يكن
 المفعول الذي فعل المصنوع غريب مذكور الانتفاء المقيد بانتفاء قيد فيلتبس
 المفعول المقيد بما يفيد الغرابة بمفعول مطلق عنه ومما هو المعتاد قد برزوا
 اترك الغناء وظاهر الدلالة على انتفاء الاول لا انتفاء الثاني عسى ان اكثر
 استعمال اول انتفاء الثاني اعني الجواب لا انتفاء الاول اعني السطر اي للدلالة
 على انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فيه من غير انتفاء الى علته
 العلم بانتفاء الشيء ما هي معنى لو شئت الله بجهلكم ان سبب انتفاء الهداية انما
 انتفاء المشيئة وقد استعمل لبيان كسر منها الدلالة على لزوم الاجراء للشرط
 قصد الى القطع بانتفاءهما فيفيد ان العلم بانتفاء الشيء علته للعلم بانتفاء
 الاول ضرورة انتفاء والمعلوم عند انتفاء لاراد من غير انتفاء الى العلة
 الانتفاء في الخارج ما هي كقولك لو كان منها الهمة الا بعد لفظة ما حيث سئل
 بجهل فساد علم انتفاء الهمة سواء تعالى ثم ان الاول لا يناسب المقام لانه انما
 القطع بانتفاء الذات ولو بانتفاء المشيئة فالظاهر ان المراد هو الثاني وجهه
 الاسباب اذا علم سببه وجدد توقف وجوده على سببه على عدمه على الظاهر
 انه شرط فاد علم وجود هذا السبب شرط علم الـ شرط وجوده واد علم عدمه

علم ان شرط تحققه اذ المفروض ان وجوده لم يتوقف على ما سواه وفي الثانية
 ذهاب جميع ابصارهم واسبب الرعد القاصف والبرق الخاطف
 والشرط متبينة الله تعالى وقد تورد وجود سبب ولكن كلف عنه السبب لفقده
 شرط فصيح الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء شرطه وان كان الظاهر
 العكس لذلك فزايدة هذه الشبهة امران الاول ابداء الخاطف له ما يحتمل
 ابصارهم وهو انتفاء شرطه متبينة الله تعالى مع قيام حاليقتضيه من سبب
 وهو الرعد القاصف والبرق الخاطف والنتيجة التنبه على امرين الاول
 ان تأثير الاسباب في سببها متبينة على ان بيان الحكم
 مادة بيان له في سائر المواد لكون العللة مشتركة وهذا المختص اندفع ما كان
 محذورا من قوله في لوطاها الدلالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني حيث
 متبينة الله تعالى شرطه والظاهر انتفاء الشرط بانتفاء شرطه لا عكسه وذلك
 لما عرفت ان لوطاها استدلاله والاعلم بانتفاء الشرط الموجود سبب
 الموقوف على الشرط فقط بوجوب العلم بانتفاء الشرط فلا ينافي في وجودها
 اي وجود السببية حال كونه مرتبطا بها بطريق العادة واقعه بقدرته
 الله تعالى وذلك ان المتبينة ادق للادادة وهي صفة شأنها ترجيح احد طرفي

المقدور من الفعل والشرك على الآخر ويفرق بينهما وبين القدرة بان تبينه القدرة
 الى الطرفين على السواء بخلافها فذكر المتبينة بنظم ذكر القدرة وقوله الله على كل
 شيء قدير كما يتضح ولتفهم رله ولذا لم يحطف على ما قبله واني كخصص بالموجود
 خلافا للمقدور فان بعضهم عممة مطلقا وبعضهم عممة للمعدوم الممكن بناء على القول بكونه
 ثابتا حال عدمه وكون الشئ اعم من الوجود لانه في الاصل مصدر شأ لا متبينة
 المصدر ولا عتية لاحتمال الاشتراك لغية الشئ عن الدليل اطلق بمعنى
 مادة فيكون المصدر في الفاعل فظاهر ان ما قوم به لم يجب ان يكون موجودا
 بمعنى شئ اخص فيكون المصدر في المفعول يقول يرد عليه ان الاستعمال الشئ في
 المحييين انما يصح اذا اريد به معناه لمصدر ولم تنق ذلك بالنقل الى الاسم ثم ان النقل
 الى كل من الفاعل والمفعول بلا شراك اللفظ خلاف الاصل لا يتعد اليه الا بدليل محجب
 يكون النقل الى حطوق الوجود على ما قالوا ان استنبطت تساوق الوجود يمكن ان يقال ان
 دليل عليه في القر المترك بين الحفظ الطهر اللفظ اذا استعمل في محييين معا
 على البديل من غيرية ترجيح حكم بكونه مشتركا بينهما على انه لا علاقة بين المصدر
 وبين حطوق الوجود ولما ورد ان طرف عدم من الممكن قد يقع مطلقا للمتبينة
 كما في الاعداد بعد الاحاد فلا يلزم من كونه متبينة بكونه موجودا واقعه بقوله اي

متى وجوده في نفسه التبعيد ان لم يتبعه ان اطلق فنصرف في الطرف الوجودي كماله
 ثم لما ورد ان شئته الوجود لا يقتضيه الوجود بالفعل فالشئ حسنة تنبأ بالعدم وهو
 نهيب المتعذر له وفيه بقوله ما اشار اليه وجوده فهو موجود في الجملة فقولنا ان
 اطلق فنصرف في الكماله وهي شئته السدس وشارع وجوده يكون موجودا
 البتة عندنا ولو في المستقبل فكون موجودا في الجملة اقول بر عليه ان اللازم غير المطلوب
 والمطلوب غير اللازم وجوابه ان المراد به بيان المناسبات من المنقول عنه
 والمنقول اليه لبيان المنقول اليه قد بر عليه على ان الشئ بمعنى شئ وجوده
 وقوله تعالى ان الله على كل شئ قدير وقوله تعالى الله خالق كل شئ وسبيل
 معنى تعنى القدرة بالموجود فاما اي اذا اريد الشئ في الالهة بنسبته الى تعنى على
 عموم بلا منوية اي بلا استبعاد الواجب والمنع لان الشئ لا يتبادر لهما ليجاز
 الى الاخراج فالشئ لا يكون خفوا الى الاسم فلا يعبر فيه معنى الوصفية
 فلا لا فافاه كما في الكتاب والامام ونحوهما والقدرة هو التمكن من ايجاد
 اقول هذا لا يتبادر التمكن من اعدامه بعد الوجود وهو متعبر فدهما قطعا ولا يمكن
 من الابقار لانه غير الابدان وسبيل ان التمكن حال غاية مقدور العلم الا
 يقال التمكن من الابدان يستلزم التمكن منها استلزاما طاهرا او الاقتصار عليه

لزيادة

لزيادة شرفه وبه يعلم ضعف ما قيل ان مقدور ان لا يد به ما تحلى به القدرة
 فهو لا يكون الا موجودا وان اريد ما يصلح عن معنى به القدرة يكون محدودا وهو المعنى
 ان الله قادر على جميع الممكنات وان مقدور انه غير متناهية وقيل صيغة لفظي التمكن بحسب
 ان يحل على التمكن من الابدان والاعدام وقيل فسق من قدرت الله تعالى ومن قدرت
 الانسان قدرته لان من يسهل بهما يمكن من الفعل بحسب ان نعم ان الفعل الابدان والاعدام
 وقدرة الله تعالى عبادة عن نفى المعنى فغير هذا للصفات الزائدة او لغيرها
 هو الذي انشأ فعل وان لم يشار لم يفعل بهذا حسن مما قيل ونشأ ترك لان طاهر يقتضي ان
 يكون العدم اساسي متعلق الشئته وليس كذلك كما نوز في موضعه ثم ان كلام من الفعل وعدمه
 اعم من الابدان والاعدام ومن العبارة انشأ الابدان والاعدام فعله وان لم يشار الابدان
 والاعدام لم يفعل فمعنى كونه قادرا على الوجود حال وجوده انه انشأ رعدة عدمه وان لم
 لم يعدمه مع كونه قادرا على المعدوم حال عدمه انه انشأ وجوده او عدمه وان لم
 وجوده لم يعدمه وليس كذلك كما ذكر منك فانه نافع في كثير من المواضع على ما اشار الى على الوجه
 الذي اشار اليه الله عليه من الوجه المتخلف واستحقاق القدرة من القدرة برر على صاحب
 الكتاب حيث جعله مشتقا من التقدير فانه خلاف الطاهر لا يصار اليه الا بقدرة
 ولا ضرورة كنهنا وفيه اي في قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير دليل على ان الحاد

حدوده والممكن حاله بغيره ان اما الاول فلما قالوا ان توهم عدم مقدورية
 انما نشأ من توهم لزوم تحصيل الحاصل المحال لان القدرت صفة تؤثر على
 الارادة وتاثيرها الاجاد ويجاد الموجود محال وليس كذلك لان المحال ايجاد
 الموجود بوجوده السابق وهو غير لازم واللازم ايجاد الموجود بوجوده هو اثر ذلك
 اليجاد وهو ليس محال اقول هذا من غير تسليم ان معنى تاثير القدرت اليجاد
 فقط وهو مجموع بناء على جواز ان يكون الاعداد بعد الوجود فلو جهل الحسن ان
 معنى كونه مقدورا ان الفاعل ان شاء اعدته وان لم يشاء لم يجهده كما حققه
 واما الثاني فلما قالوا ان الممكن في حال بغيره ايضا يحتاج الى العللة وقد حققه
 في تفسير العالمين فيكون مقدورا بالضرورة اقول ينبغي ان يعمل هذا على علل
 الاول ما يفيد في عدم الممكن بالذکر وكان ينبغي ان يكون حال حدوده وبعاء
 قلنا كانه اشار به الى صفاته تعالى فانها ممكنة مع قدمها لكن كونها مقدورا
 في غاية الاستكمال لا يتصور ان اثر المتحار لا يكون الاحاد نادلا اضطرابا الى
 القول بكونه متعاقبا بالذات في حق الصفات كما ذكر في الكتب الكلامية
 وان مقدور العبد من فعله الاختباري مقدور الله تعالى خلافا للمقتضاه
 ونحن نقول لتحليل قدرته المستلزام ايجادا وقدرته العبد كسبا ولا اقتناع فيه

انما الممكن تعلق القدرتين به ايجادا لانه اى كل واحد من الحادث والممكن ومقدور العبد
 وكل سببي مقدور مستلزام ينتج ان كلامهما منها مقدور له وان ظاهر ان التمثيل
 قوله تعالى سلم كمثل الذي استوفد نارا وجوده تعالى اى كصيب من السماء وهو العرض منها
 التمثيل في حال التماثل في حق الحيز في التمثيل الاول والشد في التمثيل الثاني كما
 ما مصدرية والمكابرة معساة الشدة اذ حال عطف على ما كان من اشد
 ارساع اى احاطة السحاب او على المطر في التمثيل المقدر وهو الذي سماه اهل
 التشبيه المفرق قد شبهها بالمالا ولا تأخذ منها سببين سبه احدتهما طائر
 كقول امرئ القيس وصف العقاب حيث اختص بانه لا يارب كل قلب الطير كان قلب الطير
 ويا يارب العقب على الحال والعامل كان اى ربنا نعصها ويا ياربنا وكل قوله الذي ذكر ما قوله
 العقب والخنف والنان جبر كان سبه الرطب بل عذاب والناس بل خوف
 والبال وهو اذ التمر اليابس بان شبيهه حلق كجمل في التمثيل الاول ودوات
 بالمستودع انما تعرضت لها لدوات النافس في التمثيل الثاني لانفسهم ولم تعرض
 في ما سبق تحقيقا لمعنى التفريق فيها فانها لما جلا من التمثيلات المفرقة وجب التمييز
 المفردات في الطرفين بخلاف التمثيل المؤلف فان التمييز فيه ليس المقدر بل
 الهيئة المنتزعة من مجموع البناء في اهلاكهم وبانفسا عالم للبيئية معطى بذوال طهار

فانهم متعلقين بتبعية المقدر وروى في الثاني عطف على الاول من حيث انه اي لصيب
 وهاهم عطف على انفسهم هذا منقول له لقائهم فكايات المؤمنين لقائل كذا في الصاد
 فكايته اذا قيل فيهم جرح واما عطف على كايات يطرقون اي نصيب المؤمنين
 به من سوائهم اي سوى المصائب من الكفر فيهم مصائب الاذلال والاطلال الباطل
 محجل بتبعية المقدر من حيث انه اي ذلك المحجل حصه اي لعل ان تبرز ما
 اي عتقوا ما وهو متعلق لا واحد قوله فرصة حال من المفعول او مفعول ثان على ان
 معنى الاتحاد لا حراك لم بالفتح الحركة وانما قال ويمكن جعلهما من قبل التعميل المفرد
 واما المحل على التعميل المولف او لا يحصل في انفس من ههنا المركبات بالان
 من تصورات المفردات وان شئت فتأمل حال من اخذتهم السماء بانفسهم ليطر
 الحاطل مع مكاثف ظلمة الليل والسحاب وتواتر الرعد القاصف والبرق
 والصاعقة المحرقة ولم في اشارة ذلك اضطراب خوف الملاك من ذلك التبعية
 الذين بالمطر والسببه بل ظلمة والوعده الوعيد بالوعده قال سبحانه عبد القاهر
 في قوله العالم وكان احرام النجوم الواحدا درر على سباط اردق نزلت النجوم
 درو كان السما سباط اردق كالنسبية مقبول لا كذا ان من استنبه الذي يربك
 الخفية التي تملأ السواطر عجايب تستوقف العيون وتبسط على ذكر اسم الله تعالى

نقا

قوله

منه تفرقة في اديم السماء وهي ذرمارد قنا الصافية بحسب الروية والنجوم تملأ
 فرق في اشارة تلك الذرقة ومن لك هذه الصورة اذا جعلت نسبة مفعول
 القائل الرابع الاصفها بنا وهذا مني ايضا جعل التعميل الثاني من قبل التعميل
 المفرد فيجب ان يعتبر ههنا ايضا نسبة انفسهم باصحاب الصيب لكن لا بالمعنى المذكور
 ههناك اذ قد شبه ههناك ايمانهم المحلوط بالكفر والخذاع نصيب منه ظلمات
 ورعد وبرق فاعبر الصيب حاصلهم وخصصهم وشبه ههنا الايمان بقرآن
 وسائر المعارف بمجود الصيب فلم يعتبر الصيب حاصلهم فصلا عن احصائهم بل انما
 اضيف اليهم لادنى ملائسته وهو كونهم في ضلال حصونهم فقط وشبه ما امكن
 اختلط بها اي بالذكورات من الايمان عبيد من شبه الطائفة
 المبطلنة واما اعتراضت ووهنا اي عند من الاعتراضات المسكنة بالكل
 وجعلها في الآية تنبيها على كبرها وشبه ما قلنا من الوعد والوعيد بالوعيد
 المشابهة الوعد بالوعيد فلكونه مشرا بالعبث السوء الذي هو من امارات الجحيم
 واما المشابهة والوعيد به فلكونه مندا بالطاعة التي هي اشد العذاب
 اقول لم يتوض المصنف ولا الرابع للنسبية في قوله تعالى يكاد البرق يخطف
 ابصارهم ويمكن ان يقال نسبة قرءات الآيات الباهرة انذارهم عما

كما نود يعرفوننا اليه من احكام الدنيا وسائر الاباطيل كحطف السبق ^{البصائر} ^{النافع}
 انتم اراهم اي حركتهم من رشد يد كونه في انفسهم اذ رقد آي عطاء وصلته
 يطرح اليه البصائر فان حطه نظرهم من النفاق انما هو كسب حطام الدنيا
 والنفاق ولو شاور الله حكيم ملتبس بالجمالة التي يحلوها اسي سبهم والبصائر
 عليها سدا تعطيلها لاعداء نفاق المكلفين من المؤمنين والمخلصين
 والكافرين المجاهدين المناهضين ذكر خاصهم فان حسب الكشاف ^{فتمت}
 به كل فرقة مما سجدوا في حقها وخطيئها عند الله ويرد بها ^{فتمت}
 لم يذكر المؤمنين حقيقتهم وحرياتهم ولا الكافرين والنجاسات من مسجدين
 وخطيئتين وجيب بالمدكور حركات الفرقه المؤمنين هو المسجدين ^{فتمت}
 ولغوي الكافرين المناهضين هو المسجدين والمردات ونعيم المقابل
 ضمنا فيكون الكل المذكور اورد بان الاختصاص لا معنى له جنبه ^{فتمت}
 المختص بكل فرقة ليس خصوصها بها قول الردود ونظيره الاختصاص
 ذلك المقابل تلك الفرقه بملاحظة الفهمه ضمنا وكونه مفردا غير
 محقق مثلا اذ قلنا الصفات المذكوره للمؤمنين مسجدين لم نعيم ^{فتمت}
 انهم لو كانوا تصفوا بمقابلاتها لشقوا ولم يكن اخرا ^{فتمت} ذلك في حق الكفار

لانهم تصفون بتلك القاطات حقيقة لا فرض وتعدروا كذا الحال في صفات
 الكفر وحصار فاعودهم اذ ادت باجورهم اعمارهم اذ اعمالهم اذ محرمهم ^{فتمت}
 تحصيل المؤمنين سعادته الدارين كما قال تعالى اولى بك عهدي من ربهم
 وتحصيل المؤمنين شهادتهما كما قال تعالى ختم الله على قلوبهم ^{فتمت}
 وكذا المناهضون كما قال تعالى اولى بك الدين ^{فتمت} والصلوة بالهدى الآيه
 اقبل علمهم بالخطاب ^{فتمت} على سبيل الالتفات ابتداء هذا الخطاب من قوله يا ايها
 نبين فان المادي مخاطبه في غير الخطاب وان كان لفظه في صلبه ^{فتمت}
 كنهه السامع وتمشيطا له بان للكنهه العامه للالتفات ^{فتمت} وسمي بالامر بالعباده
 ونفيها لثانها بيان للكنهه خاصه له فان الاسعال اي الخطاب ^{فتمت}
 الاصل العباده هو الاصل في طيبه وجبر الكلفه العباده بل طه الخ طيبه
 كنهه البصائر بان لکنه خاصه له ويا حروف ^{فتمت} وضع لنداء البعيد وقيل لنداء
 التوب والبعيد لانها لطلب الاقبال حطفا وقد نيا ديا به التوب ^{فتمت} آخر
 جال الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اما لخطبه كقول الداعي بالله فان الداعي
 يستقر نفسه يستجيب ان حضرت المدعو هو اقرب اليه من جبل البر
 الوريد ان عرفان مكلفان حاجته العشق مما يلي مقدمه وكنهه الاضافه

كالاضافة في المحل المار او لخصته بغيره نحو اسبح ايها الغافل او لا تغتربا
 وزيادة تحت علمه في انه ابلغ من علو ان احيى ان المحاط لا يغيب
 حقه من السعي فيه وان بدل وسجية استفرغ جمده مكانه بجده غير ملاحظه
 وهو مع المنادى جملة مفيدة وكان ينبغي ان لا يكون كذلك اذ لا يتأتى الكلام
 من الحرف واسم لكنه وقع لانه اي ياتي بفتحة فعل ان شاي هو ادعوا ولا يتم
 ان يعمل عمله وهو النصيب لان نيابته لا تقتضي وجوب صلة الى يد المخرج
 باللام كما ان دوو صلة لا الوصف بايها الا جبال والذي صلة اي وصف
 بالمحل فانها كمثلين فلا يجوز اجتماعهما وانما قال كمثلين لان باليت موضوعا للتعريف
 حقيقة ولهذا لم يعرف المنادى في قوله الاعى مار جلا فبيد عطل اي حكم المنادى
 في الظاهر حيث دخل حرف النداء وان كان في الحقيقة وصلة واجري عليه
 المقصود بالنداء حال كونه وصفا موصلا فان اياها قطع عن الاضمار
 بهما فاسب ان يكون وسيلة لانها ينبغي ان يكون مبنية ليجازي رفع
 اسمها الى ما هو المقصود بالنداء والزم رفع اي رفع المقصود بالنداء مكانه حله
 تابعا لفرد المضموم وطه جار في تابع الرفع والنصب استلزاما بانه المقصود بالنداء
 فكانه دخل حرف النداء فجعل لفظه حواقا للفظ المنادى لمساكنة قوته بين الرفع

والظم والتمت بينهما بالتسمية الافحام ادخال شي في شي بدت وعنف تأكيد افعال
 ايضا بنية ووجه من التأكيد في تكرار الذكر والايضاح بعد الابهام وختيما لفظ
 البعيد وتأكيدها بحرف التثنية وكل ما يدي مبتدأ خبر حقيق وكثيرهم عنها
 جملة حاليتها او مقترضة من البتة وادخل المجرع في خبر التعديل للكمة المعطلة لا
 والمجموع واسما واما المحللة باللام للعموم فتعرف في اصول الفقه ان الاصل في المعرفة
 باللام اي الراجح هو الحمد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكما التمييز ثم الاستدراك لان
 الحكم على نفس الحقيقة بلا اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا والحمد الذي هو وجود
 على وجوده فنية البعضية فالاستدراك هو المفهوم من الاطلاق حيث لا يعمد في
 خصوصيات الجمع فالجمعية بنية القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة حيث
 اي ويبدل عليه وجه حال الاولين الاستعمال وحال الثالث الاجماع اما الاول
 فهو صحة الاستدراك منها لانه لا يكون الا من العام علم ما تعرف في موضعه كقوله تعالى ان
 ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك اعترض او لا بان صحة الاستدراك موقوفة
 على العموم فانيات العموم بهما دورا واما بان المستثنى منه قد يكون خاصا اسم عدد
 مثل عنك عسرت لا واحدا او اسم على مثل كسوت ربي الاراسه او غير ذلك
 مثل صحت هذا الشهر الا يوم كذا او كرمتم هؤلاء الرجال لا زيدا فلا يكون الاستدراك

دليل العموم احيب عن الاول بان العلم بالعموم متى بوقوع الاستثنا من غير كبر
 فيكون استدلالاته بالاسم حال وعن الثاني بان المستثنى منه في مثل هذه الصوة
 وان لم يكن عام صرحا لكنه يتضمن صفة عموم عتبار ما يصح الاستثنا وهو
 جمع مضاف الى المعرفة اي جميع اجزاء العرش واعداد زيد واما هذا
 واحاد هذا الجمع واما الثاني فهو التاكيد بما يفيد العموم وبيان التاكيد ^{بغير} ما يفيد
 واما الثالث فهو استدلال الصحابة بعمومها شاعرا العامة استدلال اليكبر
 رضي الله عنه بقوله عليه السلام الامة من قرئ شئ من جبهه الصحابة
 فسلموه فحل محل الاجماع فانما ليس كونه اسم جمع معروفا بالامم لعمم الموجودين وقت
 لفظا تمييز من نسبتة قوله لعمم وليم من سيوجد بعد وقت ^{الظن} الاستدلال
 بل لما نواظر من دينه الم يدل عليه قوله عليه السلام حكمي الواحد حكمي على الجماعة
 وقد نقض في اصول الفقه ان خطاب المشافهة ليس خطابا للمعجم واما
 لهم الحكم بدليل اخر نص واجماع او قياس فان الصبي والمجنون لما لم يصلحا لمحل هذا
 فالمعجم او ولي الاما حصة الدليل كالصبي والمجنون وما روي بقوله اجبر ان صح
 دفعه وهو اشارة الى سوال يرد على الاستثنا بان ما روي ان العتمة والحسن ^{القول}
 الصبري ان كل شئ ابي كل خطاب حكمكم الى اخر دليل التخصيص بالكفار فليح

ما ذكرتم واما الى الجواب بقوله الصحيح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوجد
 تخصيصه بالكفار كما لا ينهى اولاه من رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم بل هو موقوف
 على النسخ الذي كورن على رواية الكشاف وعلى عبد الله بن مسعود الصحابي
 كما ذكره الرافعي ولو سلم رفعه فلا يوجد تخصيصه بالكفار بل لعمم والمؤمن فان
 اهل مكة لم يروا كلهم كافرين ولا يوجد امرهم ايضا بالعبادة حال كفرهم فانه باطل
 باتفاق على ثلث فحصة ^{والفقه} كما اتفقوا ان لا يقتضوا عمدا الايمان وعلى انهم
 يؤخذون بترك اعتقاد الوجوب في العبادة وانما الخلاف في انهم ^{يعدون} محفل
 بترك العبادات كما يعدون بترك الاصول ام لا فاختار في فحصة ^{الاول}
 الثاني ولما ورد ان المخرج من قوله ولا امرهم بالعبادة ان الكفار لا يؤدون
 بها والمفهوم من قوله فلا يوجد تخصيصه بالكفار انهم ما يؤدون بها كالمؤمنين بينهما
 تناف ثم ان صفة عبادة ولما وضعت لطلب العبادة في المستقبل كانت
 حصة من حق الكفار فان كانت موضوعه لطلب انما يادى والمواطبة عليها انصافا
 حصة من حق المسلمين ايضا لكن يكون اسمها لها صفة الاعمال لا التسمية كفي اكثر
 من غير واحد وهذا لا يجوز عند الحقيقة وان لم يكن موضوعه لطلبها كانت حجازا
 فيما يكون اسمها في جميع جماعات الحقيقة والمجاز وهذا لا يجوز انما قد خرج ذلك قوله

فان الامر به هو القدر المشترك بين مد العباد لمعنى في حق الكفار والزيادة فيها
 المعبرة في حق بعض المؤمنين والمواظبة عليها لمعبرة في بعض آخر منهم نعم ان عبادة
 مستعمل في الطلب في الحال للعبادة في المستقبل لكن تلك العبادة من الكفار ابتداء
 عبادة ومن بعض المؤمنين زيادة في عبادتهم ومن آخر مواظبة عليها وليس من مفهوم
 الابتداء والزيادة والمواظبة دخلا في مفهوم اعبدا بل خارج فغير مقسرين في جميع
 بين الحقيقة والمجاز بل اللفظ مستعمل في القدر المشترك فالمراد من الكفار في الحال
 هو الشرح فيها لا في الحال بل بعد الاسان بما يجب تقديمه فلا تنافي بين العبادتين
 فالكفر لا يمنع وجوب العبادة بل يمنع نفس العبادة ومن المؤمنين عطف على الكفار
 تنبيها على ان الوجوب للعبادة هو الربوبية فان ترتب الحكم على الوصف
 لعلة له صفة حوت عليه للتعظيم والحدح او لا شبهة في الرب المصطفى الكل
 ليكون للتقصيد والتوضيح فانه تعالى هو الذي يعتقد جميع الفرق ربوبية و
 بهما والتعليل لما تضمنه الرب من المعنى المصدر وتحتل التقيد والتوضيح
 ان حصص الخطاب العلم يعتبر باحتمال لتعظيم على تقديره الاختصاص
 فان المؤمنين كانوا يعتقدون ان الله تعالى رب الارباب في ان الله سبحانه عنده
 فيحمل ان يراد بالرب الذي صيغ اليهم ما جعلوه اصلا في الربوبية لان النظر

عالم

عالم يقتضيه العموم فان استعمال الرب في غيره كما كان شايعا فيما بينهم حرجا
 للاقتضال دلالة عطف النسخة قولهم انما رب العالمين قولهم رب موسى وهرون
 وفخار لان الاصل في الصفة هو التوضيح والتخصيص فلا يعدل عنه الاخر
 والحسن في العرف العالم ايجاد الشيء على تقديره واستوار عطف لقبه للتقدير
 واصله لغني معناه الاصل كجب اللفظ التقدير وهذا حسن من قول صاحب الكتاب
 والحق ايجاد الشيء على تقديره واستوار يقال خلق المخل او قدر ما وسواها بالمقياس
 لكل ما يتقدم الاينان بالذات المتقدم بالذات على غيره ما يرفع لغيره
 بلا عكس كالحياة مع العلم وفي ما نحن فيه كالروح مع الاينان على القول بخلقها
 خلق البدن لا قبله او الزمان كتقدم السموات والارض والعناصر وما يتولد منها
 على الاينان ولما ورد ان الصفة كجب ان تكون معلومة للمخاطب مفعلة
 عنده ولذا قالوا الاخبار بعد علم بها او صاف في الاوصاف قبل العلم بها
 والمخاطب ههنا المشركون وهم فمكون بها اجاب عنه او لا بقوله المحلة اخبر
 فخرج المعر عندهم اما لا عطفهم به فيكون خبرا اجابا للكلام على مقتضى
 دنايتا بقوله او لم تكن من العلم به باد في نظر فيكون اخراجا للكلام على جلا
 مقتضى النظر فان العالم كما ينزل فسرلة الجاهل لعدم حريه على مقتضى العلم

يكمل

كما يقع الى الجاهل كذا كذا ينسب الى غير العالم فنسبته العالم لوضوح الدليل القاطن فيبقى
 اليه الكلام كما يقع الى العالم وقرى من قبلكم لفتح الميم ولما كان فيه نوع اشكال
 لان الموصول الثاني مع صلة مفردة فلا يصلح ان يكون صلة للاول اراد فقه
 فقال على افهام الموصول الثاني من الاول وصلة ما كيد الكس برودة عليه ان التاكيد
 ان حمل على المصطلح فان كان لفظيا وجب كونه باعادة اللفظ الاول كما في قول
 جرير وان كان مخزيا كان بالفاظ مخصوصية مع ان النجاة قد نصوا على احتياج
 تاكيد الموصول قبل تمامه عليه وان حمل على غير المصطلح اوجب الى بيان وجه ضم
 الموصولين وغاية ما يقال فيه انه تاكيد لفظي لكنه عدل عن اللفظ الاول لما هو
 احرار اعني شناعة التكرار فلو جاز ان يحمل مزينة على نه هرب الكليسا او حوصولة
 بالظرف خبر لسيده ارحم ورف اسي الذينهم اشخاص وان ماس كاسون فيلكم
 وفيه لعظيم لشانهم بالابهام واذا ان بان حلقهم ادخل في القدرت او
 موصولة بالظرف كذا كذا الذينهم الذين قبلكم تايميم عدي لا انا
 تامة لا يقع لكم في نسوت عسر ارادتم من عبادة وهو قوم عرس لجاء
 وعدى اخوتهم ولا ابا لكم كلمة مدح والمعنى لا يوقع لكم عمر في مكره لاجل تعرضه
 للمهاجرة يعني اضعه عن مهاجرتي حتى تمنوا سري عنكم تيميم الثاني مفعول

افهم على الحكاية بين تيميم الاول وما ضيف تيميم الاول اليه وهو عدي وانما جاز خذو النون
 من التاكيد وان لم يكن حضا فالان التاكيد اللفظي في الاغلب حكم الاول وحركته
 اعرابية كانت او بنائية وجاز الفصل في السبعة من الاول وما ضيف اليه وان لم
 يجر ذلك في الضرورة وبالطرف خاصة لانه لا كرر اول لفظ وحركته بلا تعسر بعد
 فاصلا لم تنقون حال عن الضمير في اعيد وعلم ان وضع لعل لتوقع جوب هو
 او كره وهو الاستفاد والتوقع على لو جهين قد يكون من المسكلم وقد يكون من المطب
 وقد يكون من عسرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وقد ورد لعل في القرآن
 للتفاد في الطمع ونفي صاحب الكشاف كلامنا ههنا بعد ان جعل لعل قطعا حكمكم
 دول اعيد واما الاستفاد فطردا اما السرجي فلانه من جهة الناحية المحال وكذا امر حنة
 المحلوس لانهم لم يكونوا حال المحلوس العالمين بالتقوى حتى يرجوا ما لا وجه له محله مقدرا
 رجاءكم التقوى فيكون التقدير من السرجي حال المحلوس والرجاء من العباد ولو وجد
 كقولهم لا بد بشرناه باسحاق غيا اي مقدرا بنوته لان المقدر حال المحلوس هو التقوى
 لا رجاء ما واما الاطماع فانه انما يكون في ما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه لا يناله
 من جهة المسكلم والتقوى بعكس ذلك الى انما استعادة من معنى التزجر للمخالة
 السببية واما المم فقد حور بقاء ما على السرجي وحله ولا متعلقا بعبدا

حالا عن القيمة واعتصر عليه بانه لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالاجد ^{بسيط}
 بين العباد والما فان الذي جعل لكم الارض ^{ها} انما هو صول بركم صفة او
 منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة ان لعل اعبد ركب الخالق راجبا منه التقوى
 الرازي بتوسيط الحال من فاعل اعبد من وصف المفعول على ان تقييد العبادة
 بوجار التقوى ليس كغيره وانما المناسب تقييده بالتقوى ^{قوت} انما
 ادبر جارتا بواب التقوى وانت خبير بانه وارده على تقدير جعل الذي جعل لكم
 موصولا بركم كما ذكر لا على تقدير جعله متبدا خبره فلا تجعلوا كما سباني ^{مفعول} او جعله
 تمون كما سبانه واما قوله على ان تقييد العبادة بوجار التقوى ليس كغيره
 فيندفع بقول المص كانه قال اعبد وركب راجيا ان تحوطوا في سلك المتقين الفارين
 بالهدى في الدين الفلاح في الحق المستوحين على تشبيه صفته الهدى والفلاح
 بمعنى المقيدين للاستحقاق واللباقه لجوار الله كما اي التقرب منه والقبول
 عنده يعني ان المراد بالتقوى ليس حطل التقوى بل التقوى المطلق المخرج على اقصا
 مراتبه المستبح للمطلب ^{الاطم} وهو القبول عنده كما وط ان له معنى كغيره انه
 تعالى بانه على ان التقوى تسمى درجات لها لكن وهو التبراء اي اظهار ^{المراد}
 عن كل شيء سوى الله كما ما يلا الى الله كما وبه به ايضا على ان العابد يتقوى ^{بمعنى} ان لا

لعبادته الى وجعله بانه متعلقا بخلقكم حيث قال ادع من مفعول خلقكم عطف على قوله عن
 الضمير المعطوف عليه وهو الذين من قبلكم قال صاحب الكشاف لعل في الآتي واجد مخرج
 المجاز الحقيقة لان الله تعالى خلق العبادة لمتعبهم بالتكليف وركب فيهم الحقول ^{السهو}
 وارج العلة في اقدارهم وتكليفهم ونداهم الجسد ووضع في ايديهم زمام ^{حسب} الحساب
 واراد منهم الجهد والتقوى فهم في صورة المرحوم ان يتقوا الترجع امرهم وهم خائفون
 بين الطاعة والعصيان كما ترجح حال المرحوم بين ان يفعل وان لا يفعل وكان
 نذرا من اجل فاسد المعنونة لا لالام لانه وضع زمام الا خشيته في ايديهم واراد منهم
 الجهد والتقوى بل طلب والارادة غير الطلب عدل عنه المص فقال على معنى انه خلقكم
 ومن قبلكم والحال انكم واياهم في صورة من يرجي منه التقوى يعني ان من ساكنهم وشأنهم
 ان يرجوا كل واحد منكم ومنهم التقوى وهذا ما قال ابن عطية ^{بمعنى} بوجه لخلقكم فانه كما
 كل من يولد على الفطرة كما حدث ان تامله توقع له درجات ان يكون حقيقا فلا يلزم
 منه تشبيهه بحال المرحوم كما يلزم من كلام الكشاف ترجع امره اي امر التقوى ببارئيل
 الاتقاء المذكور كما ان شأن المرحوم حقيقة الترجع بالنظر الى المرحوم بها بجمع اسبابه هي
 النعم الظاهرة والباطنة وكثرة الدواعي اليه هي الزواجر عن المعاصي والممرعات
 على الطاعات وعلم الحجاب طين على العاينين في اللفظ والمعنى على ارادتهم جميعا فانهم

يراعون نارة جانب اللفظ ويعلمونه على جانب المعنى فيجعلون احد المتضامين
 متفقا للآخر في الاسم ثم يثبتونه او يحذفونه ويقصدون اليها جميعا لغير فرق وتارة يراعون
 جانب المعنى فيطلقونه على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون تبلى الخطاب
 والقياس بينه وبين الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظ الغيبة العاطف لكونه اسما خطا لكنه
 في المعنى عبادت عن المحاطس فلهذا قد ينعى له عندنا اسكال وهو ان المصمم اولا
 قوله تعالى الذين من قبلكم لغير ذى العقول ثم اعتبر تعاطف المحاطس على الغائبين فيلزم منه ان
 يكون ما يوصى الالباب من الجهاد والجهاد مطلوب بانهم وانما لزم ذلك من جملة كلامي
 صاحب الكشاف والاعراب فان الاول اعتبر التعاطف لكنه لم يعم الذين من قبلكم لغير ذى
 العقول والاعراب عكس فتح المصمم بينهما فلهذا لزم قبل جعل المحقق اي حكمكم لكي يتفقا
 كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون قال صاحب الكشاف قد جازت
 على سبيل الاطماع في مواضع من التوراة ولكن لانه اطماع من كرم ربه اذ اطاع فعل
 بطمح فيه لاجل حاله لجرى اطماعه محبة وعدة المحكوم وفاداه به قال من قال ان جعل
 معنى كى وجعل لا يكون معنى كى ولكن الحقيقة ما القيت عليك وجعل الفاضل متفاديا
 على الترجيح قال رعم ابن السبارى وجماعته من ائمة العربية ان جعل قد يكون بمعنى كى
 حتى جعلوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجيح سواء كان اطماعا من الحكم فلعلم اولاد

لحكم

لعلمكم شكرون ولعلمكم تتقون ورد المصمم بان جمهور ائمة اللغة قد صروا في بيان معنى
 الحقيقة على الترجيح والاشفاق وبان عدم صلوحها لجرى محض العلية والعرضية مما وقع عليه
 الاتفاق الا يري قول حلت على المرض كى اعوده واحدا الما كى اشتره ولا يحل
 لحل اقول فيه بحيث لان من يعبر كى لا يدعى انها حقيقة في معنى كى بحيث يكونان
 مترادفين بحسب صحة استعمال كل منهما مكان الآخر بل يدعى كون لكل منهما معنى
 كى وهو لا يقتضيه صحة وقوع لكل منهما كى ليلزم صحة لكل اعوده لعل اشتره كى
 قال المطلوب ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ فاسم ان جعلوا يستقيم
 الا لكما يخسر النظم بقصد والالف بينهما صلا لان كل سبيل الذوق
 يجد من لغة التفادى والى يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر
 ولا يسمى اتفاقا على عدم صلوحها لجرى محض العلية بل الظاهر وقوع الاتفاق على الصلوح
 لان جمهور المفكرين في المصمم صاحب الكشاف قد فسروا ما في الموارد بكى كى سبيل
 انشاء الله تعالى فيل اراد توجيهه ما قالوا بانهم لم يريدوا انه انما يخسر كى حقيقة ان
 اللغة لم يذكروا في بيان معناه الحقيقة كى سوى ما افاد اليك من الترجيح والاتفاق
 ولو ورد معنى كى لجاز ان يقع بدلها في قولك حلت على المرض كى اعوده ولا
 يقول به احد اراد وان ما بعد ما اذا صدرت على سبيل الاطماع من الكرم

عقيب ما قبلها كتحقق الحايه عصبه سبب له فكانها مضمي كي ورد بان عصبه التو
 انما يحكي عن محل الاطعميه دون غيبه ما بل الصواب ان مراده الرديان
 وجه فساد النجوز حيث ~~جاء~~ طلقا مجازا عن مضمي كي مجرد وجوده في نوع منها
 هو محل الاطعميه وهو المراد وقول المصنف هو عصبه اذ لم يثبت في النفعه فلو كان
 معناه لم يثبت عند اهل اللسان استحالة اللفظ فيما وضع له بلا علاقه بغيره
 ما وضع له فقد بقي الى معناها كمال وهو ان المصنف سيار المحققين فليس في الحل
 مواضع كثيرة كي حتى استشهدوا بقول الشافعي قد علمت ان كقولهم لعلنا نكف
 ونقتم لنا كل موتى كقضا المحرك كانت عهدكم كلج سراج في الفلانة قول
 بانها لو كانت لك لم يوتوا اليهم كل موتى فان لم يكن وجه صحيح لزم ان يكافهم
 الباطل وان كان فهو المحمل لما رويوه والنظر وجه وجهه ان كل سبغاره
 لا طلب فاما ان يحل مفعولا لا اى خلقكم لطلب التعوي فلا فيكون التعليل مستقرا
 من كيفية ربطها بل سابقا او يحل حالا فيكون مادركه حصول المعنى فان خلقهم طالبا
 منهم التعوي ~~من~~ خلقهم لاجل التعوي واما قوله كما قال تعالى بالاعراض وروى
 ذهب اليه بعض اهل السنة عن نفي تعليل افعال الله تعالى فيخرج مطلقا
 عليها حكم وحاصل مسنده هي ثمراتها وان لم يكن علا غايته لثبات

لولا لم يقدم الفعل عليها كما وصفه في حوصفه واللاه تدل على ان الطريق
 الى معرفة الله تعالى بالتصديق بوجوده لعلم بواجب اياته واستحقاقه للعباده
 النظر في صفة واللاه استدلالا فحاله وجه دلالتها انه تعالى امر لعباده وحيث
 موقوفه على معرفة تعالى فيجب ايضا انفسه ان من لوازم وجوب الشيء
 وجوب ما لا يتم الا به لكنها لما كانت استدلالية اوردها بحسنا ما يدل عليها مع
 على وحدانيته تعالى واستحقاقه للعباده من خلقه النفس والافاق فان من الغضا
 المقررة في علم الكلام ان طريق الاستدلال على ما ذكرنا اما الامكان او المحذور
 او مجموعهما وكل ذلك ~~انما~~ الجواهر والاعراض وهي مختصران في الالف والافاق
 وقد ذكر من الاول دليلين ومن الثاني ثلثه حيث قال اد لا خلقكم وثانيا والله
 من قبلكم وثالثا جعل لكم الارض فاشركوا بالعباد السماويين واما ما وازل
 السماويين فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ولهذا الترتيب بيان الاول
 ان قوله الا شيئا الا الانبى نفعه علم الانبى باحوال نفعه من علمه باحوال
 غيره ولما كان الحق من الاستدلال فاده العلم كان كل ما هو طهر دلالة كان اقوى
 فاده فلما قدم نفع الانبى ان ثم ثناء بابا به وامهاته ثم ثلث بلاد من السماويين
 الانبى من السماويين ومعرفة محالها اكثر من معرفة محال السماويين واما ما قدم ذكره

على نزول الماء وخروج النار بسبب ذلك كالأثر المتولد من السماء والأرض
ان على المكلفين اجراء قارين اصل للمعصية واما على السماء والأرض والسموات
فانما ينتفع به بعد حصول الحق والحق والقدرة والشهوات فلذلك قدم الاول
على الفروع او مخرج موضوع باخيه متبداً من ذلك او متبداً من غيره فلا يجعلوا
فيكون له من وضع المظهر موضع المضمرة او رده عليه ان صليته تافيه فلم يسميه الشرط فلا
يدخل الغافي خبيرة اقول قد صرح الفاضل الرضائي ان الموصول قد يكون خاصاً وصلة
ما فيه مع دخول الغافي خبيرة كقوله تعالى ان الذين قتلوا في سبيل الله والمؤمنين ثم لم
يتروا عليهم عذاب جهنم الا انهم اقول لا اجنس اي كحل الموصول معقول متقبول كالكحل
على ذي دوق وحمل من الافعال العامة كفعل فان جعل محقق في ضمن جميع افعال
الخاصة بحمل على ثلثة او جواحد لما ان يكون من افعال المقاربة بخبر صادر وطقى صم
تفويج ان صادر ليس من افعال المقاربة اشادة الى ما ذكره بعض المحققين ان حمل وطقى
نحوهما ليس من افعال المقاربة الموضوعه لدنو الخبر بل الموضوعه لبعده عن علة في
الخبر فان طفق زيد ان كحل انه شرع في الخرج وتلخيص اول اجزائه ولا قال
ان الخرج قريب ودنا من زيد الا قبل شرعه فيه بل الصحيح مع شرع في الشيء ان
يقال قريب تمام ذلك الشيء على بده ذراعاً منه فقد جعلت اي شرعت فلو ضرب بي

وهي اثنان من النون من الاكواب جمع كور بالفتح مخفى جماعه كثيرة من الاول من تعميدها
جملة اسمية خبر لجعلت والمعنى شرعت ان يكون قريب المخرج وقد تقع الشرطية
ايضا خبر لجعلت كقوله وقد جعلت اذما قلت يتقلى بوني فانها من ضمن السار
العمل والتصبر يكون بالفعل تارة نحو جعلت الفضة خاتماً بالقول بان الشيء
على صفة قول لا غير متبداً الى وثوق او العقد اي عتق كقول النبي صلى الله عليه وآله
غير حطاب للمواقع وقوله تعالى جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما يجعل
الاول فيكون المعنى سموهم انما كما اختاره الامام لفظ طهر والناهي فيكون المعنى
اعتقدوا فيهم الا انه كما اختاره الفاضل الرضائي وكذا اقول تعالى فلا تجعلوا الله
يحتسبها كما يشيئ الله المم دنا فمرد التصبر بالفعل وجميع من القول والعقد
لان الاصل في التصبر ان يظهر اثره للعيون كما ذكره الفاضل هو موجود في الاول
بخلاف الاخيرين مع ما في طرفة من الاطاحة بها فان الله تعالى كما جعل في طباع
البسائط الحرارة واليبوسة والبرودة والسرطوبه جعل فيها الكبرياء ايم قال
الامام الطيعة الا ان يكون عالماً في الماء فكان كسب ان يكون النجاسة
محيطه بالارض ولو كانت كذلك لما كان فراشناً فعلت الله تعالى طبعه الارض
واخرج بعض جوانبها من الماء كالخبرة السارة حتى صلت لان يكون فراشا

ثم قال من الناس من زعم ان الشرط في كون الارض فاشا ان لا يكون كرة
 ويستدل بهذه الآية على ان الارض لا تكون كرة وهذا الجيد لان الكرة اذا
 غطت كانت القطعة منها كالسطح في امكان الاستقرار عليه فكل شيء
 ويناسب كون البناء في الاصل مصدر ابتداء والعقل والكثير بناء
 من الطين والطين شعر وغير ذلك اوقفه على مثل النخلة في الاستدلال
 او جوار هو الصوف والوبر نبي على امرانه كناية عن الدخول بها ووجها
 ما ذكره بقوله لانهم كانوا الى خروج النار فحدثت النار الى الجواب
 عما يقال ان السبب في خروج النار قدرته الله تعالى ومنه فمادحة ودخول
 السببية على الماء او ابداع عطف على جيب نفوس الاسباب اي عبادتها
 له خبصا قدم عليه في نشأته خلقا بضمها مدرجا على لفظ اسم المفعول
 حال من الضمير اباء في نشأته او مفعول ثان لانها على تسمية المفعول
 والتقصير لانه اسم فاعل الانثى والراد محض حكمي كما هو كذلك في عبادة
 الكشاف من حال مفعول مدرجا محذورا اي الله تعالى منها اي في تلك الاحوال
 او الصنایع او الاشياء الموجدات الاعظم قدرته قد سبق المعنى السكون
 الى السبي استيناس به ليس تجديده لغيبه والسكون ادنى من الحركة السكون
 ومن الى اي في من السماء لا ابتداء سواء اريد بالسماء المحاسب كمنه

النفوس

النفوس فان اعداك سماء لغته ولذا السمي السقف سماء في الاساس اصل سماء
 بنية اذ اريد العنك كمنه العنفة ولما كان ابتداء المطر من العنك
 حقا واطلاق السماء على ظاهره ترك الابداء بين وجه الادل بقوله فان المطر
 يتبدى من السماء الى اخره فليكن هذا يكون من لا ابتداء بالواسطة وعلى الاول
 ببلاد اسطة او من اسباب سماء به كمرادة الشمس ونحوها فمن على هذا الابتداء
 المجازي على قوله يتبدى من السماء المحقق او قول السماء على الاول حقيقة
 وعلى الثاني مجاز عقول الاحسن ان يجعل من على هذا الاسباب كناية قوله تعالى
 خطيباتهم اعرفوا قول امراء القيس ذلك من بناء جاني ومن الثانية اي
 قوله تعالى فاحسب خبابه سموات فان تشكبه فيها يد على البعض لتناوذه منه
 لا سيما فيه جموع لغته والثاني قوله واكتشف في احاطة المنكر من لاي اللفظ
 من فان ما قبله عسى وما بعده يعني ورقا محمولا ان على البعض فليكن هذا
 موافقا لما تقرر جبابه بعض النجاة اسارة الى ان من اذا كان للتبعض
 كان من السموات مفعولا به والمفعول شيئا من السموات لان من حرف
 لا ايم ليكون البعض زركم اسارة الى ان ورقا على تقدير البعض محمول في
 المصدر ووافع وقع المفعول ولكم مفعول زركم كما سياتي والثالث قوله

هكذا الواقع اذ لم ينزل من السماء الا كلمة اذكم من ما هو بعد في السماء ولا يخرج
 كل الثمرات بل بعضها اذكم من ثمرت لم يخرج بعد وليس المراد ان بعضها يخرج
 بما لا ينزل من المطر لئلا في ما ذكر في الزمر ان جميع مياه الارض من السماء اذ
 والامر المنحصر الى السيلان هو زرقا نصيب على انه مضمون به لا يخرج من المطر
 قدم على الجنتين كقولك انفق من الدراهم الفادح لا يراد بالتموات استغناء
 بل الحجم الكثير منها وانما ساءح التمرات الموضحة موضع جمع الكثرة كقوله
 لانه اراد بالثمرات جماعة الثمرات التي في فوكك اذ ركت ثمرات
 يعني انه جمع الثمرات التي يراد بها الكثرة فانها اذا تلاحقت واجتمعت
 يطلق عليها الثمرات فالكثرة استغناء عن الثمرات كقوله من لم يستغنى
 من الثمار لا اقل من المنادات يتجاوز يقال تجاوزوا لئلا ينفى تداوله المراد
 بعضها اذ بعضها كقوله من ثمرات فان المراد الكثرة لا الكثرة
 وقوله ثمره فروع فان المراد الفلانة بقرينة الفلانة خرج عن حد الفلانة
 ارادت الاستغناء المناسب للمقام فلا تجلو لئلا تادام على
 على انه من محطوف عليه رد بان الاوالة العطف بالواو كقوله تعالى اعبدوا الله
 ولا تشركوا به ساءا لا يس على تعدد رفقته ان يكون منها متفرعا على

ذلك

ذلك الامر كانه قيل اذ استحق بكم الذي جعلكم الجادة عنكم وكنتم حاروسين بها فلا
 به احد اليكون عبادكم مبني على ما هو اصل العبادات واساس الحسنات او
 نفى منصوب باضمار ان جواب له اي للامر زوده شرح الكشاف بالنصب
 ان في جواب الامر انما يجوز اذا كان هناك سببية العبادات ليس
 لعدم الشك اقول المراد بكونه جواب الامر مشابهة بحاجته وعطاه حكم مشابهة
 وتسميته به غير عن زرقا كلامهم قال الفاضل الرضائي انما النصيب في قراءة ابي عمر
 اقصى امرافا يقول له كرفي يكون فلتبديله بحاجته الامر من حيث محبة لوجه
 وليس بحاج له من حيث المعنى اذ لا معنى له لو كانت لزيدا فرب
 اي يصرب زيدا او بعل عطفا على باعبد والحا قالها اي للحل بالاشياء
 السببية لئلا يشبهه من لحل وبين واحد منها وهو ليت كما ذكر القوم ليرد عليه
 ان ذلك انما يجوز اذا كان في الترجي سببية من التمني لبعده المرحون من الوقوع وقد ان
 المنع منها خلطكم في صورت من يرجي منه التقوي ترجع امره فيحتاج الى الجواب
 بتكلف كما ركنه شرح الكشاف بل مطلق لا يشترط اي لحل والاشياء السببية
 في انها غير حرجية بل المعنى في كل منها على حظر الوجود والعدم في وجوده
 الشرط وبنا فيه وجود حرجان فافيه بل في هذا التعبير مع الرحمان رغب الا نصير

وهو حال حيث جعل ما هو الراجح منهم كغير الراجح او بالذات جعل عطف على اجل او
 باعبد وانما وجه في غاية الحسن والرصانة يظهر لمن تأمل في قوله واما جعلكم الى قوله
 ينبغي ان لا يشرك به يصح الراء فالقول بالضعيف جلا لضعيف بلا وجه المنادي
 اي المحادي اي مما يجعلوا لاند الجعل كمنها بمعبر التصدير القول بالاعتقاد اي كما سبق
 ومنه لا حضروا الا في حال من سما او نداء وكل يجوز لان ان جعل كمنها وان كان من
 وداخل لم يستبد او النجس لكن المنصوب من مفعولان لفظا ومعنى وسياتي ما ياسب
 هذا في تفسير قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة الا الله او المعنى انصرون
 الى جاعلين اياه نداء ما يتم لذي حسب يد اي ما هو نوبه لذي حكمة لشيء واما
 بلا حجاب يجوز ان يراى تنكسر حسب التعظيم ولذي حسب نفس الشاعر فلمعنى
 وما هو نوبه الى لاني ودر عظمي هم وهو ليس كذلك سببه متبادر اجبر لانهم
 تركوا الحق واما في ما رعونافيه والمقرب بهذا الكلام دفع ما يترتب ان ما يعبد وهو كقول انا
 يعبدونها لا اعتقادهم انما شفعا عند الله تعالى لانها شركاء فكيف يصح جعلها
 انداد الله سبحانه حال من يعتقد فيه اسادة الى ان هناك استعارة
 تنبيهية فلا يكون كلمة اصطلاحية كما يشوبه ط قوله فيحكمهم او ليس فيه استعارة
 احد الضدين للاخر بل احد المتباينين للاخر لكن الحق منها لستم بهم تنزيهم

نزلة

فنزل من شابهت حاله من تعبد ما ذكر بان جعلوا اي التمسكوا بالتمسك سبب
 ان جعلوا انداد لمن يمنع ان يكون لندا اما التمسك من لفظ النذ حيث اخبر على لفظ
 المثل واما التمسك من ايراده بلفظ الحج فيبطل ما قل ان في العبارة بها محاذ ولا
 ان لعل منكم بهم بلفظ النذ وبيع عليهم بان جعلوا اداليا في عبارات الكفا
 ايضا محذورة على سببها فلا حاجة الى قبل اي بالاشعار بانهم جعلوا ادالا لاله علي
 ذلك ولا الى قبل اي بذكر انهم جعلوا ادبا واحدا ام الف رت يعني اذا تركا ما
 عليه القاطع من التوحيد ملا فسر في بين اتحاد اثنين وبين احاد لفظ ولم يزل
 خصوصية بل اكثر لانه آخر المراتب العبودية البسيطة لفظا دين اي طبع من وان
 لاي القاد والطامع او انقسمت الامور اي جعل احوال الديانة اقساما واخذ كل قسم
 ومفعول يعلمون مطروح اي هذا الفعل منزل منزلة اللازم قصد به اثبات
 حقيقة لا فعل في مقام المبالغة ولذا قال اي وحاكم اكرم من اهل العلم والنظر الى ان
 عطف على قوله مطروح اي مفعول مقدر حذف لدلالة التورية عليه هو
 انما لا تأملوه وهو الظاهر لدلالة انداد اعليه كلف قوله ولا يقدر على فعل ما يفعله ولهذا
 استنبط له فقال قوله تعالى من شركاءكم الاية والواو في قوله ولا يقدر بمعنى
 او لظهور ان لمفعول ليس المجموع ولانها بيان للاول فلي على هذا اي على تقدير كونه

والمضادة اي النصارى وسمواكم اي حرمهم على المعاداة بالنصارى ^{المعالم} ^{المعالم}
والمعاداة بمراد الممثلة المضادة وعرفنا تعرف به اعجاز ^{طفت} ^{طفت}
المحاذرة عن المربى وارشدهم الى ان يحزروا انفسهم بحربوا طبعهم ويبدلوا
تمام وسمهم لان يارثوا في قصص صوره منه فالعجب ونصهم الاقرار بانه كلام
الملك الجبار وانما قال حاشا لنا اي ذكرنا يستفاد منه النور والهدى ولم
نقل من غفلا انزلنا فكان الوجه الى ان ثبت بحكمته بحكمهم على هذا
الوجه اذ ارضه للسببه والزمان لا حجة فكأنه قيل لهم ان كنتم في ريب مما نزلنا
على المذبح في محامد مفضلا الى السورة والايات فاموا انتم بمجمل سورة
من سورة وكم من نجومه فانه سهل من ان ينزل لقول ان حمله في
بهاو السورة الطائفة من لقول ان يريد تفسير سورة القرآن لان ^{خط} ^{خط}
السورة قد يكون من الاصل وسائر كتب السكك المتبرجة اي المسماة باسم كونه
الفاكهة وسورة الاسلاص وبه كرج الايات المتعددة من سورته
سورة واحدة كالعرفت والمحرو لا يرد ايت الكرسى لانه مجرد اضافة
لم فصل لاحد التسمية والتعليق ونوسم فيخرج بقوله اقلها ثلاث
آيات لان معناه اقل حنينا فان حسن تلك الطائفة المسماة بالسورة

بتفاوت

بتفاوت فله وكسره في افراد ما وعائنه قلها ثلاث آيات فتقول من سور
المدنية الى السورة المدنية تجمع على سور يكون الواو وسورة لقول ان
على تصور لغتها ذكر للنقل وحين من بيني الاول اعتبار الاحاطة بطلاقات
جانب المسببة والاحاطة بنفس المدنية في جانب المسببة به الاول قوله لانها
محيط بطائفة من لقول ان المقدرة محوذة على خيالها اي افرادها كما ان
سورة المدنية بالبروت والمجالات المحوذة المفردة المسماة بالمدنية وانما
عدل عن عبارة الكتاب لانها طائفة من لقول ان محدودة ونحوه
على خيالها كما لبدل المبرور اذ يرد عليها انها تقصر ان لسمي تلك الطائفة مسورة
لا سورة وان اجاب عنه شراحتي بل تكلف والناظر قوله احتويه على انواع من
العلم وانما لم نقل الاول احاطة سورة المدنية بها وقال ههنا احتواي
سورة المدنية على ما قبلها من الاقسام الباطنية لنوع جفاء فيه خلاف الاول
او من السورة عطف على سور المدنية ولرخصه خراب بالحار والاراء
لمعلمين وقد بالقاف والدال والمهملة رجلا من بني اسيد سورة اي مرتبة
المجدس ايها المطار اي هي حجة كامل ثابت تعالى ارض لا يطير غراسها
اي محصاة كسرة التمار وقيل كتابه عن رفعة السان اي لا يصل

الخراب ليطار اي لا عراب هناك ولا اطاره ولا يصل الاسارة الى العراب
 مع انه يطير باد في ربه لان البرودة تحيل تحول او من البرودة التي هي الرتبة
 ان التسمية اما بلا تعبير معناه فيكون عتبار ان البرودة كالمنازل
 والمرتبة لغتها او تعبير فيه بان يراد بالبرودة جملة البرودة والمرتب فيكون
 باعتبار انها متعادلة لها مراتب فالحسب الصورة كما في الطول والعرض
 والماحسب المعنى فاما باعتبار الدنيا كما في الفضل والشرف واما باعتبار
 الاخر كمن في ثواب والقراء والجليل حبلته من النعمة عطف على
 ان حبلت واما اصله في البرودة التي هي التقيية او القطعة عن الشيء قبل
 فيه ضعف اللفظ فلانها لم تستعمل مفعولة في السبعة ولا في السادة
 المنقولة في كتاب هو وال شعره كلام الازهرى حيث قال واكثر
 التواء على ترك النعمة في لفظ البرودة واما معنى فلا انها اسم غيبية فحقا
 وايضا استعمله فيما فصل بعد زما الاكثر ولا دما بجهنما
 تقدير باعتبار النظم اليها لغتها الحكمة في تقطيع القرآن سور
 استتة امور افراد الانواع فالجس اذا شتم على انواع كالالاسن
 ان يفرد كل منها ويميز عن الآخر والثاني في سلاص الاشكال صحيح لكل

بالغة

بالفتح بمعنى النسل وذلك من حيث انه يورث في كل منها الايات الملائمة ولو ستم
 على سن واحد فان ذلك الثالث تحت النظم اي تناسبه فان المثال
 في النظائر الى ملاحقة تناسب النظم بلامرية وحذف الوجوه والسنه
 الى التقطيع بحسب الصورة ومن الكتاب ثم سرع في آخر يكون نشاط ازيد
 اذا قرأ الكتاب على فستى واحد والخميس سهل الحفظ فان الكتاب اذا لم
 مقاطع وازيد حفوظه فلذلك تقرأ من اوله الى آخره مرارا ولا يكاد يحفظ
 لان اوله ينسب من الوصول الى آخره بخلاف ما اذا كان له مقاطع او يحفظ
 بعد مقطوع بطريق سهل والسادس الترغيب فيه فان اختيار امر سهل
 ترغيب فيه بلامرية ونهذه السنه بالنظر الى التقطيع بحسب الصورة فقط ولا كما
 فيما نوع خفاء بنيتها بقوله فانه اذا ختم سورة نفيس ذلك من التخصيص لاصلة
 لنفسها عن دون من والمضى فرح عنه لخص الكثرة ونهنا ناطر الى قوله
 تمسيط القاري كالمسافر فانه يستريح او علم انه وطح حبلاد هو من الارض قد
 ردا البصر وطوي بريدا في العائق انه في الاصل المعلى الذي كان يرتب في
 السكة معرب برده دم لان لقال البريد كانت تحذفه الادماس كمت
 المسافة التي كانت من السكس هي فرسان والسكة الموضع الذي يسكنه

انفتح المزنون والحافظ اذا حدفا اي اطمها وقطعها من حذف استكس
 اي قطع اعتقد انه الى قوله بنسبها باطر الا قوله تسهيل الحفظ فحطم ذلك
 عنده وابتدع به ناط الى قوله والترغيب اليه غير ما من الفوائد منها ما يتصور
 في الكتاب من احوال ما ذكر في القاري والحافظ ومنها ان تلك السور فخرها المقادير
 فهي كاتواع من جواهر نفيسة متفاداة الاحكام والحواس والقيم ففي ذلك فوائد
 يجعلونها ليس كذلك ومن للتبعض اعترض عليه بانها تميم ان التفسير
 من اجز الايمان بجبته فالمألفة المصحح بها لا يكون نشأ للخروج سبيل
 ما يناسبه عن قريب او للتبيين فان السورة المعروضة التي تعلق بها الا
 التعمري مثل المنزل في حسن النظم وعرايه لبيان فالمحجوز عنه هو اللسان
 بالسورة الموصوفة ورايدة عند الا حشش فانه والكوفيين جوز فريادتها في
 الابيات كما تورد موضحة اي سورة مما ملته بلغوا ان تفسير الزيادة وبه يتبين
 التبيين او لعبدنا عطف على ما نزلنا من الابداء فان السورة متبديه
 باسمية مثل العبد من كونه بمر ابيان لحواله وصلته فاء تو عطف على
 صفة صيرت والضمير للعبد فان قل لم لا يجوز عود الضمير الى المنزل كما
 في وصف احب بان المتبادر من قولنا فاء تو اسورة من مثل ما نزلنا
 مثلا لحققا وان عجزهم عن الايمان بسبب منه ولا حصل للتو ان في البلاغة كلاً

من مثل

من مثل عبدنا فان له مثلاً في البشرية والعربية والامية وهذا التخصيص انما هو
 مقصود مقام الحمد والافعال رسول صلى الله عليه وسلم اكل المحبوبات فابله
 مثل الرد اي رد الضمير الى المنزل يريد ترجيح قوله لا فالضمير لما نزلنا ولعلم
 ضعف حمل من مثلته فاقول ان الضمير للعبد المنزل اوجه لا وجه سواه
 موافقة النظائر لانه المطابق لقوله تعالى فارتو بسورة مثله ولبيان آيات النجى
 وهي فارتو بسورة مثله على ان ياتو بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله وانما
 والحافظ على حسن الترتيب لان الكلام انما سوس فيه اي في شأن المنزل لاني
 المنزل عليه بل هو مذكور يبعث فحقه اي الاتي بالكلام ان لا ينفك عنه
 الى المنزل لا يرجح الضمير للمنزل على الترتيب والنظم فان ترتيب
 الجواز على الشرط اجماعا كان الضمير للمنزل الموصوف بالثوق اصالته
 المذكور تبادر الثالث المتابعة في الحمد لان مخاطبة الجم الكثرة الغفير
 الفقير هو السورة والمعطية كانهم لكسرتهم لوطول الارض بان يارتو الى هذا
 فاعل اتى به آخر فاعل بابت حمله صفة آخر الرابع الدلالة على كماله الذاتي لانه
 مخبر في نفسه بالنسبة اليه اي الا ليس للتعديد عن الخط التواء والى ما ليس الخ
 اهلهم خلاف التي لان رده الى عبدنا يومهم احكام صدوره فمن لم يكن على

على ضفة بل كان محارباً للخط والشعر وسائر المعارف والسادس الملائمة لقوله
وادعوا شهداءكم فان ارجاع الضمير الى عند الملائمة قوله وادعوا شهداءكم
من دون الدفان امران يستعينون بكل ما ينصرفهم وتعينهم فطه ان هذا
يلزم ابراهيم بالانسان محل القرآن لا الاتيان بسورة عن قول النبي عن الامية
اما اذا اريد دعاء شهداء الاستحانة بهم في الحاضرة اما حقيقة او ادعاء
كما في وجه الاول من الوجوه الاتية فادعوا شهداء الاستحانة بطائفة فيما هو
واحد كنيف ولو استعين بهم فيه لم يكن الحاقى بهى ما كان حطوباً بينهم بل قد هم
واما اذا اريد دعاء شهداء الاستحانة بشهادتهم اما حقيقة او ادعاء كما
في الوجه الباقية اذا الاستحانة لا يجب ان يكون في الحاضرة فقط بل
يجوز ان يكون في ترمج الدعوى فلان اضافة شهداء اليهم كما يجب اذا
كان الاتيان بالمثل منهم لا من واحد منهم والا كانوا شهداء لا للمهم
ان يضافوا اليه لا اليهم وان صح الاضافة اليهم ايضا في الجملة وجهنا وجهنا
آخر ان الاول ان في رد الضمير الى العبد قصوداً عن افادة المقصود
بترك التصريح بان السورة الحاقى بها تامل المنزل نظماً واسلوباً مع انه
هو العبد في التجدي والثاني انه ربما اودع ان دعاء الشهداء

ان ذلك الواحد مثل له لا ما اتى به مثل للمنزل وهذا الابهام محل ثبانه
المعنى ختمته والشهادة اوضح شهادته المحاضر عنه قوله تعالى اذ
السمع وهو شهداء القام بالشهادت وهو شهداء بالشهاد
اذ الناظر قال الراعي يقال اننا شاهده وشهيدته اني ناطره او الامام
مشبه قوله تعالى وترعنا من كل منته شهداء او تنوع حواشي هذا
قال وكانه اى الامام سمي به لانه يحضر النوادي اى المحالين ويرج
اى يحكم ويؤكد محضه الاحور والطاهر ان الناظر ايضا انما يسمى
لانه يحضر النصرة كما سبنا قال الراعي وعلى نحوه قال الجاحظ
ان الدعوات وقالو محمداً الله الى الترتيب الظاهر لتعديل
قوله وكانه سمي به كحتمل ان يكون تعديلاً ليكون شهداء الاحور
الاربعة معنى ان حروف شهداء تركيب ركبت للخصو اما الله
اى ان يكون ذات الشخص ونفسه حاضرة كما في الاول فانه التبا
من اطلاق الحاضر والثالث لان الناظر والمعين عند المحاد
كما ذكر الامام الواحد والراعي على ما ذكر المحقق النصوص كما في الثاني قال
الراعي قالوا انما شاء بهذا الاحرامى عارف به فتصور له اما شهداء

المتعارفة فاصلا الحضور بقلب و البين و منه اى من الحضور اما بالذات او بالتصور
 في قول المقول سبيل الله شهيد لانه يحضر اى يتبع و يتبين ما يرويه من النعم
 الابد عند الكرم الصمد يكون من الحضور بالتصور اذ الملايكة حضرة فيكون
 من الحضور بالذات لكن الشهادة يكون محض المسود و لا بأس لان الحق
 وجود محض الحضور كما اشار اليه بقوله اذ التركيب للحضور معزود في اصله
 للتفاد في الامكنة يقال لمن هو طه اخط مكانا من الآخر هذا و ذلك
 فهو ظرف مكان مثل عند لكنه من عن دنوا في قرب كثير وان حطاط قليل
 يوجد كلاما في قوله اذنا مكان من السوى و عتبار الاول قال و منه تدوين
 الكتب لانه اذنى اى توريب البعض من البعض الحس و منه ايضا في
 الافعال و ذلك هذا اى هذه من اذنى اى في مكان مكان عتبار
 الثاني قال ثم استغفر للرب للفتاوى في المراتب المعنوية تسببها
 لها بالمراتب الخمسة حتى صار استحالة فيه اكثر من الال فاعيل زيد
 دون سواه اى هو اخط منه في الشرف و منه السوى الدون اى التحقير و فيه
 رد على الكشاف حيث ذكره بعد قوله و معنى دون اذنى مكان من السوى
 ثم ذكر الاستعارة ثم اتبع اى كخوضه اى في هذا المستعار و جعل

تجاذج الى جد و تحطى امر الى آخره ان لم يكن هناك تفاوت و ان الخطا فهو
 في هذا المعنى مجاز في المرتبة الثانية و اذا تأملت في كحق مراد المص في هذا
 المقام تبين لك انه مشير الى ان صاحب الكشاف قد خط بل خط في تقرير
 الكلام اى لا يتجاوز و لانه المومنين به يفتح الواو الصداقة بالفتح
 ملك و من الله من و اق تمامه و لا للسمع نبات الدهر من راي اذ و
 حوادث المتولدت منه اى اذا تجاذرت الى بيان الحاصل المعنى و من معلقة
 بادعو و اما ان يكون دعاء و هم الشهد اللا يستعان بهم في المعارضه بان
 يشاركونهم في الايمان بمثله في عزمهم اما ان يكون للاستعانة بغيرهم
 ذكر الاول بقوله المعنى و ادعوا المعارضه في خضركم اشارت الى ان الشهيد
 يجوز ان يكون محض الحاضر و رجوتهم موثقه اشارته الى انهم يجوز ان يكون محض الحاضر
 ولم يقل ادعائكم لان اعانتهم شهداء بهم انما هي بحسب حاجتهم و رعمهم دون الواقع
 من انكم و جنكم و انكم غير المدعى ان الله شاهدكم لانه قسره اليكم من
 جبل الوريد و ترجون منه المونة ايضا و النجى و الانفس و الاضنام شاهدكم
 و ترجونهم ايضا المونة فادعوا كل من شهدكم و ترجون مونه و استظهر
 به الايدى فانه الضمير للسان لا يقدر على ان ياتي بمثله الا الله و هذا الرجح الوجوه

ولله اقدمه لانه المواقى لقوله تعالى قل لنس جميعت الانفس والجس الاله بن
 مقام التحدى والامر فيه لتبغيرهم وارشادهم الى ما يستيقضون به عجم
 بلا رتبة ومن فيه ابتدائه لال ابتداء الدعاء من عبيد الله وذكر
 بقوله واودعوهم من دون الله شهداء الاخره لغير لا يثبت شهداء
 ولا تقولوا الله يشهد ان ثاند عبيد حق كما هو عادت العاخر عن اقامته
 الحق على صيحه دعواه واودعوا شهداء من الناس الذين شهدوا منهم
 جميعهم نصح بها الدعوى عند الحكام والامر في البيان انقطاعهم بالكلية
 وانهم لم ينس لهم تثبت سوى قولهم الله يشهد انا صادقون ومن فيه
 ايضا ابتدائه او شهد انكم عطف على دعوى قوله يا دعوى ان
 من قتلهم شهد انكم الذين اتخذوهم محكم او قعت العبار في كثير
 النسخ والصلوب ما في بعضها وهو اى الذين اتخذوهم من دونه
 اى متجاوزين الله في اتحاد اولياء والته عطف لغيري لاوت
 وزعمهم انها تشهد لكم يوم القيمة انكم على الحق فاشهد بحسن القيام
 ومن لا يبداء ادا ابتداء الاتحاد من النجاد والدين شهد عطف
 على الذين اتخذوهم وهذا وجه بان من وجهي تعلق من شهد انكم شهد

على هذا ايمهم من الغايم بالشهادت لكن دون محض قدام الشئ وبين يديه مستعار
 من معناه الحقيقه الذي ياسببه اعنى ادنى مكان من الشئ وهو طرف الخويل
 شهد اذ بكيفية راجحه الفعل فلا حاجة الى الاعتماد ولا الى تقدير الشهد او المعنى
 ادعو الذين يشهدون لكم من يدي الله على عكم ومن يعيضة لاسباب في الا
 في تفسير قوله تعالى ثم لا نسهم من من ايديهم انهم قالوا جلس من يديه وخلعه محض في لا
 طرفان للفعل ومن بين يديه ما خود من قول الاعشى تركك القدي من دونهما وهي دونه
 تمامه ادا دافها من دافها يمتطى نصف الزحاجه لعيابه الصفاة وانها تركك القدي
 قد لهما والحال انها قدام القدي والضمير في دافها لهما عتبار ما فيها على قيس
 قولك شربت كاسا يقال دافا فمطوى اى ضم سعده والصلوب بانه بالحكم على
 مع صوت ليعينكم تعطيل الادعوا المقدر قبل الذين بحسب الوجوهين الاخيرين وفي
 ان يستظهر و اى يستعينوا بالتمجاذ في محارضة القوان الذي اخرس نقصا
 فصحا وكل من غايه اليه كات الاسكات والتسليم بهم فيكون الامر للتسليم وانما
 غير عن الاضمار بالشهد ان شجاعا لمع التسليم بذكبير ما اعتقده انها من الله
 بمكان وانها تفهم شهداء تها لم انهم على الحق كانه قيل هو لا يلجأكم وملاذكم
 فادعوا لهنه الرافعه التي حيركم وقيل من دون الله اى من دون اولياء الله

ان المضاف محذوف رعاية للمقابلة فان اولياء الله تعالى يكون اولياء الانفس
 كما ان ذكر الله تعالى ذكر الانفس والمنع بهذا ارضاء الخلق والاسناد الى
 التبيين اي تركنا اراكم بشهد الاحيل لهم الي احد الجانبين كما هو العادة وكيفية
 بشهد اليكم المعروفين بالدين في محامكم يعني فصحاء العرب وجوه المشاهير
 اي خيار المجاهدين واشرف المحاضرين بشهد والكم ان ما اتيتكم به فخذوه فانهم ايضا
 لا يشهدون لكم فان العاقل لا يرضى لنفسه ان يشهد بصحة ما اتى به فساد به بان
 اختلاله وفيه اشارة الى ان امر الاعجاز قد يخرج من الظهور وحد الامكن مع الاخفاء
 والطرف مستقر اي الذين يشهدون لكم متجاذبين في ذلك اولياء الله ومن اسند
 والشهد بخبر الامام وهذا هو الوجه الذي حوز فيه صاحب الكشاف تعلق من باو
 وبالشهاد او انما لم يرتضه المص لان الحديث خلاف الاصل والافروزة تدعو اليه
 ان كنتم صادقين انه من كلام البشر وقيل صادقين فيما قلتم انكم تقرون على
 يؤيده قوله تعالى حكايه عنهم لو نشاء لقلنا هل هذا و جوابه محذوف وهو فافعلوا
 ذلك اذا فارتو بملء دل عليه ما قبله وهو جواب الشرط الاول والصدق الاخبار
 المطابقين لغير الخبر عنه او للموافق تركه لظهوره وقيل مع اعتقاد المخبر انه كذلك
 مطابق لما ذكره الصدوق مطابقا للواقع والاعتقاد جميعا شيئا ذلك الاعتقاد

عن

عن دلالة العهد القطع او امارات تعينه النطق بالحق تعين الاعتقاد والنطق فانه يطلق
 على ما يقابل العلم والنطق يطلق على ما يشهد لانه تعالى كذا المنفعة في قوله انك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما لم يعقدوا حطابقه للواقع حيث قال الله يشهد ان المنفعة في قوله
 وعلم ان طه كلامه مشعرا به نقل من هب الحاحطه لانه المعبر في الصدق المطابقين وان لم
 نقل عن دلالة امارات كلكه استدل عليه بدليل النظام لانه لم يستدل بهذا
 الدليل على كون الصدق عبارة عن مطابقه الاعتقاد فقط ولم يرد ذلك بل الظاهر
 ان مراده الرد على الراعي حيث يترى من طه عبارة انه اخذ منه بما يشهد به
 الحاحطه استدل عليه بدليل النظام ورواه المص بما روي له لجهود دليل النظام فانه
 قال ان الصدق فانه يجد بانه مطابقا للخبر المخبر عنه لكن حقيقة وتماحه ان يطابق
 في ذلك كله شيئا في وجود المخبر عنه على ما خبر عنه واعتقاد المخبر عنه ذلك عن
 امارات وحصول العبارات مطابقا لهما فمضى حصل ذلك وصف بالصدق والمطلق
 وقضى ارتفع تشبهها وصف بالكذب المطلق وقضى حصل اللفظ والمخبر عنه والاعتقاد
 بخلافه ان يوصف بالكذب الا يري ان الله تعالى كذا المنفعة في خبر انك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان عموهم غير مطابق لقوله فادان لك من عموهم
 كون زيد في الدار ان زيد في الدار ولم يكن فيها صح ان يقال صدق عموهم او كذا

الى هذا الكلام اقول ان يدعي على الصوت انه يعتبر في اصل الصدق مطابقة الواقع المحمور
 حين قالوا الجواب عن استبدال النظام حتى قال صاحب المنجى او المستودع في زعمهم وقال
 الله النحر الى المعنى انهم الكاذبون في مستودعهم عن قولهم انك لرسول لكس في الواقع بل
 في زعمهم الفاسد استنادهم الكتاب انهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
 لكنه صادق في نفس الامر بوجود المطابقة ثم قال فيقال بل ليليتوبهم ان هذا عسرا
 يكون الصدق والكذب عسرا مطابقة للاعتقاد وعدمهما ومن المعنى قول
 فرد الراغب ما اراد الآية ذكرنا على ان الكلام صوف بالكذب ما عتبر كون
 اعتقاد المخبر انه غير مطابق للواقع لا يستلزم ان حطابقه الاعتقاد
 في اصل الصدق كطابقه الواقع كما هو الحال في خط فطره ان الرد بوجهه ودر بصر الكذب
 الى قولهم في غير واقع وقوعه لانه انما يكون رد الكلام لنظام دون ما ذكره الراغب
 هذا المقام قد برز شرح الرقبة عن رتبة العقلية ثم كبحرجة الانصاف
 ونسبت بديل الواسع استبداله بما بين ما يعرفون ابي بطلون الموقفة ليصدرا
 عليها فيعزوا به امر الرسول من صدقة في دعوى الرسالة واهر ما جاز به من التوان
 من انه ليس كلام البشر بل هو كلام خالق القوى والقدر فليس هذا من قبيل اعجاز
 ذكره في ظهور الفرق من الامر من ومنزلهم الحق عن الساطل كما انه لو عرض لصاحب الكشاف

بان في

بان في العبارة ندادون قال حتى اعتبر وادعى سيرة وحقيقة وامتناع حقة من باطله
 يريد على ظاهره ان امر النبي صلى الله عليه وسلم وما جاز به حتى كلفه لوجه لاضافة البطل
 اليه وان امكن بوجهه بان معناه امتياز كونه حقا من كونه باطلا على الفارق ما هو
 كالفكر لكه له اي نتيجة وقد سبق ما هنا وعجزهم جميعا مستفاد من الخطا
 العام في كسهم وقالوا مع ذكر استمدار بما يباويه او بدائه ان المماثلة لا تقتصر
 المساوات بل يحصل بالقرب ايضا طهر انه معجز والتصديق وترك الغدالة
 واجب قدر الحجة والخبرته خلافا لكتاب الكشاف فانه قد زعم ان
 حيث قال ان استنبطتم الخبر فتركوا الغدالة اشارت الى كونه لطيفة وهي ان
 اختلفوا في وقوع الانانية حصة الشرط بل لا بد من انهم من واجب التمسك
 خبر المستد او منهم من لم يوجب فلما لم يكن الانانية المذكورة في موضع الخبر
 فبما حقيقة لاهار الارتباط كما سياتي في الفتح باب المحرف والتقدير
 ما يصلح للخبر انه اتفاقا وحمل المذكور وما في حكمه لازماله من ترا على مع حيث قال
 فانما هو القول الغداب المعد لمن كذب معصية عن الايمان المكيف ليعني الايمان
 بما يباويه او بدائه بالفعل متعلق بخبر الذي يحسم الايمان وغيبه هذا بيان
 وجه صحة التعصير عن الايمان بل فعل فانه لما كان فعلا خاصا جاز ان يعتبر عنه با

ايجازاً بيان فائدة العدول عن التصريح بالاثبات المكيف ^{بمعنى} ما منه بالاجازة
 ايجازاً القصر حيث وقع الفصل وحدث موقع الاثبات مع ما يتعلق به من
 لازم الجزاء منسلة اي اقيم بالقوى النار مقام ظهر انه محم والتصديق به واجب
 للوجه له وهذا جواب عما قيل ان انقار النار واجب حطفاً لا ترويضاً على شرط
 ولا يتقصد بغيره معنى لعلقه ما انفار اتيانهم سورة من منسلة او يقال ان الشرط
 حقه ان يكون سبباً للجزاء او لغيره والى ذلك مذهب الاثبات بما ذكر سبباً
 لانقار ولا يلزم له فكيف مع وقوعه حبه له وتفرقه ان انقار النار محتمل
 موقع ظهوره محتمل وان التصديق به واجب على حصيل الكفاية ولا حقاقي كونه
 مسروراً بعدم الاثبات محل السورة وكونه سبباً ولا يلزم له هذا اختيار لما
 اختاره السكالك من الاستعانة في الكفاية اللازم الى اللزوم في الجار بما ذكره
 انه صاحب الكشاف ان الكفاية باعتبار ان ترك العباد وجوب الامان لازم لانقار
 النار فاطلق اللزوم وايدى اللزوم اذ يرد عليه انه لا يكون مجازاً لا كفاية لا سيما
 على كسر عكس واحاب عنه تراجم ان معيار الفرق بينهما المصنوعات
 ارادة المعنى الحقيقي وعددها كما يعرف في مواضع من الكشاف كما لهذا
 زيادة كحق في موضعها ان الله تعالى وجه سلوك سبيل الكفاية امور ذكر الاول قوله

تقرير للمكفي عنه لان في الكفاية اثبات الشيء بيقينه لان ان انتقال فيها على راسي الحصر
 من التايح حيث انه تابع وطانه لا يوجد بدول المتبوع والناسي قوله ^{تتم} في كلامه
 العناد فان انقار النار اذا ائلب مناسب ترك العناد وبرز ترك العناد في صورة نقار
 النار فقد اقيمت النار مقام العناد وبرز العناد في صورة النار وفي ذلك ترويض على شرط
 وتحويل تام منه والثالث بقوله وتصريحاً بالوعيد فان الحجة الحقيقية بنظره انه
 معجز وان التصديق به واجب انما يدل على الوعيد بالانظم بخلاف قوله فانقار النار
 التي وقودها الناس والحجارة مع الاجازة بخلاف ان يكون قيداً لاخيراً وان يكون مجموعاً
 ذلك النار مل وفيه رد على الكشاف حيث جعل الاجازة وجهاً مستقلاً ولا يصلح له ادلو
 وجه بانه من حيث ان ملك الوسائط التي صرح بها في توجيه ارتباط الحجة بالشرط
 مراده كحسب المعنى وان لم يكن مقدر في العبارة ببرد عليه انه لو قل قاتركوا العناد لكان
 ملك الوسائط مراداً انصافاً لاجاز سبب الكفاية الا ان بوجه كما قال صاحب الكشاف
 انه من حيث اريد بهذه الكفاية مجموع المعنى انقار النار وترك العناد وما فيكون
 حوكمها للوجوب اي البتوت والتحقيق معترضاً بين الشرط والجزاء اسارت الى
 ان قوله ^{تتم} في كلامه لا يحل لها من الاعراب والواد الداخلة عليها اسم واد
 اعتراضه ليست طالية لا عاطفة حكماهم لتعليل لقوله صدر وجه التكميل انهم لم يردوا في

من ذلك في غلبه من عارضه عليه ظهور بطلانه استند بهم كما تقول الموصوف بالقوة
 الواثق من قوة الغلبة على عارضه نجسه ان غلبتك لم ارجك وهو يعلم انه غالباً
 بهم به اخطا با معهم على حسب ظنهم حيث قالوا لو نشد لغلبة هذا فالجواب
 قيل انما لم ارجحهم قبل ان يتبينوا في حالهم انقدر من على حله ام لا لم يكن
 محققاً عندهم فانه لم ياتوا بمكملين على فصاحتهم واقدمهم على اسالك الكلام
 عجبهم بالقياس لاط حالهم كالمكول منه لديهم وان لم يكن فيها شك حقيقة
 اذ لا يتصور حصول الابعاد حضور طرفي النسبة وانما بل فليدفع ذلك الى انهم
 تواردوا لم يسكنوا في عجبهم بل قطعوا به وتعللوا اخرجهم بل كما تقرر امتناع
 اجتماع الخافض على محمول واحد وقد جتمع عهدها ولم اصح الى توضح احداهما في
 لم واستدل عليه بوجهين حاصل الاول الاستدلال بعلامات خارجية كل
 منها يفيد رجحان عالميته لم على ان يكون الكل مفيد للقطع لها وحاصل الثاني
 الاستدلال بان لم كالجرح من المضارع فيكون ادخل في العمل من ان اما
 الاول فتقوله لانهم واجبه الاعمال حيث لا يتجلف الجرح بخلافه ان اذ
 قد يدحل على الماضي هذا هو العلاقه الادنى فان تقصبت بقوله لو لا قوار
 من نعم يوم الصليفا لم يوفون بل جار حبيب بانه ضرورة وقال ابن بك

نقطة مختصة بالمضارع لا تدخل الماضي لان وضعها لغلب المضارع ما فيها فخصت
 ضرورت وظاهر ان للاصصاص زيادة تأثير في العمل هذا هو العلاقه الثانية مفصلة
 بالمحمول بخلاف ان قط ان القرب مرجح وهذا هو العلاقه الثالثة فان تقصبت بقوله
 فاصحت معانها فقرار بوجهها كان لم يسوي اهل الوحس توهم حسب بانه شاذ للفرق
 واما الثاني فتقوله ولانها اى لم لما صيرته اى المضارع ما فيها صارت كالجزء من
 المضارع وحرف الشرط كالدخل على المجموع وبين الدليلين في آخر وهو ان
 الاول يفيد عالميته لم مع اليكوت عن ان انما عالميته ام لا فصلا عن محل عملها
 والثاني يفيد عالميتها مع تعقيب محلهما وهذا الدفعة شرح الثاني قوله فلهذا
 كونها كالدخل على المجموع في اجتماعهما فان جاز اجتماع العالمين على الظاهر فتدبر
 غير انه اى ان ابلغ من لانه ينبغي لم يستعمل لفيما هو كذا لا موبدا اى عزم بعضهم
 اى جرح غير مقول من لفظ آخر في الرواية الاخرى عن الخليل اصل الاال فت
 المنه لكثرة الاستعمال وسقطت الالف لا لتعاقب اليكوتين قال سيبويه
 يلجى المصدر بالفتح والاسم بالضم عطف على قوله المصدر لفتح وانما قال ولعله
 يمكن لان الاستراك خلاف الاصل وتعلله بقدر الاحتمال وجب وقد قرئ
 والظن المراد به اى بذلك المفرد والاسم بالمعنى المذكور وهو ان يكون من سبيل فلا

فخر قومه وقرنوا بها أنفسهم ان رالى سان وجهه قران الناس بالحجارة وجعلهم معها فودا
 بكماتهم اني خبرهم ونسرتهم عند الله تعالى ويدل عليه قوله انكم وما تعبدون من
 دون الا حصص جنهم فان هذه الآية تفسر بحسن فنه اذ قوله تعالى انكم وما تعبدون من
 دون في خير الناس والحجارة وحصص جنهم في معنى فودا او بقصص عطف على
 هو مشا وقيل الذهب والفضة عطف على المراد بها الاضام ولما كانت الآية
 مدنية نزلت بعد ما نزل اليبرود عليه او لان هذه الآية من جملة ما نزل فيها
 ان الناس قد سبقوا اليه في ثمانية من مدينته اتقوا ما واثنا ان الضيقة
 كالصلة يجب ان تكون مخلوقة الانتساب الى الموصوف ومن ثم اشتبه ان
 الاخبار بعد العلم بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فتتوجه
 الاسكال في قوله اذ فودا الناس والحجارة والباكل جماع الآية التي في سورة التو
 لا يفيدهم العلم اذ لا يعقد من حقيقتها الجواب عن الاول ان العلم قد اشار في ما
 الى منع رفع لان المصداق بيان ايها الناس الآية السابقة فلم يجوز ان يكون
 تلك مكة وقوله ان كنتم في ريب آية مدنية قلنا لما عرر ان هذه السورة
 كلها مدنية الاقوال لا اذ اتقوا انوما ترخون فيه الى الله الآية فان هذه الآية نزلت
 يوم عرفه فمعه وعن الثاني بان تلك الآية وحدها من التحريم جاز ان يكون مكية وعن الثالث

بان الصلوة والنفقة يجب كونهما معلومين للطبيب لا لكل سامع وما في التحريم حكما
 للمؤمنين هم قد علموا ذلك سماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم ولما سمع الكفار ذلك الخطا
 وذكروا منه نارا موصوفة بتلك المحملة فجعلت صفة فيما هو طوبى به فان قيل انتساب
 تلك المحملة الى المنكر اذا كان معلوما للطبيب اعني للمؤمنين سماع منه عليه الصلوة والسلام
 كان ذلك النكر معهودا باعتبار هذه النسبة فحق ان يعرف فلا موقفة
 التحويل بالنكر والاشارة الى المحذور في الاذان بالصوفى كذا احتساب
 لتعريف المم حيث لم يتعرض لوجه تنكير ما في التحريم بخلاف صاحب الكشاف
 قال فان قلت علم جارت النار الموصوفة بهذه المحملة منكروا في سورة التحريم
 وهما معرفة ولقد اذ هو بعض اراخه الى كونه لانه لا يشرط العلم في صفات
 السكرات حتى يلزم كونها معهودات لكن الذي ادى اليه النظر في قوله
 فلم جارت النار الموصوفة بهذه المحملة منكروا في سورة التحريم توطئة لقوله
 موصوفة مكانه قال قد جارت النار الموصوفة بهذه المحملة منكروا في سورة التحريم
 فادجه لغيرها ههنا لا يكون وجه لتنكير معصودا بالبيان دلالة الكسفي في الجواب
 بيان وجه التعرف لم يقصد لسان وجه لتنكير محذور ان يكون ما ذكرنا من قصد
 فتدبروا ان الرابع ان ادرككم الحال بالعلم كاف في ذلك لا حاجة الى محرم محراره والمحلبة

استيف ليس له محل من الاعراب كأنها جواب لمن قال لم كان وقودا الناس
والجادة فصل لأنها اعد للكافرين فلا جرم كانوا احقا بان يكونوا مع مجرمهم وقودا
لها فظهر انه مناسبا ههنا وان قال بعضهم انه لم يناسب ههنا لكن عطف
وقد مر على قراءة المثنى للمفعول عليه لقوى جانبه او حال باضار قد من الناس قيل لا
يحسن انبساط التقييد بها فلا وجه انها صلتة بعد صلتة ملا عطف بها على قياس
ما يقع في الاخبار والصفات وقيل عطف تبرك العاطف كما سبقت في هذا الكتاب
وفي الكشاف لا من الضمير الذي في وقودا وان جعلته مصدرا قال ابو البقاء لا يجوز ان يكون
حالا من الضمير وقودا لأنه سيار احد ما انها حصة التبادلا ان الخطب
يعمل في الحال والتأنيث انك الفصل من المصدر وما عمل عمله من العمل فيه بحسب
انما في المصدر انما الى الوجهين الاولين انما بحران اذا اريد بالوقود الاسم وهو الخطب
واما اذا اريد به المصدر يعمل في الحال بلا مربة وللاختار التأنيث عقلا للفصل بينهم
بالجرفانه سائل للاسم والمصدر وفي الآتين دليل اتيان النبوة من وجوه جمع بين
الآتين وان كان المفهوم من الكشاف والكبير غيرهما ان الاية لال بالانية فقط
لان ما هو دليل في الحقيقة انما يوجد منها جميعا اما الاول والتأنيث فخطا كما سبقت
واما الثانية ففقه نوع خفاء واستتار وسببه انشاء الله تعالى بوجه مختار

والنحو

والنحو نص على الجديديل الموح في المعارضة هذا مستفاد من قوله
وادعوا شهدائكم من دين الله انك تسمي صاقي
بالنحو والتخديد لتعطين الوعيد على عدم الايمان هذا مستفاد
من قوله فان لم تفعلوا اولس تفعلوا الاية ولما ورد ان عجب طاعة محمودة
عن المعارضة يدل على اعجازها وقدره قوله ثم انهم معه كثرتهم واشتهروا
بالفصاحة وتما لكلم اى حرمهم على المضادة لم يتصدوا والمجا
والتجاء الاجلاء الوطن وتدل المبرج فلما عجز عن ذلك علم عا
انه مخرج عنه ابد الدهر اذ لا يتصور زيادة على ما كانوا عليه من عدد
والعدد والمخرج جمع مستحق معنى الوجوه والثاني انها تتصل بالاجزاء
عن الغيب اقول برود على ظاهره ان المتضمنه لاخبار عن الغيب
اى التأنيث فقط فلا وجه للشبهة يمكن ان يقال معنى تضمنها اياه
كل منهما خلا في الاخبار عن الغيب اما الثانية فلا حجة
ان خبرا عن اولس تفعلوا اجرونها واما الاول فاما عدل الله للاخبار
كما عرفت على ما اى كانيا ذلك الاخبار على الوجه الذي هو اى الاخبار
ملتبس على ما اى كانيا من خطا بقية حكمه للواقع او قد تور ان يدرك

النجدة هو الصدق والكذب احتمال عطف ولما ورد انه يحمل اسمهم
 بشي لكنه لم ينقل السامع ولا يلزم من عدم العلم بشي عدمه
 بقوله فانهم لو عارضوه بشي الى من الراسن اى الدافعين فان عاد
 السائل وقال صدق في الاصل انما يعلم بعد انوار الاغصان كلها
 بانه خطاب حاشية فيحصل الموجودين فادانق ضوا ولم
 يفعلوا من صدقه وكان محسنة ولو علم حصل الحق ايضا لانها
 النجدة من زمان كان فيه الفصاحة والبلاغة في نهاية ما يمكن
 للبشر لوجه انتقصا حينا فحينا في العدم فادانق لعارضه مع
 كما لم فلان لا يعارضه من ياتي بعدهم مع نقصانهم اولى عطف
 على المحملة الباقية قد تورق موضعها عن العطف قد يكون بين المحملة
 وما في محمل من المحمل التي لها محمل من الاعمال وقد يكون بين المحملة
 التي لا محمل لها وقد عمنه حجب الكشاف من قضيتين بان عطف
 مجموع حمل مبروقه لعارض على مجموع حمل حش مبروقه لعارض آخر فيعتبر
 2 التباس من القضيتين دون الاحاد المحمل الواقعة قطعا وتبين
 المصفاة اذ بالحملة الباقية مجموع قوله لعل وانكتم في ريب الى قوله

اعرف الكافين

اعدت للكافرين وبالمعطوف مجموع قوله وبشر الذين امنوا الى قوله خالد والحق
 عطف حال من امن لغيره ان وصف ثوابه على حال من كفره وكيفيه عقابه
 فلا حاجة في صحة العطف الى جملة انشائه سابقه وهذا وجه حسن لا غير عليه وانما
 الاشكال في المثال الذي اوردته صاحب الكتاب حيث قال كما يقول زيد فب
 بالقيده والارفاق وبشر عمارا بالعفو والاطلاق فان قولك زيد فب
 بالقيده والارفاق مشتمل على حملين كبير وصغير وقولك بشر عمارا بالعفو
 والاطلاق جملة واحدة فليس هنا قصتان عطف احداهما على الاخرى
 بل جملة واحدة عطف في الط على الايض عطفها عليه من احدي الايدي
 والحيث عنه بانه اشار بذلك الى قضيتين متقابلتين فكانه قال زيد فب
 بالقيده والارفاق فمارا حاله وما اخبره الى غيبه ذلك مما ينبغي ان
 عمارا بالعفو والاطلاق فما حسن حاله وما اراد به ذلك ونشيطا اي مينا
 يقال مطه عن الامر اي شحله عنه عن اقتراح اى الكتاب ما يردى اي يهلك
 اد على فاقوا عطف على قوله على المحملة الباقية وهذا ايضا كور في الكتاب
 واعترض عليه اولا بان فاقوا جواب للشرط فان عطف بشر عليه كان
 التقدير فان لم تفعلوا فبشر الذين امنوا ولا ارتباط بينهما وما يابان عطف

الامر مخاطب على الامر مخاطب انما يحسن اذا صرح بالندك في المثال الذي
 اوردناه واما بدون التصريح به فقد منعه النجاة والمصير اشار الى الجواب عليها
 بقوله لا منكم اذ لم ياتوا بما يعارضه الخ اما عن الاول فلان حال كلامه ان
 تبشير المصدين كتحريف لمنكرين مترتب على عدم محارضة الكفرة
 اذ ثبت كون لقائه معجزا يتحقق صدق النبي فيكون قصد تبيين
 للتبشير بالنواب وتكديسه سببا للانداز بالعقاب وهذا القدر من
 الربط المعنى كافي في عطفه على ذلك الجزء وان لم يكن في
 جعله حجة ابتداء اما عن الثاني فلان ما ذكرناه انما هو اذا قصد بالامر
 مخاطب واحد صورته محض وجهنا ليس كذلك لان الامر وان كان خطأ
 للكفرة بالالتفات صورة كلفه مقتضى لخطاب الرسول بالانداز محض
 فلا اشكال ولهمذين الاشكالين ختم السبكا كما انه عطف على قول
 قيل يا ايها الناس اى قل كذا وكذا وبشر المؤمنين وعصم عن عليه ان
 قوله ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا لا يصح ان يكون معولا لا
 عليه السلام الا ان يتعصف فيقال اريد به عن يذكرة على السلام
 نفسه كان يقول ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا لا يصح الا ان

عطف

عطف على مقدر بعد اعدت اى فائدة الذين كفروا انك النار وبشر الذين امنوا
 بنظر ما ذكره المصنف في ما يجزى من بيان فخره في ما يجزى من وجهه وقرب حماد
 المصنف قد روي انما امر الرسول بنظر الامر بالبشر اما ان يكون الرسول عليه السلام
 خاصة كما هو الاصل في الخطاب او يكون غيره فان غير فيه صلاحه التبليغ
 للوعده والوعيد لطب الخ لانه في كل عصر الطائفة يتناول كل عالم في كل قس
 ان يكون اشارت الى ما ذكر ابن الجوزي في تاريخه هذه الائمة طبقات كل طبقة
 سنة في كل اربعين فقه محدث ورايد اذ لم يعبر فيه تلك الصلاحية هو كل
 بقدر البشارة والبار في بان ينشرهم متعلقه بامر ولم يخاطبهم اى الذين امنوا وعملوا
 بالبشارة كما خاطب الكفرة بالانداز والوعيد ففجاءت بهم فان المقام لما كان مقام
 الغضب لطائفة وخو طربوا بالوعيد على الخ وانه كان المناسب لطائفة حية مرض عنهم
 ان تترك الخطا معهم وتغير الاصول في سائرهم سواء قدم الخطاب كخاتمة هذه الائمة
 واخر كما في قوله تعالى ان محمدا الحجة في اليوم فاعلم ان قوله واخراذ اليوم
 المحزون وايدنا بانهم حواء بان يبشروا اى يحصل لهم البشارة من اى مبشر
 واما الشرف الحاصل من كون المبشر هو الله تعالى فيحصل من الامر بالتبشير قد روي
 وامن التهنئة بما اعداى هيا لهم من انعم المقيم فيكون استبشا فالى نفس

اعدت استسنا لا تنقي للحال لينة وجه لان المعطوف لا يحتملها لبثت الخبر
 الباري قوله يظهر ان الرور في البثت بيان وجه التسمية فاجبروا افرادي عن اولهم
 اشارة الى ان انهم اوجبوه ومعها عتقوا كلهم لانهم جميعا بشرة وتو قال من
 اجبره مكان من بشرة فاجبروه وراي عتقوا جميعا لان الاخبار في المتعارف
 ان يذكر الجملة الخبرية ويراد بها معناها سواء افادت بعلم او لا وان كان في
 اصل اللغة نحو الاعلام قال الامام المروفي في قوله ان عتقوا جميعا
 ان هذا الكلام ما يفسر بالحسب بغير ان لم يقصد افادت حضور الجملة ولا
 عالم به ولما ورد ان البشارة اذا كانت بهذا المعنى فعل اي وجه استعملت
 قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم قال واما قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم فعلى
 اي الاستعارة السمكية لزيادة غيظ الكفرة وهي استعارة اسم احد الصيد
 لاخر ينزل النصارى فتركة التماس بواحدة السمكة والاستعارة قد
 في موضعها او على طرفة قولهم نجته منهم ضرب وضع اوله قيل قد اراد
 بالحمل جماعة الفرسان وولف عن ذنوب و اراد بطرفة جعل افراد
 نوعين متعارف وغير متعارف كما جعل الشاعر افراد النجاة نوعين متعارف
 الكلام الجاري فيما بين الناس لقصد الاكرام واصلا الملك حال حاله

اي ملك

اي ملكا وغير متعارف وهو الضرب الوضوح قال الراغب ان من ذلك
 قد سئل عن سبيل السمكة كونه من ضرب وضع افول الظاهر ان المراد المسمى
 لكنه غير وارد لان جعل التسمية النوعين متعارف فادناه هو وغير متعارف وهو
 الضرب الوضوح انما هو بواحدة السمكة به المحققون من شرح المفتاح وهي من
 الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء في استعمالها بلا قصد الى خصوص
 قال الخطيب نعم كما جملة على وزن النجاة قال ان الاثر سبب قول
 الخطيب ان النعمان دعا حلة من حلال الملوك وقال للوفود و فيهم اوس بن حاة
 بن لالام الطائفي اخضر وافي عدواني بلبس هذا الحلة اكرمكم فلما كان الخد
 حفر واما او سا فقبل لم يتخلف فقال ان كان المراد غيب فاحمل ال
 في ان لا اخضر وان كنت المراد فاطم طلس النعمان ولم يراد سابقا او
 اليه فقولوا اخضر انما محافت محض والبس الحلة فحده فوجه من اصله
 للخطيب اجه ذلك للماية ناقة فقال كيف اجهو احدا كل ما في حلي في سبب
 منه وان كيف الهجاء ومانفك صالحة من ال لام بطرفة الغيب تاتني تاني
 خبر مانفك و بطرفة الغيب متعلق به اي تاتني بلبس بالغيث فافهم الظاهر في قوله
 حيث جعل له ظهر يستند اليه ويقوى به وهي من الاعمال ما يرفع الشريعة

المحبس قنابل المباح حبه غنم الفضل المحبس بالمد وباقوه
 ونايتها على ما ويل الحصة اذ لم تقبل الاسم يكون للنقل من الوصفية الى اسمية
 او الحلة نفتح الحار المحبس الحصة واللام فيها للمحبس اعلم ان مراد بالصالح
 ليس المحبس مطلقا الاكفى الاقل وهو ثلثه من الاعمال او اثنان منها ولا المحبس
 كله فنعلم ان ياتي به كل واحد ان قصد التورع عاذا المخدور وهو ان يكون من
 كل واحد ثلثه اعمال الا ان اقل بناء على التقسيم الاحاد على الاحاد فتعين ان يرد
 بانبياد هو ما يجب على كل مكلف بالنظر الى حاله فيختلف باختلاف احوال المكلفين العني
 والفقيه والافاضة والسفر والصحة والمرض ونحو ذلك فيجب الدكوة او الحج
 الصلوة او الحج المصوم على واحد دون آخر على الصالحات ان كل واحد
 عمل جميع ما عليه من العمل بحاله وفيه شاة تورع لغيره على اداة هذا العمل
 احوالهم في الكاليف وعطف العمل على الايمان مرتباً للشرائع المحكم لتبيين ان الحكم
 عليها اشعار بان التنبه في استحقاق هذه البشارة مجموع الامر من قال بترك الحكم
 الوصف مشعر بحليته لا يريد بهذا ان الايمان لا مجرد لا ينحى الى المحبس منها حسب
 الثواب وان ترك العمل بوجوب العقاب كما هو كونه راي المتعذر بل ان المحبس بما عليه
 لحصول الصواب فضلا عن التذكير وترك العمل علاقته لحصول العقاب على العمل

مع جوار العقاب على الاول والثواب على الثاني فالايان المحرور ان يكون محمدا وهذا
 هو ندمه بل اهل التحق وقد حق في علم الكلام والتصديق اش ابي اسامس ولا غبار على
 فائدة وفيه اي في عطف العمل على الايمان دليل على انما هي الاعمال خارجة عن محسني الاعمال
 اي غير داخله فيها كما هو راي المحسن المتعذر والحوارج ولا يفي بوجه نقل عن المتعذر انهم
 تدعون نقل الايمان في السمع لافعل الطاعات كما ذكر في كتب الاصول اذ اصل
 ان الشيء لا يعطف على نفسه ناظر اي كون الايمان نفس الطاعات وما هو داخل فيه ما
 الى كون الطاعات حصة الاصل لا تترك الا لضرورة ولا ضرورة فلا تترك كشيء
 المحاط بغير الباء وايصال الفعل لغيره قال اي زهير كان عيسى في عرق من النواحي
 نسق حبه سحفا بالبحر في سابع دموع عنيه حيث اختار العبد في الدلو الحظي فشا
 اسعاب دلم الاسكاب بوجاهة في المحر والذئاب اذ لا يزال نصب واحد ويزل
 اخرى وذكر المتعذر وهي المذلة التي تخرج الدلو ملاء وضعا بكونها من المواضع الممطرة
 على هذا العمل داورد الجبهة الدلالة على الكثرة والاعفان والحمل المفتقر الى الماء
 الكثير خصوصا اذا كانت سحفا اي تخلطوا لصاعدة في الهواء وهو سحوق
 بعض الطول منها وكان الظاهر اي يقول كان عيسى عرا متقلدا لكنه اتي بكلمة في
 لا دعاء ان ما ينصب من الوتر من نصب في عنيه ثم البستان عطف على الشجر

المطلوع ومن وجه التسمية لما فيه من اشجار المكافئة المظلمة فيكون من اطلاق
 اسم الحال على المحل فكذلك الحال في قوله ثم دار الثواب لما فيها من النجاة اي ليسا بين
 من قسان النعم جمع فمن جمع من وجعها وتنكير لان النجاة لا يغير النجاة ^{مستعدة}
 متفاوتة فالجمع متعدد والتنكير للتفاوت ولا على الاطلاق عطف على ^{لدا}
 بل بشرط ان يستعمل في جوت وهو ممن ونداء مقصود عليه من الاشاعة و
 التارديه فان حصول المراتب الاخرية مشروط بالموت على الايمان بلا حيلة
 وانما الخلاف في ان التصديق والاقراء اذا وجد من البعد هل صح له ان يقول
 انا ممن هذا لا ينبغي ان يقول انا ممن ان شاء الله كما هو ذهب المالكية
 لانه ان كان للشك في الحال فهو كفر لا محالة وان كان لتأديب واحة
 الامور الى مشيئة تعالى او للشك في الحاقبة والحال لا في الآن والحال او للتبرك
 ذكر الله تعالى والتبرك عن تركيبة نفسه والاعجاز محالة فالاول تركه لا ينافي
 بالشك او ينبغي له ذلك كما نقل عن نقل الاشاعة بناء على ان العبرة في الايمان
 والكفر والعبادة والتفاوت بالخاصة تجب من تحتها الا انها لما كان دار
 الثواب اخرا نقل الله لفظ الجنة كما لفظتها المرادت ههنا فيحتاج الى احد
 المضاف اليه لا في البسائط اذ اكلان جاريا على وجه الارض كان جنس منه

اذا كان

جاريا تحتها ولذا قال اي من تحت اشجارها واما اذا اريد بها الاشجار حجة
 فلا حاجة اليه ويجوز ان يحمل ايضا على الاستحسان كما ترى حارة تحت الاشجار
 النابتة على شواطئها اي حواشي الانهار وفيه ايماء الى ان في عبارة الكشاف
 فيها محاجة قال كما ترى الاشجار النابتة على شواطئ الانهار وان تكلموا بانه
 قصد بنية الله بالجنة فلم يلزمه ان يقول كما ترى الانهار جاريت تحت اشجار
 وقدايد تقدير المضاف والتشبيه المذكور بقوله وعن سرور فانها النجاة تجب
 من غير اخذ واد وهو الشئ المستطيل في الارض لعرضها اما تجب على سطح الجنة
 منضبطة بالقدرة حيث اشار اليها كما ذكر الامام لفظه واللام في الانها
 للحسن قصد به الى حسن النزهة بقصد الى العموم باستغراق او للعمدة والمهود
 اي الانهار المذكورة في قوله تعالى انهار من غير غيب اسن الاية وكذا قال صاحب الكشاف
 ايضا وعمته من عليه بانه مع توقفه على بنو ذكر المكة على معرف فيه بعد لا
 يخفى والتبرك كناية يقال استنبر النهر اي تسبح وانهرت من الضربة اي وسعت
 وانهرت الدم اي بسطت تكبره والنهر فضاء من افنية القوم يقولون يبتكنا منهم
 والمراد بها اي الانهار ما على الاضمار الذي يسمي حجاز خذف نحو اصل لغويته او
 الحجاز المطلق من قبيل ذكر الحجل وادارة الحال او الحجاز انفسها عطف على ما

الاشارة حقيقة واسباب التجري اليها حجاز كما في الآية الكريمة صفته ثمانية الجنبات
 ترك العاطف بينهما اسعارا بالاسناد لانه فيكون منصوب المحل او حبة
 مبتدأ محذوف هو هي او هم فيكون مرفوع المحل او حبة مبتدأ محذوف
 يكون له محل من الاعراب فظهر ان المتن ثان وجه الاعراب
 وجود او عدمه لا ينافي في جانب بعض الاعترافات في البعض فلا وجه
 لما قيل ان الكلام يعود الى تلك الجملة المحذوفة المبتدأ فان جعلت صفة
 او استئنافا كان تقدير الضمير مستردا وان جعلت ابتداء كلام كانت
 لا يكون صفة ولا استئنافا فليكن كذلك بلا حذف ولا حاجة في
 الى ان يقال بتقدير رهن يظهر معنى الوصفية بتقدير هم يتقوى شيان الاسناد
 وان كان كلاما جسيما في نفسه ولما كان في الاستئناف نوعا من حفاة بنية قوله
 كانه لما قيل فيكون من قبيل ما يكون السؤال فيه عن غير السبب
 الخاصة بحورم العواذل انتهى في عمدة صدقوا ولكن عمن في لا يتخلل
 في قلبه اي قلب فاصح ادليل وكما نصب على الطرف والعالم فيه قالوا
 وزر فامضوا لقوله زر فوا فانه يتجدي الى المعقولين لامضوا محطس ومن

الاولى الثانية لابتداء من القواعد النحوية ان حرفي جر مخفي واحد لا يتعلقان بفعل واحد
 الاعلى قصد الابدال نحو نظرت الى الهلكة القمره والتجربة حررت بزيد لعمرو
 ولما لم يظهر الاول فقد الثاني في الآية الكريمة ليطبق صاحب الكشاف في تقدير
 الكلامه وايضا حتى قال بعض المحققين من سائر اهل المصنف قد بالغ في
 الاول في تصحيح تعلق الطرفين المتحدس لعجل واحد ومع ذلك لم يقدروا ان
 اطلق توجيهاه بان مراده وحصول كلامه ان كلا الحرفين للابتداء الا ان الاول متعلق
 بالزرق مطلقا والثانية بالزرق مقيدة بكونه من الجنبات وكلا الطرفين نحو
 فليس ذلك مما منعه ولما كان بل المخوف حقيقا وقيفا وضح غايه ما يمكن مره بعد
 واختاره المم رحمه الله ثم وجه آخر فعال وفعال موقع الحال اي عيبا بار
 ولا فيكشف يكون المحرف واقعه موقع الحال فيكون الطرفان مستقرين فاصل
 الكلام اي مرجعه بعد فك الصورة ومعناه اي زبدته وخلاصته كل حين
 ورفوا فزرو فاحال كون ذلك المزروق مبتدأ بكرة الدار من الجنبات حال
 كون ذلك المزروق المبتدأ من الجنبات مبتدأ من ثمرة وادخله قوله قيد
 الزرق المفهوم من زر فوا بكونه مبتدأ من الجنبات لان الحال قيد للمعامل
 ابتداء منها بابتدائه من ثمرة فلم يعلق الحرف الثانية بما تعلق به الاول ليخرج
 الى القول بالتفسير ثم زاد في الايضاح بقوله فصاحب الحال الاول زرقا لانه



مفعول به محض وزر و فاد صاحب الحال الثانية ضميره اي ضمير رقا لم يستكن في الحال
 يعني مبتدأ الاول فيكونا من الاحوال المتداخلة المترادفة ويجعل ان يكون من
 ثمره بيان تقدم كما في قولك رايت منك اسرافيه تصرح بان من التجريد
 بيانية ورد بان المبالغة المطلوبة بالتحويل نحو ح لان الاحمال لا تفصيل
 بعيد المبالغة في البيان لاف الصفة التي قصد بالتجريد المبالغة فيها فالط
 انما ابتداءه اي رايت اسد اكانا منسرا عاتك فعل هذا الاحتمال الطرف
 الاول نحو الثاني مستغرق حال من زر فاد اما التمييز فعمل الاحتمال
 والمراد بهما النوع لا الفهر وكشفه مثلا لان ابتداء الرزق من تبيان
 من فرقته ان يكون الرزق مطح من جميعه لاصح الابتداء وهو صحيح
 اعمل الثاني يجوز حملها على النوع والجنه الواحدة اي جزوقا هو نوع من الثمر
 او فرد من النوع وزر فاعلى الوجهين يأتي مفعول زر فاد قول ههنا ثالث
 غير ما ذكره المصنف والكشاف حال عن التكلف والاعتساب وهو ان
 يكون من ثمره بدل استمال من منها فان من الط ان الرزق لا يكون من
 نفس الحبه وعينها بل مما فيها من الماء كولات فلما قل كلاما زر فاد منها دل
 على جزوقا اجمالا فبقيت النفس عند ذكر المبدل منه متروكة الى تعيينه مشطه له

فلما قيل من ثمره ارتفع الاشتباه وكان مبنيا ومحصا لما احمد احمد اول فان
 لا بدني بدل الاستعمال اذا كان ظاهرا من ضمير راجع الى المبدل منه ليعرف
 تعلقه بالاول فلما قد صرح المحققون بجواز ترك الضمير اذا طهر عن التباس بالاول
 وعلم قوله تعالى قل اصحاب الاخدود النار لكسبها رقصتم وانهم لا يفلحون
 خذوه نارا واطاهر ان المتعلق ههنا اظهر من المتعلق الذي ههناك وهذا انشاء
 الى نوع ما ورتقا والما ورد ان ما ورتقا من قبل سواء كان في الدنيا او
 قد في وعدم فكيف قالوا هذا الذي زر فاد من قبل والاشارة لا تكون
 الا الى الموجود الحاضر فاد لا بان الاشارة ليست الى عيوننا زر فاد
 الى نوعه كمال المثال الذي ذكره وما بنا بقوله وان كانت الاشارة الى عينه
 صبيحة لا خذف المضاف فالمعنى هذا اصل الذي زر فاد الى آخره فان
 الطباع ما يلبه الى الماء لو ف مسفوه عن غيرة قبل هذا جدي لو لم يصم اليه
 مسفوه عن ضميره فان بطلانه ظاهر ولكل جديد لزه والحدث لمعاد
 قل في الكراميه ويرد عليه انه جيد لم لو يكن الكلام في لطعام قال التجريد
 والوجدان شاهدان عدلان ان ما لم تعمد اكله وان حسن شكله
 لا يتاثر عاقل ذوقه وان لم يوجد لزيد فوه لاحتمال ان يكون حرا او كما

مصير الكلاوسا وبنين عطف على ميل اي ونظير لها اي لتعبر مرتبة افي فضيله
 ثمه النجته وكذا النعمة في اي في ذلك الثمر في النجته عطف على الدنيا لان طبعها
 متشابه الصورة فاما ان يكون متخالف الطعم او لا ذكر الاول بقوله كما هي عن الحسن
 وذكر السائغ بقوله كما روي انه عليه السلام قالت الخ وبن علي الثاني قوله فليعلم اذا
 راد ما على السهله الاول في قلوب ذلك وانما قاله تحقيقا لمعنى الشرطيه اذ لم يذكر في هذه
 الحديث فما ذكر في هذه الحكايه عن الحسن الاول اي كون معجز من قبل فليعلم
 في الدنيا اظهر من الثاني وهو كون معناه من قبل هذا في النجته المحافطه على عموم
 خلاف السائغ اذ لا يستعين عليه هذا القول في الثمر المرزوقه في المره الاول
 في النجته وينجم اي فيجاءهم اعراض على راي من يجوز الاستراض في اخير الكلام
 ويزيد على راي من لا يجوز فيه لقوله ذلك اي فيهم من الكلام استبان من سانه
 او رزاق الدارين من والضمير في به على الاول وهو كون معجز من قبل هذا في الدنيا راجع
 الى رزقوا في الدارين اشاره جوبه سوال مقدر بقوله رزقوا في الدنيا راجع
 لا يلزم الساق والمجرب اما الاول فقلنا راجع الى امرين دل عليهما هذا الذي رزقنا
 من قبل فان هذا اشارت الى المرزوق الاخره النجته الذي رزقنا الى المرزوقا
 في الدنيا واما الثاني فقلنا متشابهها حال عن ضميره وهو نقص السعد وتور الخوا

ان تعد الدارين لا تقضي الا بعد ما رزقوا فيها بالشخص اذ ابا النجيه ليس جمع
 الضمير لذلك الاعتبار بل اعتبار الاتحاد النجته وحصل فيما رزقوا فيها فايه رول
 عليه قوله هذا الذي رزقنا من قبل وقد عرفت ان هذا اشارت الى المرزوق في الاخره
 والذي رزقنا هو المرزوق في الدنيا ومما متحد ان جنبه فافرد الضمير العايد اليهما نظر الى
 الوحدت للحميه فظهر منه صحه جعل تشابهها حال اعنه نظر الى المتعد والنوع
 او الشخص وفي العباده اشارته الى جواب سوال آخر وهو ان التشابه في الاخره
 هو المرزوق في الدنيا والاخره بل في الاخره فقط ونفسه الجواب
 لا يدل على ان الايتين في الاخره حاصمه بل المعنى انوايه في الدارين ونظيره
 قوله لو كانوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم اذ الوالدان والالا
 فربين ان يكن عنا وفقير افا لئلا فيهما فانه عكس ما نحن فيه اذ نحن
 الضمير فيهما نظر الى ما دل عليه الكلام من تعدد الحسنين مع ان مرجه احد
 اعني عنينا وفقيرا وان الضمير في الشرط اعني ان يكن مفرد والمعنى ان يكون
 السعد عليه وفقيرا فليعلم من اشهادت على الاقربا عنائهم او مقدرهم
 فالسعد او لا بهما اي كحتمى العجز والفقير من فقره اذ الضمير لئلا يتوهم ان
 ادلوه الله تعالى بالنسب الذات المسهوه عليه فيه على انها باعتبار الوصفين

ليس المشهور عليه وفيما نحن فيه افرد الضمير ان ظاهر المرحح ايمان وفي النظر
 ان الضمير ان ظاهر المرحح واحد الضمير في به على ابناء وهو كون من قبل هذا
 في الجنبه راجع الى الزرق والمعنى ان الزرق في الحسنة متساوية الافراد قد
 مرتوا صحة هذا فصل خطا داسي لآية لمجل افراسي موسكدا
 الجنبه التي درزقوا بها فيها في مقابلة ما درزقوا بها في الدنيا من المعارف للكلمة
 النظرية والطاعات الكلمة للقوة العلمية استفادته في التدكيب
 تفادتها الى المعارف والطاعات زياده ولعصا باقوت وضعفا وطمعن
 ازنا والسوءه وسو بابد لك الى غير ذلك فيحمل ان يكون المراد من هذا الدك
 ردقنا انه ثوابه فيكون المضاف محذوف وقاس والمفعول هذه المرزوقا في آخره
 ثواب المرزوق في الدنيا والمراد من كسرها ما هو المعنى الحقيقي له كما عرفت في
 السؤال وهو تعالى في صفه الشرف والحرمة وعلو الطهارة ونحو ما ظهر ان
 صرح ضميره على هذا الاحتمال ايضا جنس المرزوق في الدارين وكذا الحال في
 قد برز وقوا اما كنتم تعلمون او درزقوا امرأه فظهر مما سجد من الناس
 الحسن ويديم من احوالها كسب الطبع والادل ما تعثرن الزم من جهة
 ايضا اولاد اول كالحفيص والثاني الدليل اي الوسخ الثاني ايضا وهو

اسمه

نديم

نديم منها ان تقتصر به الزم من جهة الشارع اولاد اول نحدنيس الطبع وهو ان
 يكون في طبعها ان لا يتجيب على العجز والفتنة والاشارة نحو مساو الحلق فانه منسحق
 لما شرو مع زوجها فان الضمير تسعمل في نظير الاجسام والاخلاق والافعال هذا
 جواب عما يقال ان التطهير حقيقة في التطهير عن الجاسات وما سبها من المنسحق
 ذات الحسنة وتعيمها كما يستحق من الحقيقة والمجاز وتقدير الجواب انما لا
 انه حقيقة فيما ذكر خاصة فالشروع الاسما في عرف العامة والخاصة في القسمين
 يدل عليه انه حقيقة في تقدير المشترك بينهما قال الراعي التطهير يقال في الاجسام والافعال
 والافعال جميعا قال تعالى دنياك فطهر اي لك نقما عن الادساخ وذلك محاطة
 للكافة وان كان لفظ النبي عليه السلام وقال تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
 اهل البيت ويظهركم تطهيرا ومعلوم انه لم يريد تطهير عن كاسية في ثوب
 وبدن وانما اراد تطهير النفس الذي به الحج فان قيل سلمنا انه حقيقة في العذر المشترك
 لكن اللفظ مطلق لا عام فكيف يتبادل القسمين فقد المطلق منصرف الى الكامل لا سيما
 في مثل هذا المقام وكما ان التطهير لا يحصل بالقسمين بل بغيره واد العذارى بالمدخان
 لغشقت واستجلت لصب العذرة قلت العذارى جمع غدر اغتر السكر المسكدة
 بفتح الميم الرماذ الحار يقال ملئت الخمر مللا امللسها اذا القي في الرماذ الطبع
 والنحو واد الابكار مع فروعها من صيرن على دخان النار حتى يصير كالقناع او كوني

ولم يصبرن الى طبخ الطعام والفتى في الراد والجار قدر ما يتحللن به من اللحم والجلود
 وصف سدة القحط وجواب اذا قوله دارث بارراق العاة معالق بيدي
 من قبح العار الجلة المعاصي جمع قبح الميسر لان الحرور تعلق عنت ^{في} تهلك العفة
 القطعة من السام العار السون من الحوامل التي تحمل عشرة اشهر والحكمة جمع حليل
 كعبية جمع صبي وهو من الابل المبان المغيرة اذا اشتد القحط دارت القدام
 الميسر سدى لاقاة ازراق الطلاب من اسمة السون السعال الكسائر ^{الحوامل}
 التي قرب وضع حملها وكل ذلك مما يصن بها ويتنافس فيها والمراد وصف حودتها ^{تلك}
 السدة على وجه المبالغة ولا في البيت من وجه البلاغة فالجمع ايجازي ^{اللعط} على
 والافراد ايجازي ^{اللعط} على ما يدل الجماعه اي تاديبها بالجماعه وخطره عطف على
 خطرات سديد الطار كبر السها المشدده والفعل اظهر اصله بظهر اوجاع الثاني
 الطار وحى منه الوصل والمصدر اظهره بفتح التاء ضم الحاء المشددة ^{تفسيره} وتبين الاصل
 ادغمت مدر منه الوصل والزوج يقال للذكور والانثى اى لكل واحد من التبين
 من الذكر والانثى في الحيوانه التفراده فيستوى فيه المذكور والمؤنث ^{الاصل} وهو في
 موضوع كماله من من خبته جواما كان او غير كزوج المحف والتعدو الباب ^{وذلك}
 فان قبله فايده المخطون هو التعدى الى حال السؤال فايده الطعام والكاه والنوص

منها لا يتيسر ان في الآخر فسمع ان يحق ما عينين بل لا يصح اطلاق اسم
 عليها وحاصل الجواب ان انتفاء الفايده الماوية لا يقتضي العتسه وانما ينزح
 اذا انتفى الفايده الحالبه ايضا ويهمل السكت لك ترتب السند وبلزله ^{محضه}
 وهذا القدر يكفي لصحة اطلاق الاسم وايضاً لما في الحلو بالروام كان حطنة
 ان يؤسم انه معناه المحقق كما اختاره بعضهم فحقق لولا معناه المحقق حيث قال
 ذو الخلد والخلود في الاصل النبات المدد دام اولم يدم وعند ^{الكساف} صاحب
 وهو الدم الذي لا ينقطع حيث قال في الخلد النبات الدائم والبقا الا ان
 لا تنقطع قال السديلا وما جعلنا لب من قبلك الخلد والعجب قال في الاصل
 خلد المكان واحلد الحال به الاقاربه وما في الدار الا ضم حواله وهي الاصل
 ولذلك قيل لا ماني والاحجار حواله بقاها بعد انعدام المنازل في الجملة ^{لنحو}
 الذي يبقى عن الانب ان على حاله مادام حيا خلد وهو القليل لا يلزم منه ان
 الواصل ايضا خلد لان الاطراد ليس ملازم في وجهه لنسب جيه وعارض دعوي
 الخضم ما يابو جهين الاول قوله ولو كان صيفه للروام كان المعنى بالثبات
 في قوله خلد خلد بين فيها ابد الخوا اوله لوجه التاكيد لا لقطعها ولان الثاني
 قوله وكان اسمع له حيث لا دوام كقولهم وصف فخلد يوجب استمر

الحال تعدد الوضع او مجاز ان لم يتعدد والاصل للمعنى ولا صادق عن الاصل
واشارنا الى الجواب عن استبدال الخضم بالمتعل في الدوام والاصل
في الاستبدال هو الحقيقة فلو كان خلاف ما هو وضعه للاحتمال في الدوام فاحتمل
اي في الدوام بذلك الاعتبار اي اعتبار الاعم فانه يكون حقيقة والاما
استعمل فيه باعتبار خصوصية فيكون مجازا احتجا الى نفسه كما بعد في
كاطلاق الجسم للاب ان فانه اذا كان اعتبارا منه جسم يكون جعصا
خصوصا لان يكون مجازا وهذا الطير لا يمكن فيه وجده في كثير من
تحواله فاما حقا ليشتر في ملك الخلد وهذا صار لا يمكن فيه توجبه كما
به الخضم بان ارادة الدوام ههنا ليست لانه المعنى الخاص بل اخصوته
فاطلق العامة واريد الخضم لا بخصوصه بل استفيد ذلك من العروة وبن
رابعا وجه تفسير الخلود ههنا بالدوام بقوله لكن المراد به الدوام ههنا
عند الجمهور لما سمي له من الايات والسنن الدالة على ايديه اعد
الجنة فيها ملاك ذلك ملاك الامر وملاك النعمة والكبر ما موح به يقال
انقلب ملاك الجنة معصية اي مكرهه ان الله لا يحب ان يصرب ملسا
بموضه لما جئنا الى ربط هذه الاية بما قبلها وابطها او لا بقوله لما كانت

الايات السابقة الى اخره واداد بها قوله تعالى ان الذين كفروا هم اعداؤنا
الى اخر الاية مات وما بنا بقوله لا في وايضا لما ارادهم الى ما يدل الخضم
لانواع من التمسيل اي التسمية حطفا سواء كان في المعهود او المركب على
لا استعاره او غير ما عقب ذلك المذكور من الايات بان حسنة
تعالى كما لم يترك بل طرب المسك ظهر انه حسن لا لسوءه شايبه فان افعال
الصدق كلها حسنة بلا حصره وبيان ما هو الحق لا اي الا لازم للتمثيل والاما
وبيان ما هو الشرط فيه اتى في قوله عند اهل اللسان وهو ان يكون على
المحل له الخ وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى الفضل به كثير او يهدي به كثير
او ما يفضل به الا انما يقتض الاية حيث قال المص في حقه لان كفرهم و
عدو لهم عن الحق واصرارهم بالباطل صرحت ووجه افكارهم عن حكمة
المحل لا حقارة المحل الخ اسحق من قرأ من عم الحرب انه سمع الله من الحنف
من دفع اطراف اخفاف الابل على حره سبع ليال فثبوني في العطن ^{نقصه}
الطريق فاذا اراد به التصيوس سقوا ان المعاملة اصل الطير كما
لما قالت المجدة انما ههنا عطف على قوله ان يكون على من المحل
لذلك المحل لكنه لا يخلو عن تكلف فكان لا بد ان يقول رد المالك

الجمله ليكون على قوله عقب ذلك اشد على واحد من ان يضرب
 الا مثيل منقوا قالت الجمله وايضا لما ارشد هم عطف على لما كان
 آيات ايات الله في وجهه احر للربط كما حرم ما طعنوا به فيه كانه تعالى لما
 ذكر الذباب والعنكبوت في كتابه وضرب للمؤمنين به مثلا ضحكك
 اليهود وقالوا ما يشبه هذا كلام الله اي لا يترك ضرب المثل بالوجه
 ترك من يستحي اشاره الى انه استخاره تمثيله جمعت مع التبعيه
 كما خرجنا او شيئا زياده كحقن له وهو الوسط من الوفاة الى فان
 شان كل صفة حميده دخلت حرم من تعدد من الحكم ان يكون متوسطا
 بين الاطراف والتفرط مثلا السجاعة تنوسط بين الحمى واليود
 والسخاوة سرامساك ولا يراف ويكذلك البواق في كل حتى الرجل اي
 اعتمد حرمه نفي ضعف قوته الحيوانية وحملت احوالها اذ اعتلت
 ساء هو نقيض النون والقصر عرفت نخرج من الوردك وسط الوحد
 ثم عرفت العروب وفيه المرض المعروف بوب النساء وحشا و
 انصر عليه الضلوع فالمراد جواب اذا وصف به اي بالاسخا
 بترك اللازم الا لعاص الذي هو المعنى المحقق للاستخا هو المعنى

الحقيقي

الحقيقي للاستخا ويكون الاستخاره في الاستخا تبعيه لحرماها او لا في الاستخا
 فيكون الاستخاره في الاستخا لا يقال عبارة تعيق ان يكون الاستخا جارا
 لا نأقول الانتقال في كل جارا لغوي استخاره كان اذ جارا حراما من اللزوم الى
 غايته ان يكون اللزوم في الاستخاره لظن ان شبه اذا ما استحيى الحرام
 الشوا في الطبيب استحيى على نعمه استحيى كهدف احدي الناس لكثرة الاستخال
 والماس في الام في الماء للحمد الذي يرض نفسه حال غنى الماء او ضعفه
 ما لكثرة الجلب الذي سبب اي قطع سره ووجه استخاره المساء والابل دارا داما
 الورد والمنسل الذي اطراف الورد نصف الابل وكثرة المباد الكل عدا داما
 عطشا بل جارا في الماحية عرض نفسه عليها وانما عدل به عن الترك الباء للتعدية
 والضمير راجع لا التغيير المدلول عليه بالتقنية اي جعل النعمة عادلا وحما وراعى الترك
 بمعنى انه لم يرض به بل بالاستخا ولا يجوز ان يرجع الى الاستخا الغدا في نظر المعنى
 لما فيه من التمييز الاستخا التمثيل قد يكون لفظا مفسرا او لا على
 امور متعددة كما حذر اذ لا يفصل والمبالغة استخاوه من الجار المحفود في
 وكتمل الآية خاصة احتراز عن الحديث ان يكون حجية البيت على المقابلة
 لما دفع في كلام الكفر حيث قالوا ما يستحي رب محمد لا يضرب مثلا بالذباب

والعكس فيكون من قبيل المشاكلة قبل هي غير الاستحارة لكن ظاهر ليس
 بحقيقة ووجه التجوز ليس بظاهر وظاهر كلامهم ان مجرد وقوع مدلول هذا اللفظ
 في مقابل ذلك جهة التجوز والجواز والاختلاف في انه يمكن في بعض صور المشاكلة اعتبارا
 الاستحارة لكن الكلام في مطلق المشاكلة سيما مثل قوله الطنجي الى جهة وقصا
 ويمكن ان يقال جهة التجوز هي المجازة في الخيال كان خطاطه الجبهه والعميق متساويا
 كانت مطلوبة عند شخص رسم صورتهما في خياله لكثرة ما جاز بها ففاد اورد
 صورة الطنجي في خياله بان قيل افترج شيئا كذلك فاعاد صورته الطنجي والخط
 في خياله مجازا ان يعبر عن الخطاط بالطنجي ويقول الطنجي الى جهة وقصا واما المقصود
 في الذكر فلا يصلح لان يكون جهة التجوز لان حصولها بعد استعمال المجازة والخط
 كحسب ان يكون حاصلا قبله للاحاط فيجعل المجاز فان قيل يجب ان
 الاستحارة فلا يكون في الحديث كحاجة الى التاويل واما لغة كما في الآية فلا
 قولهم الله ليس كهم مر ولا عرض وقوله تعالى ولا تأخذه سنة ولا نوم ولم
 يلد ولم يولد فاي حاشه ايا جعل لا سحي من قبل من قبيل التمثيل والمشاكلة
 اجيب بان افعال ذلك اذا نعت على الاطلاق محض انها ليست من شأنه
 وانه لا ينصف بها كما في الاجملة المذكورة لم يحجج الى تأويل واما اذا نصت على

السنة فقد راجع النفي الى العبد وافاد بوث اصل الفعل او مكانه لا افعاله
 الى التاويل كما اذا قيل لم يلد ذكر اذ لم تأخذه نوم في هذه الآية وليس بضر
 فالذات وتجوذك ضرب المثل اعتماده هكذا في النسخ وليس سندا لان
 الاعتماد هو الحمل لنفسه فيه ان كل التجرد صريح به في الاساس ولا بد ان لقوله من ضرب
 النائم فانه اعم من ضرب لنفسه ولغيره والمخصوص مفعول هو اصطرا به كما وان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطرب خائما من ذهب ثم القاه ثم اخذ خائما
 من ورق لعن فيه محمد رسول الله والذرا عتماده كما في الكشف وهو القصد الله
 وصفه من ضرب اللبس وضرب النائم ولا ينبغي ان يكون ما في القاصح محبة فانه
 وقع من النائم واصلة وقبح في اي ايقاعه على آخر وان يصلها محض المحال
 اعلم ان اللفظ كما لا يقبل الاعرابين اللفظين المختلفين في حالة واحدة كذلك لا يقبل
 الاعرابين المختلفين في حالة واحدة فنهما لما وجب تقدير من لكونها صلة يستحي
 اقتضا كون مدخولها مجردا بها محلا ولما كان مدخولها مفتوحا لا غير صريح للفعل
 المذكور اقتضى كون مدخولها منصوب المحل بذلك الفعل وقد اتفق
 الجرد والنصب مجبلا في محل فلا جرم اختار الخليل الاول بسببه التاويل وما ابهامه
 وبها التي اذا اقرب بهم نكرة تريد للنكرة ابهاما ما ساءا اي عموما ولما

طرق التصيد عطف تفسير لقوله في المفعول لا يتحرك ضرب المثل اي مثل كان
 اذ عطفها او فريده للتاكيد كالتى قوله تعالى فيها رحمته ولما ورد النول بزيادة لفظنى
 مسك دفعه لقوله ولا لعنى بالزبد اللغو الصانع فان القرآن كله يدعى بيان بل
 بهام بوضع نحو حصل فخطوط براد منه حتى يستعمل نطق بالحقيقة ولما ورد انه يعنى
 ان لا يكون كلمة معه لقوله وانما وضع لان يترك مع غيره ويفيد له دافعة وقوة وهذه
 التوابع والقوة اما محبة لتاكيد المعنى كما فى من الاسماء والباقي
 خبر ما ليس واما فى انها دافعة ونحو ذلك واما لفظه كسر الس اللفظ وكونه بزيادة
 افعى اذ كون الكلمة اذ الكلام سببا الى الوزن او حسن السمع ونحو ذلك من
 الغوايد فان قل اذا فادت التاكيد وجب ان لا يكون زائدة فلما اوجب
 ذلك لوضوح ابتداء المحض التاكيد كان واللام حشا وضعتا لتاكيد كان
 واللام حيث وضعتا لتاكيد وضمون الجملة وليس كذلك بل وصفت كما ذكر
 لان تترك مع غيره ويفيد له دافعة وقوة على اى وجه كان وانما استفيد
 خصوص التاكيد من خصوص المحل ومحقق مراد المصنف في هذا الوجه
 ما قال النحر التفتت راني انه ليكل معص الح في المفيدة للتاكيد مثل ان
 واللام حيث لا بعد صلة وان اشترط عدم العمل انتقص باللام حيث لم
 يعمل بزيادة بعد الحروف الجارية عملت وما قال الفاضل كم الامة ^{موضع}

ويترجم ان يريد اعلى هذا ان دلام الابداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لازواير
 ولم يعمد الى موضع اخر والتجب انهم لا يردون تأثير هذه الحروف معنو كما ان كيد فى الابداء
 رفع الاحتمال فى لاني نحو لا تضرب زيدا وعمر او ما جاني زيد وعمر او فى
 من الاستغراقية مانعا من كون الحروف زائدة ويردون تأثيرها لفظا غير مانع
 وبوجه عطف مان لمسد الم تعرض لكونه بدلا منه لعل وجهه انه يعنى كون مثلا
 غير مقصود بالنسبة وليس كذلك اذ مفعول يضرب وجبت احوال تعدت
 عليه قال النحر التفتت راني لا معنى لقول يضرب لوجهه الا انهم مثلا اليه متمسكة
 هذا مفعولا ومثلا لا لا بعيد جدا وتوهم كونه حالا فوطبه عطفها على مران مثلا هو المقصود
 او هما مفعولا لتضمنه معجز الحجل قال الفاضل الطيبى قيل هذا بعد الوجه لندرة
 محي مفعولى حجل وامثاله فترتين لانها من داخل المبتدأ والتجب واعتذر النحر
 عن التاكيد بان صحة الحصول الفريدة والقصد بهما اصف صغير وقال صاحب الكشف
 والا سكال بانها مكرمان ليس لان البوصة فيما فوقها فيه معنى التعميم والوصف
 الصلالة بعد معجز صغير او صغير او كبير اقول ما افادناه انما يدل على الصحة
 ولا كلام فيها وانما الكلام فى الندرة وذا لا بد منها فلا يجدي باقية ملاذات ودرت
 بالرفع على انه التاكيد باعتبار اللفظ او التجرى صرته اما مخدوف وهو

هو على تقدير كون ما هو صولة او موصوفة واما المذكور على تقدير كون ما استقصا منه كما
سياتي وعلى هذا اي على تقدير الرفع بالخبر كمثل ما هو في آخر الاول الموصولة
والتأني في الثالث الاستقصا منه كما فصله حذف صدر صلبها تقديره هو
بوضوئه على الذي حسن الرفع اي هو حسن نصفه كذلك اي حذف صدر ما
ومحله اي محل ما على الوجهين اي الموصولة والموصوفة هي المبتدأ اي على انه مبتدأ
وبوضوئه خبره والتبوضض قول من العوض لغيره في الاصل نصفه كالصبح والاعض
فانما ايضا يحذف القطع فادة ابدال العين والضاد للقطع على هذا النوع
من الحيوان كالحمير فانه من الحمير هو الحدس به السوص بل هو قيل هو
اصغر من البوضض ان جعل الاسم موصولا او موصوفا او استقصا ميا فصلا عما
هو اكبر منه قد استشهدت فصلا في شرح المفصاح والكتاف فلا
حاجة الى ذكره او في المعنى عطف على في الجنب جعلت اي البوضوئه فانه مبتدأ
عليه صريحه مثلا للدنيا عسى سهل بن سعد الساعدي في رضى الله تعالى عنه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كانت الدنيا بعد عند الله حياح موصوفا ما
كافرها سره ما أخرجه الترمذي ونظيره اي نظيره ما قومها في الاحتمالين اي
الزيادة في الجنب او في المعنى المذكور ما روي في صحيح مسلم ان رجلا من قريش

دخل

دخل على عائشة معنى وهي بكى وهم فيحكون فقالت ما لي يحكم قالوا فلان حر على طيب
بضم التاء مسططا فكاد عصفه او عينه ان تدب فقالت عائشة رضى الله تعالى عنها
اي لا تحكوا في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مسلم يشاك شوكة الحديث
هو قولنا يضرب ضربه فالمراد الحديث لا العيش روي الجوهري عن الكا
سكت الرجل شوكة شوكة اي ادخلت في جبهه شوكة وشك هو على ما لم يسم
يشاك شوكا بااضاب المومن من مكره فهو كفا ره بخطايا حتى تجبه المملة اي عصفها
قال الفاضل الطوسي في لم اقف على روايه وقال الامام الرضوي اصل الحديث دون
ما في اخره يعني قوله صلى الله عليه وسلم يروي لطرف كثيرة اما حرف لغيره ليس باسم كما
يتوهم من قولهم اما زيد فمطلق معناه مما يكن من يري مع شيوخه ليعبر عنه بالكلمة
دون الحرف لفصل ما حمل في شرح الكشاف الى انه يستدرج لتفصيل
جميع موارد الا ان لفصله قد يكون المحل سابق كقولك حار القوم اما العدا
فكذا او اما البقاء فكذا وقد لا يذكر في نفسه كتنفها ما يقوم مقامه مع اشار
بزيادة اعتبار لبيان ما دخلت عليه فمستحق الكلام كقوله تعالى فاما الله
في قلوبهم ريح ولعنه مولد الراشدين لان المقصود الاصل هو هذا دم الراعي
وقد يكون المحل في الذهن تنفع منه المسكلم باسمه ثم قد سبقه ما يدل عليه بوجه

ما وقد لا يدل من الاول ما نحن فيه من الآية لان قوله لا ان الاستحسان ان لم
 مثلاً ما دل على ان من داخله شبهة على امر ومن الثاني قولهم في صدور الكتب
 والرسائل ما بعد خاتمة الكلام لا يعم عدم استلزامه للتفصيل وعد قوله فاما
 الذين في قلوبهم آية من هذا القليل وقال ان حوازي السكوت على حل قولك
 واما زينة فاسم مدح وعوى لزوم التفصيل فيها ويكذب ما به صدر فانه بمنزلة
 التعليل بوجوده كسبب في الحقيقة وتخصيص شرطه بمعنى انه حرف فيها
 من شرطه كحرف شرط كان ولو ذكر ما يعلم به صحة الشرط بقوله وكذلك
 اي لفظة من الشرط كحرف باللفظ التي هي علامة للشرط لدخولها في حيز
 قال سيبويه يريد ما يبدى ما ذكر من التأكيد والتفصيل مما ليس من شرط
 دأبه في تفهيم في الدنيا شيء فاما زينة فمجرد بوقوع ذمها وقطع
 لانه جعل حصول ذمها لازماً لحصول شيء في الدنيا وما دأب الدنيا باقية لا بد من
 حصول شيء فيها ولذا قال لا محالة اي لا بد منه ولا يحول عنه وانه من غيرهم كما
 كان العرض الاصل من هذا الملاحظة بيان لزوم الذمب لزينة ^{المعزوم} _{الشرط}
 هو الشرط اي كس من شيء واقسم بلزوم الذمب وهو زيد مقام ذلك المعزوم
 الفاء بين المبتدأ والخبر وكان الاصل دخل النار على كماله وهو المبتدأ والخبر

الجزء

الجزاء اصل للشرط المحقق لكن كرهوا ما اي الفاء حرف الشرط بمعنى اما فاء او
 الفاء الخبر فاعلموا كراهته ولان ما بعد فاء سببه لازم لما قبلها وعوضوا
 المبتدأ عن الشرط لفظاً فحصل العرض الكلي وهو لزوم الذمب لزينة فلهذا
 العرض جاز وفوق الفاء في غيب محورها فقد تنبأ به حصوله اليهم من حذف
 الشرط واقامه جوازا هو قوله سبحانه احدى تخفيف الكلام بحرف
 الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو المرزوم حقيقة بقصد الحكم في مقام
 المرزوم في كلامهم عن الشرط وحصل ايضا حيز الجزاء فوقع الشرط ما هو المتعارف
 عندهم من شغل حيزه بوجوب حذفه بشرط احاد لا حيزه لمؤسس لعل حمدة
 محمود اقول اتيت موضعي كذا فاحمدته اي صادقة محمودا حواقي وذلك اذا
 رضيت سكناء او حراه كذا في الصحاح والمراد ههنا اظهار عن احرام
 محمود اعلى قولهم اي بمقابل قولهم ما اذا اراد الله تعالى بهذا احتلال الحق الثابت
 لم يتوضوا الوجه تعريفة ويمكن ان يقال لعل وجهه الاشارة المحكوم عليه مسلم
 به معروفة على طريقة قولهم له الدل العبد وهذا المعنى من فروع التعرف المحسوس
 من غير التعبد وقصر الحسب والقصد الى انه عين حسن الحق الحق وحده به نفس
 من غير الة فهو في آخر معار لم يترك من معاني اللام ذكر الشيخ عبد القادر في

وقه بحيث يكون المتأمل عنده كما يقال لعرف ونكر فيه من المبالغة كخفي
 الهداية والافعال الظاهرة بها مناسب لا رجاء ضمير به لال بصيرت والاول
 الصادقة بها مناسب لا رجاء للمثل والمجوع وان الحصول محصلة
 والاحسن في جوابه الرفع على الاول والنصب على الثاني مشعر كجاءه
 لكنه فيما اذا اتفق السائل والمجيب على الفعل وكان السؤال عن المتعلق لمجرب
 عنه مثل قوله اذا قيل ماذا نزل ركنكم لهم قالوا اساطير الا وليس فانه بالرفع
 بالتحقق نفي الانزال كانه قال هذا الذي توهمه متعلق الانزال لم يتعلق به
 اساطير الا ليس فلما جبه لتعريف الفعل وحيداً عطف بصيرت للترجيح
 بحملها عليه اي بحمل النفس على الفعل ففعل ارادته تعالى لا فاعاله الى هذا
 كبير من المتعذر له والمرضى عند صاحب الكشاف ذكره في الم السجدة وصل
 عليه تعالى يستمال الامر اي الفعل والترك على النظام الاكمل بالنظر الى العالم
 والوجه الاصيل بالنظر الى العبد فانه اي ذلك اعلم به عواطفه على الامر
 المذكور الى كصيلة هب ايضا كثير من المتعذر له الى ان الارادة ليست
 سرى الداعي الى الفعل وهو المرضى عند ركن الذين الجوارى في الساب والى
 جميعا وفي المحس البصري في الحايث خاصه وهو العلم والاعتقاد والبطن

الفعل

الفعل او الترك على المصلحة ولا تمنع في حق الباري تعالى الظن والاعتقاد كان
 الداعي في حق تعالى هو العلم بالمصلحة والحق سدا ما قال به ابنه ان القدرة
 ضيقة تؤثر على حق الارادة انه ترجح احد مقدوريه من الفعل والترك على الآخر
 وتخصيصه بوجه دون وجه من حسن وقبح ونفع وضرر وما نحو من زمان ومكان
 ترتب عليه من ثواب او عقاب او معنى بوجوب هذا الترجيح والاول مع الفعل
 وهذا قبله وهي اعم من الاختيار فانه قيل تفصيل قال الراغب الاختيار اخص من الارادة
 دلالة من اللفظ على تفصيل احد الشئين على الآخر وذلك مستحق من الحجة
 وهو الميل الى الاخير والافضل وفي لفظ وهذا استحقاق واستدراك للتميل نحو
 لما تقرر ان التحقيق قد يقصد بالقرب كما في ملك المفتاح يولى وقت نهزها
 العلل هذا بالوحى المتعاد لا يخفى على الحساسة سالكيت التراكيب ان لمن اجاز
 روي ماذا اردت بهذا جوابا قد تقرر في موضعه كثره مثل وقوع التمييز عن الضمير
 نادرا عن اسم الاشارة اذا كان مبين لا يعرف المتى بهما وتامهما بنفسهما
 اذا فتها نحو باله رجلا ويا لها قصة والعامل هو الضمير فاسم الاشارة فقد جوز
 واعمالها كما في سائر الاسماء الجامدة المبتهمة التامة بالتنوين نحو اما اذا كان الجمع
 والمشار اليه معلوما كما في جاري نريد فلا دره رجلا ويا لك رجلا في الخطاب نحو

ذلك فالتمييز عن نسبتته وهو نفس المنسوب اليه كما في كفى زيد جبلا وظاهرا
 هذا في الآية اشارته الى الجمل التمييز فيها عن النسبته وهي نسبتته التعجب المثار
 اليه او الحال من اسم الاشارة بان يكون هوذا الحال واما العامل فهو الفعل
 كما في قولك لختت ندا فارها اشارت الى زيد ولاحقه الى محل العامل
 اسم الاشارة وذي الحال الضمير المحرور الذي في اشارة ضللا وعلى هذا يكون قوله
 كقوله بياضه اسمك آية تمثيلا في جردان الحال اسم جامد والا فالعامل في
 في ما نحن فيه هو الفعل وفي المثال هو اسم الاشارة نحو هذا العمل ^{العلم} ان
 مثلا تميزا او حالا من هذا يشعر بانه اشارة الى الجمل لا الى المثل على ما هو احد
 ضمير في انه المحي جواب لما في قولهم ما اذا اراد به هذا فعلا ولا علم لا يصلح ظاهر
 المذكور وجوابه اوله وقوله اي ضلال كثير وهذا كثير وذكر فائدة العدد عن
 بقوله وضع الفعل موضع المصدر لا سحارا بالمجدد وتجدد للمصدر
 المضارع دون الماضي او بيان للمصدرين عينا فيهما نصركا
 ان من المذكورين الاولين بلا نصرك بهما فان في قوله يهدي به كثير ارباب
 العلم كما ذكرنا هو تعليم الله تعالى وفي قوله يضل به كثير ارباب ان قولهم
 اراد به هذا فعلا ليس سوال استكشاف بل استنارة واستحقاق غواية

وان هذه

ان هذه الغواية انما هي كلف الله تعالى وقدرته وارادته وليس بجمل اي حكم قطع بان العلم
 بكونه حقا يهدي اي اهتداه ووجدان بطريق الحق وبيان اي ظهور وان كشاف تلك
 الطريق وان الجمل توجه اراده والانتكار بحسن خورده ضلال اي فقد الطريق
 الحق وهو حق ايجي خرج عن تلك الطريق وكثره كل واحد من القديسين بالنظر
 الى انفسهم حيث لا يكاد يحصى عددهم لا بالقياس الى مقام اشارته الى دفع ارادته
 اليه بقوله فان المهندسين قليلون بالاضافة الى اهلا الصلال فان كذا من القديس الكثرة
 قد يعبر بحسب الذات وقد يعبر بحسب الاضافه كما قال الله تعالى قليل من عباده السكور
 فان السكور هو المومنون على اداء الشكر لعلهم ولشانه جوارحه اكثر او قاته يكون
 واصلا الى المرتبة الرابعة من الهداية على ما مر في في الفاتحة فيكون قليلا بالاضافة
 الى من عداه ويحتمل ان كثرة الصالحين من حيث العدد وكثرة المهددين من حيث المقصد
 والشرف يغيران فرض قلتم في انفسهم ايضا ذلك من حيث الصورة اما من حيث
 المعنى والحقيقة فهم كثير جدا القيام الواحد منهم مقام الالف من غيرهم ولذا قيل
 ولم الاضلال الرجال تفاديت لذي المجد حتى عد الف بواحد كما قال ابو الطيب المتنبي
 قليل اذا عدد اكثر او اشد واكثر في النسخ لكن في ديوانه كثيرا اشد وقليل اذا
 اشد يقال شد على الخرب اي جملة على قال الامام الواحدي في شرحه

لشده و طابهم على الاعداء و كوزان يريد ثباتهم عند الملاقاة و كي بالحكمة شرعية
 الاجابة و كنى بالكثرة عن سد الواحد مسددا لالف قبولهم على قلوبهم يكونون كفا
 الدم و كما قال النعمان ان الكرام كثير في البلاء و ان فلو ان غلبهم قلوب
 و ان كثر ادا في الغاموس العل فلو من حب العدو غلبهم بالعلم اعلم انه كما
 قدم اول الذين اخوا على الدين كفسر و اعكس ما نيا حيث قال الفصل به كثير
 او يهدي به كثير و لابد من سائر التكنية لتفسير الاصوب و لم ار احد اتوصل له فاقول
 و بانه التوفيق يحسن ان يقال لما كان سيق الكلام في سائر حال الكفرة من ضلالهم
 و عبادتهم و كان فوائدهم فعدم حال المؤمنين من كونهم على الحق الا الضلال
 كان معقبي الحال تقسيم حال المؤمنين و لا لكن لما كان السور في سائر حال الكفرة
 بالحق في ذمهم و الطنب في ضالهم و عكس ايضا قال الفصل به كثير اكان حطه
 ان يتوهم المهديين فعبه تنوله يهدي به كثير او فعالة الحق من الفضل
 اي لطريق لم يستقيم فواسقا عن قصد ما حوايا ادله تدريس في تجدد و عور
 انما غير السجدة ما ارتفع من الارض و الخور حذو الحواجر حرم حاوره من الحور
 و هو الميل عن الفصد و غورا عطف على حمل الحجر و فقط اذ لا حمل للمجوع
 لان الطرف لولا الصنف لوقال بوما مس في المقادير و من على الطريق

لمستقيم

المستقيم تارة في نجد و اخرى في غور خلع اي صلب رقبته الايمان في الصحاح
 الرقون بالكسر حل فيه عدة عري لشره العلم الواحد من العوده رقبته لمشاركته
 كل واحد منهما في بعض الاحكام اما مشاركته الكافر ففخر و الشهادة و لا يات
 و تحوذك و اما مشاركته المؤمن في النكاح و التوارث و الحل لحد حرمه و ^{الضلالة}
 عليه و ذنبه في مغارب المسلمين في تحذرك يدل على انه اي الغنى هو الذي اعدم
 لا ضلاله اي خلق الله كما الضلال فليم و ادي بهم اي او صلهم الى الضلال
 به اي بسبب الميل في كل من الغنى و الميل سبيبه باعتبار من بينهما قوله و ذلك
 لان كفرهم له و استحالهم في ابطال العهد انما هو من حيث ان العهد ^{لستقوله}
 الجمل كما في قوله كما و اعتصموا بحبل الله جميعا لا يفرقه من ربط احد الحبل المتقاربين
 بالآخر اشار به الى الجامع بين المستعار له و منه فان اطلق اي استعمل ^{لنقص}
 في معناه كالسكت و القطع نحو ذلك مع لفظ الحبل و اريد بالحبل العهد لان
 الجمل استعاره لتصير تحته كما في قول ابن التتيا التيهان في لغة العقيدة ^{لنقص}
 الله صلى الله عليه ان بنياد بين القوم حالا و كمن قاطوا ما و محسني ان الله
 اعزك و اظهرك ان ترجع الى قومك و كان العنصر ترشيحا للمجازي
 الاستعاره الصريحة لسهه الى ان اللفظ في الملكية لسبحان

كالمشبه في سبب المشبه اطفاؤه وان ذكر النقص مع الحمد كما في الآية كان
 رمزا الى ما هو من روادف اي لوزنه ونواجه فيكون الحمد مستعملا في معناه
 وهما بالاستعارة بالكناية والنقص قرينه لها وانما قال في الاول
 الخلق وهما ذكر لان النقص لما كان في الاول شيئا كان حلقا على معني
 مستعملا فيه ولما كان منها قرينه الاستعارة كان تابعا له فكانه لم يخل
 على غير ذلك انما ذكر لتقل منه الى منبوعه اسم انهم انفقوا على ان في مثل اطفاؤه
 المنيه ويد السمال استعاره بالكناية واستعاره تحصيله لكل اضطراب كلامهم في
 تحقق الاستعارة من وفي ان في الاستعارة بالكناية هذا يلزم ان يكون
 استعاره بحسب التبعه وان حمل لفظا الاطفاؤه واليد حده هو محمل في
 مجازي ام لا لا يخفى ان الاستعارة بالكناية في اطفاؤه المنيه هو لفظ السبع
 المذكور كناية بذكر شي من روادف كالاطفاؤه وهو محمول على صرحا لس
 بلفظ اصلا لكن المذكور كناية في حكم المذكور صرحا وكان بمنزلة الصرح
 باستعاره اسم المشبه به وهو السبع للمشبه به هو الموت وهما
 قد سكت عن الجيب المستعار ونه عليه بذكر النقص حتى كانه قيل
 ينقصون حل السد ام عند هو والنقص استعاره بجميعه لصرحه حيث

البطل

البطل الحمد با بطل باليف لحسم واطلق اسم المشبه به على المشبه
 لكنها انما جارت وحيث بعدت ببارشبيه الحمد بالجبل فبعدت
 صارت قرينه على استعاره الجبل للحمد فظهر بهذا ان الاستعارة بالكناية
 قد يوجد بدون التحييد وان قرينها قد تكون استعاره تحقيقيه واما في مثل
 اطفاؤه المنيه مد السمال فالمحققون على ان لس الاطفاؤه اليد مستعملا
 معنى مجازي محقق او متوهم حتى يندرج في المجاز المعرب بالكلية المستعمل في غير
 ما وضعت له بل في معناه لكن هناك تصرف عقلي هو انباط معناه الا
 للامر المشبه بالسبع والان ان هذا التصرف الجعلي هو السبع كالاتي
 المحملة على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ولهذا افروا لتحقيقه
 يحول الشيء للشيء والتحلية يحول الشيء للشيء كقولك شجاع لقوس فانه
 وعالم يعترف منه الناس فانه فيه اي فيما ذكر من اثبات الاقواس للشجاع
 والاعتراف للعالم بينهما على انه اي موصوف الشجاع واما السد في سمي عنه
 بحسب النظر الى افاؤه فان الاقواس يدل على الشجاع مستعاره للاستبداد
 بطريق الكناية مع ان الاقواس مستعار للبطش للبطش الشجاع وفنكه لظن
 التصرح وقرينه للاستعارة بالكناية وكذا الاعتراف يدل على ان البحر

بحسب النظر الى افاؤه

معيار للعالم بطريق الكناية مع ان الاعتراف مستعار لا شائع
 بالعالم بطريق التصريح في شئ لا ينفارده والحمد لله المولى وهو
 الميثاق ووضعه لما من شأنه ان يراعى تبعه اي يحفظ هذا معنى مطلق
 تسع في المخصوصات كالوصية واليمين والميثاق ونحو ذلك لانه اجماعا
 تحت ذلك المطلق والحمد لله لانه ايضا تحت انما يراعى بالرجوع اليها
 في الصحاح الحمد المنزل الذي لا يزال القوم اذا استوداعه رجوا اليه ^{والتسليم}
 لانه يحفظ قال العلامة شيرازي في نهاية الادراك في الباب العاشر من
 المقالة الثانية من الفطاه ارجو ورج وجعلوا حصده التاج ^{في}
 وجوه التصريف ما قول الجوه ^{في} ورجت الكتب يوم كذا احتلا رخصه فلا
 ينافي ذلك بل توافق قوله ^{في} يستعمله في وجوه التصريف وهذا ^{الذي}
 ينقضه الفاسقون اما الحمد الماخوذ بالعقل اي الذي واخذه به كذا على غير
 با عطايم لعقل وهو الحج القايمة على عباده الدال على توحيد ووجوب ^{وجوده}
 وعلمه قدرته وصدق رسوله فان العقل كاف في تخصيص هذه الاحوال ^{فقط}
 على الشريعة التفاضل فاذا فوجوب النظر في تحصيلها فمختلف ^{في} فمختلف ^{في} فمختلف ^{في}
 هو بالشريعة وعند غيرهم بالعقل كما توفى في موضع ^{في} كون اعطاء العقل ^{هذا}

تعالى باعطاءهم اياه كانه وصا بهم بالاحوال المذكورة ووثقنا عليهم بالسائل
 وانزال الكتب في ادا ادعى رسول الرسالة واطهر المعجزة بحسب المكلف ^{المنظر}
 معجزة ثم تصديق في جميع ما جاء به رسا علم الوجود عليه ^{او} لا حتى ادا ترك
 النظر كعد صرح به الاشاعرة وهو المعنى يكون العقل ^{في} قال الراغب العبد الما ^{وجود}
 يحفظ صرا من عهد ماخوذ بالعقل وعهد ماخوذ بالرسول والماخوذ بالرسول مني على
 الماخوذ بالعقل ولا يصح الا لاجده او موعده وقد حملت الله عليهم وقال الامام ذكره
 ووجوب واحد ان المراد بهذا الميثاق الحج القايمة على عبادة الدلالة لهم على
 حج توحيد وصدق رسوله فعلى هذا يلزمهم الذم لانهم توفوا ببره الله تعالى
 من الادلة التي كرم عليهم في الانفس والافاق وادوع في العقول من دلائلها ^{والمع}
 ابناء وانزال الكتب فوكد اليها على اول قوله تعالى ^{في} سمعهم على نفهم
 البست بركنم فالو بلي فيكون المراد بان قصص جميع الصغار اذ الماخوذ با
 لرسول حصده اي صدقه الله تعالى بالمعجزات التي هي تصديقا ^{فعله}
 من قدرته تعالى صدقه بالقلوب والطبوع بالقالب فاحملوا ما اكرمهم به ^{وانتوا}
 عما ناههم عنه ولم يكتفوا احره اي ذكره فيما تقدم الكتب التشرية ولم يخالفوا

حكمه عليهم في القضايا والوقائع بالانكار وعدم الالتفات فيجوز
 ان يراد بالنقض خبر اليهود او منافقون هم او جميع من نقص منهم
 ذلك العهد واليه الاشارة بقوله واذا اخذه العديتيان الذين ادتوا الكتاب
 لتبينه للناس ولا يكتونه ولا يجوز ان يكون هذه الآية اشارة الى عهد العلماء
 كما ذكر في الكشاف في نظائره منها قول علي او فالحمد لله او فالحمد لله
 عموم المدعيان ثلاثة الى كلام استطرادي اذ لا يراد بهما عهد الانبياء
 وهو طه ولا عهد العلماء لانهم لسفاهة سقيين الموصوفين كما ذكر الا ان
 البعض لما اليهود فتعصن ان يراد العهد العامة لدرته آدم فيرطب بالوجه الاول
 من بعد ميثاقه او استلزام ارجاع الضمير الى العهد اضافة الشيء الى العهد الاول
 بقوله وليتبين اسم اي اسم الله لما يفتح به الوفاة وهو اي الوفاة لا استحكام
 ثم ان وقوع الوفاة ما من قبل المدعي او من قبل المدعى فعمل الاول قال المراد به اي
 بالميثاق لمعنى المذكور ما دون العهد بعينه من الايات والكتب فانهم
 اذا اعترضوا عنده لم يعقلوا حكمها فكأنهم يعصوا ما على الشاغل قالوا بقوله
 من الاشياء والقبول فانهم اذا لم يسمندوا على ذلك بالحال فقهه فكأنهم يعصونه

ويجوز

ويجوز ان يكون الميثاق بمعنى المصدر كما ان المعاد واليلا ومخير الوعد والولاد
 ومن الاستدلال به ان الميثاق اسما او مصدرا فان اسد النقص بعد الميثاق
 اما اذا كان مصدرا فظاهر واما اذا كان اسما فلان التقدير بعد حصول الميثاق
 وانما لم يجعل الضمير اسما ايضا كما جعل صاحب الكشاف لان رجوعه الى المصداق
 اليه خلاف الاصل كالعطف عليه مع ان ما يفيد يفيد ما هو الاصل لعطف عليه
 على او ضمناه فلا وجه لارتكابه وان قال صاحب الكشاف الى ان يرجع الضمير
 الى المدعى بالبيان وجهه كقول قطيفة لا يرصا ما اسد كما يعنى كقول لا
 ظاهر التفسير الى جواز ارادته ما ذهب اليه صاحب الكشاف وهو وطعم الارحام
 وموالاه المؤمنين وطعمهم ما من الابن من الوصل والاتحاد والاجتماع على الحق وانما
 بعضهم كفهم بعضهم الاول اذ حثه اوفق بالعهد لمفسر تفسير المذكورين
 فتدبروا الامر هو القول ان اريد باللامعنى المصداق فاقول ايضا بمعنى المصدر
 وان اريد به الصدقة المخصوصة القول بمعنى القول الطالب للفعل فانه كما وضع
 الفعل جعل كانه الطالب وفيه اشارة الى انه غير مختص بالوجوب حقيقة في البدن
 ايضا كما يحتاج الى اشارة وقيل مع العلو حقيقة فهو مذموب الى الجحيم من المعقولة
 العلو ليس شرط بل مع الاستعلاء على اولادهم مدب الجهور حقا ومقترله

قال عيسى بن العاص لمخويه رضي الله عنه امرتك امر جارا ما فحيتين في
من التوفيق قل اس اسم وبه ابي بلفظ الامر سمي الامر الذي هو واحد الامور
لنظيره في البعد من المعنى المذكور اليه فان كل امر من الامور صدر عن شخص
انما يكون كسب داع يدعو اليه فبذلك الداعي بالامر فيكون ذلك الامر ماحورا
لكنه يسمى بالامر تسمية للمفعول به بالمصدر فانه مما يومر كقوله اسي لعلان شان
اي امر و حال وهو في الاصل القصد والطلب فالتشبيه تسمية شانا اي شئنا
الا في كونه مصدرا مخفيا لمفعول والسما في البديل عن الضمير احسن لفظ
القرية بمعنى لان المذمة العظيمة في قطع ما امر الله بان يصل لافي قطع الوصل
مطلقا قول وحمل الحفظ على انه بيان لما حكى من قال حذفه من ان وال
داع والتقدير ويقطعون ان ما امر الله به من الوصل وحل هذا جهنم الوجوه
ويقتدون في الارض بالمنع عن الايمان اما عن عوجهم اناس عن الايمان
محمد صلى الله عليه وسلم وتسميم عن ذلك كما قال بعضهم او يحسن قطعهم الطريق
من حراجهما الى النبي صلى الله عليه وسلم للاسلام والاشهاد بالحق حيث
قالوا بطريق الاشهاد اما اذا اراد الله بهذا مثلا وقطع الوصل بضم الواو جمع
وصلة ووضعها بقوله التي بها نظام العالم كحفظها لكون قطعها افسادا في الارض

ولما كان كل من نذر الاقوال الثلاثة فما قال به بعض لمفسرين وكان العاص
مطلقا فحمله لكل جمع المصروفة السد منها ولذا قال بعض الفضل الحمل على الكل او على
او ليك هم الناجسون علم ان المتق الاصل من التجارة تحصيل ما به المعائن والبقاء
والنجح ان فيها اما باصناعه راس المال كله او بعضه واما باستبدال الرودي لجد
ويترتب على الاول صيرر ان اما بهما صناع المال واما عدم حصوله
به في المال لحد قال الدخيل واما بهما العقل عن لفظ فانه راس المال المطلق
واصا ص عطف على النظر ما يفيد هم الجوه الا انه فان المتق تجارته وقد ابل
ولكن في الكشاف مع وجوب التعريض له واستبدال الالكار الى عطف على افعال
وبين للخبير ان الثاني واشترى النفس بالوفاء لفظ وبالصلاح وانما
لم فعل والقطع بالوصل مع انه واقع في لفظهم مذكور في الكشاف لانه لما
الافيد كما اندرج فيه وقطع الوصل اكتفى به واما وقوعه في لفظهم فلا يقتضي المقام
زياده لسيط في مالههم ونشر لقبهم وانما استعمل في الاول الاستبدال في
الاشهاد لان الاستبدال صريح في معنى المبادلة ومحقق في الاول حيث
صرحوا باحد البدلين وهو الالكار والطعن في الايات وممكنوا غايه لممكن
من البديل الاخر وهو الايمان بهما واللفظ فيها والاقبال منها فكانه كان في ايهم

فيه لوه بخلاف الاستبراء فانه ليس يصح في معنى المبادله لما قال المصنف في قوله تعالى
 فما رجت تبارتم انه تنبع فيه واستعمل للرعي عن الشيء طمعا في غيره ومنه قوله
 غير متحقق في الثاني وهو ظاهر والحقاب بالثواب اي عقاب العمل
 فالانكار والطمع والنقص والفساد مواب مقابلاتها كيف تكفرون
 استخار اي ليس بتفهام قال الراغب الفرق بينهما ان الاستخار قد
 يكون منها للخطاب وهو محال ولا يصح جعل المستخبر خلاف التفهام فيه
 انكار وتجب عليهم اما الانكار له بمعنى انه كان الواجب ان لا يكون فظاير
 مروق كلام الكشاف انه بمعنى انه لا يكون وليس سدا لانه كائن واما ما
 له فيمنع انه يتعجب منه كل عاقل حطاح عليه والافحيفة محال منه تعالى بانكار
 الحال التي تقع لكف عليه آية حال كانت لا تخصيص بحال العلم بالعلم تعالى
 والجمل به كما ذهب اليه البسكاكي وسياتي على لفظ تنقير البراني معلى
 الحال يعني به الاستدال ببقائه اللازم على انتفاء الملزوم لان صدور اي
 الكفر لا ينفك عن حال وصفه لذلك الكفر فيكون الحال والصفة لازمة
 له فاذا انكر بكيف ان يكون بكفرهم حال لوحد عليها استلزم تلك
 انكار وجوده لا يستلزم انكار اللازم انكار الملزوم وهو بطل في انكار الكفر

من الكفرون لانه اثبات الشيء ينفك بخلاف الكفرون وادق لما بعد من الحال
 يعني قوله كنتم امواتا فاحياكم الى ما سياتي ان المراد بها عليهم احوالهم لمقتضيه
 خلاف الكفر فيكون في جميع احوال الكفر المقصص لصفة موافقا لتلك الحال بالضرورة
 فقدر فان من غفل عن الحال فقد غفل في المقالة الخطاب في كفرون مع الله
 كفروا فانه تعالى لا يوصفهم بالكفر وهو المقال حيث قال فيقولون ما ذا اراد الله
 بهذا صفة وحيث الفحال من النقص والقطع والفاط طبعهم على طريق الاستفهام
 وحكمهم على كفرهم كان قال يا من هذه صفاهم كيف تكفرون بالله السليم حكيم
 من هذا الكفر التقيح شنيع الردى مع كونه مستقويا بالصارق المنع القوي
 مع عليهم بكفرهم بحالهم المنفصلة خلاف ذلك الكفر لانه مشتق عن ايات
 نصرهم عن الكفر والفاط وتبعضهم على الادعاء والاعتقاد والى البسكاكي الى ان
 للسؤال عن الحال حطحا لانه اذا دخل على فعل كان سوا الاعمال الاحوال
 يكون لذلك الفعل مزيد خصا ص بها كقولك كيف حيت اي اراك ايام
 ما شيا ولا شك ان الكفر مزيد خصا ص لعلم بانصانع وتجهل في
 عينا اي في حال العلم بالعلم بكفره وان يجي في حال الجهل به ثم لما قيل كيف
 كفرون بالعلم بقوله كنتم امواتا على معنى كيف كفرون وانتم عالمون

هذا لا يخفى على السكاكي حيث قال اولاً لانه قبل كيف تكفرون بالله وصدىكم هذه
 وحالكم انكم كنتم اعداء انظروا في اصلااب ابايكم محبتكم احياء ثم بينكم
 بعد هذه الحجة ثم يحكيكم بعد الموت ثم كما سبكم وقال يا كافرين ان الله
 وانتم عالمون بهذه القصة وبآياتها واما ما قال ثانياً فكان من الله
 فكيف مع علمكم حالكم هذه وقال ربنا فان قلت من اين انكر اجتماع الكفر
 مع القصة التي ذكرها لانها مشتملة على آيات بنيات تفرض عن الكفر
 انهم احماء حقها ان يشكروا ولا يكفروا لا يحتمل الامر من جملة لان قاعده
 آيات وهي مع كونها آيات من عظم النعم والعجب والتميز لتفصيلا بين
 ذهب الى ان مراد صاحب الكشاف والسكاكي واحد وعجب منه ان
 عليه بما ذكره في السؤال الا خسر من استبعاد ما الى الله المحض وهو على حال
 تكفرون في حال علمكم هذه القصة ثم جابه بان هذا السؤال لا يكارى الداء
 ما يكارى الحال لا للاستفهام عن الحال لينا في القطع بآيات الحال فان
 المتبادر من عبادة انه جعل حال السؤال الى الاستفهام المدلول عليه بقوله
 تعالى وكنتم اعداء واما جعل حاصل الجواب الى الاستفهام ليس على حقيقة بل على
 الذات بالكارى لانه فلا يلزم الجمع من الجرم والنزول ليس كذلك

هذا لا يخفى على الجاهل بالله تعالى ونفس حال العلم به لان العلم بهذه الصفة من العلم
 بصانع قادر عليم في جميع بصيرته ووجوده في جميع ذلك عن سواء وصادا
 في اى حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع الموصوف بما ذكره الا
 ان هذا العلم صار في موسى للعاقل عن تكفير بالصانع وصدور الحكم عن القادر
 مع الصارف القوي خطبة لعجب والكارى وتوهم فيكون سون الالية لك
 والفرق بينه وبين كلام المص ان فيه يخصص الحال المنكرة لمبتداه من
 بحال العلم بالصانع والمصنف عظم تلك الحال وجعل الصارف القوي
 علمكم العلم المقصود خلاف الكفر ويرد على مختار السكاكي اولاً ان قوله الا انه اذا
 دخل على فعل كان سواء عن الاحوال التي الى انما يصح ادراكه كيف علم
 حصصه الاستفهام واما اذا اريد به نفي ردى الحال تنفي الحال فلا دأبنا
 ان التحصيل خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه وثانياً ان العلم بالصانع
 لا يستفاد من النظم الا بطريق اللزوم ولا حاجة اليه بعد ما افاده
 ما هو انصب بالمقام منه وراى ان نظاير هذه الالية في لفظه ان
 كثيرة وما دونه لا يجزى منها فظهر ان فخر المصنف هو المحقق الذي
 بالقبول محقق في عبارات الكشف حتى انما رمل ظهر لك ان جاده

حاصل السؤال انما ذكرت ليقف دلاله كيف على انشاء جميع الاحوال هو بان
 في اثبات الحال بعد قوله كنتم احوالنا والحاصل الجواب في الاحوال على العموم ليس
 بمقصود لذات بل لتيقن منه الى معنى الذات وهو لا ينافي سبب الخلق
 وهو مخالف لاختار السكيا ولو سلم ان حاصلها ذلك فلا يفيد خطوبه لانه
 على اختيار السكيا كما لا يخفى على من له ادنى مسكة فهذا اما ياتي سافى هذا المقام
 بمفضل الله الملك العلام الحمد لله الملم بالاصواب اليه المرجع والتمسك
 والمضى خبر دني مدسها ومن كون كيف للاستحباب على اي حال
 يكون وان فيه اساره الى امرين احدهما ان كيف انما بعد من الطرف
 لكونه في معنى الجار والمجرور والجار والطرف متقاربين بان والثاني اذا
 وقع بعده كلام تام فهو في محل النصب على الجار ولهذا كانت الحال مثل
 راكبا في جواب كيف حاضرا ويبدل منه الجار مثل كيف حاضرا كما ان ما شيا
 بخلاف مثل كيف زيد فانه خبر اي على اي حال هو وجوابه صحيح ام سقيم
 والبدل صحيح ام سقيم والبدل صحيح ام سقيم اي اجابا لا حيوة لها
 ليس شيئا على ان الموت عدم الحيوة مطلقا لانه خبر في الطوارق لعدم
 الحيوة عما من شأنه الحيوة بل على انه ليس بحقيقة كنهها بل المعنى كنتم كالاحوال

في عدم

في عدم الرجح والاحاس ومضاج جمع حصنه وهي قطعة لحم تترك العلقه
 من المضغه مع ان المقصود ليس استيفاء الاطوار محله اي تامة الخلق
 فاجابكم خلق الارواح ونفخا فيكم اساره الى علقه المليون من حديث الارواح
 وان خلتوا في ان حدودها حال حديث البدن او قبله لانه متصل بما
 عليه باعتبار المرتبه الاخير عن المضغه المحلقة حتى حاز استعماله اعتبار
 الاول في كونهم غصا بالنشور ويوم يعرج الصور او السؤال في القبر اعرض
 التحوير التقدير الى بان لم لا يجوز ان يراد خطي الاجاب بعد الامانه على العم
 الى حيا في القبر والنشور فان العقل وان لم يدل على العموم فلا يلزم ان يكون
 للمرغايه الاحران الاحياء ليس بسده ارباطهم واتصالهم في الانقطاع
 عن امر الدنيا وكون وكون القبر ادل من ادل من انزل من النار الى غير ذلك مما يلفظ
 واحد اقول وجه عدم الجوار عن الفعل يدل على قصد كرايدل على
 عدم معنى الا بالجار المحتاج الى القصد منه ولا خبريه فلا دلالة فلا ارادته
 فلا يتصور التغيير من الاحياء من لفظ واحد ولا العموم للاحياء في القبر والنشور
 بعد التحريك بكم باعيا لكم ناظر الى قوله بالنشور وينفتح الصور او يتبدلون
 اليه ناظر الى قوله والسؤال في القبر فما عجب كقولكم مع علمكم كالكلم هذه

مرتبط بقوله والمعنى اخبرني على اي حال تكفرون كنتم احوانا الى وفيه اشارته
الى الجواب عن سوالين احدهما ان قوله كنتم احوانا ان كان حالا وهو ما ^{ثبت}
كان الواجب فيه قد طاهرة او مقدرة فكان بهما مقدرة ولقد راجع الجواب
ان الواو ليست داخل في الحقيقة على الامر المحب قبل على مجموع ما ذكره في زحجون
كانه قبل كيف تكفرون بالله وحاكمكم وفصلكم انكم كنتم احوانا الى واما بينهما ال
القصة ما في بعضها متصلة وكلاهما لا يصح ان تفصح حالا لوجوب المقارنة بينهما
وبين عامتها تفصح الجواب انه العلم بالقصة كانه قبل كيف تكفرون وانتم
عالمون كالحكم من اولها الى وسيصح بهذا بقوله كما ان الواقع حالا لوجوب
بها في علمهم من العلم سماعا بلا حياء والارجاع صحتها اى صحة الاحياء
رجاء لكنه لم يتعرض للدخول في نظيره بعد سان الاول اومح العطف
على مح الذن كفر واقامة سبانه لما بين دلائل التوجيه بقوله ما اياها التماس
اعبدو ربكم الى قوله فلا تجعلوا الله انداد وانتم تعلمون والنبوة بقوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا الى قوله ان كنتم صادقين و وعدهم على الايمان بقوله وبشر
الذين امنوا الى قوله وهم فيها خالدون و اوعدهم على الكفر بقوله فان لم تعملوا
لا قوله اعدت للكافرين و منها دليل على المحاد كما يشير اليه المحقق في

تفسير

تفسير قوله تعالى يا بني اسرائيل الاله كذلك ان عدو عليهم النعم العامة بقوله كنتم
احوانا فاجابكم الى قوله اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون
والخاصة بقوله يا بني اسرائيل اذكروا النعم التي قوله يا منسج و اسبح صد
الكفر منهم بقوله كيف تكفرون لسبحى المؤمن عن الكفر و كذب من الطغيان
وينتجرب الكافر عنه ويرغب الى الايمان مع ان المحدث و عليهم نعمه هو المعنى
المتشع في القصة بالبرهان لا يقال الامانة اذ لم تعد نعمه لم يكن له بها وحصل
في حصول المعنى المحدث و عليهم نعمه فيكون ذكر ما يستدركه لانا نقول
الملازمة ممنوعة لجواز ان لا تعد نعمه ويكون لها دخل في حصول تعدد
النعم فان الامانة لو لم يكن لها حياء وانما في فلا يتعد نعمه الاحياء فكانه مثل
كيف تكفرون بالله وقد انعم عليكم نعمتي الاحياء بين معي ونعمته الارجاع
وكلاهما لا يصح ان تفصح حالا لان الحال في الماضي والاستقبال لانه عطف
نفسا استمر كلفظ الحال من الزمان المخصوص والحال المتحرى بل لان
المفهوم من الحال وهو يكفرون الكفر الى الحاضر فلا يقارنه الماضي
ولا يجب قبل خلاف العلم بالقصة فانه متعارف له اومح المؤمن
خاصة عطف على مح القيد ليس لتعزيز المنه عليهم علم ان الظاهر من مسوقه

انه حصل الاور المذكوره على الاول اذ كان الخطاب مع الكفره لان تعدد الاله
 ليس بمتكبرين وجملا قطعا على المنع من العظمه اذ كان علما او مع المؤمنين
 خاصه لان النعم ان كانت مشكورا عليها سبب المؤمنين والانا سبب الكفار
 ففي العموم لو حط جهه الجحيم في الخصوص لو حط جهه الجحيم في الخصوص لو حط
 جهه الكفر وتتم احوالنا اي جبالا فاحيا لم يلا فادلم من العلم والايان صر
 الموت الى الجبل والحياه الى العلم والايان لان ظاهر معناها لا ياسب
 مقام الامتقان للمؤمنين لا شراك بين نفس نفس ولا وجه بعد الكفر عنهم
 فانه يعلم مما قيل ما يرجع من رجوع الاصل الطاهر تنعش اذا احد الاسكر الله
 تعالى لو خصصه بالمعرفه الخفيه وانما يريد وسلك من لم سلعا محال
 ان يصير الحارف حادلا وعكسه ليس محال والحياه حقيقه في القواحيه
 عند بعض او ما يقتضيه عند بعض حشر كما ذكر في علم الكلام حجاز خسر
 بعد خبر لوله والحياه في القوة الساميه الموجوده في البافات ايضا
 لانها من طلائعها ومقدما فيها فيكون المجاز باعتبار ما يؤول اليه ولو
 المحس فيما يخص الان ان عطف على في القوة النافيه من حيث انها
 كمالها وعائنها فيكون من تسميه المسبب السبب والموت بازائها

الحياه يقال على تعاقبها تعاقب العدم والملكه لا تعاقب التفاضل لكن في الاول
 بمعنى عدم الحياه عن النصف بالفعل كما في العين الطاري بعد البصر المطلق
 العمي فلا يلزم كون عدم الحياه عن الحسن عند سعادته للحياه موتا
 بخلاف الاخيرين فان التعاقب فيها كالقبول من البصر العمي المطلق
 اذ زوال الحياه بعد موتها ليس بشرط فيها فبذلك الذي ذكرنا اذا
 بالحياه الممكنات واداد وصف بها الباري تعالى اريد بها احد المؤمنين
 بما على الخلاف المذكور في علم الكلام على الاستعداد متعلق بقوله اريد
 يعقوب ترجون نفع الناء بمعنى نحو دون فان رجوع قد يكون لازما
 الرجوع كما نحن فيه وقد يكون متعديا حصده الرجوع فانها اي الاول
 حره بعد حشر قيد للخلق فانه تعالى خلقهم كذلك حره في الدنيا وحره في الدنيا
 وحره في الآخرة ونده اي النعمه الاخيره حل ما يتوقف عليه بقاؤهم
 اقول ههنا بكت وهو ان ترتب هذه النعمه على الاول لا يصح لوجوبها
 ان الترتب يقتضي التأخر واخر الاول لا يحصل الا في الآخرة فكيف تأخر
 عنه النعمه الدنيويه وتاينها ان النعمه الاخيره اذا كانت حل ما يتوقف
 عليه بقاؤهم كانت متعديه على بقاؤهم بلامر به فيكون متعديه على الآخرة

المباني لتأخره عن التبع الاول فلا يتصور ترتيبها على الاول لتقدمها على ما قبل
 آخرها ويكس ان يقال المراد بالترتيب الترتيب بالنظر الى القصد في
 وهو لا ينافي التقدم الوجودي على ان فائدة الثانية هي استيفاء
 والا يستدل انما يظهر بعد الاول كسب الدارين وعدا نعمة انما هو بالاعتبار
 الفائدة فتدبر توسط او بغير توسط اشار الى دفع ما يقال ان الاله الكرم
 تدل على ان كل ما في الارض حلق لا اجل انتفاع اناس به معلوم ان في
 الارض كثير مما يقع له كالحجيات والعقارب والسموم ونحو ذلك
 وتقرر الدفع ان الاشياء الضارة في الظاهر لكل نوع منها خاصة
 فيها لئلا ينسب بالذات وبالواسطة فان الحجيات قد لا
 وهو عدو الانس والعقارب وشبابها عدو الارواح وهو عدو
 والسموم يدفع بها الاعداء فاجرا العالم اذا ما ملتها اما للانس لئلا
 اولها يدخل فيه واما ما كس له اولها وخدمه او دوا اولها وخدمه
 وذلك ظاهر في انواع الاشياء واجناسها واما دفع خبرياتها فلا
 حاجة لتساويه ولذا قيل حكما الاسلام ليس في المحال من ضار بالان
 وانما الضار ضار بغيره الاضافه او نيكيم عطف على ديناكم بالا

والاعتبار

والاعتبار والتعرف لما يلازمها من لذت الآخرة والامها قال صاحب الكفا
 اما الانتفاع الدسي فالنظر فيه وما فيه وما فيه من عجائب الصنيع الداله
 على المصانع القادر الحكيم وما فيه من التذكير بالآخرة وتوابعها وعقابها
 ولا يخفى عن عبارات المصم حسن من هذا لانه محتاج الى التاويل بان
 بالنظر ما ينادى اليه المنظر ويحصل به من معرفة المبدء بالنظر في عجيب
 الصنع ومعرفة المحاد بالنظر فيها من التذكير بالآخرة وتوابعها وعقابها
 استعماله على اسباب الانس فاستعملها لعموم الخبيثات وعقابها
 استعماله على اسباب الوحشة التي هي المحود عذاب النار
 على ان فيه العطف على الضمير المحرور للاعادة الجار فان قوله ما عطف
 على ضميره لا على وجه فرض عطف على حالكم وانتفاعكم يعني ان
 كونكم معرضين لا حكم ليس علة وهو الفرض فان الفاعل الفرض كقول لا
 العرض علة لعلية العلة الفاعلية فلو كان لفعله من الخراج في علية اليه
 والمحتاج الى الغيبة كقول به بلامرتبه هكذا يجب ان نفهم هذا الكلام فانه
 فائدة خلا عنها كسب الكلام بل على انه كالفرض من حيث انه عاقبة الفعل
 ونسبته بالاول ان افحال الله تعالى معمله بحكم المصالح وان لم يعمل

بالاعراض والخلل الغاية وهو يقتضي ابا حه الاشياء النافعة كذا في تلك
 ايضا وعبر عن عليا به مذمومة من لمحتنه له نبوه على الحسن
 والتبقيح واحسن مذموب جماعة من اهل السنة من ان فوجوه
 واختاره الامام الرازي في محصله وجعل من القواعد الكلية فلسف المذهب
 مختصا بهم كما رعم ويؤيد كلام المصنف ايضا فانه من اكابر اهل السنة
 ويخرج اختصاص بعضها ببعض سببا عارضا معتبرا من الشارع
 والمذهب الى حارث والسكاح ونحو ذلك فان الال كثر اما يتكر بوجود
 الصارف عنه ولما استدل المباهة بهذه الآية الدالة على انه تعالى خلق
 ما في الارض لكل على عدم احتصاص احد بشي رده قوله فانه يدل على
 ان الكل من حيث هو لكل من حيث هو وكل وهذا لا ينافي اختصاص البعض
 بالبعض لموجب لان كل واحد لكل واحد لينا في الاحتصاص لا الارض
 لا يستلزمه طرفه الشئ لمفعلا الا اذا اريد به جهة السفل فالعبارة
 ما فيها واقعة في الجهات السفلية كما لا يراد بالسما جهة العلو فان من الجهات
 كيف تخذوت علوا وسفلا ولم يكن سما ولا ارض قلنا يكلف في الجحود
 واحد محض بالكل كروي وكان موحدا وهو العرش على انه كما جعل الارض

يمكن ان

يمكن ان يجعل الجهات كذلك جميعا حال من الموضوعات التي هي
 اختار على ضميركم فان مقام الاعتقاد يقتضي المباينة في كسر النعم لا المصنوع
 قصد النفاذ ارادة ابي جعل ارادة متعلقة بها لخلقها واما ما ذهبوا اليه من
 قولهم استوى الله كالسهم المرسل اذا قصده قصد امسوا اي توجه الله تعالى
 من غير ان يلجى على شئ اى عطف عليه وكسل الله واصل الاستواء
 طلبه والاصل والاطلاق على الاعتدال لما فيه من التسوية وضح الاخر
 الظاهر انه على الكتاب حيث قال والاستواء الاعتدال والاستقامة
 يقال استوى العود وعبره اذا قام واعتدل ثم قيل استوى الله كالسهم
 المرسل اذا قصده قصد امسوا من غير ان يلجى على شئ ومبعض
 قوله تعالى استوى الى السماء وتفسيره انه اذا اراد لقوله الاستواء
 بيان ان اصل ذلك فليس كذلك لان اصل طلب البراءة والاطلاق على الاعتدال
 للعلم المذكور وان اراد انه محمول على جهة فظاهر البطلان لانه من
 خواص الاجسام فلا يصح استعجاله في حقه تعالى اقول برودة الله تعالى
 الافعال لايجب للطلب كما يحى الاستقبال على انه قال في تفسير قوله

تعاليمهم انهم سوا الله لا يستواء الله لهم يدع للاعتدال
 الملائكة المطلقة فكيف لصحة كلامه كونه اصلا لا صلة عاينه ان
 يكون له اصل ايضا ولا خفي في قائل والادل وهو كون استوى
 بمعنى قصد اوتى للاصل الظاهر انه اراد به طلب الرب الكنى عرفته
 فالوجه ان اراد به استواء الله كالمسلم لكن عرفت المرسل والفضل
 بهادوسى الى فانه لو كان بمعنى استوى لا يستعمل على بدل الى التسوية
 المرته على العاقبات الاستواء بمعنى الاستلاء والممكن لخصه
 وجوده استواء الفاضل باخر وجوده فيتنافيان فالمراد بالسماوية
 الاجرام المعلوم ان اراد بالارض لغير اوجها العلوان اريد
 بالارض جهة السفلى قال التجوز التقدير انى اباب الجهات العلوية
 والسفلية والايام الستة والاربع قبل خلق السما والارض
 معنى على التقدير التاميل اقول لاحاجه الله في الحديث لان المراد بهما
 ما يسمى لان بالعلو والسفل مكانه قبل خلق كلهم ما في جهة السفلى
 لان ثم اتوى الى في جهة العلو لان ثم تباح اليه في الايام الستة

والاربع

والاربع لان اليوم زمان طلوع الشمس ولا شمس حينئذ فيصار الى التقدير ثم
 ان عبارت المصنف من عبارت الكشف حيث قال والمراد بالسماويات
 العلوان لا يظهر ما عت على تفسير السما بها بعد ما مر الاستواء الى السما
 بالقصد اليها مشيئة و ارادته فانه لا يقضى ببقى الوجود ليرد الاشكال
 ونم لعله تقادرات ما من الخلق ليعنى انه للتراب الرسمى فانه كبريا
 لخذ المعنى وسبب اني رد ما اورده عليه بدل على تاجر وهو الارض
 المتقدم على خلقها فخلق السما وتسمى بينهما في رد على الكشف حيث قال
 فان قلت انما قص هذا قوله والارض بعد ذلك وحاشا قلت لان
 جرم الارض تقدم خلق السماوات واما دجوما فتاخر ووجه الرد ان
 ما ذكره من خلق جرم الارض بل خلق جميع ما من السماوات
 والارض من قنون المطاعسم والمشارب والقواله والمناج والمراكب
 والمنظر الحسنة والوجه المسفة من انواع المكاره كاليزان
 والوعى والساع والاجناس والسموم والعموم والمخاوف كما ذكر في
 الكشف وذلك متاخر عن دجوما في الوقوع لقوله تعالى بعد ذكر الدجوا
 خرج منها ماء ما و مرعيتها والجبال ارسها ذكر في الكشف ان الله سبحانه

دل بذكر الماء والمرعي على عامة ما يرعى به وينفع كما نخرج من الارض حيث
 الملح لانه من الماء فادرسهم تاخر دوما عن خلق السما لزم مسلم تاخر خلقها
 عن خلق السما بالضرورة فلا يندفع التناقض وقوله لان يستأنف بدحيها
 كلام الراغب ورده بقوله لك خلاف الظاهر قبل ما اختاره المصنف
 من حمل ثم التراجي الرسي ايضا خلاف الظاهر قلنا لما شاع ذلك وداع
 القرآن وعينه من كلام البلغاء لم يصح عده خلاف الظاهر ان
 يكون خلاف الظاهر وهو الحمل على التراجي الزماني وهو مما سوسعه الضرورة
 بخلاف الاستئناف بدحاما اذ لا نظر له ولا ضرورة تدعو اليه علم الله
 قال في هذه السورة هكذا في حم السجدة قبل ان يكتم لكفره ون بالذي خلق
 الارض في يومين فخلقون له انداد ذلك العالمين وجعل فيها ردا من
 فوقها وبارك فيها وصرافوتها في اربعة ايام سواء لك يلبس ثم استوى الى
 وهي خان فقال لها والارض ايتا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين
 بسبح بحمده في يومين فقال في سورة النازعات انتم اشد خلقا ام السما
 رزق سبحانه فسوها وعطس لهما وخرج ضحاها والارض بعد ذلك
 اخرج منها ماء وحر عليها والجبال ارسها ولا في في المستبد من مظاهر الايات

من المخالفة والمنافاة وقد اختلف اهل التفسير في ان خلق السما مقدم
 على خلق الارض او هو قبل خلق السما الواحد من عن مقابل الاول وخباره
 المحققون منهم ولم يختلفوا في ان جميع ما في الارض بالمعنى المذكور هو اخر
 عن خلق السموات السبع بل انفقوا عليه فعلى هذا الاستس ان كحل الخلق
 فيما نحن فيه بمعنى التقدير لا الاجداد او كحل الخلق لا كاد ولقد اراد
 ويكون المعنى اراد خلق ما في الارض جميعا لكم كما في قوله تعالى اذا قمتم الى
 الصلوة واداء قراة القرآن ونحوها فلا خلاف قوله تعالى الارض
 بعد ذلك وحيثما قال المتقدم على خلق السما انما تقدير الارض وجميع ما فيها
 واداءه ايجادها والمتاخر عن خلق السما ايجاد الارض وجميع ما فيها فلا
 ويجوز ان يكون تقدير الكلام ثم هو الذي استوى لا السما فلا يلزم
 تاخر الاستواء عن الخلق واما قوله تعالى خلق الارض في يومين فلو جبه فيه ان
 يقدر الاداء كما ينبغي فمعنى اراد خلق الارض في يومين وكذا قوله وحمل
 اسديها وادرسهم ان يكون بمعنى اراد ان كحل ويوبد ما قلنا
 تعالى فقال لها والارض ايتا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين
 فان الظاهر ان المراد اتينا في الوجود ولو كان الارض الحو ولسا بقا

هذا مكانه قال تعالى انكم تكفرون بالذي اراد ايجاد الارض وما فيها من
 الرواسي والافوات في اربعة ايام ثم قصد الى السماء فتعلق اراديه بايجاد
 السماء والارض فاطاعا بامر التكوين فاجده سبحانه سموات في يومين واد
 الارض وما فيها في اربعة ايام فقد تعلق بالابان بلا اسكال وبوا
 المبنيات بلا خيال وان دفع قول السارع التجرد وسد كرفي حم السجدة
 ما يدل على ايجاد السماء على الارض وجوبها جميعا حتى قيل انه خلق الارض
 وما فيها في اربعة ايام ثم خلق السماء وما فيها في يومين وكسره ذلك في الروايات
 فلا يفيد حمل ثم على تراخي المرتبة يعني كنهها بيان اللكنة في تفسير الاسلوب فانه
 تكمل التحقيق المطلوب حيث قدم في الطه كنهها وفي حم السجدة خلق الارض
 وما فيها على خلق السموات عكس والنازعات ولعل اللكنة فيه
 ان المقام في الاولين مقام الامتنان والتعداد النعم على اهل الكفر
 والابمال فمقتضاها تقديم ما هو لوجه بالنظر الى المحاطين من القرين
 فكانه هو الذي دبر امرهم قبل خلق السما ثم خلق السما والمقام في الثالثة
 مقام بيان كمال القدرة فمقتضاها تقديم ما هو اول على كمالها بما
 يتيسر لي فيها في هذا الباب بلطف الله الملك الوهاب

عدلهن

عدلهن من التعديل وخلقهن مخصونه عن العوج بفتح العين قال ابن السكيت
 كل ما كان ينصب كالحايط والحد قبل فيه عوج بالفتح والعوج بالكسر كان في
 ارض او دين او محاسن القصور اي السقوق من خطره ^{بلا} اداسه والمراد
 الخلل لما قضى ظاهر لفظ التسمية بمتوعدم تبادي الاخر ^{بلا} ولم يكن لك
 دفع ذلك حيث جعل من قبل ضيف قسم الركبة وقصر التوب ^{بلا} الدار
 ذلك مما مرارا ونذا هو المراد من عبارت الكشاف ايضا وان لم يكن
 سراحه لكن عبارت المصداق ^{بلا} احصه واطهر من في هذا المعنى وهو غير السماء
 فبرت بالاجرام قال صاحب الكشاف الضمير في فسرهم ضمير عنهم وسبحوا
 تفسير كونه ربه جللا وقيل الضمير راجع الى السماء والسماء في معنى الخلق وقيل
 السماء والوجه العن هو الاول وهو سراحه ترجمه الاول بان
 لم يثبت والجنسية لم يكن كافيه في عود الضمير للمعنى الموصوف اليه وحق
 المصنف رحمه الله حيث جعل كونه جمعا وفي معنى الجمع حيث تفسيره بالاجرام
 ليلا يرد ما ذكر من الالزام ولا يخفى انه قدس بالتلفظ والقبول ^{بلا} وهو
 تفسيره ما بعده كقولهم ربه جللا اعتضض عليه بان الباب ^{بلا} تفسير
 وانما جعل الضمير في ربه على انه بهم لان رب لا يدخل الا على التكرار

ونها لا يوجد في يومين وحيث بان كثير في كلامهم كونه جلا ويا لها قصة
 ويا له انا اجد ونحو ذلك سبح سموات بدل ان رجع الضمير الى السماء
 بغير ان كان الضمير منهما ذكره شكوك بمعنى ان ما ذكره شكوك فيه بوجه فلا
 يحكم بصحة لا بمعنى ان ما ذكره يرد عليه شكوك لانه مع فساد في نفسه
 لا يلزم قوله وانما قد بر فيه فاعلم ان هذا الكلام مع ملاحظة ارتباط
 مما قيل يتضمن صلوة ثلثة اموارا احدا بالتحليل وثانيتها الاستدلال
 وثالثها ازالة السببه لكن في التحليل يعتبر كون العلم عليه لما قبله في
 الاستدلال بغير كون ما قبله دليلا على احسن وعلما ناظر الى قوله
 فان العال الافعال واحكامها جسم ناظر لا قوله وخصيصا بالوجه
 الاحسن الاصح بعد ما ملقت اي بكثرة وتبددت اي الوقت
 والتصلت بما يشاكلها كاتصال الاخبار المائيه بالار والترابيه
 بالتراب وكذا البواقي وعلما او حقه المحسوسه على ثلاث مقادير
 الاولى ان جسمه اولاد ابداعه للمحج والحيوة الثاني انه تعالى علمهما
 وبجوانقهما والثالث انه تعالى قادر على جمع واحياهما وفسل المص
 وجه انبائهما بالامر يد عليه كبر الله تعالى سعه واذ طرق

نسبه

نسبه وقع فيه ~~اخر~~ مامسه وهذا هو الغالب في السجل نحو
 فقد حالصه اعدا واحده الذي كفه وانما وضع اذ الزمان مستقبله
 يقع فيه نسبه ~~اخر~~ مستقبله وان كانت في صورته الماضي لعلها اياه الي
 المستقل نحو انك اذ اكرمني وهذا ايضا هو الغالب في الاستقبال ولذا
 اي يكون وضعهما الزمان نسبه تحب اضافتهم الى الجمل لانها مضافان في
 المعنى الى النسب هي المصادر التي تضمنيه الجمل وان كان في الظاهر مضافا
 الى الحمد الا ان اذا لا يضاف الا الى الفعلية على الاصح لتضمنيهما المحاراة
 بخلاف وفاته يضاف الى كلمتي الجملتين اوليس فيه معنى الشرط كما في اذا
 فان جميع اسماء شرط متضمنه لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ
 موضوعه للمضارع فيان كتحسن في المكان فانه طرف مكان وحيث
 الاضافة ايضا الى الجملة فعلية كانت او سمويه استعد اي اذ اذا
 للتحليل في المجاز لف وشر مرتب الا ان افا كان للتحليل كان الاول ان
 يكون خسر فاستييا تشبها لهما بالموصولات في احياهما الى حمل
 بهما ومحمدان النصب بالظرفيه ابداعا عند الجمهور وان خالف في النصب
 فانها من الظروف الغير المتصرفه لغني لبيها كقبل وبعد الظرفيه علة

وعدم المنصرف أي اختلاف الآخر باختلاف العامل عنه كون
 في المحل المذكور من نيات متشابهة بالموصولات واما قوله تعالى واذكر آياتنا
 أي هوذا علم السلام اذ اندر قومه ونحوه مثل اذكر عبدنا ايوب اذ نادى
 به مثلاً فعلى ما يدل اذكر الحادث اذ كان كذا جواب سوال يرد على قوله
 ابدان او عمنها ليس لطرف بل من مفعول به كما هو رأي البعض وقول
 الجواب ان استعماله محمولاً به لم يرد في كلام من يعيده فلا بد من تأويله
 بما ذكره من انما هو في مثل اذ قال ربك ان التقدير اذكر الحادث في
 قول ربك واما في مثل اذكر عابداً واذكر عبدنا فينبغي ان يكون التقدير
 واذكر امرأى عاد الحادث وقد كذا كما لا يخفى على المتأمل وقد
 الحادث واقسم الطرف مقادير كما اقيم الطرف لمستمر مقام عامل حتى
 انتقل اعلم به اليه وسمي باسمه وكان الحجب في زيد في الدار هو الطرف
 وكذا الحال في جاني زيد على نفسه ونحو ذلك لان فيه ارتكاباً بالمكان
 اذ مفعولاً به بل معناه ان الطرف محل علامة ودلالة عليه وعامل في
 قالوا كما هو الظاهر المستخرج عن التأويل واذكر لا معنى له ان يعمل فيه عمل
 المتعدي في المفعول به كما عرفت انه لا يوجد في الكلام بل على التأويل المذكور

بني

يعني اذكر الحادث اذ كان كذا وانما يجوزنا تقدير اذكر لانه اي اذ جاء محمولاً
 صريحاً في القرآن كثير او كبره الاستعمال نصلح قرينه للتقدير قال الله
 انما نزلنا القرآن باضمار اذكر قرينه المقام حيث لم يذكره عامل ولم يناسب
 شيء سوى ذلك مع كبره الاستعمال اقول فيه بحث لان قوله لم يذكره
 عامل يخالف قول السكاكي ومجوز ان ينصب لقالوا اللهم ان يريدهما هو العامل
 قطعاً ولا يخفى ما فيه وقوله لم يناسب شيء سوى ذلك يرد قول المصنف اذ قال
 مضمون عليه الآية المتقدمة مثل وبادخلكم اذ قال لظهوره من سبب
 بل يناسب منه وعلى هذا فالجمله تعني واذ قال ربك الاله معطوفه على حلل لكم داخلة
 في حكم الصلته واما اذا انصب لقالوا فالجمله معطوفه على الكلام اي بنى
 كما لحظت القصه على القصه من غير نظر الى ان فيها من المحل الاشياء
 والاضمار واما اذا انصب باذكر في معطوفه على قوله وبشر الذين آمنوا
 وما نبينا من التحلات ليس ينبغي وقوله تعالى ان الله لا يبيح المحرمات
 جارحاً في الاعتراضه او على مقدر نحو فتذكر بعد قوله تعالى وهو بكل شيء
 عليم ولما كانت تلك النعمه من حلال النعم على نوع الا ان من الدلائل
 على غناية الحق جل وعلى سانه بعد ان ذكر على صفات الجلال والجمال كان

هذا العطف في غاية المناسبة ويكون المعنى فتدبر هذا واذكر هذه النعم المحمودة
 من من ملك النعم فان فيها تبيينات للمؤمنين وعن مع فتح الميادين
 العين من افاض الله على النبي صلى الله عليه وسلم والحمد لله الذي
 اذ غر يد قد سبق كحسب الزيادة لا تفتقر الى الاعادة والملايك جمع ملاك على
 الاصل تعني اذا ضل ملك ملاك خذفت المنزه لكثرة الاستعمال فلا جموع رده
 على الاصل وقد سبج الحمل المفرد ايضا على الاصل فيما اشهد الرجاء لبعضهم
 فافهم ذلك الملاك ينزل في جوارها بصوب الفلك ثابت في المحل فني اذ
 السامي ملاك تذكير محسن الجمعية التي فيها كمال العلم والصفاة هو
 مقلوب ملك اعلم انهم اطلقوا على ان اصل ملك ملاك وخلقوا في زياده
 المنزه واصنافها فطلب بعضهم التي زيادتها فسموا بالشمائل مودله
 زائده واخاره اس كمال لان نسبتهم بالملايك لفظ فونهم جميع مصرات
 م ل ك و ا ر م ح معني القوة والشدت كالملاك والملايك والملك
 العجيين شدوت حجة وبعضهم جعلها اصلية والميم زائده وكحل
 بالشمائل في حجب الهيئته والصورة بلا نظر الى الاصل ومنهم المصنف منهم
 يجعل من لا ك كسر ارسلا وان كان عسيرة هو ر ونهم من يقول قلب الف

والعين

والعين نقل في الصحاح عن الكسبي وفي تهذيب الازهرى عن السكت
 وعين البكيت فكون من الالوكه وهو الرسالة ان الرحمن مختار ايس قالو
 ان معنى الشدة والقوة نعم الملايكه كلم عليهم السلام وكفاك قوله تعالى
 يسبحون الليل والنهار لا يفترون والنعمة وجل جعل واسطع
 ما يظهر في هذا العالم سدح حكمته او بامر قدرته واما الرسالة فلا لقوله تعالى
 السدي صطف من الملايكه رسلا ومن الناس واما قوله جاعل الملايكه رسلا
 من الناس واما قوله جاعل الملايكه رسلا فمخصوص حجاب بين الاتيين وبالضرورة
 ايضا ولا يصح ان يكونوا كلهم رسلا اما الى الملك فظاهر واما الى البشر فلا
 المرسل منهم اليهم محصورون اجماعا فانما المرسل الى الحجاب عنه ثم بانهم
 وبالشمائل الانبياء والرسل فالمحرم لكس لا يفيدهم ولا يفترنا وان ارادهم
 الناس متلفا فالمحرم لا سم وسائط من السدي تعالى ومن الناس برسلم
 اليهم لحفظهم في الليل والنهار ورفع اعمالهم اليومية والليلية وتصويرهم
 في الارحام وقصر ارواحهم وكحدك من المصالح فتم رسل السدي تعالى حقيقة الم
 يعجب في الرسالة معروفة المرسل اليه الرسول وحمه رسالهم اذ كان الرسل ليسهم ان
 اعتبر ذلك وقيل ملايكه الارض لقبره سكونهم فيها قيل ليس ومن كان

في محاربه به الجن لقبه به سكونهم ولعبه الجن فانه تعالى اسكنهم ابي الجن ويجوز
 ان يكون بمعنى خلقه مفعوله وفي الارض طرف والمراد به ادم عليه السلام
 مع وطح النظم عن ذريته لقبه به ان تعلم الاسماء كان له الزمان
 الملايكة كان به واما قولهم فيها من ثقب فيها ويسفك الدماء فيها
 الى ذريته الميسرة لاجل حاجته بالتدبير تعالى الى من سوره الجوارح تعالى ان
 الخلافة نيابة عن الغيب اما العنسة او حوته او عجبته وكل ذلك على الله تعالى
 مجال وقهر الجواب ان المحرم لمحو ان لا يكون الشيء منها بل لقصور
 المستخلف عنه عن قبول فصيحة على ما بينه المفسر لا العنزة عليه ملاقات
 قوتهم اسعلت قوتهم يعني انهم مستعدون لقبول فيض نور الله تعالى
 لانهم عطاوا مصباح السوءى وحاجته القلب والرحمة في مسكاته النجس وفي
 زجاجة العذب الروح كحسب يكاد ريتها ليض من صفات العقد ولو لم
 يمسح من النور الالهى او خلقه من سكن الارض قبله عظم على خلقه الله تعالى
 في الارض والمراد من سكن قبله الجن وندامسب لنفسه المحقول لهم بالبدن
 من كان معه وهو ذريته فيها من بعد على قوله ادم في قوله والمراد به ادم
 بقرينه قولهم حمل فيها عن بعد فيها ويسفك الدماء واما كون يعلم الاسماء

وكون

محلقة

وكون الراحم به فلكونه لا اصل لمستبح لمن عداه وافراد اللفظ يعني كان
 ينبغى ان يحل اللفظ ويقال حلالني او خلقا لكنه افراد اللفظ استغناء
 عن ذكر بيته لانه الاصل لمستبح لهم كما يستغنى بذكر الى القبيلة عن القبيلة
 في قولهم حضرو ما ختم قبل منبها فسق فان مفردا سما اسم قبيلة حلال
 الخليفة وليس بشي لانها من عداها العاليه التمثيل بالنظر الاصل الاستعمال
 قلب الغلبة فلا اشكال او على ما روي من كلف ابي تاويل الخليفة عن كلف
 على التقدير من يكون المراد بالخليفة الكل عبيت بار موصوف في معناه مفردا
 مجموع المعنى فائدة قوله تعالى هذا ابي اني جال في الارض خليفة للملايكة بعد افا
 اياهم فائدة الخبر وهو علمهم بحول الجمل اربعة احوال اول لعلم المشورة لاجل
 في احوالهم قبل ان يقدحوا عليها وعرضها على قوادتهم ولصحابهم والى
 لعظيم شأن المجول بان سب وجوده لكان ملكوته يعني الملايكة فان الجبر ان
 سبكان الملك وبان لقبه بالخليفة قبل خلقه واثالث اطهار فضل الراجح
 على ما من المفسر به برهم معلن اطهار يعني سوال الله تعالى اياهم عن الاسماء
 عن الجواب وجوابه ابي جواب ادم عليه السلام بعد سواله تعالى اياه عن ملك
 الاسماء والراح بيان الحكم بقصص ايجاد الخلق خيره وجهه حاس ذكره صاحب

حيث قال لبيان ذلك السؤال ويجابوا بما اوجبوا به فيجوز وواضح في
استحلالهم من كونهم صياليهم عن اعتراض الشبهة في وقت استحلالهم قول
لعل وجه ترك المص اياك الملايكة معصومون عن عيبه ارض الشبهة
جميع الادوات للنصر الدلتة على ذلك فلا وجه لبيان المعصوم
فتعجب من ان يستلحق لعمارة الارض الى ان كان المبدأ من طاهر كلاء الملايكة
الا نكاره ان اعتراض ذلك استدلال المحسوس على عدم عصمة الملايكة وكانوا
امير من عن ذلك وجه ثلثه اوجه التعجب والاستحسان والاستحسان
ثم انشأ الى وجه شبه المحسوس بقوله وليس اعتراض عطف على تعجب وانما
عرفوا ذلك بخلاف من الله تعالى عن الله تعالى قال لهم ذلك قالوا
وما يكون من ذلك الخليفة قال تعالى يكون له ذرية يعجب وان في الارض
وتقبل بعضهم بعضا وعند ذلك قالوا لا تجعل فيها اولي من الروح والناثية
صور الكائنات او استنباط عمارة وذكر في عقولهم كل الله تعالى لهم
فبهم ان العصمة من خواصهم فلا يجوز السؤال بانه من ان في ذلك علمهم واما
خال من سواهم عيب كما ذكر المحذور قال صاحب الكشاف او ثبت علمهم ان الملايكة
وهو عدم حمل المحسوسون وكل على سواهم ليس على صنفهم اقول يرد عليه ان

عائ يارفعهم من علمهم من جصاص العصمة بهم علمهم بصدد الدنا المطلق عن غيرهم
لخصوصية الفناء في الارض وسفك الدماء المظنه اذ من ذلك وكذا قال
المم او استنباط المحسوس استنباط هذا المخصوص عما كذا هم لما علموا من جصاص
العصمة بهم كون المحسوس طيفه عيب معصوم بالموافق بالثبوت والمخصوص عن
يرصيفه فوجدوه الفناء استتبع فريضة شهوية بعض الفناء وعصية
الى الشفك الدنا فلو لا علمهم ان العصمة من خواصهم لما في ذلك حال مقدر
لجتمه الاسكال اي حمله عليه فرددوه اشكال الملايكة وسؤالهم المقصود
منه الاستنباط الجواب عن استدلال المحسوس ايضا على عدم عصمة الملايكة
على الملايكة متعلق برجم لا العيب عطف على الاستنباط عليها مواد اخر هو اي امر
وهو بخلافه شهوية وعصية توديان الى الصفات وسفك الدماء
حرب قال القوة الشهوية وديلتها الاطية الاضاد في الارض كفالك
عليه خروج آدم عليه السلام عن الحسب شهوة البطن والقوة والحضبة
رديتها الا دلان مع الثالثة خطو اعدا حى طيعه متممة اي معصاة
فانها اعتدال القوة الشهوية واخرها شهوة ونفريتها محمود
وكلاهما مذهب مذموم والسجاعة فانها اعتدال القوة العصبية واخرها مذهب

وتفريقها بين كلامها مذموم ومجاجة الهوى بترك مشتبهات النفس ونها
 ثم العفة والانصاف في المعاملات ونها ثم الشجاعة ولم يعلموا
 التركيب من اجزاء مختلفة وقوي منها هينة تفيد بالقصر عنه الا حادكا
 لاحاطة بالخرجات المدركة بالقوى الظاهرة والباطنة وكما ان الحالى
 عنها الملايكة وسيد زيادة توضيح له ان الله تعالى واية اشار بقوله
 اجعلنا قال اني علم ما لا تعلمون اشار الى جواب عما قال لم يمتن تلك
 المصالح وتقرره انه تعالى من لهم بعض ذلك فيما اتبعه من قوله
 علم آدم الاسماء كلها فان ما يفيد التركيب من الاحاطة بالخرجات الى اخر
 ما قال انما يستفاد من ذلك القول كما سيأتي توضيحه ان الله تعالى واية
 ترك قول صاحب الكشاف كفى العباد ان يعلموا ان افعال الله كلها حسنة وحكمة
 ان حفي عليهم وجه الحسن والحكمة لا يرد عليه انه ان اراد ان من شأنهم ان
 ولو بعد حين لما فهم من القوة العقلية ليس بكاف في ترك التعجب وهو وان
 اراد انهم كانوا يعلمون ذلك فليس محذور ولا العبارة والله على
 والتبجح تنزه الله تعالى عن السوء وتبعيده عنه اى الحكم بنبهته منه
 وبعده عنه والتلفظ بما يدل عليه وكذلك النفس اذ استعمل في

شأنه تعالى مكان الحسن ان يقال وكذلك تعديسه كما وقع في الكشاف من
 يسبح بالتحفيف وقدس بالتحفيف ايضا يعنى انهما مترادفان بحسب
 اللغة وان فرقوا بينهما كما سياتى في تحقيق قوله تعالى وقدس لك
 ويقال قدس بالتحديد على الحقنا مصدرية لا محمولة والمنع على الهاء
 ايانا مغفك ووقفنا اى توقفك ايانا تبيحك والمراد من ذكر
 المجد عليه انه محذوف لدلالة لقدرته عليه ما اودهم اى اودهم
 استناد التبجح الى انفسهم من العجب والاسم بكار كأنهم قالوا لولا انك
 علينا بالنوم واللطف لم تمكن من عبادتك وقدس لك تطهر
 نفوسنا عن الذنوب لاجلك على ما قال تعالى ان الله يحب المتوابين وحب
 المتطهرين وليس ذلك اظهار اللئنة منهم بل هو على حسب ما يقول خدام
 يجب ان نعوض محمد واهله الى خدمته ما فيقول استعين لعن
 وانا محمد في خدمتك علم ان كلام الكشاف ههنا منهم لكل الشئ المحرر
 قال التبجح التبعية يعيدى بنفسه وباللام وكذلك النفس فاللام
 لك في المعنى متعلق بالفتيل وكذا الحال اعني محمدك وفائدة الجمع
 بين التبجح بالطاعات والعبادات والنفوس بالمحارف

والاعتمادات وذهب المصم الي ان يحكم قيد التسبيح فقط ذلك
 قيد للتخصيص فقط وان التسبيح لله تعالى والتفليس لنفسهم لان تو
 الحال من العاطنين والحمد على التنازع في لك وتخصيص التسبيح بالطاعات
 والعبادات والتفليس بالمعارف والاعتمادات بلا ظهور
 مخصص بحيد واللام لايزاد الا مع تقدم المعمول او كون العامل
 فرعاً لذل اقل وقيل قدسك واللام مفردة اشارت الي ضعفه
 اما تعلق علم ضروري بها اي الاسباء فيه اي في آدم بان خلق الاصوات
 والحروف واسمها وخلق العلم الضروري بازاي لفظ على اي
 يدل كما ذهب اليه الايدي واللب الشيخ ابو منصور الى ان خلق العلم
 بطريق الضرورة غيبية مراد ههنا لان معرفة اسماء الاشياء لا يكون
 بطريق البداهة ولا بالحواس لا يستواء الملائكة ادم في البداهة وبلا
 الحواس بدون الاستواء في العلم بهما وانما يكون اما بالالهام من الله تعالى
 او بارسال ملك من الله تعالى سوى الملائكة الذين كلمهم بالانباء والا
 لمباد صنع الله تعالى لكن حصول العلم به استدلال بالضرورة لانه
 لا بد من الاستدلال للحصول التمييز من الهام هو حق وبين اتقاع من الحق

او الشيطان

او الشيطان اقول قد تفنن في الكتب الكلامية وغير النظر والهمك فلا يدرك من
 حصول العلم لبعض حصوله لاخر على ان مساواتهم آدم في سلاحة الحواس ثم كيف
 والرابعة منقودة فيهم وكذا الحواس الباطنة فتدبر او القاني روعه ان اللفظ
 الفلاني يدل على المعنى فلاني بلا سماع لفظ وهو الذي سماه الشيخ ابو منصور
 الهام النطبي وعلى التقديرين لا تقتصر الى سابقه اصطلاح لتبديل التعليم
 او الاصطلاح ولم يذكر الدور اكتفاء بالتبديل لانها متعارفان في الذكر كما
 ذكر احدهما ذكر لاخر ايضا ولذلك اي لا عيبا في العتبة والتعليم ودون الكلية
 وشقاقه منه اخبره تعسف والمراد القول بشقاقه من الامة
 بفهم النمرة ويكون الدال منجى النمرة والامة بالفهم اي فقه النمرة والدال
 بمعنى الالهوت يقال في فلان ابروت واهوت بالكسر والضم اي قدوة
 او من اديم الارض وهو وجهها لما روي عنه عليه السلام انه تعالى مفضل
 من جميع الارض سبيلها وحرزها اي غليظها اي لئلا اخافا اي محضين وهو
 اشارة الى ما روي ذهب من منه انه تعالى لما اراد ان يخلق آدم اوجى الا
 الارض اني جاعل منك خليفة فمنهم من يظن منهم من عني من طاعني او
 الجنة من عصاني اذ خلقته النار فقالت الارض مني كخلق خلقا يكون للنار

قال نعم فبكت الارض فالتجرت منه العيون الى يوم القيمة فبعث الله تعالى
 اليها جبريل ليأتيه لقبضه منها من ابورها وحسرها وطيبها وخبثها بجلها
 وخرمها فلما انا جبريل ليقبض منها قالت الارض اني اعوذ بغيره الذي
 اربك الى ان تاخذ مني اليوم مما يكون منه نصيب النار عدا ورجع جبريل
 الى مكانه ولم ياخذ من الارض شيئا فقال يا رب استعاذت بك الارض ففكرت
 ان اقدم عليها فقال تعالى لميكائيل انطلق فاني لقبضه منها كما مر فلما انا ميكائيل
 ليقبض منها قالت الارض له كما قالت لجبريل فارجع ميكائيل فقال كما قال جبريل
 فقال تعالى لا يزال من قال لجبريل ارجع وارجع وقال هل ذلك فقال تعالى ملكك
 الموت انطلق فاني لقبضه منها لا افر ما ذكر فلما انا ملك الموت قال الارض
 مثل ما قالت فقال ملك الموت وانا اعوذ بغيره ان اعصيه امر انقبض منها
 كما ذكر فصعد بها الى السماء فامرته فجعلها طينا اربعين سنة حتى صار لا ربا
 ثم حاضروا اربعين سنة ثم صنفوا الاربعين سنة فجعلها حشرة احوضوها
 على طريق مكة للملائكة الذين يصعدون من الارض الى الاسماء اربعين سنة كل سنة
 لما هم محجوا منه حين صورته ولم يكونوا نواذرا قيل ذلك على صور آدم
 شيئا يشبهه او من الآدم والادعة بفهم الفرة ويكون الدال فيها وانما

بانه تعقب كاستفاق ادرس من الدرس لكثرة درسه المعلوم ويعقوب من لعقب
 لمجيه على عقب استحق عليها السلام وابلوس الابلاس وهو الباس لياسه
 من رحمته الله تعالى لان جعلهم الاسماء الاجميه مشتقه من المصادر والالفاظ
 العربية خرج عن الطريق المستقيم واما انه يجوز ان يكثر الاشتقاق و
 سائر اللغات وان توافق لغاتهم لغات العرب في ما خدته اشتقاقات
 وان آدم كان يتكلم بالعربية فذلك بحث آخر والاسم باعتبار الاشتقاق
 ما يكون علامة للشئ اشاره الى اشتقاقه من الهم كما هو رأي الكوفيين ووليلا
 يرفع الى الذهن اسارة الى اشتقاقه من الهم كما هو رأي البصريين وعلى تقدير
 يحصل الحق اما على الاول فخطا واما على الثاني فخلاله رفعه للمسمى وشعاره به برفع
 زاوية البحران الى منصفه العرفان كما سبق فينادي كل ما يدل على الشئ في
 من الالفاظ والصفات والافعال ولكن استحال عرفا في العرف
 العام انما هو في اللفظ الموضع لمخبره كان ذلك اللفظ مفردا او مركبا
 عنه ذلك المفرد كالاسم او خبرا كالفعل او رابطا بينهما كالحرف واصطلاحا
 عطف على عرفا فالمراد بالاسم في الآية اما الاول وهو الذي عني بشار الاشتقاق
 والثاني وهو المعنى العرفي ولا وجه للتأني لانه قاصر عن افاد الخاد

والمعنى اني تعلمه تعالى آدم الاله اسماء انه تعالى خلق من حبه اجملة ^{لغير}
 وقوي متبانية اما مدركه عقلية او حبه ظاهرة او بالحيثية واما فاعله ^{عنه}
 او محرره كما فصلت في موضعها مستقلا وراى انواع المدركات من المعنوية
 بواسطة القوة العقلية والمحسوسات بواسطة القوة الحسية فانه يدرك بالصبور
 لون المطحوم وبالسامعة صوته وبالذائقة طعمه وبالشم رائحته وبالبصر ^{للمس}
 وحرارته وبرودته ونحو ذلك والتجليات من الصور الحسية والمعنوية
 من المعنوية الخيرية والهم عطف على خلقه يعني انه لم يبقه على الاستعداد المحض
 بل خرج كما له من القوة الى الفعل حيث الله معرفة ذوات الاشياء
 اي حقائقها التي كل منها بها يجاري ما عداها وخواصها اي ما يخصها من الصفات
 والمنافع والمضار واسماها اي الى لفاظ الموضوعه بازايها واصاصول
 العلوم يعني قواعد الكليات وقوانين الصناعات يعني الاحوار الكلية
 المحتاج اليها الصناعات والحرف وكيفية الاله كما تعلم ^{للكائنات}
 للنجار والابرة للحياطة ونحو ذلك والحق بهذا الكلام رفع سوال يرد
 من قبل الملايكة بان يقولوا لا يلزم من ذلك فصله علينا فانه اعلم
 بتعليمك اياتنا واما يلزم ذلك فصله علينا لو علم بتعليمه او لم يعلم بتعليمه

والله اعلم بالصواب

وحاصل

وحاصل الجواب ان المراد بتعليمه خلقه بحيث يستعد لا وراى انواع
 المدركات المذكورة والهام معرفة تلك الاحوار المسطورة بخلاف الملايكة
 فانهم لم يخلقوا على ذلك الاستعداد فلم ينصروا الهامهم معرفة تلك الاحوار
 وللهذا يندفع سوال آخر وهو انه تعالى كيف علم آدم الاله اسماء كلها بالمعنى المذكور
 ومعلوم انه ما من زمان الا ونبوة سمحون اسماء لمعان وعيان ويدونوا
 المعلوم المتخلفه ويستخرجون الصناعات المتفادنة وتفهمه ما ذكر
 الراغب كل ذلك لخرساتها علمها الله تعالى آدم عليه السلام والظاهر
 في بعض الازمنة من بعض الاله انه تعالى علم اصول العلوم المستعملة على الفروع
 كالاصول المبني عليها المسائل الكثيرة في الفقه والكلام والحدود والحج
 والحفنة ونحو ذلك ايضا علمه قوانين الحروف المستعملة على الفروع وكيفية
 الاله التي لا بد منها في العمل الضميمة اي في عرضهم اذ التقدير اي بعد
 الاله اسماء المسميات والمضاف عليه لدلالة المضاف عليه
 فظهر ان الاله لا بد له من مسمى وعوض عنه الاله خبير المذهب
 الكوفيين فان البصر من يحلون الاله اشارة الى المضاف اليه لا عوضا
 عنه لان الغرض السوال عن الاله المعروضات اي الذوات

فثبت بالضرورة حذف المسميات ثم حضاها اليه لانهما حضا فافانه
يرجع للتحقق بعد الوصول الى الما يتكسبه لهم اى الزام لهم وعليه عليهم فيكون الامر
ههنا للتجريح كما في قوله تعالى فاء تويسوره من مثل فان التصرف في الامور
والتبديس في المصالح والمهمات واقامة المحدث من العباد قبل حقوق
المعروف للاعور التي لا بد منها في اقامة وظيفة الخلافة وهي معرفة وادارة
الاشياء وخواصها وافعالها على ما يستلزم والوقوف على ما يستلزم
للعباد وغيرهم وقدرا لحقوق ربهم فهو لا مجال خيرا ان ولكن يكلف
عطف على كيكون عن باب المكلف بالمجال فانه وان جاز
عقلا عند الاسماعه لكنه غير فماد كما بينت البناء اخبار وفيه
صرح به الراغب ولذا ككبرى حجة اى معمول استعمال كل واحد
منهما اى الاخبار والاعلام يقال انما هى مكبر كما يقال اخبرته بكذا ويقال
اشباهة كذا كما يقال علمه اقول فينبغي ان يكون قوله تعالى انبؤوني بآيات
هؤلاء من قبيل الاخبار المحبب ولا سيما له الاعلام في حقها
ان كنتم صادقين في زعمكم انكم اخفاء بالخلافة بيان ترتيب الحجج
على الرطة ان المعنى ان كنتم صادقين في زعمكم انكم

[illegible]

فصل

اخفاء بالخلافه بيان ترتيب الخوا على اسطر طح ان المعنى انطى صا
 في زعمكم انكم اخفاء بالخلافه من آدم لعمصتكم دونه فاطمه
 فيكم ما به سحر اذ لا تلتقطه سباد النجم اياه في ذلك ورجو اعلمكم
 ونده صفتهم حملة حاله واقع بين اسم ان و خبرا عن قوله لا يلبس بالحكم
 و بيان ترتيب الخوا على اسطر طح و قد يحتاج الى زيادة ما مل وهو ان
 المعنى ان كنتم صادقين في هذا الزعم فانتم في باب العلم به قاتن الا حور
 خفياتها بمرئيه عالنه تصحون لان نفس عليكم في الاشياء الخفيه والعدم
 الدقيقه الحامضه فانينوني باسماء محموله وهذا التحريم احسن حال
 التحرر ان معناه ان كنتم صادقين في زعمكم هذا فقد اوعيتكم العلم
 بكسر من خفيات الاحور فانينوني بهذه الاسماء فانها ليست في يد
 الخفاء وذلك ان الموقوف على كونهم صادقين في هذه الدعوى
 انما هو حصول العلم بكسر من خفيات الاحور لا ادعاء العلم فانه غير
 عليه وهو اي احد الزعمين ان لم يصير جوابه مثل هذا التركيب
 واقع في عبارات المصنفين و ظاهره غير متعديم و غاية ما يمكن
 ان يقال الواو زايه كما في كنتم و ما يمتس الوعيد وان من حروف

الزوايد و ان من حروف الزوايد المعنى غير محصر به فيصح الاستدلال
 بقوله كنتم لازم معاليم الاول لازم لقولهم و نحن نسبح محمد و نقدر
 و الثاني لازم لقولهم اتحل فيها من لعينه فيها و ينفك الداء بهذا
 الاعتماد و اخرى اي لعين من التصديق ان تشارت و كذا التكمه
 و لذك الكذب الله تعالى المتأقن في قولهم تشهد انك رسول
 صلى الله عليه وسلم على قول كما تور في موضعه اعتراف بالحق و العصور
 يعني ان قولهم لا علم لنا الا ما علمتنا لا كان خبرا لم يقصد به فائدة
 و لا لانها و حب ضروره الى ما يقتضيه المقام وهو اربع فوايد الاول
 و ما ذكره الثانيه اشعار بالامر من المذكورين و طه الثالثه اظهار الشكر
 بما عرفهم و كسر لهم اي يتبع رفق من عالمه اياهم و كسفه لهم
 اعطى لهم اي غفرد و استب علمهم من حال الخليفه و وجهه رخصه
 للخلافه و الرابعه مراعات الادب بتفويض العلم كله اليه فانه كمال
 التواضع و نهايه التواضع فقد قيل لبعض الحكماء ما عظيم التواضع فقال
 ان عراض بالجل للعالم و سبحان حصده لحنان و لا يجرى في اللغة
 و الفصحى الا مضاف الى ما هو مفعول في المعنى او فاعل

يحصل لهم العلم بها بدليل استعماله بالبنوايد محمد والاعلام لقيل انهم بهما
 اعلم ان قوله تعالى قالوا كحل استيف وان لم يكن عاملا في اذو قوله قال اعي اعلم
 جواب لسؤال الملائكة وقوله علم عطف عليه وقوله قالوا سبحانك استيف كان قبل
 ماذا قالوا بعد عجزهم وقوله قال ادم استيف ايضا كان قبل ماذا قال الرب بعد
 قولهم وعلم ما تبتدون كنتم تكتمون اقول لا بد من بيان النكتة لعسر السبب
 حيث لم يقل وما تكتمون ولعلها افاده استهزاء الكتمان فان المعنى والله اعلم
 اعلم ما تبتدون قيل ان تبتدوه واعلم ما يستندون على كتمانهم استحضار لقوله
 اعلم ما لا تعلمون يعني انه عليم عنه وانشاء اليه لانه لعينه يقول لهم كما
 المتبادر من ظاهره فانه تعالى لما علم ما خفي عليهم من امور السموات والارض
 التي من حلتها مصالح الاستحالة علم ما لا يعلمون من ملك المصالح وغيرها
 على ما قال ولم يعلموا ان التركيب يفيد ما يقصر عنه الاحاد فيكون هذا
 واكمل وان في الظاهر قوله علم ما لا تعلمون اذ خيرا او يستعمل ولا يخفى حين
 التعبير بقوله وفيه تعريض محاسنهم حيث لم يقل وفيه محاسنهم وهو
 الاول ان يتوقفوا بمصردين سررس لان بين لهم حصص عليهم من ^{سجلات} الا
 وما يكتمون استبساطهم انهم احقوا بالخلاف لما عرفت انه لازم قولهم
 ونحن نسبح محمدك ونقدس لك واسمهم يلسن المعصية فحلي هذا يكون

الخطاب

الخطاب العام في قوله ما كنتم تكتمون مجازا كما في قولهم بوفلان قتلوا
 ازيد امح ان العامل واحد منهم واذا كانت اثبات والتقدير لان النفي
 اثبات وعلم ان هذه الآية تدل على سرف الانبياء حيث بشر الله
 تعالى بوجوده وبسماء حليفه قبل خلقه وفضل على ملائكته بعلم الذي هو افضل
 الاسباب الترحيح اقول بهما وجه حسن لا نفيم من كلام المعصوم عليه
 وهو ان مقتضى صورة معارضة الملايكة لادم والمساوية لقوله تعالى انهم
 يا يسماهم ان يقول انهم باسما هو لا مكان انهم في كنهه تعالى اختاره ايا
 الى انه تعالى كانه ان نصب خصما للملايكة من قبل ادم وفي ذلك من المبالغة
 في التعظيم والاعتبار ما لا يخفى على اولى الاسباب بصار وفيه اعلم
 وفضل على العباد حيث فضل به ادم على الملايكة مع كمالهم في العبادة
 كان الاسباب تدل على الالفاظ بخصوص ان اراد بها المعنى العمومي او عموم
 الاريد بها المعنى الاستغاثي كما سبق وتعلمها ظاهر في القابها الى دفع
 لما قول المنكرين للتوفيق ان المراد به الاستهام لان يضح نخو وعلمناه
 بغير لكم والاصل سبج الح وقع لما يقولون ايضا عن العيب على
 ما سبق وصحة من حلق آخر وان مفهوم الحكمة رايد على مفهوم العلم يعني انه

لمفهوم العلم مع زايده عليه وهو الاتقان والاحكام فالحكم هو العالم
 الحق والاي وان لم يزده مفهوم بها على مفهومه بل عينه لشكر قوله
 انك انت العليم الحكيم اي لزم التكرار فيه وعلى تقدير التخصيص لا يلزم
 بل يكون من قبيل الترتيبي نعم يلزم لو عكس اي عدم الحكيم على العليم
 على ما سبق بحقه في اويل الكتاب وان علوم الملائكة كما لا يهمل الترتيب
 يدل عليه قوله فلما انباهم باسمهم والحكماء فتوا ذلك اي حكماء السلام
 بدليل تمسكهم الاله الكرمه وحملوا عليه قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم
 ومنا جنيته وما منا احد الا له مرتبه في العلم والكمال لا يتجاوز ما فانه
 تعالى علم الاشياء قبل حدودها كما توهم هشام ابن الحكم انه تعالى لا
 يعلم الاشياء قبل وقوعها او قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان قلت
 لم قال في الاول وان قال ربك وهما اذا قلنا قلت لما كان المراد بيان
 خلق آدم ومرسه وترتيبه للخلافه الى ان عترة المحاضرين فيها
 بغيرهم كال مقام مقام اظهار الروسه فاسب ان لعمر بالرب ولبص
 الى الرسول الذي هو لطر آدم في هذا المعنى عليها الصلاه اسلام ولما
 كان المراد في الثاني بيان امره للملائكة وطلب اطاعتهم له كان المقام

تعليم

تعليم فياسب ان يعبر عنه بتعليمه المسمى بالواحد المطاع الى
 انباهم اي آدم الملائكة امرهم اي الله الملائكة بالسجود اي لادم عز وجل
 لفصله على السجود وادراكه او علمهم بالمعلموا ثبت عليهم من المعليه
 وقيل احرهم به قيل ان يسوي خلقه الخ اشاره الى ما قال في الكبير ان الامر
 بالسجود وحصل قبل ان يسوي الله تعالى خلقه آدم بدليل قوله اني خالق بشر
 من طين فاذا برؤيته ونفخت فيه من روحي فقولوا سجدوا للاله الذي خلقكم
 يدل على انه عليه السلام كما صار صارا مسجودا لان الغافق قوله
 للتعقيب وعلى هذا التقدير يكون تعليم الاله اسما ومناطه مع الملائكة
 في ذلك حصل بعد انصار مسجودا للملائكة اقول لعل الوجه في عدم انقضاء
 المص اياه ما ذكر في كتب الاصول من منع دلالة الملائكة الخ اسما على لزوم
 تعقب مضمون الحب المضمون الشرط من غير سراج القطع بانه لا دلالة
 في قوله تعالى اذ انودي للصلاه الاله على انه حب السجود عقيب التدا ان
 نصيبه اي الطرف السابق بمضمون او كر لا بد اخلكم لانه لا يلزم حجة
 المص كون الامر بالسجود بعد الانشاء والتعليم والاي وان لم ينصبه بمضمون
 بل بقا الواعظ اي العاطف الطرف الاخر كما اي مع ما يقدر على

وهو اذ كر على الحجة المتقدم وهي ما قالوا اذ قال ربك ولما كان بين
 الجنين ما يمنع العطف من كون احدهما خبرا والاخر انشا اضرب
 عنه بقوله بل القصة ما بهرنا على القصة الاخيرة في لا يضر اختلافها
 خيرا وانشا على ما سبق تحقيقه مع لفظ من اي انحاء والخصاص كما قال
 الشاعر ترمي الالك في سجد اللجوا واوله جمع فصل البلى في حجر انه
 اراد بالجمع جماعة الناس فصل لعجب والبلى جميع الابلق وهو فرس
 في لونه سواد وبياض والحجرات جمع حجرة بالفتح واليكون
 بمعنى باقية الدار والاكتم جميع اكتم كلت جميع كتاب وانما يكون
 للضرورة وهي جميع اكتم كجبل وجبال وهي جبل الكه وهي الجبل الضخيم
 وسجده اجمع باحد محض خاص بصنف جماعة الفرس بال
 حيث لعجب فيهم الافراس البلى التي من شأنها الظهور والاشارة
 وبسرعه السير وسدته حيث يجعل الجبال الصغار مدلية للجوامر
 مقبورة تحتها قال لغني عه ابيات قال الوعيد ان اسد في اعني
 من نبي اسد قلن له اسجد للذي فاسحر يعني ضمير البعير ليعال
 اسجد اذا طار طار اسد اى حفصتها والسجود المارة حوربه اما

الشرعي

الشرعي فالمسجود له بالتحقق هو الله تعالى دون غيره لانه كفر ولم يجعل ادم
 يشرع في شئ من الشرائع فكيف يكون ما هو ربه وجعل ادم قبل الخلق
 كما جعل الكعبة قبل السجود وانا وجعل سببا لوجوبه كما جعل الوقت سببا
 لوجود الصلاة والبيت سببا لوجوب الحج ثم من وجه كونه قبل السجود
 ادسببا لوجوبه بقوله وكانه تعالى لما خلقه بحيث احمده في القاموس المروج
 بفتح النون مثال الشئ الامور الحن للمبدع كلها وهي ما هو ي ذات الله
 وصفاته من الموجودات بل الموجودات باسرها الداخلة فيها صفاته
 فان صفات الان من الجناه والعلم والتقديره ونحو ذلك مودع
 لصفاته تعالى ولذا اذ لم يحضم الصورة في قوله عليه الصلوة والسلام خلق
 آدم على صورته بالصفة ونسجه لما في العالم الروحاني والحيثما سببه ركة
 من الروح والبدن وزرعه للملايكة الى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات
 العلمية انبأهم باسم المسبب ووصله الى ظهور ما تبا هو اوه اى ما حصل
 فيه المباشرة بينهم وبين ادم عليه السلام من المراتب والدرجات الموجودة
 في آدم المفقودة فيهم امرهم بالسجود جواب لما تفضل له لانه رافعه من عظيم
 قدرته وباهره اياته ناظر الى قوله ووصله الى ظهور الحسوس المانعة عنهم بوجه

ناظر الى قوله وذريعه للملايكة الخ فاللام فيه غير اذ اريد بالسجود معناه السجود على وجه
 آدم فله السجود ويكون اللام في لازم محض لا نحو بان يكسب الله لها كل كبرى لاحد
 ولوه ردود العباد ولما نهوا عنه كاللام في قول حسان رضي الله عنه النفس اول
 من صلى لعلمكم اي الي فيلنكم واعرف الناس بقدر ان لا تنس وقيل
 ما كنت اعرف ان الامر منصرف عن اسم او اللام في لازم ثم منه عن اي
 اذ اجعل سببا لوجوبه كاللام في قوله ام انضلا لئلا لو ك السميس فانهما فيه
 للتأنيت كما ذكر المصنف فيكون المعنى ههنا السجود والوجود عدم واما
 اللغوي عطف على ام المعنى الشعر وهو التوطيح لازم تحته تعليل
 المتبادر منه ان لا يكون سجودهم لازم بوضع جباههم بل مجرد الاجابة للتعظيم
 كما هو العادة في هذا الصمان وقد دلت عليه بعضهم لكن سيجب ان
 يكون مراده وضع الحمة بلا قصد العبادات فيكون من خبريات
 المعنى اللغوي لقوله سجود اخوت يوسف له عليه السلام فانه
 كان بوضع الجباه قال الامام القسطلية اختلف النكاح في كيفية
 بسجود الملايكة لازم بعد اتفاقهم على انه لم يكن سجود عبادة فقال الجمهور
 كان امر بوضع الجباه على الارض كالسجود في صلواته لانه الظاهر

في السجود

من السجود في العرف والشرع لكنه كان نكرا بما لا آدم وطاعة لله تعالى
 وكان آدم كالقلبة لنا وقال قوم لم يكن بوضع الجباه بل كان التفضل
 والانقياد ثم خالف الجمهور فقيل كان ذلك السجود خاصا بآدم عليه السلام
 فلم يجز غيره من نسبه وقيل كان جائزا بعده الى زمان الخفوق
 عليه السلام لقوله تعالى ورفح انويه على العرش وحز له سجد
 او كان اجراما ايج من السجود للمخلوقين ونم قال والذي عليه السلام
 لا كسرا به كان خباها الى رسول الله ابي واستكبر قال ابو البقاء
 في موضح نصيب على الحال من يلمس تعديره ترك السجود كما رآه في
 او كان من الكافر من مسالف وخوران يكون في موضح الحال
 ايضا اقوال لا حسن ان الى مدسل على ما قبله للتأكيد اما على قوله
 يحل الاستبصار من الاثبات نفيًا ومن النفي اثباتا فظاهر واما
 على قول من يحل تكلم بالباء في بعد المتبادر فيبطئ في الاشارة او بيان
 الضرورة كما قالوا في كلمة التوحيد وقوله استكبر ايضا تبدل
 بعيد مع التأكيد لعل الاباء كما اشار اليه المصنف بقوله مستنح عما
 استكبرا فاعيد الابدال استكبار به كما اشار اليه صاحب الكفا

بقوله فذلك ابى واستكبر لقوله وتعالى وكان من الجن فحسب عن اموره
فان الفا في نفس تنبى عن ان خسر جماعن الطاعة والقياد امر
لبيحود كان سبب كونه من جنس الجن اى كفرتهم من ان يتخذوه واصله
في عباده ربه ان اريد بالبيحود معنى الشجرة او عظيمه ويطلقه بالجنة
ان اريد به المحتمل الاول من المعنى اللغوي او بجدته وسعى فيما فيه
خبره وصلاحيته ان اريد به المحتمل الثاني منه والاباء اختراع به صريح
به الرابع ايضا التكبر ان يرى الرجل نفسه اكثر من غيره وهو
وان كان اكسبه الواقع بالتسبح في الصالح المتعزز با
كثرة ما عنده يتكبر بذلك ويتعزز بالباطل وكان من الكافرين
اي في علم الله كما ذل ظاهر الحال كلف وقد روى انه عبد الله تعالى
ساجدين الف سنة واعطى الرئاسة والحرارة في الجنة وظاهر انه في
ظهور الكفر باستقباحه معلل بصرايي نخل والقلب حاله الى الكفر
استقباحه امر الله تعالى والكارة كفر فكيف استقباحه وفيه رد
الراغب حيث قال قل معناه وصار وليس بشئ فان كان يستعمل
معناه على احد وجهين اما لا اعتبار وقت العصيان وقت الاخبار

ويكون

يكون بالاضافة اليه ما ضيف فوجب الفعال بوقت كان واما انه قال
كان من الكافرين تبينها على اعماسي تقدم من طاعة غيره معتد به ان
حكمه من قبل حكم الكافرين فمن طاعة ان لا يحط ومن
حكم الايمان ان يمد ويتصل وتقرير الرد ان استعمال كان محسوبا لا
وقت العصيان بوقت الامر ولا بتوك لا وقت الاخبار وظاهر انه بالاضافة
اليه يستقبل لا يترك الواجب معطوفا على استقباحه وهو بما قبله
عمارة على التفسير الثاني انه عاينه ما صدر عنه ترك الواجب وهو لا
يفقده الكفر والاية يدل على ان آدم افضل من الملائكة الماء عورين
يقول لجموعهم او حصوم على ما مر وذلك لانه تعالى امرهم بالسجود له
سجودا عظميا وتكريم لا محبة وسجودا زيادة وسليم بعبادته واسبابه
وتعظيمه بانه خبير الحكيم لا يامر بسجود الا لادنا ولانه عليه السلام
اعلم منهم ومعلم لهم حيث انبأهم بالاسماء والاعلم افضل من غيره
المعلم افضل من المتعلم وتوهم وجه شيريه الى جواز فضله عليه
لوجه آخر علم ان اسرائيل الهه والسفحة وهو الى الفصل
الابنينا على الملائكة مطلقا وذهب الحكماء المغنر له والقائلون

الى ان الملائكة العلوية افضل من الانبياء دون الملائكة السفلية وقال المحققون
 من شراة اصول الامام محمد بن اسماعيل في هذا الخلاف
 الاصل الكف عنه ولعل هذا هو الوجه للاختصاص من المص على هذا المقدار
 وان ابليس كان من الملائكة لخصي ان الآية تدل عليه ايضا لكن بالطريق لا القطع
 والا لا يستقيم قوله الا في ذلك من عدم انه لم يكن له ان ينادي له امرهم فلم
 عدم العصيان مخالفة اذ لم يذكر في قصته من القصص مع كثر تكرارها
 في لفظ ان دلائل غيره من الكتب السابقة كما ذكر الامام الاخر بالسجود
 لا بليس بصادقنا ذكر على الوجه الذي في ظاهر هذا النص فظهر انه كان
 ما هو رايه بالدخول باسم الملائكة ولم يصح استنباده منهم لان الاصل
 في الاستنباط الاتصال لجوار ان يقال انه كان من الجن فخلوا من
 الملائكة نوعا هذا عيسى على ما هما ما في من قوله ولعل صبرنا من الملائكة
 الى قال علم الهدى كتمل ان يكون المعنى صار من الجن وكان ملكا غير
 صورته وطبقه وسيرته الى صورة الجن ومعهم وسيرتهم بعد قصده الى
 لبيا الالباء والا استكبار والكفر فصار ممحوا كما ان لعن نبي آدم
 صار وفردة وجاره يراه والجن ايضا كانوا جوارين الى الفرق

بينه وبين الوجه الاول ان التعليق الاول على ابليس فقط وفي غير
 الجن المطلق لا يخل في ابليس وكان كتمل ان يكون ان في من قبل دلالة
 المص لولا قوله والضمير في فاسجد وارجح الى التبيين واعلى التقادير
 يجوز الاستنباط متصلا لا منقطع وان من الملائكة عطف على ان
 ابليس من بيت محضون والكان العالب فيهم العظمه قال في شرح
 التاويلات لعلم الهدى زوال العظمه عن افراد الملائكة لمحقق المعصية منهم
 جائزا اذا تعلق به عاقبة حميده او لم تغلق به عاقبة ذميمة بخلاف الاستنباط
 عند ما حيث لا يجوز وجود المعصية منهم من طهر من الحكة وان كان من
 ذات الفعل ولعل صبرنا من ملائكة لا لخال الشياطين بالذات وبسبب
 حقيقة نقل ما واقع من الروايات كالبرره جمع بارد والجن شياطينا
 فيما خذلا اشتقاق وهو لا اشتقاق فان الجن انما سموا جبالا
 عن ابصار الناس لا ليعال كيف يصح ذلك اي عدم مخالفة الملائكة
 بالذات لانه اي ياديه كالتتميل اي كايراد المقال كما ذكرنا في قوله ولعل صبرا
 من الملائكة لا مخالف شياطين بالذات الاله فانه الحاد بهما بالذات
 لفظي اتحادهما وهما كالك وانما قال كالتتميل لان المفهوم من العباد

لا شراة الكهنا

ليس حقيقة التمثيل وهو ظاهر رسدك الى الله البيان بقوله فان المراد بالنور المحجور
 المضي وحط الكعب اي رجعت فمطري حبه ع اي حديثه طربه
 ويزال من ايدي حتى ^{للملائكة} نطفي نورنا ويتبعي الدخان الصراف اول فيه
 اسكال لانه يدل على ان المحن مخلوق من نار مخلوقة بالدخان وهو
 لما ثبت انه خلق من نار لان الملاح هو الصافي من الدخان صرح
 المصم وعني به اللهم الى ان يقال المراد بصفها صفا وحسب
 ظاهر المحس هو انما في احاطتها به في الواقع وهذا اي القول كذا كونه من الملائكة
 من الملائكة خوفا للحق بالذات اسببه بالصواب من القول بطاير
 القول بتغايرها بالذات والحق فيه وادعى للمجم من النصوص قال
 في شرح ناد بلائ ليس في القرآن ولا في الاخبار ان الملائكة لم يخلقوا
 الارض بل وردت الاخبار انها خلقت من غير النور ايضا
 روي ان هذا تحت العرش اذا اغتسل في حبه بريل واسفص خلق
 من كل قطره له طرفة ملك وفي الخبر من قال سبحان الله عبده
 خلق من ملكا يسبح الله تعالى الى كذا بل ورد في الخبر ايضا ان الله تعالى
 خلق ملائكة من النار وخلق ملائكة بعضها من النور وبعضها من النار وكان يسبح

تغاير

سبحان

بسبحان الذي الف من النور والناز قد ان خلق الملائكة من النور ينبغي ان
 المخلوق من غير النور لا يكون ملكا الى هذا الكلام ومن قوايد الآيات استفتاح
 الاستكبار وانما قال ههنا قوايد الآيات وفيما يستحق والآية تدل على انها
 على كل ما يستحق ما شارها بلاء الخلق امر آخر اليها خلاف ما ذكر
 ههنا بل نفهم منها من نفس لفظ وفيها مسارع بملاحظة الامور الخارجة فانها
 تدل على استفتاح الاستكبار حطفا بل على استفتاح الاستكبار من طاعة
 تعالى ولا عيب في اقضائه حطفا لصاحبه الى الكف وكذا الحق على
 تبارك لا ميره وترك الخوص في سيرة وذلك ظاهر وكذا قوله وان الامر
 وان الامر للوجوب فان الآية لا تدل عليه بل نفيه بانصافا
 آخر فان قوله تعالى فعصت امري اي تركت حوجه دل على ان تارك
 المأجور به عاص كل عاص بلحقه الوعيد لقوله تعالى ومن لعن الله
 فان له نار جهنم خالدا فيها اي كبار الملك الطويل والوعيد على الترك دليل
 الوجوب وايضا قال تعالى ما منعك الا تسجد اذا امرتك بما
 من السجود في عدم سجدك والاستفهام للتوبيخ والالكار والاعتراض
 وهو انما توجه اذا كان الامر للملأجأ مستحق تارك الذم والافل ان يقول

انك ما الذي قضي السجود فعلى ما اليوم والالتزام وكذا الحال في قوله ان الذي علم
الله تعالى من حاله فان آتاه لم تدل على المطلق الذي علم الله تعالى اذ امره
بالنحو على نيم وان كان يحكم الحال موافقا قال امام الحجة عيسى بن
ثابت في الحال قطعا عن غير شك فيه لكن الايمان الذي
هو علم الخور وآية النجاة هو ايمان المودة فاعتنى السلف به فدونها
ولم يقصده الشك في الايمان التام منهم قالوا بانهم من انبياء الله ولم
يقصده الشك في كونهم مؤمنين في الحال وهو الموت والمنسوبة اليه
الاشعاع معنى الموت الايمان والاصول الى الحيوة واول حمار الا
معنى نسبتها الى الشيخ هذه اللفظة انما استتريت منه في تداول بين
اصحابه لان المعنى مختص به ^{التي هي من السكون} يعني ان السكون كما يجب
بمعنى خفيه ساكن من السكون المقابل للحركة كذا انك يحكم اتحاد الممكن
من الممكن وان كان السكون في الاصل ما خذ من السكون لانها استقرار
ليست فيكون ما خذ منه بالضرورة وانت تأكيد كذا به لم يستكن بيمين
اعطف عليه اذ لا يجوز العطف على بلا فصل سواء كان الضمير متفصلا
قوله تعالى ايسر انت وزوجك الجنة اذ غير كقولنا تعالى ما اشكنا ولا ابانا

وناذره

وناذره التوجيه في بعض مصنفاته وهو ايسر واحضر من قول النجاة انه لا يح
العطف على ضمير المرفوع المتصل بالبعد التاكيد بالمتفصل الا ان لفصل
لان ظاهر العبارت لشعوبان في الفصل ينبغي ان يكون عن غير الضمير
المفصل وليس كذلك بل المدار على وقوع الفصل سواء كان ضميرا
منفصلا او غيرا واما انه كيف يصح عطف الاسم الظاهر على
في اسكن حتى يؤمن بعضهم انه فاعل فعل جحد وف تعديره ولكن زوجك
وبهذا الجملة معطوفة على الجملة الاولى فيجوابه انه على سبيل التعليق نحو انت
وفعلنا واما دعم وفعلنا واما نجا طبعها اذ لا حيث لم يقل اسكن مع انه
تبيينها على انه المقصود بالحكم والمعطوف اى الذي عطف عليه فيجوز
في الحكم كما انه يقع له في الاعراب والحجبة دار النوب لا
اللتوي لان الامام للعهد لانه اصل كجب سوف لفظ عليه اذ وجد
ولا معهود ههنا غير بالسبب ذكرنا كانه رد لما قال في شرح التاويل
ان الناس اختلفوا في الجنة التي امر آدم وجوابا السكون فيها اى الى وعد
للمستحق اذ من الجنة سوى هذا الا فوط والاسم هو الكف في
ترك القطع على احد هما اذ ليس في كتاب الله تعالى ولا في السنة المتواترة

بعين الجنة وكان لتعين لطريق القطع شهادت على الله تعالى
 بما علم له ذلك بحسب ايم بقوله تعالى ولا تعف بالسر لك به علم قد برر
 او اسعوا رايهم فيها الرعد الرعد لفتح العين ويكونها والرعد الواسع
 ومنه فلان في رعد من العنق رعد بالكسر رعدا من رعد عظم
 نقله بالضم ايضا صفة حصدر محذوف وهو اكل اي مكان من
 الجنة شيئا حمل حيث على العموم لا مصاية طاهر الا بهام والمقام
 وانتقاء المانع وحس الامر عليهما اي جوز لهما الاكل من الجنة عليه
 التوسعة البالغة وانما لم يجعله متعلقا بكن مع انه اظهر عن جهة المعنى
 لتحمل الفصل اذ اجه اي ازاله للعد اي لسيلا متقى لهما على
 وعذر في التنازل من الشجرة المنهى عنها نذاولي من قول صاحب الكتاب
 من شجرة واحدة لانه مع ابهامه واحتماله للوحد الشخصية والنوعية
 غير متعرض للمقصود وهو كونها منجيا عنها الغاية المحصورة انما قد
 بالمحصور فم يدركها في مباحات كانه اطلق المحج واداد التسمية لان
 المباحة هي بطريقين احدهما على التي بقية وقد قرره بما لا خفاء عليه
 وثانيهما ما ذكره قوله وجعله سببا لان يكونا من الطالعين وتقول

الاول في التضمنت الجاهات والاعتبارات جعلت كانهما اكثر من واحدة فاعلم
 مع الثانية مباحات وضمير يحرم وعنه للقراب ياخذ اي الميل كجامع
 قبله اطرافه وجوانبه كان كل طرف فيه مجمع للنحو اطرافه يخل ذلك
 الميل القالب جعله اي اقرب عطف على العنق السبب لا يكون من
 الظالمين الذين ظلموا انفسهم مع ان السبب الحقيقي هو التنازل لا القرب
 منه بانكار المعاصي على تقدير ان يكون بد الفعل منه قبل النبوة او يخصص
 نقض احد ورثتها على شجرة وحملها على ذلك سببها علم ان النجاة دبروا الى
 ان عن هذه السببية والتعليل ولما كان ذلك بيانا لحصل المعنى ولا زحمة وكان
 اصل الكلام على تبيين معنى الاصدار باعتباره المصطلح الكلام اولاد والارام
 وعكس صاحب الكتاب حيث قال فحملها شيطان على ذلك السبب بهائم قال كحقيقة
 فاصدر شيطان رثتها عنها وانما قال صدر رثتها ولم يورد فعل المحض على
 الحال اشاره الى ان يراد على ذلك الطريق لئلا يفسد في الضم ونظيره عن
 هذه وجوده في قوله لا يحكيه عن قول المحر لم يورث عليها سلام وما فحده عن امر
 اي اصدرت فعله عن اجتهاد في وراحي وانما فعله بامر الله تعالى او رثتها عن
 الجهة اذ صلبها عنها وابد بها كما تقول ذل عن مرتبة وذل عني ذلك اذا ذهب

عنك اي من الكراهية والنعيم فصر عليه ولم يقل ومن الجنة المكان الضيق للشجر
في عنها لان مال المعية واحد مع عدم غرابته عن المكلف ومما ستمت بها
ما اول من خلف كاذبا بليسيل لهما اي يسيل حتى يشا هذا فادلهما اي كمالها
بذلك كما ذكر من الكلمات اذ المعاد اليها بطريق الاصول كما يروى
في صدور الناس ان عيسى بن مريم قد كثر في موضع حشر قال
فمنها جميعا يعظمكم لبعض عدو فان القصص واحدت واهبطا خطا
لازم وجو بعضكم لبعض عدو وحكم في ما بين الرربة مع كونه حال من ضميمه
ويدل على ان ليس المراد المعاد والى الباعص منها وبين ابليس بل بين
ادم قوله من تبع هذا اي الاله حيث قسمهم الى المؤمنين والكافرين وبنينا لكل
من الفرقين من النجاة خرج اي ابليس منها ما يابعد ما كان يدخله الوبر
بناء على ما قيل انها مسنة ان يدخل الوبر منه او دخلها مباركة اما بالتمثيل
او الدخول في فهم المحنة كما قال قيل ليس هذا تكرارا كما سبق بلا وجه
لما فهم انما ذكر في ما سبق من ان ليس هذا تكرارا في ما كان كفيته توصل الى
لما انه بلا دخول وجه وعلى تقدير الدخول في طريق دخل وجهنا في بيان ان
الدخول الذي يعقبه الاخراج اطيح حصل ولما اذا قولنا ومن السماء

فان لم

فان لم يذكر فيما سبق حال اي جملة اسمية وقعت حالا فكان مقتضى القياس
ان يكون بالفاء ولكن استغنى فيها بالواو عن الضمير لان المقصود هو الركب
وهو كما يحصل بالواو وحصل بالضمير من اي يتعدى بعضكم على بعض
اي نسبتهم الى الضلال وهو الخرج عن الطريق المستقيم طابق الواو في ادلا
كانه اشارت الى ما ذكره الراغب انه ليس يريد به المهارسة فقط وانما يعني
فقد ان الملازم اما بين الرجل والمرأة فكثرة في الحلق والحلق حتى ان ما يحمل من
اخلاق الرجل يدرك من المرأة ثم من قوي الازن في نفقة فادت محذرا
الذي تعالى الذي خلقنا هذه لتبينه الاضراء مما يفتينا في بلوغ السعادة و
منها ما يمكن سبانه ويدفع ما يجب مدافعة موضع استقرار ان كان
مستورا من مكان او استقرار ان كان حصدا مما ان الى متعلق تعامل
الطريق خبر عن استقرار الموت او القيمة اعلم ان كان حصدا
منها الى من يريد به وحقائق التقدير المستقر وتمام حاصلان لكم الى حين
حصولها اذا اريد به وقت الموت فطاهر واما اذا اريد به القيام فلان القبر
لغيره من القياض فالاستقرار في الارض الالدخول في القبر استقرار
الى القياض بعين آخر من الدماء السكون في القبر صلح من الارض

وقبل جعل مقدمات السمي من جملة الاول اقرب اقول هذه المكلفات
 انما يحتاج اليها اذا اريد استصدار خصوصيات الافراد ^{متممة}
 في الارض لما يوم القيمة لا دور وانما تقوم على الكفار وانما ^{تستعملها}
 البنية كمن ينجي الاستقبال ويمنع التلقين اذا ^{استعمل} عمل من تقال تلقية
 منه التلقية وانما لم يجعل من هذا من طوره حيث ^{استعمل} عمل من يرتب
 عليه الاخذ والقبول والعمل وسائر ما يدخل في استقبال الرجل غيره
 واحياه كذا قال التحريم اقول فيه كذا ان الترتيب الذي كورنا
 يتاى بعد صحة احتمال اللفظ المعنى الذي هو فيه غير ظاهر فكيف ^{يصح} جعل الترتيب
 منه لاصح الاحتمال فالصواب ان يقال لان تلقى الكلمات لا ترتب
 على الابطال بل تراعى لوجه من الوجوه بخلاف الاستقبال فان ابتداءه هو
 الانتظار الى الكلمات حصل عقبه بلا تراعى كما سياتى بحفظه الله
 تعالى بما يكون من ربه لحوامل حال من الكلمات بالاخذ وهو الضبط
 والتحقيق القبول وهو لا يعتمد بهما والتزام الحمل نحو جهاد الحمل بهما
 عمدا على انبياء للمفصول من التعليم اى علم آدم تلك ^{الكلمات} ^{اراجع}
 انت اما ان يكون باجبه مبتدا بالمتعنى الثاني وانت فاعله فاعلام

لا اعتماد

لا اعتماد على الاستفهام واما ان يكون انت مبتدا بالمعنى المشهور ^{جمع}
 خبر قدم عليه للاهتمام كما في قوله اقيم زيد كما قال ابن الحاجب قال التحريم
 وقوع الجملة الاستفهامية خبر الشرط محال كذا اقول هذا مخالف
 لما قال في شرح التلخيص كذا ان تنبيه ان الخبر يجوز ان يكون
 طلبيا نحو ان حال زيد فاعلمه لانه فعلى استقالي له لانه على الحدوث ^{المتقبل}
 فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاعمال
 فلا يكون طلبيا ثم قال ويا ويل لخبث اراطة لخبث كذا بهم لانه
 لنفسه وض الصدق كذا بل هو مرتب عليه اللهم الا ان
 يفترق من الامر والاستفهام كالكلام مثلا لما يدرك بالسمع والخر
 مثال للمدرك بالبصير لخصه اى يضمن تلقى الكلمات بمعنى النوبة عتبار ضمن
 الكلمات اياه على التقاسير المذكورة او الدك بكسر اعايتهم على التورية باخود
 قال الجوهري كذا وغيره تاب الله عليه اى وقع له علم ان الفاني قلتي
 تدل على ترتيب التلقين على المبهوط بلا تراعى والفاني فاس تدل على ترتيب
 قبول النوبة على التلقين بلا تراعى وقد روي الامام محمد بن الحسن عن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما ان آدم علم السلام وحواء علم الفاتها من نعم الجنة

ما هي سنة ولم ياكل ولم يشرب اربعين يوما ولم يقيم آدم نحو امانه
في روايه ان آدم لما هبط الى الارض مكب بطنه في سنة لا يرفع ارجله
حيث من الله تعالى اقول على تقدير صحة الروايه يجوز ان يكون اول السقوط
عقب الهبوط بان يكون مستقلا للكلمات قاصدا اليها من غير الهبوط
التوريه عقب اخر السقوط وان كان بين اول السقوط واخره الذي يزيل فيه
الكلمات ويعمل بهار مان طويل كرر التاكيد ان ليس داخل في الخطا
فوجه التاكيد ظاهر والا فهو لكمال الغايه بانزالهم واما تقديم ذكر السقوط
عليه فلنفرط الاهتمام بصلاح حاله وفراغ باله والاشياء لعلهم يتوبوا
عن خطيئته قال السجود واذا احده ما عسى ينشئ به الملائكه فيما زعموا في حفته
قد فصلنا عليهم وامرهم بالسجود اقول في حيث لان ما منشئت
الملائكه في ذلك انما هو في المحكي ولا تقديم فيه وانما التقديم في الحكايه
وليس فيما منشئ به في ذلك لانها بعد الوقوع بازمنه مطلقا
فان احدها عن الله اللهم الا ان يقال لغيره ان لا يثبت
اللوحي المنقوط على هذا الترتيب الذي هو عليه الا ان قبل خلق آدم
جاز ان تطلع الملائكه في ذلك آدم وتطلعوا عبقه على نوبه فوجها

ويروى

ويروى ذلك او الاختلاف المقصود بالاهباط مكان الاهباط ايضا
وتعد من اهتدي الهدي اي وجد الطريق المستقيم كما هو صلا
فقد الطريق المستقيم ملك وانما قال في الاول دل وفي الثاني شعر لان
كون هو اطمهم الى دار الله بدلول لقوله لهم في الارض مستقرا لا يهبطون
متعادين بدلول لقوله لغضبكم لبعض عدوكم وهم غير محذرين بدلول لقوله
الى حين بخلاف كون اهباطهم للتكليف فانه ليستفاد من فحوى الكلام
اولا تشبيه عطف على الاختلاف ما حذرين الامر من احدهما ليعاد
وعدم الخلود والثاني التكليف المقصود بالانحياز للجوارم بحسب ضبط
الرجل امره واحده بالسفر ولكنه اي آدم تسما ولم يحد له عمر ما سبى
تحقق معناه وان كل واحد عطف على ان مخافه وهو كما ترى
الى ظهور صفحه لان ضميرها الثاني راجع الى الجنة كالاول اذ لم يستبق ذكرها
فيلزم ان يكون الهبوط الثاني من المجله ايضا لا يلايه جعل استقرارهم
والارض يمنحهم فيها حال من الاول وان كانت مقدرة وقيل لان النوبه
انما صدرت وهو على الارض فلا وجه لترتيبهم على الهبوط الا باليه
ما في صلب وهو ضعيف لجواز ان يكون ابتداء التسليم في السماء

وانتهى به في الارض كما قال الامام عدي وجه ثالث اقوي من جهتين
وهو انه لما زال فاعلمه ابا الهيثم فسادا وفتح في فلسفته ان الامر لما كان
الزلازل فرعا زال بالتوبة فانما والى الله تعالى الامر لتعلم ان الاله باطلم
جراه على الزلازل حتى نزل نبيه الهابل كان تحقيقا للوعد في قوله اني جاعل في
سجته لانه انما يصح اذا كان الهبط الثاني بعد التوبة وليس كذلك لان
التوبة والارض بعد سس الامر بالهبط من الجحيم كيف يصح تأخره عنها
حال في اللفظ تأكيد في المعنى فان الجمعية المطلقة لا يقتضي كسرها
ايجاد الزمان ولذا قالوا معنى قولهم الواو للجمع المطلق انه للثبوت
الحكم للناسخ لم يبرح من غير تعرض لتقدم او تاخر شرط الجزاء
الاشتقاق فانه للثبوت ان اتحاد الزمان غيب في ما خذ في الزنط
الثاني مع جوابه جواب الشرط الاول ودعي عن قول انه ليس بشرط
وان كان ظاهر شرط الا ترى انه لا جواب له وما يريد به الكذب ان
ولذلك لا تأكيد ان بها حسن تأكيد الفعل بالثبوت وان لم يكن فيه
الطلب اعلم النون تأكيد في تأخر ما فيه من الطلب الفعل تأكيد المباني

فيه كالامر والنهي والاسبق فقام النهي والعرض والحصيل لان وضع
نونا النون لتأكيد فيه من الطلب لان ما يطلب لعصه للحصول قال الطائفة
انما للطلب في العادة ما هو مراده وكان ذلك مقتضيا لتأكيد فيه وقد
يحق لقسم وان لم يكن فيه من الطلب لان الغالب ان المسكلم لا يقسم
الا على مطلوبه وكثرة ربا دتها في فعل شرط فلو كذا انه بما المزيد
ما للعقل ذلك لجزية مجزئة لقسم في انه لما اكدا اوله شرط بما الزيادة
اكدا جزيا بنون التأكيد كما يقسم انه لما اكدا اوله باللام شرطه بالنون
والله لا فعل او لجزية مجزئة ما فيه معنى الطلب لاشتماله على ما يقسمه تأكيد
وهو ما المزيد كما شتمال فعل الطلب على الطلب المقصود لتوكيده لانه
يحمل في نفسه لا قطع بوقوعه بل شأني بالارسال والانزال وارسا بر ك
لكن كمال فضله ورافقه اكدا كلمة ان بما والفعل بالنون انما الى وحجها
الوقوف غير واحد عقيب لا خلافا للمعقولة وكرر لفظ الهدي ولم يصح
وضع المظهر موضع المضمحل لم يقل في من يتبعه لانه اراد بالتالي اسم
من الاول اي شتمال تناو له السرع والعقل بخلاف الاول فانه لا يتناول
الفعل لخصوله قبل الارسال والانزال وجه كون اشتمال ان في مسر هذا

وظاهر كل مدعى كمالا كان اذ لا منه تعالى بخلاف الهدى المضاف اليه كما
 فانه للسرف واطهار الكمال فلا بد من ثناء ولها واما اشتها ان المعرفة
 اذ اعتدب معرفة كانت الثانية عين الاولى فاكسري لا كلي وهو اي
 الثاني بما ابي به الرسل من الاعتقادات والعمليات واقضية
 العقل من الاعتقادات اذ لا دخل للعقل في الاحكام العملية عند الا
 أي من شئ ما اناه من قبل شرع مراعاة فيه ما يشهد به العقل لو كان
 عارفا بالهدى ولبعضه حصدا فاللرسول في معجزاته وما يترتب عليها
 مواظبة على الطاعات تجنبنا عن المعاصي معرضا عن الانهماك في الكد
 والشهوات فانه يكون من ادلها الهدى فلا خوف عليهم اي
 ليس من شأنهم اي كفاف من الحق مكره فصلا من ان عليهم كل
 ويقع عليه مكره بغير العقاب لان خوف الحق العقاب على
 شخص لا يكون الا بسبب العقاب وهو لا يكون الا بمباشرة الهدى
 والمفروض انهم محذرون عن المعاصي فكيف كفاف عليهم ان يحفظوا
 لا ينفون ان يخافوا في أنفسهم من ان يردل عنه حاله بان تباشروا به
 عنه لما يقدر ان الولي كوز ان يسقط عن مرتبة الولاية دون النبي

ولهذا

ولهذا قال فلا خوف عليهم ولم يزل فلا يخافون فتدبر ولا هم يحزنون
 عنهم محبوب من الطاعات والعبادات الواجبة او المندوبة لان
 المفروض انهم لم يتبركوا منها فحسروا عليه او على قوته بالخوف اي
 اذا تفكره ما ذكرنا طهر ان الخوف انما يكون على المتوقع اي الذي
 يتوقع حصوله بسبب وجود سببه المقتضى اليه كما شره النبي لم يفع عليهم عنه
 كفنا فلما لم يفع عنهم تلك المباشرة لم يفع عنهم خوف الحزن انما يكون
 على الواقع في الحال كترك الواجب والمندوب فلما لم يتبركوا به لم يحزنوا
 والحاصل ان من حصل العقاب الصحيح ولم يباشر الهدى عنه ولم
 يترك شيئا من الواجبات بل المندوبات ايضا لا تحق العقاب
 ويستحق الثواب نعم الله تعالى عنهم العقاب بغير لازمه وهو الخوف
 عليهم لا سببا كما مر وانتم لهم الثواب ما ترات ملزومه
 بطريق الكناية فان الثواب لا يرم لفعل الطاعات وما يرم
 بمقتضى الوعد وقد عرفت ان عدم الحزن انما يكون لفعل الطاعات
 على الكدوم والبلوغ وهو انبات النبي بالهدى فائدة على لغيره بل كما

نفي في عصاي وعصاي كأنهم أرادوا كسر الالف قبل تاء المتكلم لان الالف
كون ما قبلها مكسورا كما في عسك فلما لم يقدروا عليه قلبوا الالف الي
اخت الكسر فاجتمع ما ان مصر الى الادغام ولا خوف عليهم بالفتح قد
مروهم فسر ق من القرامن في لا ريب فيه واذا تامل النصف في
حق مراد المصنف من غير قول تعالى الا ان اوليا الله لا خوف عليهم ولا هم
يخزنون عطف على من سمع اقواله لعل ليكت في افراد المعطوف
عليه لفظا مع فسر او الضمير الراجع اليه وجميع المعطوف مع ضمير
الاعمال في اولها الله وكفره اعداياه وما الجمع في عليم ولا هم يخزنون
واو كان ايماء الى كثرة نعم الله بالعقل والشك كما سبق في تفسيره
يفضل به كثيره وبيد كد به كسر الالف واداءه وكذا بآياته وكفره
بالآيات حسدا وكذا بآياته كسر الالف في الكفر اذا اطلق تبادر منه الكفر
باسم تعالى فادعته براماتنا يكذبوا فقط لفساد به معنى كذا
محتمل على الاول واذا عتبر تعلقه بها لا يفسد مطلقا بل يكون مقيدا
بتعلقه بالآيات فتوارة فيكون الفعلان متوجها الى الحاد في كسر
متفرع على الثاني فقط وكل طائفة من كلمات القرآن المتميزة عن غير الفصل

حيث

من حيث دلالتها على الاحكام او العبر او المثال او الوعد والوعيد ونحو
ذلك من الطائفة والقراءة ولم يذكره المصنف لظهوره في ظاهر من
بالتشديد لانهما ليسا ايماء اي بعض من بعض او من ادي اليه اي
رجع فابدل عنها فابدلنا عنها يعني الثاني الاول والواو في الثانية
على غير ما يسكنها فلما انما يكون على القياس اذا تحركا او ادركهما
التحريك اختيار الاول حيث قال في الاصل اديه بالتحريك قال سيبويه
وضع اليقن من آية اولان لان موضع الغين واداءه ما اكبرها
العن واللام منه بالمثل مشوب اكبر من جيب واداءه البقا الثاني حيث
قال الاصل في آية الله لا فارما بمنزلة وعينها ولاينها بان لاسها من
القوم اذا جموا على كاعلال قال وبيع اواسه بالفتن بمنزلة كاهلها
من القول فحدث الله كقوله معصية الله والحمد لله رب العالمين
المنزلة هي آيات الفوار على ما هو اللفظ المتبادر او بالبيان المفعول
بان يراد بها الدال او العلمات المصداولة لآيات القرآن والآيات
التي في السموات والارض الدالة على وحدانية المسمى على اعتبارها في قوله
نما وكاين من آية في السموات والارض مكررون عليها وهم عنها معرضون

على عدم عصمة الابن من ابيه في العشرة ملك نفسانية يمنع
 صاحبها من الخبز ويوقف على العلم بمشاكل المعاصي ومساوئ الكفائر
 بالجواب من حجة اربعة كل منها جواب عن مجموع الوجوه
 المذكورة والجواب عن الاول ان الله لم يخلق آدم ليعلم لهج امة والنبوة لا يصور
 امة الثاني ان النبي لا يمتد بغيره بمعنى سلفه انه كان ملكا لكن النبي
 لا يمتد بغيره لم يكن من تكب النبي عن عاصيا فان دفع الوجه الاول
 من التمسك وانما ساء طامعا وعاصرا الخ ووجه الثاني والخامس
 استبعاد العبد والعصيان اليه في بيان الخواص الى ان قال هناك وفي البيع
 عنه بالعصيان والخواص مع صغر رتبة تعظيم للزلة وجب ببيع لا
 عنها فان دفع الثالث وانما اري صارها حورا بالقبول بغيرها
 فأت عنه من الخط فان دفع الرابع وجوب عليه ما جبر
 الخ ووجه السادس والافعال من الملائكة من حمله من حمله في الارض
 لو لم يخرج من الجنة لم يكن حمله في الارض ووجه السابع
 ان النبي لا يمتد بغيره بكنة فلهذا لا يمتد بغيره ولله عند
 الى آدم من قبل فليس العبد ولم يعرفه حتى عطف عنه ولم يمتد بغيره

عنه في موضعه

انما انه

نقيم

تقسيم راي وشايعا على الامر اذ لو كان ادعاءه من جهة نصيب لم يزل
 الشيطان ولم يستطع تقريره وقيل عنه باعلى الذات لانه
 احطاد لم يتعد وكان يمتد ان لا عاص عليه ولكنه عويث عليه ترك
 التحفظ اسباب البنيان فلما ورد مسراة مرفوع عن الامة فكان
 ان لا يعاوت عليه وقوله ولعله وان حسط عن الامة الى اخره يوده قال
 صاحب الكشف ترك الاول يسمى دسالا بهم خواخذون به كما ورد ان
 لمواخذة قبل الذر ومعه وعوايه كحدر الابناء ولطف لا سهم وند
 من ذلك بالغيث في لغة الله تعالى ان يسمى ذلك محصية وعوايه وليس
 لاحد ان يتجاوز عليه هذا هو الامم لخصه الابناء او ادى فعل عطف على
 قوله عويث في سلفه ان النبي لا يمتد بغيره وفعله ما سالكه اذ
 فعله الى اجرة عليه على طريق النبي المبقرة فان النبي قد قرر
 سببا تقضي الى شئ في الدنيا من غير مباشرة ذلك السبب فيكون المباشرة
 من حضرة الاخيرة ايضا حتى اذا باشرة احد عمدا لمحققة الضمان واذا
 باشرة ما شيا لمحققة الضرر الذي فقط واكل الشجر من هذا القبيل
 فلما شرع ما سلكه الضرر الذي يولى على طريق المذكور دون سبب

المواقفه على مباشرة المنه عن المحرم لا انتفا الصمد كالتنازل
 الاسم فانه اذا كان على علم بشانه بصر في الدنيا والآخرة
 واذا كان على الجهل لا يثبت اليه الدنيا قال في شرح التاويلات
 ويحتمل النهي ايضا عن الشيء على طريق المصلحة والرحمة بان يكون في المنه
 عنه ضرر ورجح اليه في الدنيا من دار ونحوه ولا يخفى على ذوي الكفاية
 ان لفظ المصداق منه فليما لا يقال انه اي الوجه الثالث باطل لانه مبني
 انصاف آدم بالنسبة الى المقابل للتدكر ولم يكن كذلك بل كان متدكر
 القوله تعالى فانها كما ركبنا عن هذا الشجر عليه ان يكونا ملكين او يكونا
 من الجن والانس وقوله تعالى وفاسمها لكما كنتم تنسنان كيف تحقق
 مع تدكير العدد والنهي والتاكيد لفهمهم ولو كان بسيما لكان
 احتياج العدد الى القسم للمحمل على ان كتاب المنه عنه فاجاب بقوله
 لا ليس فيها اي لاسس ما يدل على انه تناوله حسن ما قاله مخزوم ان يكون
 التدكير عسر وقت السان فليما لا ادرك منه لا طبعها الخ
 اقول هذا توجيه حسن لو كان من التدكير والنسبان طول عهد
 وهو غير محتمل كيف وقد روي عن اسعاس من العبد انه قال

دخل

دخل آدم الجنة فلما غرقت الشمس خرج الهم الى ان بصر في صحنه
 او نحو اجتماع التدكير في يوم واحد الرابع سلمنا ان النهي للمحرم انه
 لعل على ما لا غير الخامس الا انه عليه السلام اقدم عليه بسبب اجتهاد
 اختطافه فانه طعن النهر للتشبيه فان قيل كيف نظر ذلك وقد قال تعالى
 متصلا بالنهر فيكون من الطام ليس فليحتمل انه اوله ايضا بما مر من طامه
 وحطه واما حوى عليه ما جـ فان قيل كيف نظر ذلك وقد قال تعالى
 متصلا بالانهار فيكون من الطام ليس فليحتمل انه اوله ايضا بما مر من طامه
 حطه وكان محض الظاهر انه لا يجب عليه ذلك لارالمحطى
 الاحاد معدود بل مشاب لقطيع الشان الخطط لخصها اولاده و
 يحتمل ان يكون المحطى في الاجتهاد عيب مقدور في تلك الساعات
 الصحح خطاؤه وفيها دلالة على ان الحجة فخلو قوله خلافا للمفسر له دل عليه
 قوله تعالى اسكني انت وري وحده الجنة انها في جهه عاليه
 دل عليه قوله تعالى اسبطوا منها وهدايدل على الاول ايضا وان التوبه
 مقبولة وان لم يجب قبولها اذ لا وجوب على الله تعالى ان اقام المحرمين

ثم يجمعوا ووعدا بلبيل طس اولم يرد في ذلك ثم قاطع لا يحتمل الثاني
 وعند المتكلم يجب عقلا كما تفكر في موضع دل عليه قوله تعالى
 ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وان عذاب النار
 دايم وان الكاف فيه محذور وكلاهما مهم من قوله تعالى ولا هم فيها
 داما الثاني في ظاهر داما الاول دلائل خلود كافيه يستلزم دوا
 بلا مريه وان غيبه لا يخلد فيه المفهوم قوله تعالى هم فيها خالدون
 فانه يفيد الخصر عند من يقول بالحصر مثل كلمة هو قابل علم انه سبحانه
 وتعالى يريد به ربط الآيه بما قبلها وكذا ان يقال لما ذكر المحدثين
 بقولهم يا بني اسر ايل لما ذكر التوحيد وهي من قوله تعالى يا اسما الكاس
 اعبدوا ربكم الى قوله وانتم تعلمون ودلائل النبوت وهي من قوله تعالى
 وان كنتم في ريب الى قوله ان كنتم صادقين ودلائل المعاد
 وهي من قوله فاتوا النار التي وقودها الكاس والحجارة اعدت للكافرين
 الى قوله لهم فيها ازواج مطهرة وهم فيها خالدون وعقبها تعداد النعمه
 الخاصه بغير الكاس تلك الدلائل وما كيد هكذا افقت العا

الشم

النسخ والصواب بعباد بالبالا ان بعير العباد بالبيع لقوله
 فلان اذا جعل عقبة فلان اذا جعل عقبة ثم يعيده بالناس
 المفعول الثاني في قوله عقبة بالشئ جعلت الشئ على عقبة وتعدادها
 من قوله تعالى كيف تكفرون بالله الى ههنا اي تلك النعمه من حيث
 انها الحليل للتفكير والتكيد وناظر الى توحيد وحيث ان
 بها الح ناظر الى النبوه على ما هو متعلق بالاخبار خبر ارا الاحاره محذور
 انها المقدر في من ثبت بدل صفة على نبوه لمخبر عنها بكسر الباء اي كسر
 عنها ومن حيث استمال طاهر المعاد على خلاف الانسان حيث قال
 فاجاكم واصول حيث قال كنتم اعداء على وما يحسن بيعة وما هو
 اعظم من ذلك وهو خلق ما في الارض جميعا وخلق السموات تدل خبر
 انها المقدر في من حيث خاطب خطاب لما اي قال يا نبيا اسر ايل العلم
 والكتاب ندم اي من الانباء واللام في لكونه ليس بمعلى ما هم ولا
 الاقناع كونهم اول المؤمنين حصه كما سياتي بل يجمع في المعنى
 الموحى لال يكون اول من محمد وما انزل عليه وهي الدلائل لقوله
 والكتب السوره فان موضعها مخصصا بالان يكون اول من امن بما ذكر

لما سبب انهم كانوا اهل النظم في معجزة وادعيتهم المستفتحة
 والمنشور زمانه فبعد ما فاتهم هذا في دفع في وقتهم وحوال اصل
 ولذا صرح بهذا بقوله وانما انزلت حصدا لما علمكم وعرض
 بالاول لقوله ولا يكونوا اول كاف به بد نقير الكلام على
 طبع ادم المصوب سببا زيادة فائدة في ان الله تعالى والابن مره البناء
 وانما سبب في لانه مبني انه صفة انك قد عرفت في تفسيركم للدال
 الابن من الاسماء التي تثبت او الله على يكون واصل فيكون من
 المبني كما ان اصل اسم الله هو من البراءة والذالك في واصل الابن في
 لكونه في الله مستلصق الى صانعه اراد ان يثبت في المثال الاول او
 العكس الصانع مضاف الى المصنوع كما محذور الربط لمعنى هو ان
 كما في الثاني والاسم لقب لعقوب عليه السلام لانه علم فيكون حجة في
 الاصل بل عليه قوله ومعناه بعينه صفة الله وقيل عبد الله
 اهل في لعنه محمد الله واسم النبي محمد الصفة ومحذور العبودية
 من شرف الاوصاف التي علمت بها عليكم امي اعلمت بها عليكم بالتفكير فيها
 شكرنا فان بعض المقام لما كان محمل الذكر عليه الذكر القليل المحض حال

وحال

وحال القيام بشكرا جمع بينهما وتفيد النعمة بهم اي يكونها عليهم لان الله
 عيود جسود الجملة النعمة المذكورة هي على النعمة التي انعم بها على المحبين انفسهم
 ولله الم يرضى كلام الكشاف حيث نقل لصحة التصحيف لانه في حلق
 بين نعمة الاباء والاولاد مع الاعتناء بينهما في صحيح النص فقال وقيل اراد بها
 ما انعم على ابايهم والى عليهم عطف على ابايهم وقد عرفت ان الكشاف
 بان فيها اختاره جمعا بين التخصيف والمجاز جعل قوله عليكم مراد به النعم
 عليهم على ابايهم فلا بد من ارتكاب تكلف حذف او عتبار جامع
 بان يجعل الخطاب لجميع بني اسرائيل الحاضرين والعائدين ويمكن
 بان المراد النعم الواصلة الى النعماء طين ابا بوسطة او بغيرها اما الثاني
 فظاهر واما الاول فان ابا ابا والنعماء طين من فسر عن والفرق
 والقيل توبة نعم واصل النعم بواسطة ابايهم لانهم اسباب وجودهم
 الذي هو انهم نعم يرد على الكشاف وان تخصص النعم التي انعم بها عليهم
 باذالكهم من نبينا صلى الله عليه وسلم تخصيص ما يخص اذلال العالم
 على الحايص ولا في ربه بعبده بالامان والطاعة متعلق ما هو واجب
 وكذا قول حسن الامانة متعلق ما هو واجبكم والحمد فصار باره

الى المعاهد ووجه الى المعاهد لانه شبه بينهما فرق سقف عليه للوفاء بهما
 اي لعبه الله تعالى وعهدنا واهرامنا اي من العباد وكتب للفعل اي العبد
 متعلق العباد وظهر صحة قوله عن نفسه اذا كان المناسب لظاهر ما سبق
 لعقل عن نفسه واما عن روى جسد حشره وقوله فالنظر الى الوسايط
 وهما كذا وهو ان العبد وان كان من امس الا ان المقاييد مختلفة
 من الطرفين من العبد والازام ومن الله تعالى الاكرام اما اذا كان الحاصل
 بينهما سدا واخذ اختلف لعله كالعصيانا بالنسبة الى المولود او التخلل
 توافقا على سفسه ونحوه فلا يفرق المعنى من الاضافتين اذ لا مرجح
 من الجانبين بخلاف ما نحن فيه لانه لما طلب الوفاء وعدا لانها كان الواجب
 اشاره الاضافه الى من هو له وهو المفحول في الوضعين او لا من لعل ذلك
 اذ فانت بما عهد على غيرك فظهر ان الوجه ليس باضافه المص
 بل باضافه صاحبه الكشاف ولفظه المص بقوله وقيل كلاهما حصا الى
 المفحول الى ما فيه اي فاما في فارهبون مع المصدم اي تقدم المصحول من
 تكرار لمفعول او تقديره اياي اربها فارهبونا في وان قولنا زيدا ضرب
 يفيد التخصيص والى نقل الى الاضمار على شرطه التفسير في زيدا ضرب

القرينة على ان المخدوف يقدر حوثر كان او كذا في افاده التخصيص لا غير
 عن نفي واثبات فاذا تكررت الاثبات صار او كذا على ان الاثبات
 لا يمكن ان يعبر على وجه التخصيص بقدره كونه تفسير السامع وان
 لم يكن هناك شيء من اذواتهم ولما فيه من الفاء الجزئية الدالة على تضمين الكلام
 معنى الشرط كانه قبل ان كنتم راهس شيئا فارهبوني قوله فيكون او كذا
 الاوكد لان تكرار التعليل يؤكد للاختصاص وتعليقه بالشرط العام الذي هو
 وقوع شيء ما كيد على تأكيد بل التحقيق ان تاخير الفعل في محل ما بعد فاعبدوا
 فكل ظاهر في مثل زيدا وارهبته مفوض الى القرينة واما في الثاني وآيات
 فارهبون وآياتي فاعبدوا في نحو ذلك مما دخلت الفاء في المفيد بعد هو
 حملته مع الاسم حوثر ويحيط ويحيط اياي فارهبون غير له وركب
 حوثر الفاعل حذف لفعل المفسر وقد عتصم عن ههنا او لا بان ابا
 فارهبون لا يصلح ان يجعل مرماه الاضمار وعلى شرطه التفسير في زيدا وارهبته
 لان الفعل لمفعول بضمير لا يصلح ما صبا لهند الاسم على تقدير السلسط
 لا متناع توسط العاين لمفعول فسنح كحل عاينه مثل في كون الاسم
 منصوبا بالفعل ضمير تدل على المذكور كما في الاضمار وجيب بانه مفقوض

مثل ربك فكبر وهو كثير في الكلام من غيب خلاف في ان المصوب محمول
 الفعل وبنى ان الفعل لتحقيقه داخل في الاسم اي وما يكن فربك كسبر
 وانما دخلت اي الفعل يقع الاسم في موضع ^{الظن} كمن في ريدا فاصول
 وما يبايه بانه لا وجه لجعل الفا حرس مع ظهور كونه عاطفة على ما ذهب اليه صاحب
 المنقح ولا يقدح فيه اجتماع مع الواو العاطفة على ما ذهب ^{للعطف} الواو
 المحذوف على الكلام السابق مثل ادنو العبدني والفا لعطف المذكور على ذلك
 المحذوف ووجه التخيير ان مدلول الكلام الارهابي ربه بجد ربه كما ذكر
 في قوله تعالى كذب قوم نوح فكذبوا عبدا اي كذبوه تكذبا بعد تكذيب
 فارهبه المستفاده من فارهبوني بجد الربيه المستفاده تكذبا على اي
 ازهبوا فتيخاير ان ورد بان ليس في اي اي فارهبوني على تقدير الربيه
 ولو كان فمضيه ليس من تأكيد الاختصاص في شيء واجتماع حرفي لعطف
 منه وربك فكبر لازم فلا وجه لجعل المعاطفة حقترة الى العقاب
 كثيره مع ظهور النحر لانه الموافقة لمقصوده الكلام ونقل السمات نعم لما
 حذف الواقع للموقع المحسنه وحقت لمعالي المذكور لنفسه
 تحقيقا للمطابقة ودلالة على النجاسة واقامه للمذكور مقام ما لم يرد

كان

كان بعد الفاء اذ لا يقتضيه للوعد بقوله ادنو بعدكم والوعد بقوله اياي
 فارهبوني وداله على وجوب اسكر بقوله اذكر ونعمي ووجوب الثبا بالحمد
 بقوله ادنو اجمع ^{الوف} وعلى ان الموطن يسوغ ان لا يخاف احد الا الله
 بالحضرة المشاهدة من تقديم اياي وانما قال في الاول قضيته وفي الثاني داله
 لان دلالتها للوعد والوعد بالنعمي على البراقب لا التوام ومتقابل النعمي
 مع الحسبم بالنفا المطابقة دليل الارادة الا لازم في ارادة الامان
 بعد ان راجحت الحمد بالاعرية بقوله احنوا والحب عليه بقوله فالي معلم
 فيكون من عطف النخاص على العام لان المقصود والحمد للوف بالعبود مكان
 ذكر العام توطئة لذكره وتفيد لمنزل مستخدم بقوله تنبيه على استعظام
 بانه حصده قالي مفهم اشار الى ان حصده قالي عن الحاح المحذوفه في انزلت
 تحليل لكونه حصده قالي معهم انه اي المنزل الذي هو المصداق نازل حسب
 ما لعب منها فان القدان كان مذكورا في التواراه موصوفا كما كان النبي
 عليه السلام كذل الفعل بها معنى المصدر ^{الصدقة} الخطه او عطايا
 عطف على ناولها اي لكسب الامانة وفي القصص الواعية فان نوره
 الا حور الكمية غير قائله للنسخ فعل بها معنى المصدر والموافق ما في الحاح

للشيء كذب ليدعوا عطف على في القصص كالحكماء أي يخالف القصص ما
 بعد ما من الأحكام فأنها قابل للنسخ لكن لما كان في الحقيقة سال لأنها
 من الحكم الأول لم يخالف الناصح والمبتدع بل وافقه وطالعه بسبب متعلق
 يخالف حيث متعلق بمطابقة المقدر في قوله القماد وبيان البرهان
 لذلك لا كتاب أطاعها إلا بيمان به عرض قوله ولا تكونوا أول كافر
 بأن الواجب أن يكون الأول من آمن به وبهذا يندفع ما يقال إلا لافاً
 في تفسير النهر بالاولية إذا كفر من هي كسفة ما كان لأنهم على اللوج
 أهل النظر في محبة الله والعلم بأنهم لكونهم أهل الكفاية فيهم ذلك
 والمستفيين به أي المستصرين من الاستصحاب لا استقصاء
 ومعنى استصاحمهم على الكفرة أنهم كانوا يطلعون النصرة عليهم بأنه
 ينظر في ذلك أو كذا وتقبلكم والمسرير بزمانية يروي بكسر الشين
 وفتحها أقول ههنا يجب وهو أن العبارات الواقعة في هذا
 يقتضيه رجوع الضمير إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله إلا في فإن من
 كفر بالضمير أن فقد كفر بما يصره يقتضيه رجوعه إلى ضمير الله
 وقع هذا من تعبيرة عبادة الكاف حيث ولا أنهم كانوا منسرين بزمان من

لم يفتي

والمستفتين كفروا به وكان بعدون ابتاعه والى أن كلهم فلا عت
 كان أمرهم على أحسن اللهم إلا أن يقال أهل التفسير في مع مرجح الضمير في به
 فقيل هو الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله ذكر الانزال المقصود للمنزل عليه
 وقبله أن فكان المص اثنان في الوضعية لا يجوز إلا من واول كافر
 وقع خبرا عن ضمير الجمع جواب عما يقال إذا واول فعل المفضل كما ذكره هو إذا
 اضيف إلى النكرة كان لفصل الموصوف على المضاف إلى التوزيع إلى
 العدد الذي هو على مطابقة له فله هو فضل رجل واهم فصل حلتين
 واهم فضل رجال يعني أن هذا الجنس إذا ورع رجلا رجلا فهو فضل من كل رجل
 وإذا ورع حلتين حلتين فهما فضل من كل حلتين وكذا الجمع ومنها الموصوف
 جمع والمضاف إليه مفرد فلا مطابقة بينهما تقدير الجواب المطابقة
 تحصيل ابتداء ويل المضاف إليه يجب لصحة جماع في المعنى بعد أول قرين
 أو أول نوح تبار ويل الموصوف بأن كحل مفرد يكون لمعنى لا يجوز كل
 واحد منكم أو أول كافر به على أن يراد تعميم النفي وإذا حال كل واحد بعد اعتبار
 حكم النفي كقولك ك ما حله أي كل واحد مناهية المراد به التعريض بأنه

كان الواجب عليهم ان يؤمنوا به قيل كلا كل واحد لما عندهم ^{من} ~~الكتاب~~
 الاوليه لادلوله لا الوالد لال على نطقه الظاهر والاشكال كقولك
 انا قلت كذا بل قيل للنفس انما هو المراد ولا يكون اول كاف بما نزلت
 من اهل الكتاب فلا يرد الاشكال شركي العرب القرينه لهذا القول كقول الحكماء
 مع اهل الكتاب او المراد لا يكون اول كاف به ممن كفر بما معه من الكتب
 فعلى هذا ضميمه لا محكم وعلى ما سبق بما نزلت هذا الوجه هو الذي قصده
 صاحب الكتاب بقوله وقيل الضمير في به لما محكم لانهم ادكفروا انما يصدر
 فقد كفروا به بمعنى كونه معهم اعتقادهم به وادعاهم وقبولهم له لا مجرد
 الاقرار ان الرما في من يخص باهل الكتاب ولا يتناول المشركين من الاعتراف
 فلا يرد ما قال الفاضل التفقار في قد يتوهم ان جواب البتة
 عن الاشكال المعنى وليس كذلك لانهم يكونوا اول كاف بالتوبة بهذا
 المعنى بل المشركون مسلمين وانما وقع قولك بعد الكفر بالانما اخوان اول
 لا يكون من المشركين كمن كفر عنه على حمزه واداه السببه والمحنة
 لا يكونوا في الكفر والعناد مثل المشركين ولكن من الموحدة والكتاب ما ليس
 وادل اعمل التفصيل اصلا والحمد والوداد في الوداد لا فضل له لا فاما و

وعينها

وعينها واد وقد دل الاستفراء وعلى انتفا الفعل مما هو كذلك وما بينهما
 واصلا وولي فابدلت الواو وضمه لانها مناضا لازما ولم يخرج كذا
 الاصل كما خرج وصفت ووجه كراهته اجتماع الواوين وما ذكره من سبب سبويه قيل
 فعل واد اصله ادا ل معنى وذل اي لما وحده الموصل بمعنى الملبى فابدلت منه واد احيقا
 غير قياسي اذ القياس في تحقيق مثل هذا النمره ان يفسر كنهها على ان يكون قبلها
 بحرف اواء دل من ال معنى رجح فعلت حمزه واد اقصاء او دل فاعيت
 الواو في الواو وهذا ان القولان للكونيون ووزنه على الثاني اعقل ولا يستدلوا
 بالايان حمزا والاساع لها خطوط الدنيا في اشارة الى امور الاول ان قوله ولا يستدل
 استعاره منه منية على السببه استبدال خطوط الدنيا بايات الله بالاسد
 وهو ظاهر الثاني ان الثمن استعاره اصدية حيث سعة خطوط الدس لكونها
 مطلوبة عندهم مرغوبة لديهم بالسدى بقرينه اتباع الاشترا عليه الثالث
 ان الايات المعصاه كمنه حيث شبهت لكونها مبدولة من سل خطوط الدنيا
 بالثمن بادخال الباء عليها وانما غير عن خطوط الدنيا بلفظ الثمن اشارة الى انها
 سفلى ان يكون وسيله متدله حفره في مثل المارب لا مرغوبة مطلوبة بل
 ما هو عند الاسا اعني آيات الله تعالى وفيه تعويج وكمنسل وقوى حيث
 جعلوا الاسرف الاكمل وسيله الى الالهس الا زوال واعراب لطيف

حيث جعل المشتري ثمنه باطلاق لفظ الثمن عليه ثم جعل الثمن مثل كايضا
 كما لا يجله ثمنه بخلاف ابي عليه في نظيره في كون لطفه الاستعارة وعله
 سببا باعتبار الوصفين المتخالفين قوله تعالى فواريد فواريد من قصة ابي بكر
 من قصة وهي محياض القصة وحسبها في صفا التواريد ووصفها في
 الفواريد لما يتبين في الصفا واللطف استعاره الاسد للرجل السباع
 ثم خلعا عربيه بل بديعه الرابع ان في قوله بان في حضنا فاحمد فاد هو
 بقرينه السبا في اعني قوله اسواجا انزلت وقوله لا تكونوا اول كافيه
 قيل استعاره الاسترا بالايات للاستدلال بالايان بها انما
 اذا كان لو ان موافق ساهم تركوا الايمان بها بما مله خطوط الدنيا كما
 في تفسير قوله تعالى اوليك الذين اشتروا الصلوة باليهدي وقسمها
 ليس كذلك فذا بنى الكلام على ان الايمان بل نورية كما ان
 بالايات كبر النورية فتحق الاستدلال بلامه فتدبر قل كما
 لهم رياسه وريوهم الى قال صاحب الكفاف ولم يرقصه المصلا
 التقيده خلاف الاصل وكذا الحال في القول الثاني ولما كانت الاله البنا
 مستحله على ما هو كالمساوي لما في الاثنتيه فان تدكير النعمة والمحرص
 على الوفاء بالعهود والايمان والسرهم الطاعة كالمقدسة للمحرص على الايمان

باللعصيان ولان الخطاب بها اي بالالباب فقه كاعم العالم والمعلم
 فان قيل هذا مخالف لما سبق من قوله خاطب اهل العلم والكتاب منهم
 فانه يقتضي ان الخطاب بها للعالمين قلنا ان نبي اهل اهل الكونهم
 اهل الكتاب عالمون بابهة الى المتكئين لان بعضهم عالمون بالنورية و
 احكامها وبعضهم محملون بهم والى ذلك اشاره بضم الكتاب الى العلم الاول
 واطلاع اهل العلم في الثاني فالوصف فاللبس لفتح اللام وهو الذي
 ليس من باب ضرب الخلط واما اللبس بضم اللام وهو الذي فعل
 من باب عالم بمعنى الكساء اللباس وقيل يلزم جعل النسب سببا في استعاره
 الى ان هذا المعنى مجازي لا حق كما يشعر به قول الجوهري ليس عليه لام
 لكن كلام الاساس يدل على انه معنى جوهري حيث قال في بيان المحقق
 عليه الاخر خلط لكن كلام الاساس يدل على انه معنى جوهري حيث قال في
 بيان المحقق السب على الاخر وفي امره ليس بالضم اذ الم يكن واضحا
 على الاول لا تخلووا الحق المنفرد بالباطل الذي تحت عونه فالبيان في صله
 ليس او المعنى من على الثاني لا تخلووا الحق ملتبسا اي سببا غير صحيح
 خلط الباطل باليداج للاستعانة كأنهم لم يروا بالايمان بقوله اخروا ابا الز

وترك الضلال بقوله ولا تشتره فان النهي عن فعله امر لصبه وهو الاصل
 كان الاصل لغيب طريقتان احدهما عن ذلك الغيب يسمح دلائل الجنب
 مدسوس عليه بالنسبها ^{والثاني} احقا تلك الدلائل عنه ومنعه من
 الوصول اليها والسماع لها ذكر الاول بقوله بالتبليس على من يسمح الحق وذكر
 الثاني بقوله والاحقا على من سمحه عطف التبليس واحقا الحق اعم من عدم
 وجوده في التورية ومن نصية ونحوه غدا ومن تحريفه ونسب بل الا خلا
 ما هو عليه فيها او لصب ما ضمرا ان على ان الواو بالجمع وهو المسمى
 بواو الصرف لصفه المعطوف عن اعراب الحق المعطوف عليه اي لا
 يجوز التفرع الحق بالبطل وكما هو معنى لا يمكن حكم لسن الحق وكما هو
 يورده النصب ما ضمرا ان انه في صحف ابن مسعود اي وانتم تكتمون يعني
 انه المضارع يكون مقدرا للحصول مضمون العامل فيكون النهي عن الجمع
 والكتمان وهو غير الواو المذكورة وفيه من التعبد بالحال اشعار بان
 استقناع الدين بالصحة من كتمان الحق اقول كحقه ان الاصل في لفظ الحق
 والبطل ان يجرنا على اطلاقهما ولا يراد بهما المعنيان السابقان وان
 الزايد في الكلام هو المحط للفائدة فاذا اريد مطلق الحق والبطل لم يكن لسن

بالبطل

بالبحر اما مطلقا بل اذا كان فيه كنتم الحق واما اذا كان فيه حيلة فلا يورده
 قوله تعالى وانا اوباكم بعلي وادوني صلال جين فان فيه لسن الحق بالبطل
 محاصل الصحيح وكنتم الحق هكذا كتب ان نفهم هذا الكلام عالمين ما كنتم
 كاستمنون يعني ان الجملة حال لبحر عالمين وان مفعول يعلمون حذف لدلالة ما
 سبق عليه فانه اي كونهم لا يسيرون كما عن من علمهم بذلك افتح من كونهم
 كذلك مع حيلهم به اذ الجاهل لصح ابا بشر قد خذركم خلاف العالم به ولم يصح
 بالفتح لانه لازم بين لم يخس الاخص لسن الحق وكتمه وكأنه قصد الى ان
 العلم بفتح ذلك من الظهور كسب يستغنى عن الذكر وانما المحجج العلم بكنتم
 بحالكم وفيه من التفريق ما لا يخفى والمقصود بهذا الكلام بيان اراد
 الحال لسن التعبد بالنسب بل الزايد بفتح حاليهم لعم صلوته المسلمين وكونهم
 غيرهم بما كلاً صلاً لا ذكره يريد ان الامام في الصلاة والذكاة ليس
 للاساره الى المعلوم ان الامام في الصلاة معلوم المعنى بل لا الحسن والدلالة
 ان صلاة عبد المسلمين ليست بصلاة وكذا زجاسم امرهم برقوق الاصل
 وهي آفاده الصلاة وابتا الذكاة بعد ما امرهم باصولها هو الاصل بالحكم
 البناء اساس لا تثبت بل لغرض الى الحكم بالاصول كما هو الوفاء بالحكم

تعالى والرببه جنبه والايما انما انزله والتعوي فان قيل هذا مخالف بما ورد
 في الحديث ان الاسلام نبي على خمس شهادة ان لا اله الا الله ^{محمد} والرسول الله
 واقام الصلوة وايتا الزكوة والحج وصوم رمضان ^{مكمل}
 الا الصلوة الزكوة اصل لنسبه الى سائر فروع الاسلام كما سبق في تعيين
 الصلوة الآيه وقد نصم اليها الحج وصوم رمضان وان كان فرعاً لنسبه
 الى الايمان عتبر بعضها جهة لغيره في الحديث جهة الاصل فلا يقال
 وفيه دليل على ان الكفار خما يطون بها اي لفه ^ب وعه الاسلام وهو قد
 استغنى والعوام من الحقيقة غيبه علمه مناج وبار ما وراء النهر من الحقيقة
 المتخاطبون با دار ما يحتمل السقوط من العبادات اليه فذهب القاضي ابو
 والامام شهر الاله ونحو الاسلام رحمهما الله وهو المختار ان المتأخرين
 منهم ولا خلاف في عدم جوار الاداء واخلال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء
 بعد الاسلام بل يظهر فايده الخلاف في انهم اهل يعاقبون في الاشياء كالتوبة
 بزيادة على عقوبته كمن يعاقبون بترك الاعتقاد كذا في المنزلة فظهر ان
 بكل الخلاف هو الوجوب في حق المواخذة في الآخر على ترك الاعمال
 بعد الاتفاق على المواخذة بترك اعتقاد الوجوب والذكوة من ذكي الزرع

اذا امتحان ان اخراجها يستلزم اليقين ان الذكوة ان كانت من ذكي كمن
 بمن يوجد المناسبه بين المنقول عنه والمنقول اليه عتبر المال
 وصاحبه كذا ان كانت من الذكوة بمخرج الاظهار وقيل الركوع ^{الخصم} والمضجوع
 والالتفات وبهذا يخرج الجواب عن استدلالات احمد والكرخي ^{الطحاوي}
 وبعض اصحاب النافذ بل لا يعلو على وجوب الجماعة فانها حينئذ لا تكون
 قال بقيد العرضية علمك بمخفى لعلك آتاه من الناس بالسل لتوحيد التعديل ^{عند}
 القرينة قد يكون بمعنى التحقق والتسبب نحو بل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون
 حوروا دعوتهم بما فعلوا وقد يكون بمعنى حمل الخطاب على الاقرار بما تعرفه
 الحاية اليه نحو ضرب زيد اذا اردت ان تحمله على الاسرار بال
 ثم التفسير لا يجب ان يكون الذي خل عليه الصيغة بل يجوز ان يكون ما كثر
 الخطاب من ذلك الحكم كما في قوله تعالى انت قلت للناس الجوري واس
 المين فان القرينة للتفسير بما تعرفه عيسى من هذا الحكم لانه قال ذلك وكل
 الادل الثاني في مناسبتهما الا انك لا تخفى على المتأمل البصير وان
 جوزه الفاضل والتحرر مع توجه معنى انه ما كان ينبغي ان يقع ^{للمعجب}
 اي سان انه لفصاحه من شأنه ان يتعجب واعلم ان امر الناس بالبدليس ^{مهمنا}

في نفسه بل باعتبار تعلق نبيون به كما سياتي بحقه انشا الله تعالى من البرزخ
 البحر يتناول كل خير اى يطبق عليه انهم يامرون بكل كالمست اشارة
 الى ان نبيون استعاره تتبعية مسببة على تشبيه تركهم انفسهم من الخير
 في الفعل والامال والاحمال ان يسيروا الرجل نفسه بغيره لئلا يفسد الحال
 ايضا للتفصيل للسكر وزيادة الفصح افلا تفعلون مع صمكم لغيري ان
 مفعول تفعلون محذوف لدلالة الفتح عليه وهي تلاوتهم الكتاب افلا تفعل
 لكم بمنعكم لغيري انه فسر له اللازم عما يحملون وخامسة عامة ملاوكم الكتاب
 بسبب اى الفتح صمكم شرعا وفائدة العقل ادراكه فلا تمك في ذلك للمفسر ثم
 القوة عطف على الادراك وان فعل الجاهل بالشرع باطلا اى قوله مع صمكم شرعا
 وفائدة العقل ادراكه فلا تمك في ذلك للمفسر ثم القوة عطف على الادراك
 وان فعله فعل الجاهل بالشرع باطلا اى قوله مع صمكم شرعا وفائدة العقل
 حرم الجاهل عن العقل باطلا اى قوله مع صمكم شرعا وفائدة العقل ادراكه
 العقل لفتح سليمه هي في الاصل المحرم المعصية في فم النفس واما السكتة
 مثل في الربط الا باعرا لا نقيا والعموم الفوط نفعه صمكم غير فلاح
 المفاسد الوعظ اقول فيه اسكال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لم تقولون

ما لا تفعلون قوله تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون يدل على المنع
 ان يذبح بان سبب نزوله ما روي ابن الماسين قالوا لو علمنا احب الاعمال الى الله
 ابد لنا فيه اهلونا والفسا فانزل الله ذلك لا يقال العبرة بحوم اللفظ لا
 بخصوص السبب لان هذا ليس من ذلك القيل لوقاس من هذا الامر وذلك
 القول فليسا بل فان اسلال الامر من سبب الاول امر الناس بالبر والى عدم
 ترك النفس من البر اما كون الاول ما حوربه فظاهر واما كون الثاني كذلك
 ان النبي عن مثل هذا الشيء امر بصدقة يحصل ما قبله لغيري انه الخطاب لبني اسرائيل
 لانه ظاهر للمسلمين لا سئلتم التهلك باطوار البحر والفرح لو كان
 الله تعالى اشارة الى من معنى البصر الصوم والتوسل عطف على انظار عن
 الاطيسن الاكل والجماعة حتى يجابوا منطلق قوله استقبلوا وعلى جوابكم اذ جريد
 احصا احصا فجمع الى الصلاة اى النجا اليها ويخبر ان يراد بها الرعايا
 استعينوا بالصبر والالتجاء الى الله عاذا لا تبتهل الى الله تعالى في ربح اليه الله
 يطنون انهم ملاقوا ربهم وانهم اليه راجعون اى يتوفون لا نزاع في قبض
 ملاقات الله تعالى على كحيفة لكن القائلين نحو اذ اوردوا جملونها محارا
 حيث لا مانع كما في حق الكفار القائلين بعد ما رويها بما يناسب المقام كلفاء

الثواب منها حيث حمل النطق على التوقع فظهر ان لا قاطع بذلك ولذا قال
 صاحب الكشف اي يتوقعون لقاء ثوابه والمصالحا كان من القائلين بحوار الواد
 وانه ما دل بعد الثواب بل قال لقاء الله تعالى فيكون مراده رويته تعالى ثم
 لما كان المراد برجعهم اليه تعالى الى حمل النطق على معنى التيقن خصصهم الى جزائه
 مطلقا كما ينبغي ان يراى ان يراد به اذا حمل النطق على معنى التوقع ودم الى جزائه
 الخاص وهو الثواب الله اشار بقوله وسلا عسره من الثواب والاكرام فعل فعل
 هذا معنى التوقف الرجاء ويحتمل ان يكون مراده بالتوقع الانتظار وما فاع
 الله تعالى الموت كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده ما اخر البخاري من حديث انس
 عن عمار بن الصامت عن ربه عمار احب لقاء الله احب لقاء الله لقاءه
 من كره لقاء الله كرهه لقاءه فقال ما يشاء واحض او اكره انما لكره
 الموت قال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشر برضوان الله تعالى
 وذكر اخيه فليس شيء احب اليه مما افاده فاحب لقاء الله وحب لقاءه
 وان الكافر اذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته فليس شيء اكره اليه مما
 كره لقاء الله وكره لقاءه فاما المراد مما عنده تعالى ما يحصل لهم من عذاب
 الجنة وانا ان الغور بالسجادة قبل الموت وفي القبر على هذا التحقيق لا

عنها

عنها ما اورد التحرير التفتت راني حيث قال لا يخفى ان الرجوع الى الله تعالى
 او المصير الى النار لا يكفى فيه النطق بل يجب القطع فحطفت قوله واهم اليه
 راجعون على انهم ملاقاتهم يوجب تفسير النطق بالتيقن المفيد اللهم الا ان بعدله
 عامل في اي يعلمون مع انه خلاف الظاهر على انه من دفع بما ذكره في المقاصد
 حيث قال لا يجب ان الايمان يريد بعض على انه القول بان المتعبر من
 الكل هو اليقين ان ليس للنطق العالبي الذي لا يحطر مع النقص بالنال جملة
 حكم اليقين محل نظر وقد قال صاحب المواقف الظاهر ان النطق العالبي الذي لا
 يحطر مع النقص بالنال حكم اليقين محل نظر او نطق محض اليقين وقوله
 تعالى محض المحر اليه الرجوع اليه محض المجاز حطفا لمعنى مسقونهم بحشر والى الله
 تعالى فيجاءهم على حسب اعمالهم ان خير فيهم وانا ان سرفا ويؤيده اي يكون
 النطق محض النقص كان النظر لما ساء به حكمه الرحمان اطلق عليه يعني ان
 اطلاق النطق دارادة اليقين ليس على طرفة عين المحقق بل استمارة
 كتمهين التوافق اي كما ان اطلاق النطق على التوقع بطريق التضمن لا المحقق
 الشرايف اطراف الاضلال التي تدور على البطن جالفة اي طاعن
 وخارج وانما لم يقل علم لعدم علمه على غير رسم وندبه النكته قدم ما ويل

الظن بالتوقع على تأويله النقص فان نفوسهم من راضة خالصة من وعدة علي
 بعض الاعمال والضايح اجرة زايده على مقدار عمله فراه برادله بغيره
 وثبت طراد الشرايح صدر وحضا حكمة لحاضر كانه يستلزم اوله بحلا
 حال عامل تيسر بعض الظلمة اي تكلفه بلا حجب ومن ثم اي من اجل
 ان العبادات لا تكون شاقه على الشاقيين الموصوفين قال عليه السلام ^{حجت}
 فروعهم في الصلاه الحديث من روايه النبي عن اس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حجب الى الطيب والنساء جعلت فرة
 عيني في الصلاه ولعل السيرة ان فيها ضايات الرب ^{المذكورة} مع الاحور
 كرده للتوكيد اقول الماحل ^{النعمة} المذكورة اوله على نعمة الاولاد و ^{النعمة}
 المذكورة ثانيا على نعمة الاباء كان الاوجه في بيان وجه التكرار ان يقول
 لان المقصود بالاول تذكير النعمة على الاولاد والثاني تذكير النعمة على الاباء
 خصوصاً متعلق بتدبير العفصل لغرض تذكير العفصل بخصومه لكونه حل
 النعم ورطب بالوعيد السديد بمعنى قوله تعالى اتقوا ربكم الله عطف على
 فالمنفعة اذ كروا النعمة ^{النعمة} اي عاكفة ومانع من حمل العالم على وجوده سواء لعالي
 بالموجود ليعمل فلا يتناول من خصا ومن يوجد بعدهم من كل الانبياء وان

ياول الملك ولتخذ استدلال بعضهم على تفضيل النبي على ملك كما سبينا
 قيل ان بعير داي حكم الله تعالى بحرف التورية ونحوه بما جهم متعلق ^{هو}
 صعيقة اذ لا دلالة على تفضيل من كل جهة عموماً ولا من جهة الفرة
 والمكانة عند الله تعالى خصوصاً غاية ان يكون لهم فصل على الملك بامر
 لا ينال فصل الملك عليهم باحوال كثيرة وقد سبق في قصة ادم عليه السلام زياد
 كلام متعلق بهذا المقام ما فيه من الحساب والغدا ^{لغنى} انه ليس لطيف
 اذ ليس المقصود الا لهما في ذلك اليوم بل مفقولة لا بالحكمة بل باعتبار ما
 يقع فيه لا بعض عنما ومنه حرمة اهل الذمة لانها تقضي عنهم شيئا ^{المشقوق}
 نصبه على انه مفقولة لانه مستحسب ^{بالنعمه} وعلى هذا العن ان يكون
 قصداً لانه لازم واما اجرائي معني كفاي فلا يسيب كنهنا ويراوده اي
 منكر امع تنكير النفس للنعمة اي تعميم الحكم وهو عدم الاستدلال في الجمع
 والمنفوع فيه وله الاتفاق الكلي للطين من نبي اسفل فان عدم الاستدلال
 اذ لم يخص بعض الشفعا ولا بعض المسفوعس ولا بعض المحفوق كحصول الدس
 الكلي فحذف عنه الجار وجرى مجرى المنفوق ^{بما} سم حذف ^{بما} على يد
 الكسائي فانه لا يخرجه حرف العاية الا ان يكون قد حذف الجار اذ لا نعم

العائدين و قال بعضهم لا يجوز الا ان يكون المحذوف جملة الجار والمجرور وقال
 اهل العربية منهم سيبويه والاسخس نخز الاعيران وقال بعض المحققين لا يفس
 عندي ان يكون الحرف قد حذف او لا فجعل الطرف معناه لا كما قال الشاعر
 و هو شهدنا سيمان و عامر ثم حذف العائدين قالوا الحسن المحذوف حذف
 الصلة ثم الصفه ثم الحرف حتى انه يصح في الصفه لان الجملة التي تقع خبر عن
 المبتدأ حديث عنه فبنيته ما يعايد منها تعقبها به كقولهم ما بجمل الصفه كما لصمد
 سهو جملة الصفه بجمل الصلة من حيث كانت الصفه توضح الموصوف
 كما ان الصلة توضح الموصول الا ان الموصول يلزم ان يصل والموصوف لا يلزم
 ان يوصف وانما حصر في الصلة لانها كبعض اجزاء الكلمة فادراكه
 بعينه الله فله رتبة الذي والفعل وفاعله ومفعوله فنزل به اسم مفعول فافترقا
 التحقيق كلاف بعض الاربعة وكان لمفعول ادلا لكونه فضله قد ورد حذفه
 في غير الصلة كثيرا كما حذف العائدين المنصوب من الصفه من قوله
 اي قول الحادث من كذا السعي او مال اصابوا اي اصابوه بمعنى وجده
 وهو من قطع كنهها الى نبي عمه اي ابلح محاتني وولي نبي عمي فحذف
 وصل بل كان اذنب النهم و منهم فاعجبهم عصاب كتب النهم

مدار انهم يرجع لها جواب فما ادري عيبه ثم ما و طول العمدام مال صا
 من مك لا مدوم له وصال و قد حس لعرب العلاب اي من نفس الثانية
 التي هي غيبه المجري عنها وهي التي لا تؤخذ منها عدل و معنى لا تقبل منها
 شفاعه ان حات شفاعه شفع لم تقبل منها او من الادلى لغوي نخز ان
 الا الى و لغوي نخز ان يرجع الى الادلى لغوي انها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها كما
 لا يحسب عنها شيئا ولو اعطيت عدلا عنها لم يؤخذ حسبا و كأنه ارد بالادى
 لغوي ان يدفع الخذاب احل عن احد من كل وجه سيبويه الى ترجيح الوجه الثاني
 على الاول فانه اما ان يكون قهرا الى آخر لغوي ان المراد لغوي حسم ما يتصور في ذلك
 الدفع من الطرق غايته انه لم يراع في الذكر الرتب و غير في طرق العظمه
 الا صلو حيث لم يقبل ولا شيء اي لنفس الجارية لصبرها اي الى اساده الى ان
 لم يلق من محسن كذا لا يصح ان يند الى احد و انه لا خلاص لهم سدا
 الهمة لما في تقديم الحب الدخ من نوي الحكم فاعترض عليه بان المعصود
 الا به لغوي اندفاع الخذاب و عدم الاخلاص لانه المناسب لوجوب الاتق
 واما الدخ بالعرض مع التود الضمير في تؤخذ منها عدل الى النفس الثانية
 في غايته الظهور ان حمل دلائهم غير من على ما ذكر تكلف والجواب عن الاول

العائدين لغوي ان ضمير
 في الموصوف عائدين الى النفس

ان الآية لما نزلت لاقاط اليهود وقطع نعمهم ابناءهم فخلصونهم كان المقصود
 يسوق الآية على الذبح لا الاندفاع فيكون معصودا اصلها لا بالحرص وعلى
 ان عود الضمير لا يعمل منه شفاعه الى الاول في غاية الظهور بل ظهر من ذلك
 الترجيح وعن الثالث وذكر من فائدة التفسير خاصية افاذتها حصصه الترتيب
 مبنية على قاعدة علم المعاني فكيف يكون كلفا هذا اذا جئنا رجوع الضمير
 الى النفس الاولى والثاني الى الثانية فيكون من قبيل اللبس والفساد والمرتب
 والاعتكاف لو صدح الرجوع بادني ملاحظة العبارتين وبعد ملاحظ في هذا
 وجدت في تفسير الكواشي تصرفا حيا حتى انه لم يذكر وجهها غير بمنحوس من
 عذاب الله اصل التمس الاعانة فالمراد الواقعة سان النفس من
 الكثرة يعني ان الضمير او اعاد الى النفوس الكثرة حتى ان هذا يكون من
 قبل ما قدم ذكره من لال لفظ آخر خلاف خل فما حكم من عهد عنه فاحسن
 فان الضمير عايد لفظا احده لانه في متن الجماعه ثم لما ورد ان الضمير عاد الى
 النفوس كان المناسب من التانيث لاهم بالتذكير ومعه قوله و
 تركه بمعنى العباد اذ لا يابى كما يقول ثلاثة النفس بالجمع تانيث
 النفس تانيث لال النفس بالاسم خاص اذ الرجال قد تمسك المتعذر انهم

هذه العاشر العاشر
 والفرق ما دلل على العبد والناية الى العبد
 لسان الله الصالح المذكر من كونه تانيثا لغيره
 تانيثا لغيره من

على نفي الشفاعه لاهل الكبار حص اهل الكبار بالذكر لانه المتعارف وقد خلا
 قبول الشفاعه للمطيعين في زياده النواب وعدم قبول الكفار صلا فانه
 وفاقا واجيب بانها فخصوه بالكفار للايات والاحاديث يعني ان
 الآية عام حص منه البعض للوفاق في قبول الشفاعه للمؤمنين في زيادته النواب
 مع تحول اللفظ اياها لظن ان نفيها يكون طسا للوفاق فيجوز كخصه بالامان
 والاحاديث الواردة في الشفاعه لاهل الكبار ويؤيده ان الخطاب معهم
 هذا اناسه للجواب بعد تمامه فايك ان تنوهم انه من الجواب فخطي المص
 فخطي عطف حرسل ومكاييل على الملايكة يعني انه من عطف الخاص على العام
 لزياده الاعمال لسان الحس اصل ال اهل لان لصعته احسنه اول
 البصر من قبل علي بن حصو اهل وحبب بانه لم يسمح اوبل وسمح اهل
 ولو كان اصله ذلك لو حد حصو فانه مما لصغر في الجملة ولا يرد ان
 وبادلي الا حطار بمنه فانه قد يرد للتخفيف وقد يقصد كصغر من له حطرا او
 وقال الكبار اصله اول وقال بجمت اعراضا فصحا يقول اوبل في لصعته
 قال لعجب بعد صار اصلين معنيين لا كما قال اهل البصر ونحصر بالاضافة

كل عشر من الماء رجلا فقال النظر وكل امراء دلزت فان كان
ذكر افاقته وان كان انشئ ما بقوه وكان ذلك عظم الدرر كمال
الشاعر من عظم الزراء في ما ارسى بقا النبات وحوت البنيان مجنه
اي البلاء مخفى المحنة ان انشيد لكم الى صميم وهو صدر لبحر وديده
ويستحقون اطلاق عليها اي على كل واحد منهما وخزان ان يشاء بذكركم الى
المجمل اي جملة الجمل صميم والاحاد ويراد به اي باليلا الاحكام الشايح
بينهما اي من المحنة والمحنة فيكون مشتركا معنى لالفاظ وان جاز لعمدة
وهذا الوجه فتحار الرابع بتبسيط عليكم على الوجه الاول او صحت
موسى وتوفيقه ليخلصكم على الوجه الثاني او بها على الثالث واذا
بكم البحر وهو النيل على ما ذكره الامام السجى في التفسير وقال الامام العسكى
هو كروم طرف من بحر ابرين وقال صاده بحر وقال له اساف
سلوكم في بعض السائل فيكم للاستعانة بالتمثيله بالاله فيكون استعانة
تبعه في معنى او بسبب اسحاكم لعمى كوزان يكون للبيسة العنة تمل
اللام او ملتبس بكم لعمى ان يكون للمصاحبة فيكون الطرف الكوالة اي كما
قول ابي الطيب المتبسم كان حولنا كانت قدما تسقى في محوهم الحبيب

محرر

فرت غير نافذة عليهم برودس بنا الحاحم والسر ساسقى من السعة العف من
حسب لطلب من اصيل القرب العهد بالحبس والمحبة عظيم الراس المشتمل على
الواع والسر من عظم الصدر لصف حيله بانها الفت المحروب لا يكون
القتل وانما كرام تسقى الحكيم اذ العرب انما تسقى الحيا حاصيه اذ يكون
وقود الحيا كما يريد نبي ادم في قوله تعالى ولقد كن من ابني ادم ادم سو
للعله المذكورة ههنا فتح السد في فيها كوى الكوى بالكر جمع كوى بالفتح
كبدرة ويدر بالفم جمع كوه بالفم تساموا اي بكلامهم وقول صاحب الكتاب
وتساموا كلامهم تسامح لان السامح في كتب اللغة تعدي بالياء لانفسه
البحر عليهم وهو ضرب امواج البحر بعضها بعض وتعدية على المعص
الاستمال عن احسنه محمد فخر انه من حملتها لفسه ان الذي لا تلح على
اعجازه الا الحدائق في العسة واخباره عليه السلام عنها اي عن نده
الواع من جملة معجراته على ما مر تقديره انه عليه السلام خبرها مع انه لم يعلم
فعلم انه استعاد ما من الوحي معلنى بقوله فهم يحول لما عادوا الى حصر بعد
هلاك غول المتبادر من ظاهر العبارات ان لوجود حوى محسنى
اسر اسل حصر وليس كذلك لما ذكر الامام السجى ان الله تعالى لما عرف

زعون وقومه ونجا موسى ومن معه ليعت موسى غطيمس من بني اسرائيل كل
 ضد انش عث الفاء الى مدين فرعون وهم يومئذ خالصة من اهلها قد
 اهلك الله تعالى علماءهم وروباؤهم ولم يبق منهم الا النساء ^{لصبيان}
 والدخني والمرضى والهرمي واهل على الحسد من يوسف بن النول وكاتب
 مدخلوا ملا فرعون ونحو ما كان فيها من احوالهم وحلف يوسف على قوم
 رجلا منهم ودعى الى موسى من محرم من المؤمنين على ان يبعده ملك
 عدوهم وغيره واليه يوم عاشوراء لم يكن لهم كتاب ولا شرعية ^{حجول}
 وعد الله تعالى موسى ان يعطيه التوراة وضرب له اي عن معاني الوفاء
 بين الميعات والوقت الميعات ما قدر ليحل فيه عمل من الاعمال والوقت
 اعم منه كذا في فتح البيان ذوالعهد وعشر ذي الحجة بان يصومها ويحكي الى
 الطور فلما ذهب الله استخلف ما روى على بني اسرائيل ومكتب في الطور
 بنى ليله وانزلت عليه التوراة في الالواح وكانت الالواح من زبرجد
 القرب نجباء كلهم من غير واسطه وصرير العلم قال ابو العالبيه بلجانه لم
 يحدث حدثا في الايتين ليله حتى هبط من الطور فان قيل طاهر قوله تعالى
 كهنا واعدنا موسى اربعين ليله بعيد ان المواعده كانت من اول الاح

على الايتين وقد قال تعالى في الاعراف واعدنا موسى ثلثين ليله وانشا بعث
 اجاب الخس البصري بان وعده كان ثلاثين ليله ثم وعد عشر اكمال مجموع
 اربعين ليله وهو قوله ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا جئتم ملكه كماله لانه
 تعالى وعده الوحي ووعده موسى الحج للميعات لا الطور فان قيل ان بعض
 ليله اما مفصول فيه اوبه لا سبيل الى الادل لان المواعده لم تقع بمعا ولا
 الى الثاني ابا بدون تقدير حضاف فلانه لا حتى المواعده نفس الزمان واما
 مع تقدير المضاف فلانه اما ان يقدر الاحران ولم يحدد في الجزية
 تقدير حضاف في تحديد ايا لشي واحد حصل بعثت زيدا بعثت ثوبه
 فوبه اذ يقدر واحد منها ولا يصح تعلق المواعده به لان الوحي فوجوهنا
 الله تعالى لا من موسى والحج بالعكس وانما يصح ذلك في قراة وعدنا موسى
 وهي اربعين ليله حبيب بانه في حوض المفعول به عيسى بار ما يتعلق بها
 من الاحوال والافعال الصالحة لتعلق الوعد به ويكون من الطرفين عد
 متعلق به الا انه من الله تعالى الوحي ونزل التوراة ومن موسى الحج
 الاجتماع القول وكذا الكلام في كل موضع يتبين فيه اختلاف في
 باب المفاعلة ثم اتخدتم العجل الذي عيسى الساعري من حلي

التي استعاد ما منهم بنو اسرائيل حين خسرهم من حصن بعدد
 يعني ان الضمير الراجح الي جوسي نحو ان يبقى على الظاهر وان كان
 المعنى على تقدير حضاف التفسير لقوله الاستحالة فان الشخص اذا
 ذهب او مات او غل تعالى بعد فلان قوله لا شأنا لاجاد لا يلا خطا لول
 كما لا يلا خطا لول على الطريق المستقيم او حصنه لعم كجز ان يعتبر حد
 المضاف لان اصل المعنى عليه ثم اتخذتم الحجل المتعبود واحد من المفعول
 اما المجرد الاختصار او تعيينه او ادعى لقينه لكي تشكروا انتم لعل اراد
 ان تشكروا كما في الكشاف لانه لا يصح عندنا لان ارادته تستلزم
 الوقوع ولم يقع وقد سبق كقولهم في قوله تعالى لعلمكم سقون فاعلموا التوبة
 الجامع بين كونه سكباده حجة لغيره وبن الحجة والباطل الى ان قصص
 السعيد وكان الاصل الحجل على الايجاد حجل العطف للتعبير كجس الاوصاف
 كما في بلا الملك العموم واس المهام على ما سبق وقيل الراد بالوقوع
 بنى هذه الاقوال على العاير بالذات واذ قال جوسي لقوله بعد ما
 حج من الوعد فراهم قد اتخذوا الحجل باقوم انكم ظلمتم انفسكم اى
 نعم بواكم الذي كان يحصل بالافادة على العهد او اضرتم بانفسكم

ما يودي

ما يودي اليه ضرر الابد من غطس الظلم ولذا قال تعالى ان لا تشركوا بالله شيئا
 حقه ان يعيد ليلتيه بهم انه ظلم لغيبه لان الاصل فيه ما ينبغي
 ولذا قال انكم ظلمتم انفسكم فلو انكم قالوا اجعل الله توبتهم قبل انفسهم ويجوز
 يكون اصل التوبة الرجوع والعلامة كما في غيبه هذه القضية ويكون الحجل
 تمام لما في الاصل المعينة فاغروا على التوبة فلما ورد ان التوبة ادا كما
 عبارة عن العقل فكيف صح لعل لا يتوبوا اذ لا يبر لان يقال اصلوا انفسكم الى
 باركم اشار الى دفعه بقوله والرجوع الى باركم يعني ان لعل الحجة ما عدا
 الرجوع فان كونها عبارة عن العقل لا يقتضي سقوط مغفر الرجوع انفسكم ثم لما كان
 اباركم اللعنة فاعلم اني بريء مما وجب ان يكون ادا الله ثم حاله ربا
 من التفادى اما الحجل فطوا ما عدم التفادى فلقوله تعالى ما ترى في خلق
 من تفادى فان اصل قوله خسر انفسهم على تصور حقيقة فحلفه بدل
 التفادى فلفظ التفادى ما لا خلاص والعصا فان من
 فاك او تقول المراد بالتفادى عدم ملازم الاجراء والاد هو لا يزال التفسير
 بالاسكال المحلقة لما ورد ان لفظ ابار كيف يدل على التوبة المذكور
 بينه قوله اصل التركيب لان ما هو على سبيل النقص بربى كمراد ما هو
 على سبيل النقص بربى كمراد ما هو على سبيل الانساق بربى كمراد ما هو

المعنى ما ذكره بقوله أو توبوا فاقبلوا انفسكم بما بالتوبكم اقول بهما
 احتمال ثالث وهو ان يكون التوبة على المسححة الاول والفاء
 بعد الاجمال كما قول تعالى وما دى نوح ربه فقال وتوب الى ربك من قبل
 ان يهلكنا بما فينا باسنا اذ لم يكن ما ينجيهم من قبل الشخص لفظ
 على حقيقة واما على القولين الاخرين فيجاء حبس حول المقول
 بعض العاقل لا سيما من المتعلق والاكادى الا عتقاد ردى ان الرجل
 بعضه اولده وولد وولد وقرينه بالتوبن اى صفة وفى بعض
 التبع قرينه بالتأخر اذ به قرينه بعضه بعض صفة
 سبحانه على الارض كالخائن فنزلت التوبة اى قولها والفاء الاول
 بسبب العطف لا يستلزمه عطف لا يستلزمه عطف الانسان على
 التوبة واما على الثاني فطاهر واما على الثالث الذى ذكرناه فلا يكون
 المذكور بعد ما كلاً ما مر تباً فى الذكر على ما قبلها من غير وصل الى
 مضى منها عقيب حصول ما قبلها فى الزمان بل الى ان يوضح لفصل بعد الاجمال
 من حيث انه ظهرت عن التوب لفظ الى الدنيا وولده الى الجنة

الرحم

انظر الى الآخرة متعلين كدوف ان حبلته من كلام موسى لهم فيكون
 جزاء شرط محذوف تفهروا ان فعلتم ما اترتم به فاقب عليكم اى
 فقد تاب عليكم تبعد بر قد ليصح دخول الفاء وانما السطحة فى قول موسى
 على كلام لانه محذوف ان يقول الله تعالى لهم الا ان فعلتم قد
 تاب عليكم وعطف على محذوف عطف على متعلين ان
 خطاباً من الله تعالى على طريق الاظهار من العبيد الى الخلق
 حيث عسر عليهم بطريق العبيد لفظ قوم فى العبادات فان
 انما الاربعة من الشورى ان من لم يعرف عطف عليهم
 ملحقا ببعض بان يستدركه قال تعالى ليس بكم لاديدكم
 وليس كقوم ان عدائى لشديد الذى يكسر قول التوبة اما الاصل
 رفض صوة المبالغة واما توفى التوبة فلما قال الجوهري وقد تاب الله
 عليه وانه لها اذ قولها عطف على توفى التوبة فانها اذا
 نسبت الى الله تعالى قد اتيها بقولها وقد حذره وبيالغ فى الانعام
 عليهم بالرحم والرحمة واذ علم يا حوى الاجل فوكت او غير ذلك

يعني ان معركتك هذا ان اريد بالايان معناه العنفة وابق على ظاهره ان اريد به
 اللغوي استعيرت للمعانيه اذ حقيقة الجهر في الصوب ونصبها على المصداق ولانها
 نوع من الرويه اشارت الى المفعول المطلق معناها بيان النوع او الحال من الفاعل
 والمعنى يرى الله معانيس اياه او المفعول بالمعنى معانيها فيكون حاله من الفاعل
 وقطعا والعاقلون هم السجون الذين اجابهم موسى للتمتعاب قال الامام
 قولان الاول ان هذه الواقعة كانت بعد ان كلم الله تعالى عبده العجل
 قال محمد بن يحيى لا يرجع عليه سلام من الطور الى قومه وراى اياهم عليه من عباد
 العجل قال الاخيه واليه منى ما قال وحرق العجل ولقاء في الحجب فاقوا من قومه
 سبعين رجلا من حصارهم فلما خرجوا الى الطور قالوا للموسى سل ربك حتى نسبحك كلامه
 فقال موسى عليه السلام ذلك فاجابه الله تعالى اليه فاجابوا كلامه كما احب موسى
 يقول افعول ولا تفعل بعد ما تم الكلام قالوا اني نؤمن حتى يرى الله حجرة الثاني
 ان هذه الواقعة كانت بعد الفعل قال السري لما تاب بنو اسرائيل عبادت
 العجل بان قتلوا انفسهم احمر الله تعالى ان ياتيه في ناس من بني اسرائيل من عبادته
 العجل لعندون اليه من عبادتهم العجل فاقده موسى عليه السلام سبعين رجلا فلما ارادوا
 الطور قالوا اني نؤمن لك حتى ترى الله حجرة العقول لعلم من هذا صحت التفتا
 في شرح المعاصد الاسباب ليس العاقل من نؤمن لك حتى ترى الله حجرة

لم يكونوا حزينين ولا حاضرين عند سوال الرويه للمسموح اجواب الله تعالى وانما الحزن
 لم يسجون المحاردين ولا يصفونهم عدم تصديق موسى في الاخبار باع
 وفي مجمع البيان انهم خلفوا في سبب اختياره اياهم ودفنه فقبل اليه اخذهم
 حتى شرح الامتعات بكلم الله تعالى بحضرتهم وبعطيته التوريه فيكونوا
 عند بني اسرائيل لما يتوفوا نذر ان الله تعالى بكلمة كلمه فلما حضر والميت
 في سجون الكلام على سألون الرويه فاصابهم الصاعقه فابعدا سجده
 الميتات ثم اعترض من حجب العجل فلما تم عاد الى تعبته القصه وهذا
 هو الميتات الاول وقيل انه اخذهم بعد الاول للميتات الثاني بعد عباد
 العجل ليعتقدوا من ذلك فلما سجدوا كلام الله تعالى قالوا ارضنا الله حجت
 نوط العباد والنعمة الخ في الاساس تعشش سالى عن سبب ارادته للنس
 على غير ان كونهم عقابهم بسببه لتعليقهم ايمانهم على الرويه في الدماء
 وطلب المسجل لا في دانه بل بالنظر الى ما طلسم فانهم ظنوا ان الله تعالى ليسه الام
 اليه فردد على المعنة له حيث جعلوا سبب كونهم وعقابهم طلب الرويه وانتم
 ما اصابكم نعمة انفكرت بخير ما دونه يحصل للهلك من مقدمات الهلاك
 كالاضطراب كحوله او اثره قال صاحب الكشاف لعل ما نقل الاقوال

في معنى الصاعقة والظاهرة اصابهم ما ينظرون اليه يقولون وانتم تنظرون
 ترجيحاً للقول الاول والمهم انما الى رده بقوله واثره عطف على ما اصابكم فان
 النظر لما اطلق ولم ولم يقيد بالمحصول كان الظاهر ان ينبغي على اطلاقه لقوله
 تعالى في حق اصحاب الكهف ثم تعجبنا بهم قالوا ان موسى لم يمت اعمى عليه او
 كثر نوره عطف على النعمه او المعجب لما رايتهم معلى يشكرون وقد بعث
 بقوله من بعد موتكم حيث كانوا في السميه قصته انهم لما خرجوا من الدرع
 ان يدخلوا بل قاعدية الحمارس قرب بيت مجاهد وامرهم فابوا على
 مصر وحاذروا الحجر وخرجوا في صحراين حصر والنام فامرهم الله تعالى
 ان يجارروا حتى قالوا اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا فاعدوا
 ان قال فانها حجة عليهم انهم سجدوا في الارض فكادوا السرور
 النهار كله فاذا اخرجوا كانوا حزينين اصبحوا ثم تدعوا على ذلك كذا قال الامام
 الواحد في الوحيه كانت الخريجه من العدل انهم في الفقيه فلما تدعوا
 لطف الله تعالى لهم بالغمام بالنس والسرور كرام لهم ومخبره لبنيهم واصله
 فظلموا وجه دلاله ما ظلموا با على هذا المحذور انه في نظر لوطي لطف
 الظلم محمول وانته محمول حشر فافضه انبات صلل الظلم بالضرورة اياها

سط

نعم

سجدوا لله وكبروا بالحق الممثلة قرنه قرنيه المقدس او لعيسى الله كاتوا بصلوات
 اليه وكان فيها عبادت موسى ومهدون فانهم لم يدخلوا بيت المقدس
 تعليل لقوله او العقبه ملاحظه الحصر لكن كونهم لم يدخلوا بيت المقدس لا سجدوا
 كون الباب باب بيت المقدس لا اياها ليس باب العقبه ملاحظه
 فحينئذ يكون السجود على معناه اللغوي او ساجدين لله فيكون على معناه الشرعي
 اياهم سجدوا او امره كخطه مع انها خبر متبادله اخذت من قوله عليه معناه حال
 اياهم سجدوا او الخطاب في امره كذا سلكه ما رما حطه ايا ان كخطه غناه
 اياهم قولوا هذه الكلمه قبل الحق ان التصابه بقوله حيث الا يميز قوله بعد من قوله
 فلا وجه ان يربط باضماره ونهت محل ذلك المضمير بقوله البكون يقولوا
 جمله مفيدة وقيل معناه امره با حطه يريد امر القائلين وسأتم لا احسن الله تعالى
 لينسج دخوله في حشره فلو اوردت ربهم بكم خطاياكم على اذ لا بعد ان يكون
 قولهم يتقون في هذه لفظة مع الوفاء بالوعد سببا للخوف ان اما تبديل
 هذا القول فلا يتصور الا سبكه وموانه كان المحض المعينه فحمله على ما عن لهم من
 الراء وانما مع بالياء المحاسنه وان عاير بالياء العوامه على ان سبب المحقول
 قبل للقراشين حاقوا بالبا قول لفتح النون وكبر الف الحاصل جمع حصصه

صوت به بطن الرأيه جعل الاصل لا حراكه تعالى توبه للمسموع وزياده التوبه
 للمحسن يشير الى ان قوله تعالى قولوا خطاب لغيره ليس بالمحسن وقوله الحق
 نفرتي لذلك المحسن خرج من صورته الجواب الى الوعد ما دخل المحسن المالح ان
 الجرم وان كان محطوفا على المحسن كما انها ما بان المحسن بغير ذلك الاصل وان
 لم يفعل غير نفسه وانه تعالى جعل زياده التوبه للمحسن لا محالة بمقتضى الوعد
 لا للتوبه على سبب بدلوها بما احرز به اشارته الى ان في الكلام خذ فان بدل
 ليس غير بل من بدل نحو انه اذا فتعدى الى المنفرد واحد نفسه والاخر بالماله
 باليائي يكون منزه كما والذى يعبر بالكون مذكور من التوبه والاستعفاء
 على تفسير المحسن ودون ان تقدير اخر ما حطه طلب بالتميز من اعراض الدنيا
 حيث قالوا ان كان خط حظه وقيل قالوا بالمنطوية خطا سحوا اما في خطه
 كرهه ان الذين ظلموا ادشاما بان الانزال عليهم لظلمهم فان ترتب الحكم على الوصف
 اشعار بحدته او على انفسهم عطف على تقدير كانه قال لظلمهم عطف على انفسهم
 الاطلاق ان لا يعبر بحدوث النفس لا ان يعبر بها العبد بعد عذابا
 مفردا من السبب اشارته الى ان السبب ليس لهو متعلقا بانزال النازل مستوصفة

لرجا

لرجا السبب فيسبب اشارته الى ان ما حصد به ولو قال السبب كونهم سبب للجان
 السبب للظلم المعروف الطباق للمقام لا فادته الاستهزاء للماعطسوا في
 لما كنهنا لمحبة الطرفية وانما لم يراع الترتيب في ذكر القصص فان دخول
 القرية بعد البنية قصد الى تكرار النعم كعبا اى من رحا فكانت
 تعبر عن كل وجه من الوجوه الاربعه التي في الجوانب فالطرف الاعلى لا
 أسفل لا يعبر ان وجهها العدم ظهور الحواسيه بها او جهدا بهبط آدم عليه السلام
 المحروف عماره به يقال رماه بكذا الى غايه به وسبه الله من الادوة
 هي نفحة النخصية ردى الى ان السبب اسفل كانوا يعبدون بغير عظمة او بعض
 وكان جوبى على السلام لفعل وحده وفعالوا بالله ما يمنح جوبى الى
 الا انه اذ قد ذهب لعقل حرة فوضح توبه على المحر فقد فخر المحر توبه
 جوبى اثره فقال توبى جوبى جوبى توبى توبى اسفل الى سوره جوبى فقالوا
 والهدى المحوى من ادره فاشاد اليه اى الى جوبى جوبى اسفل محله اى محله
 المحر جوبى او للمحسن عطف على العهد هذا اظهر في المحر لال فيما بين من الاحكام
 افعال النصارى ما يحتاجه نفيد ما ذكر خلافه نداء والحصا
 علقين سوره اذرع على طول جوبى على السلام اى الى الجنة الاسفل سحره جوبى

الكشاف هذه الجارية حسنة جدا بخلاف ما قيل من الحجة
 طول عشرة اذرع طول موسى الى ان قال وكان يحمل على حمار فان الاسراى الاساس
 نيا سبب الحجر وهذا صفة العصا سيما فيه قال قال الفضل التقاراني والحمل على
 الحمار وان له حسن في العصى فحق طول عشرة اذرع الجدي عليه ان معجزة
 ولا بعد في اقدار الله تعالى حيوانا ضعيفا على حمل عظم معجزة رسول كليم
 مع اعمال كون الحمار كبير الحجة والحجر حقيقا متعلق بمحذوف بعد قوله الحج على
 سمن الفاعل عند الاكسرس ووجه فصاحتها افصاحا وابتداء عن ذلك
 المحذوف وكنت لو ذكر لم يكن بذلك الحسن من حجب حقيق ودفعي لا يمكن المعبر عنه
 لكن في حذف كلمة قد لخص فصان قد علم كل اناس ما ذكره من سنده وادبائه
 المنزه هو مع الامام كالاناس لا حنفيا واما بدونها فتشاع وان يرويه ما فهم
 الله لا بد من تقدير عايد الى الموصول اي به او عنه من المن والسلوى واما العيون
 جعل الزرق نحو المزرق وفصله الطعام نظرا الى كونه الى الهامط الى اسرورا
 ولا فسر منه على الاول الا ان يلاحظ ما سبق من فضيلة انزال المن والسلوى
 ولعدم التوضيح له في هذه القصة قبل المراد بالزرق اما وحده لانه ليس
 بغيره لو كل ما ينبت به وهو صيف اما ولا فلان الكلام في التيه لم يكن من فروع
 ذلك المارده واما ما بنا فلانه جمع بين الحقيقة والحجاز ولا يندفع كجواب

للاشياء

للاشياء دون المعص لان ابتداء الاكل ليس من الهاميل فما سبب بل الجواب
 ان من لا يطبق بالفعلين جميعا وانما هو على المحذوف كل واحد من زرق وان شربوا
 من زرق الله فلا حرج لا اعتدوا حال افسادكم قال الراغب المحققين
 العواد ان فصح الفساد ليس موضوع له بل هو كالا اعتداء وقد مر هذا عند
 اما ليس فبنا على هذا قصر المص الكلام بلا اعتدوا حال افسادكم فاستقام
 بلا اشكال في الحال واما ما صدر في الكشاف فلما بين المعنى بان الله الفاسد على
 فحمل النعم عن النعم على الهامدي في الفاسد فليس بل ولعنه العتاة قال الراغب العتاة
 والنعم سعار مان كوحده وخير قال عني معنى وحشا وعنا يعجزوا اذ عاث
 لعنه الال العتاة اكثر ما تعال فيما يدرك حسا والعنوا فيما يدرك حكما
 انكر افعال هذه الخيرات فلما تاملت جعل بالمدح المقصود هذا الكلام الزام منكر
 المعجزة الطبعين المعترفون به من خواص الاشياء فانها تحصل من
 العقل عن ادراك اسبابها لا بيان ان المعجزة من هذا الفصل من الاشياء
 ما حصل السجود كرا او لم يحصل المعجزة في خواص الاحجار ان من الاحجار حجر السجود
 هو كل السجود تنبيه واداره لنا طر فطين انه كسرة سجود اذا كان في محل
 الكبرية يكون وطنة هما وليس الاحجار اجف منه والحل فالو من الاحجار ما
 سقط الحل فانه اذا ارسل على انا منه حل لم ينزل عليه بل يحرقه حتى يسقط

خارجا عن الالاء وحب المحرم وهو المتفطن لفساد الانسب منها ذكر
 البحر المحال للمطر وهو من في ما بين الاراك ويوجد لما ورد ان
 كان طعنا في فكف قالوا على طعام واحد وقع ادلا بان المراد يوجد انه لا
 يختلف ولا لا قوله لذلك اجابوا اي كرم المداوم عليه وثانيا بقوله اوص
 واحد عطف لا يختلف قالوا احد على الاول واحد على الارض كوجود النفس
 بالنسبة الى البدن والمدينة واما على الثاني فقد قيل انه واحد بالنوع
 الاشياء صنف كونه ناعما فلا جرم اي حرام من شرعوا اشعاروا الا عكسهم
 الى صدم واستندوا بالقوة فان سوت النفس كالموت فيها كسر لانه عاكف
 اياه لما كان الدعاء النذام لم يكن كافيا جهنما صمغ السوال جعله اصلا
 نظره في وجوده فان الاسراج من من السحما الى الطرطورا ومن العدم
 الى الوجود يجاد من الاسباب والمجازي سان الجبس وافته العاقل متفاهل
 بيان للنوع احبطوا حصر افعال ان كان هو الله تعالى فهذا داخل
 تحت القول وان كان جوي في الكلام اضمرا كانه قيل قد عاوضي فاستجبا
 له وقد اقم احبطوا ذوا بالضم اي ضمهم اهبطوا فيكون من باب الصر
 اليه من اسس اي الالهية منها قال وحال الشمس حصر الاحكام بين النها

وبين الليل وقد فصلوا اهل مصر يكتبون في سنة وطمع اشترى فلان الدار
 بمصورا اي تحدد وما كذا في الصحاح واما صيرفة مع اجماع اسس فلعمري
 والثاني ليس يكون وسطه كما في الهند وعدا او على دليل البعد ويؤيد اي
 انه اراد به لعدم واما صيرفة كما ذكر انه غير مرسوم في صحف ابن مسعود فان
 نحو هند كوز فيا الصرف وعدوه قبل اصله حصر اسم علي وزن اسر اس
 اعلم لانه فرب سمي به لم ينسب خبطت بهم احاطة القية من صيرت عليه
 وقعت العجارت في النسخ في شرح الخلاصة اشير اري والتحرر التقاربا
 للمفصاح وكان الطه احاطت بدل احيطت لان الرتبة محطه لهم لا محاطة
 وغاية ما يمكن ان يقال انه قصر هذا التعبير احدا من رايد بن علي في الكشاف
 القلب فمحط احيطت بهم احاطة لقيج بمن فيها حبطوا بها كذا في فائدة اطر
 فطابقه لمفرد واما معر فالنسبة على ان السعارة حوطس الاحاطة بل تثبت
 صرح به في المفصاح وهذا لا يتفاوت عسبار كون الدالة محبطة او محاطة الثاني
 زياده المبالغة في اثبات الدلة والممكنة لهم بحيث يكونان محطسهم من جهة
 ويكون محطسهما من جهة سائر ان قوله حبطت من قبيل الرف والال
 ان لم لم تستعمل احاطة متعديا والال ظاهره والباقي فهم ومن السببية

واحاطه في قوله احاطه لغيره من المبنى للمفعول محو المحاطة قال
ونحو ما اذا ضربت على الشيء يكون مقصود عليه غير متجاوزة طاعته
المحيطة صورته وجهه المحاطة محو فانها لما يتجاوز المحاطات كحاطة حسن بن
المحيطة فقد استعير الضرب المجدي على المسبب كما لا يحصل كجامع وعدم
باعتبار المحاطة والمحاطة الفينة الاستدلال الذي لم يكن او سقطت
العهدة ونحو ذلك والممكنة كجامع الخمسين المذكورين ودل على الاستحالة بذكر
لازم لمبتدأه وهو الضرب المعطى على لكن الحق هو هذه الاستحالة
الاولى نابع لها كما ختاره صاحب الكشف فيكون الآية من قبيل قوله تعالى
عند الله في اجتماع الكسوة والسعيه وانتفاء الحليته واصالة المكسوة والسعيه
فمنه العبارت الدالة المحاطة بهم لا حاطة بل كحاطة الفينة محو فيها فانها
محاطة بهم وكحاطة صورتها فكذلك الدلالة فان قيل اذا كان كل من المحاطة والمحاطة
معتبراً فمقتضى المصنف وغيره على ذكر المحاطة فدنا المسبب من الحاطة
وضربت مع حواشي المحاطة فانهم لما ارادوا ان ليسموا على هذه الدقة
بلفظ وجه صرحوا بالشئ الخفي الآخر بانفاه من قوله احاطه العبد فيها فان
الاحاطة وان كانت بمعنى المحاطة لكن العينة وقوله من فيها مدلال على المحاطة

او الصفت بهم عطف على احيطت بهم من ضرب الطين على الحائط
 ان في ذلك استعاره تتبعية بالكناية حيث شبهت بالطين وفي ضرب استعاره
 تتبعية كحرفه المزوم والاصوي بهم ولا تحيلونه هذا كما مر في مقصود
 عهد الله على وجهين فالكلام كناية عن كونهم اذ لا مصاعرين حجاراه لهم
 على كفا ان النعمة علة لقوله صرت عليهم الذلة والمسكنة وجوابه اوصاروا
 افعالهم فالباع على الاول للملاطحة وعلى الثاني صلة للفعل اشريت الى
 سبق اشار الى ان الاشارة بالمعركة الى المتعد عنها بارادته كما سبق
 كفرهم بالمعجزات التي اشار الى ان الباطن في ما بهم للسبب وان المراد بالآيات
 المعجزات او الكتب المنزلة فان قوله او بالكتب عطف على المعجزات
 فسلم عطف على كفرهم بغير الحق عندهم بغير الافايد ذكر الحق المحم
 ان قيل لا نبيا لا يكون الا الله الحق والظاهر ان اللام للمجنس والمفعول
 باطل محض وطعن صرف في اعتقادهم ايضا كما في الواقع وفي المحسن العموم
 اذ لم يرد منهم ما يعقدون به جواز قتلهم فيكون باطلا عندهم ايضا
 بالضرورة وكذا ان كحل اللام للتعهد اشارة الى ما عندهم من الحق الذي سد سون
 ويعقدونه وانما جعلهم على ذلك على الكفر بالآيات وقيل انبياء

الهوى وجد الدنيا فان شجبا انما قيل لان ملكا بنى اسير معا صرا لهما
روى فتح ادن بنى اسير دنيا فبر الملك حتى قيل لعصم لعصا وظهر
فيم البع والفساد سبهم عن ذلك سحوا واهرم بطاعته الله تعالى
واحكام التوريه فلم يقبلوا حتى قتلوه وكحه انما قيل لانه كان في صحر الملك
ملك في اسير وكان له اعداء عاهرت وكان كجى بمنجها عن ذلك
الفعل ويا دنا باحكام التوريه فامرت ليعصم ثم دكت لعصمها الله تعالى
ولما سمع ذكرها ان ابنه قتل اطلق بارما حتى وصل لبيتا ناعديت
المقدس فيه الاشجار فارسل الملك في طلبه عصبيا لحاصل لاهرت حتى قيل
ابنه فمذكر يا سحر ت صادته يا بنى الله هلم الي فاعلمت لثقتها فمذكر يا
فلما عد فوه فلقوا مع ذكر يا فلعس طولا بالمشا راي جبرهم الحصان و
التمادي والاعتقاد فيه طولا بالمشا راي في الحصان ولما كان كل
من التمادي والاعتقاد المحر نحاو ز المحر جمع بينهما تبنيها على ذلك فنه
فدج على الكف حيث قال لسبب عصبانهم واعتراهم لانهم اهلكوا
فيها وعلوا فان الانهاك والعلو في الحصان عن الاعترا فليسا رمل قيل
كرالاشاره للذلال العفر ان ذلك اشاره الي اشير اليه بذلك

الاول

الاول بعينه فيكون المقصود بان بسبب آخر وانما لم يرتضيه لمصنف لان فيه
نوات ارتباط لطيف يحصل على التفسير السابق وايضا لو كان المقصود
لدخل الواد في ذلك الشا يلا يتوهم الاخراب قيل الاشاره الي الكفر
كافي السعير الاول والباء مجزوع وقد كانت التفسير الاول ليس بسببية
ان ذلك الكفر والعقل كاس مع الحصان والاعتقاد وقد كان كاملا
كافي السببية وقد انضم اليه ذلك وانما لم يرتضيه ايضا لان فيه
نوات لك الارتباط وفيه ايضا ابهام كون السبب هو المجموع وانما جرت
الاشاره بالمفسر والي شيس حيث اشير بذلك الشا الي الكفر والعقل
على التفسير الاول الثالث فصا عدا حيث اشير بذلك الاول والاخر والله
على الشا سيرة كلها وبالثاني اليها ايضا على الشا على ما ذكر او ما تقدم
فانما مفرد اللفظ مجموع للاحصاء من علت للتجو ز مع التاويل
وانما قال ونظيره في التفسير لان ما نحن فيه اسم الاشاره فمثال قوله تعالى
بين ذلك كمالا وقول الشاعر ان للخيبر الشريدي وكلا ذلك وجه وقيل
فان كلا لاصناف الا لاسمى قوله رديه في وصف الحبل فيها خطوط من
وعلق اي ساصر كانه اي الرسول والحبل محل الاستسهاد في الحبل تويلح

لا الخراء وحده ثم اذا جعل من مبدء افراد الضمير جمعة نظر الى اللفظ والمعنى
 والمجمل خبر ان قال تجسر بر كان ينبغي ان يترجم ذكر هذه الآلة وما قبلها من ص
 الذلة في اسنادها لعدم استطراد القول لعل الوجه في ذكر ضرب الدليل في اسنادها
 النعم استطراد القول لعل الوجه في ذكر ضرب الدليل انهم لما تركوا طعمه الاسرار والاعتراف
 وصحوا ما طعمه الا اذا ذل اصل ذوا من الذلة اختاروا الا انفسهم الذلة والمسكنة فلفظهم
 لذوم الطين العنة واستحقوا من الله تعالى العصب والعقوبة فلا جرم عطف هذه
 العصب على تلك العصب والوجه في ذكر ان الدين امنوا الآية انه تعالى لما حكم على
 بالان كاتوا كفرون بايات الله وتعتدون النبيين لعنهم الرحمن كان خطبه ان
 نفهم انهم كلهم ما تنوعوا الكف فيس كما ان هذا الحكم يخص من يؤمن بالله واليوم
 الآخر وعمل بمقتضى شريعة فليس هذا الحكم وان خبر بان هذا الوجه انما يتم
 ما اختاره المصنف دون صاحب الكشاف وفيه يعلم ان اختيار صاحب الكشاف
 عن الاعطاف فليست مل والعاية ولا الدين مقدر اي من من فهم او يلا
 من انهم ان يدل البعض من الكل كما علم من التفرع اليه ان فطيلة فوقه
 حتى قبلوا الظاهر انه حصل لهم القبول والاحسان الى بعد هذا العصب والاحسان الى
 المعجزة العظمى او كان قبله كافيا في شريعته موسى عليه السلام اذ ربه لا

مسو او لتفكر دافيه فانه ذكر بالقلب يريد انه يتجمل ان يكون للبيان
 وذكر القلب واما المبدء من ظاهر العبارة الكشاف ان للذكر مع سر
 فيه ذكر البيان وذكر القلب وفي بعض النسخ تفكر بالواو او مسطابق الكشاف
 او اعلموا به فيكون مجازا من قبيل ذكر السبب وادراك السبب او جازا منكم ان
 يكونوا متيقنين ان الرجال لما كان من العباد وجاز بها اراد جسيمة اصل اي
 قلنا خذوا واذكر ارادة ان يتوفا فيكون السبب جازا عن الارادة على
 ما مر لا يستحالة حقيقة على الله تعالى انما هو جازا عن ارادته تعالى عن مراده
 عند المتقنين خبر واحد الخذف والتقدير في الولا يريد لولا لا يزيد وجوده
 عند الكوفيين فاعل محذوف والتقدير لولا وحده ونحوه اذ عظم
 بقوم السبب فالمعنى اعذر واني عذم عظيم ذلك اليوم وعمر الله الخ
 قيل لا حسن اشعر وامن اشعر الباب لا الطريق واشعرته وشعره المنزل
 اذا كان بابه على طريقا قد جامع بين صورته القردة والتخفيف المعنى
 من كوحا شرس بعبء خبر اذ لو كان صفة لفظة له لفعل جاسه وقال
 مجاهد ما مسح صورهم ولكن قلوبهم وفي تفسير الكواثر هذا اختلاف الاجماع لما
 وما بعد ما من الاحم على استعاره من بدلهما وخلقها للفران واقامه

موقع من كنهه ان ستم في مقام اعظمه والكبر باد صبح الفاني فحجب بالان
 لك الالف تقيين جميعا انما يحق بعد القول اولاد السبح آخر اولها خيره ستم من
 بعد ستم من الام اما الثاني فظاهر واما الاول فلان اللفظ سى اللف
 يكون الوجه مداه به من صيف اليه البدا وكما كسرهما وما يتبعها عنها او
 لا بل تلك القرينه واما حوالها فاللفظ ان يراودها المكال لعمد والبعيد وان
 فرق بينهما بالقرينه والاعده به وما من كمال الاولين واللام على الوجه الار
 للصلة والكال كسر المعمره ولاجل ما تقدم عليها من نونهم ما اخذ منها
 لتعجيل واعلا اصلا والكال كسر المعقوبه لا العسر اي جعلها مسحوقه
 لاجل ونونهم المتقدم على المبني والمتاخره عنها لغنى المعنى الثاني السابعة
 اما ما اولاد فينب عنهم بالمبني والحاصل ان المراد ما يكون بعد المسحوقه
 النشاط السواء لا الصدور والحدوث وانت خبير بان قوله وهو عطف
 للمعقوبين لا بل المعقوبين لهذا اخره او لهذا العصبه قوله تعالى واذ قلتم نفسا
 اراهم فيها وانما قل عنه وقدم عليه الى قال حسب الكشاف فان قلت
 فما للعصبه لم نعص على ترتيبها وكان حقها ان نعزم ذكر الفصل والسر
 مع بعض القرينه على الامر بجهاد وان لم نعال واذ قلتم نفسا فادارتم فيها

اذبحا

اذبحا بقوة وضربوه ببعضها عدل عن المصم اذ يروى عليه الواحدة المشهوره
 ان ليس في العصبه على تقدير عن بعض على ترتيبها ان يقدم ذكر الصر بعض
 التبعه على الامر بجهاد بل للعكس لان نعزم الوسيط فبا حسب امران
 يذبح لبقوه ثم يستعمل لطلب القاتل واجاب الفاضل التقدير بان ليس المعص
 تقديم ذكر القاتل واذ ذكر الصر واللفظ موجب لذلك لا يرى ان جالي
 يريد وعزم الامر على الوجه الذي هو من الترتيب وهو ان يذكر الفصل
 ثم الامر بالدخ والصر على ما اشار اليه بقوله وان لم نعال ويرى عليه العباس
 ذكر القاتل الصر على غلام زيد وعزم وغير صحيح لانك اذا قلت
 جاني غلام زيد وعزم فانه وان لم يجب ان يكون لكل واحد منهما علام
 يجوز ان يكون احدهما هو الحاصل لكن يجب ان يكون لهذا العلام الحاس
 علامه لكل واحد من زيد وعزم بخلاف وجوب تقديم ذكر القاتل والصر
 فانه كما انه ليس لكل واحد ذكر على حده يجب تقديمه على الامر كذا ليس ذكر واحد
 بهما يكون واهب التقديم على الامر بالدخ بل الذي يجب تقديمه على الامر
 هو ذكر القاتل معط لا ذكر الفصل والصر حص التبعه فلا يكون هذا من اجل
 غلام زيد وعزم واقول يمكن توضيحه بعبارة الكشاف بان فيها المضاف

من قبل الاكتفاء ان الواو في قوله فان يقال بمعنى اوو والتقدير وكان حقها ان
يقدّم ذكر القتل والضرب ببعض النعمه على الامر بذكرها ويقال واذا قلتم
نعم فاذا راى تم فيها فضررتم بما ببعض النعمه الما حور بدجها او قدّم
ذكر القتل والامر بذكر النعمه على الضرب ببعضها ويقال واذا قلتم نعم فاذا
ثم فيها قلنا اذ كحا القبره واضررته ببعضها كان فيهم سمح مؤنس فقبل
بنواخيه طحافى ميراثه اورد عليه ان ضمير ميراثه ان رجح الى الشئ فوجه
ما يقدر ان القائل لم يورث بعد ذلك لان المعقول ليس مورث وان
رجح الى الابن بان يكون قبله بعد موت لان المعقول الشئ فوجه ان ذكر الشئ
يكون مؤثرا في الحاصل ان كان رجل مؤسر فله بنوه ورجح بان
كان مشهورا بنيم العنق هو يقينى غنى ابنه الوجب للطمع قالوا اتخذنا هذا
اتخذ نتجدي الى منفوس ليس بها المبتدأ المحرر كحل حبيب فلما وقع محسنا
عن الجماعة احب الى الاول كلف المصاوي مكان خرب او اصله او انما
لمصدر عن المعقول اي جهرا بنا او التجوز في الاسناد بان يكون كقول
اقبال واذا باراد النهره لعمري ط الاستهزاء لعله لقوله او النهره استعداد
لما قاله لعله لقوله قالوا اتخذنا نهر ادا استحقاقه به اي بما قاله ويجوز عليه السلام

لان

لان النهر في مثل ذلك المقام اي مقام لم يسلح الارشاه والجوارحه وجه الدلالة
من العصه خلاف مقام الاختصار والمسلم مثل في خبر بعد اسم اليوم في عليه السلام
عن نعمة روى به على طريق البرهان لغيره لعله الكناية حيث نفع لعله ان يكون داحلا
في زمره الجاهل ليس وواحد منهم في شرح ذلك في صورته الاسعاره
اي للنهر ونيما للبقعة فان النهر في مقام الارشاد يكاد ان يكون
منه وكحق المطابقة من جوابه على السلم وبين كلامهم من حيث المعنى فالو ادع
لنا ربك يتبين لنا ما هي اعلم ان ما قد تسجل في السؤال عن الحال والصفة
كما يقال ما زيد وجوابه الف فضل او الكريم او نحو يستعمل غالبا في السؤال عن
ظاهر ان المراد منها هو الاول لا الثاني فاما ان يعتبر السائل كقول الكلام
فخرج على مقتضى الظاهر او العاقل كحل الكلام فخرج على خلاف مقتضى الظاهر
فخرج على خلاف مقتضى الظاهر لئلا يظن في الاصل ان السائل يقول اي حالها
وصفتها الا الثاني بقوله كان حقه ان يقال اي توبه هي فان اياها لهما
يميز احد المتسار كرس في امر لعمري واذا الى كل في جوابه كلفه كلفه اي امانا
للسؤال عن الحال ولا النكته تقول لكنهم لما راوا ما رواه اي بدك على حال هي
ان يحكي لميت بنخصه لم يوجد بها اي تلك الحال التي لا فتنه ولا فتنه

ولا فارص البكر اسمان للمبته والقيته لازم يونسا بالثا وصه النكرة لاول
الصح والبا كورة لاول الثمر نصف بالتحريك المرات بين الحدينه
قال الطراح طحاس كنت اعهد من قدام من لدى الامانة عشر حون
حسان حواضه الثقب الاعلا عراب الوسخ صاعته البرين طول ^{اغناق} حصل
الموادى عسى الكار وعول الطحاس جمع طعنه وهي المرأة مادمت
في المودج الثقب جمع لقبه هي هنا اللون والوجه واراها الاعلى ^{لظهر}
لشمس من الوجه الغنى واطرافه فانها مظهر للشمس اذا كانت في غاية
والصفاء ونهاية اللطف والبهانه في بطون الاولي والقوات جمع العو
مونت غير ثمان والوسخ جمع الوسخ وهو ما سح من اديم عر لضا اذ
بالجواهر وتشد المرات من عاقها وكشجها وذلك كناية عن دونه الحفر
يقال هذه المرأة عرني الوسخ اي ضامه البطن دفعه اظهر البرين جمع بزعم
البداء عبارت عن ضامه لساني بحيث لا يخرج خفاها ليسمع صوت ^{واضحت}
المثل مفصل من سلت الثوب حطبه والمراد ما يستر الاعناق وطوله
عبارة من طول الاعناق وهو ادي الوسخ اذ ابدىها وحقد ما اراد
تسبية عما بين اعناق البطا والناعم الكسه لذلك اي تاديلك

المعقود

بالمعقود ومعنى قد مر سانه وعود هذه الكلمات اي الضماير في الاحوجه اعني
انها بقرة كذا كذا علم انهم اتفقوا على ان الما حوربه ابتداء هو دمج
بقرة بهم كيف كانت نظر الاطاهر العبارت ^{فصح} الاقتال اخر الامر انما
كان بدمج بقرة مخبئه بوصفه نصفه معبئه وانهم لو ذلجوا غير ^{حاصل} الم
الاقتال واحلوه في الله لمقبه العينه جعده ايضا او المسمم ^{واما} الممت
بتشديدهم فاحذر لعظم الاول اذ عود هذا الضماير واجزاك الصفات
على لقبه يدل على ان المراد بها معبئه ونهاية ما في الباب انه يلزم
ما خسر البيان عن وقت الخطاب وهو جائز وانما غير الجايز فهو
عن وقت الحاجة وهو ليس يلزم ^{يرى} عليه انه لازم ايضا لانهم في
الوقت الذي امر بدمج لقبه المعبئه كانوا محاسنين الى جهادهم
بين في ذلك الوقت بخلاف ما اذ لم يكن الما حور بها معبئه ^{سبب} الغير
المعبئه حصل الاطلاق لا يكون متاخره ^{عن} وقت الحاجة ومن ^{المراد}
داد على انه لقبه المبهم عسى ان زبها بقرة تطلقه متاخره للمعقب
البل دون السؤل فان لسكره في الاثبات حطلى لاعام من ليعرف
الاساس خذه من سنى التباب اي من عرضها ولا تحير غير مخصوصه ^{اي} غير
معينه ثم العايد مخصوصه بهو الم القلبت واجاب عن اسبء لال

القائل الاول بانهم لما تعجبوا من نفسه مية يضرب بعضها مية
 طنوا ما معناه خارج عما عليه صفة الحبس فسالوا عن حالها وصفها
 فوعدت الضمير لمعناه برعمهم وعشتا بهم فعدنا الله تعالى تشديدا
 عليهم وان لم يكن المراد من اول الامر هي المعية واذا كان الامر اولاد
 بقوه ما وقيد ما سادح المعية ارفع حكم الامر وهو حجة في ذلك
 ونجيبهم فيه ويذكره نسخ قبل الفعل وهو جائز وانما غير الجائز
 هو النسخ قبل التمسك من الاعتقاد والاتفاق وقيل التمسك من الفعل
 غير المعتمد له ولما كان من تمسكات القائلين بالاول انه دل
 البتة ووقع الاتفاق على انه لم يرد امر محذو غيب الاول به يكون
 امتثالهم وانما الاشتغال بالامر الاول فلزم ان لا يكون خيرا وان
 يكون امر مدح المعية لظهور ان الاشتغال بهج الاندح المعية وقوله
 فان التخصيص اي لتعليل ابطال التمسك بالنص يعني بالاكيجل
 نسخ الامر الاول وانتقال الحكم الى المفيد مبنيا على ارفع حكم
 بالكلية كما كان محاب لمفقد الى امر محذو على انه كان مستندا ولا
 لغيره فحصل الاشتغال بكتابي فرد كان فارفع حكم في حق

ما عداه وتبقى الاشتغال بدكمه حاصه كان دكمه احتشالا لامر الاول ولم يكن هذا
 منافيا لنسخ الامر في الجملة ولا موجبا لكون المراد به اولاد المعية والحق وجوبها
 اي خير السببان عن وقت الخطاب والنسخ قبل الفعل ويريد الراي الثاني
 اي لفظ بقوه فانه نكرة لا تدل على معين والمراد من قوله عليه السلام لم يوحى الي
 بقوه ارادوا لا حجة بهم ولكن على انفسهم فشدوا الله عليهم كانه لفظ بالمعنى
 والا فلفظ الحديث في كبرج الامام الرضا بكذا الواعية تحت بوا اسئل
 بقوه قد كثر ما لتفهم ولكن شد دو فاسد والله عليهم ويؤيده ايضا قولهم
 بالتمادي وحجهم عن المراجعة قبل سان اللون وكونها مسلمة غير ندله
 بقوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون ويؤيده ايضا قوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ
 لو كان الامر بها للمعينة لاستحقوا المدح باستغفار انهم لم يفعلوا حتى
 فقد لاج ال التمسك عند المص هو الراي الثاني وان كان المستبعد من ظاهر
 مبداء الكلام انه الاول اني ما توهمونه يريد ان ما هو صولد العايد وهو
 المنسوب لان حذف الى رعد شاع في هذا الفعل وكسر احتمال اخرته كذا حتى
 لحقت بالافعال المتعدي الى مفتولين فصار ما توهمون في تقديره وروى
 ولذا جعل توهمونه هو المعنى ودل التقدير حيث قال كثر توهمون به قد

يتوهم ان غرضه لا يتجسس نفس عن نفس في حذف الجار والمجرور دفعه او دفعه
 او انه عن فعل المدح حيث حذف التاء او لام الضم وليس كذلك من قوله
 اي عباس بن مرداس فعل خفاف بن توبه جرتك الخيره فاعل ما امرت به
 فقد تركت ذمال وداسك امرتك الخيره فاعل ما امرت به ولا
 لا محل الا بالباء ذمال اي ذمال وما تبنيه استمال الا صيل تبادل الصا
 والناطوق امركم محض ما حوركم عن ان ما حصديه والمصدر محض المفعول اي
 محض ما حور به لك فليس جارا وانما كسر في ضيقه المصدر لفعول ليعقوب الصفه
 اي خلوصها لذلك اي لكونه خلوصا يوكد به اي صيغ الصفه بالفعول
 فيقال اصفه فاقع كما يقال سود حالك فان الملك شده اسود ولما توجه
 هو الابي ان فاقع واقع كذا غير عن اللون فلم يفتح توكيد الصفه او الثاني
 فائده في ذكر اللون لم يفتح صفه فاقع اجاب عنها بقوله في استاده الى
 خبر متبداوه قوله فصله تاكيد وهو صفه جمل حاله لما لبسته بها اي اللون
 بالصفه فصله تاكيد فان اصل التاكيد كان يحصل اذا ذكر اللون فهو احسن
 قول الكافي الفاعله فيها التوكيد وهو الجواب عنها انه ليس الجمل بعد

صود

بعث تجري لا قبله غايه انه سبى لا استاده الي نونها والذالم مدح صفه
 في التاكيد في لغته الظالم ايها فلا فرق بين صفه جمل فاقع من
 صفه فاقع نونها الا من جهة زياده التاكيد التي افادتها الثاني لاجل الاستاذه
 لان خبره صفه نونها صفه شديده لصفه كانه قيل فيها صفه شديده
 الصفه صفه لالان المراد باللون كنهها الصفه ليعترض بان العام لالان
 على الحاصل بل لان لون الصفه في نفس الامر هو الصفه وهذا الاعتبار محل من
 خبره جمل جمل محض فاقع بواجب طبييا يادوي من جمل جمل وجبه
 المبالغة ظاهر كانه يقول ان صفه بها في الكمال كنهها است الى جميع صفاتها
 وهي من جمل جمل است اليها ايضا بالضرورة وروي عن الحسن البصري
 انه قال سودا شديده السواد في تعبيره صفه فاقع لونها قال لا عني مدح
 ملك خيل منه اي من المدح حال علمها اسم الاشاره كما في هذا المعنى
 ركا في الركاب التاثير عليها لا واحد من لفظة وانما يعبر عن
 بالراحله هي صفه سودا ولا فاعل لصفه وهي مع جمل جمل كانه
 في السواد اعترض صاحب الكشف على الاستاذه به بوجوه الادل الالبرز
 العالين العرب هو الطابق وهو الى الصفه اقرب منه الى الحمرة

لم لا يجوز ان يراد من صفه اولاد ما هو كالمسود كالمسود كالمسود
 بان شبهه الشيء بالرب صار علم في الوصف بالسواد في تكسب لسان العضا
 وكون بعض افراد صفه لا يقع في ذلك عن الثاني
 بان الظاهر العبارت كون اولاد ما فاعلا للصفه واما كون من صفه جملة
 اولاد ما كالمسود جملة جبهه فيعده لا يتبادر الى الفهم اذ لو كان
 القصد الى هذا المعنى لم يكن يد من ايراد حرف الجمع ولعله اي الله تعالى
 انما عرّف الصفه عن السواد مع انها غيبه خصوص غيبه له لانها من
 مقدّماته وصاير بالاشهر اليه فيكون مجازا بعبارة ما يودل اولاد
 السواد الابل لعل صفه فيكون من ذكر الحال او ارادت المحل وفيه لظن
 الصفه بهذا المعنى لا يوكد بالفتوح بويده قوله تعالى انظر الى السوا
 السواد لا يتبرل بورت اليهم لما روي اياكم وندره النعال الشواها تورت
 اليهم بانه جاز في الابل ان تعالى بانه صفه او يراد به واء لما ذكر من احد الو
 وليس في الفاقع الا شديد الصفه فيجوز ان يطلق ويراد الشديد
 السواد لفتح في الابل صفه فاقع بخر سواد شديد السواد فيستعار منها
 للبقه ويجعل صار من جهة البرق والمكان اثر الصفه وان كان السواد في

نفسه

نفسه مما يورث اليهم اقول مدار الجواب على التجرد هو انما يصح اذا وقرينة
 مانعة عن الحقيقة ومنها قران موافق عن المجاز فكيف يصح التجرد الاول الى الصفه
 فمخارجهم المفسرين صرح به الامام بقرينة وطرد الحسن منقود في مختاره ثانيا
 ما ذكره المصنف ان الصفه بهذا المعنى لا توكد بالفتوح بغير سئل ان الصفه المطلقة
 في معنى السواد محال ان يكون في سرق من المطلق ومن المعنى هذا الوصف الموكد
 للصفه الصفه ويؤيده قول الراعي السواد يقال في حالك لا يقال فاقع
 وقول الامام القسطل في الفتوح وصف محض الصفه ولا يوصف السواد به بقول
 القرب اسود حالك واصفر فاقع بهذا النص لعلته اللغه عن العرب قال قال
 الكسار يقال لك فقع انه يفتح فتوقعا واخلفت صفته فاذا صرح اهل العر
 بعدم الاستعمال يصح التجرد ايضا بل يكون وجود العلاقه بينهما كوجود ما
 بين السك والعبد وكذلك الثالثه انهم اضطرروا الى تصحيح السور لا
 اعتبارهم بالحقيقه حيث قالوا يحل صار من جهة وبق والمحال اثر
 الصفه فاذا اصح لا اعتبارا اثر الصفه فما البعث على ترك حقيقتها
 المحمدي على التوفيق لمثل هذا التدقيق والتحقيق لسانه من جهة حسنه واحمد وكذا
 في تفسير الكواثر ويجوز ان يكون صفه بعد صفه لبقه اي بحسبهم قال الراعي

وهو لا ينفك عن الصفة كقولهم المحلومان والقدره بالمعنى
 وتكون ذلك بالآخر حادث وهو ما يكون بحسب وجود الحادث في زمان مخصوص
 وقد يعبر عنه بطريقين الاول صفة للشيء بمعنى حصوله في زمان محدد
 مشربا منها اسم كما ذهب اليه الشيخاوي وانما ظهر اعراها فيما للشيء
 في صور طرف وان كان يحمل ان يكون فانه كما انهم جعلوا في قولهم
 قوله تعالى لو كان من قبلة الا انه بعد ما مع عدم الرأى في قوله فانه
 ولا انما فيه رابطة تأكيد الاول كقولك زيد لانس ولا كانت واقادها
 التأكيد لانها في القول كونه فريدة وفي قوايد ما انها صريحة في عموم
 السفل اذ هو منها يحمل الكلام في مجموع كل واحد ولقد سميت بالمذكور
 لئلا يخلط صفت الاول كانه قبل الاول شريطة وللحاشية
 لما ذهب اليه البعض من ان شريطة على الحال كما وقع في الكواثر اقول
 فيه اشكال لان الاول ليس صفة الصفة مستنسخة عن نفع حوصوفه وقرأ الا
 اقول فيه اشكال نعم نعم الاول هناك ابي لا الاول حيث هي فيكون
 لتبعية في توصف الاول والخبر محذوف ويكون الكلام كناية

عن نبي الذل عنه كما ان قولك لذلول الخبر محذوف ويكون الكلام كناية
 الذلول حيث هو كناية عن اثنائه للذل بضم الضمة الخذو بالكسر ضد الضعيرة
 ولديس من الاول والذل من الثاني وقرا سمي من اسقى في الصحاح لعل
 لسقته واستقته لما سبته وارضته او اهلها عطف على سبها او اهلها
 على ضيغة المجذول ان لم يسب معتمدا من الاول ان فعل هذا يحمل قوله الا
 فيها على التأكيد اي كحذف وصفه لتعبه وحقها في الخبر ان كحذفها
 مقابل للطلب حتى يكون المعنى حيث بالسابل قبل هذا قال الرازي
 قال بعض الناس ان القوم كقولنا ذلك لان كلامهم تضمن ان موسى لم يكن يادني
 قبله وراي الله على الاستعظام قبل هو للتعبير عن التثنية الظاهرة
 للاستبصار والتقرير فحصلوا ان البقرة المنوطة قد كونا لغير ان العاشية
 عاطفة على محذوف مثل ضرب فانخرت حتى يكسر لفتح الباء من كسر الكا
 اسن واما كسر الضم فمناه عظم فثبت اي صارت الحالة سائبة على كسر
 بفتح الميم جلد ما فادخل على السابل عيما وضع لذلوا الخبر فانه لم يصرح به
 مراد اذ لو عاد الى كاد لم يصرح فليست بل قبل معناه الاثبات مطلقا اي
 هو اكان ناصيا او حضارا ويكون نفيه اعلا ما بوقوع الفعل غير اقال

لم يكذب بفعل انه فعل عسر لا سهولته واما في الماضي فقول تعالى وما كان يدركه
 فالمراد بهم فقد فعلوا والالكان ضا فينا لقوله تعالى قد كونا وقبل معناه الاثبات
 ما ضيا لما ذكر لاحضار عا لقوله تعالى او كطلعت في كركي نضاه موج من فوقه
 موج من فوقه سحاب طلعت بعضها فوق بعض اذا اخرج يد لم يكد يراها
 فانه قوله لم يكد يستعمل لكونه جوابا للشرط مع انه للنفي لانه يوحي على معنى انه يراها
 لغرض المعنى ويكون بمنزلة ان يقال طلعت عظمته ليس فوقها طلعت اذا اخرج
 الالب يد يد ادا لم يكد يراها كبر الافعال اي يكون اثباته اثباتا لما وضح له
 من وتوا الفعل ونفيه ليقال فاثباته اثبات لمقارنته فمعنى كاذ فلال محوت
 ان مقارنته الموت لم يفتح لان القرب من الفعل لا يكون الا هو انتفاء الفعل
 ومخر لم يكد محوت ان مقارنته مسعدة ويلزم من نفسها نفي وموع الموت
 بزيادته سالفة لان نفي القرب من الفعل الملح في انتفايه من نفي الفعل نفسه
 ورد على كونه كبر الافعال اشكال المتفاوت وهو قوله ولا ينام قوله ما
 كادوا يفعلون لقوله قد كونا للاختلاف في نفسها الى قول فيه اشكال لان
 ان قوله يعا وما كادوا يفعلون حال عن باعل فكونا فموجب مقارنته محو
 محضون الحال فلو صح القول بخلاف ومبهم وحاصله ان اهل الحرية

مان

بان مضمون الفعل كثيرا ما يعيدنا لماضي الواقع قبله عدت طولية لكنه اذا كان
 متبعا يفسد بعد لكسر سورة الاستبعاد كقولك لي الحلا اصدقه في حبة
 وقد امتنر صاحب موسى بعد اياته التبعي كخلاف ما اذا كان متبعا
 لان الال استمرار ليعر فيحصل الدلالة على المقارسة عند الاطلاق فتدبر فانه
 الهادي الى سوا السبيل حسبا لدفع الوكيل اذ قلتم نفسا هي عا حيل من
 خطاب المحم بقلم لا يكونهم فالسبل لوجود الفعل فيهم كما يقال بنو فلان
 فعلوا كذا والفعل واحد منهم حصم في شأنها بدفع بعضها بعضها فيكون التدار
 والتدار ونفي ان يراد به الاختصاص والاختلاف او الكناية او المحال
 بمجر التدارف من لوازم الاختصاص وردا قوله او ندفعتم نفي يجوز ان يكون
 التدار ومجرب على ظاهره بان طرح قتلها كل عن نفسه فكل طارح من وجه
 مطروح عليه من آخر والمطروح عليه يدفع الطارح من حيث انه طارح
 قال صاحب الكشاف اولان الطرح في نفسه دفع او دفع بعضهم بعضا عن البراء
 والمنة تركها المص اما الاول فلان هذا لا يكون تدافعا لان معناه دفع
 كل منها الاخر لا دفع كل منها لغيره مثلا واما الثاني فلان الدفع عن براه
 مما لا تدل عليه العبارة فظهرت لا مجاله اي لا بل وهو ما خود من عصمة

الجملة والعمل فخرج مع كونه في معنى الماضي لانه حكاية مفعول وقت التدار
 كما عمل باسط في باسط وداعية حكاية حال ماضية فكما جاز نده جاز
 تلك الخاتمة الثانية اشهر من الاولى وبانبيها استاض من المحطون
 فائدة التفرع والتغير للمطهر اي بعض كان لانه الاظهر في اظهار القدرت
 وقيل باصغرهما يعني اللسان والقلب وقيل بالجيب اوصول الديق يدل على
 ما حذف وهو فخره فحقى فان قوله اضره اضر بالضرب فتوكله كذا اشارته الى
 الجهة الحاصلة للسفيل بواسطة الضرب فيسحق ان يكون الضرب والطوبى حزين
 على الاضر بالضرب ليصح ان يبدأ اليها بقوله كذلك وقد طعن في هذا الفصل
 ابلاغه كمال الطين كما لا سبه على ارباب التحق كانه وقع الاضال كحد
 الامر من غيب الى يكون للضرب ثابته في خوة القليل لانها كانت محض
 بقدرته الباهرة والخطاب من حضرة القليل معنى ان هذا الكلام
 معهم وضمير بركم ولعلمهم واما حرف الخطاب في ذلك فانه خطاب
 لمن تعلق الكلام ولذا لم تعلق ذلكم وذلك لا سيما لان الاحياء ارفعهم
 ان مخاطب كل من ساقى لال مخاطب على نه ايجاح الى تقدير القول
 يترتب الكلام بما قيل وسظم مكانه قبل قلنا لهم كما احيى الله عاجيل كحي الله

يوم القيمة على ان يكون استينا فاجوابا عما يقال ما اذا قال الله تعالى عند ربهم
 هذه الآية بخلاف ما اذا كان الخطا لم يترك البعث في ضمن الرسول صلى الله
 عليه وسلم كما ذكره بقوله او نزول الآية فانه ينظم بدونه بل محرج
 عن الانتظام لكي يحل عقلم اوله بالكمال الوجود صله فيهم وتعلموا ان من
 قد على احياء نفس قدر على احياء الى نفس كلها اشارت الى انه لم ينزل منزله
 الا انهم بل قدره مفعول او تعلمون على نفسيه اي بعض العقل ونها منى على
 ان كونهم يعلمون محقق لا في صورة المرجو لكن جعلوا العدم حرمهم على حسب
 العقل كانه لا يعقلون وانه منزل منزله اللازم ولعله تعالى عالم بحجى الله
 ما ذكره وجب عدم احياءه ابتداء شرط ما فيه شرط واما وجه جعل البقرة
 آية دون غيره فاما من البهايم فعمل امران احدهما ما ذكره هو وجه عدم احياءه
 احياءه ابتداء شرط ما فيه شرط واما وجه جعل البقرة آية دون
 غيره فاما من البهايم فعمل امران احدهما ما ذكره هو وجه عدم احياءه
 ابتداء شرط ما فيه شرط واما وجه جعل البقرة آية دون غيره
 من البهايم بقوله ردى ان شئنا صالحا منهم كان له عمل الخ والناسي اسم
 قبل ذلك كانوا الجبلة دن البقرة والعجائيل حسب البهايم كما قال

تعالى ايسر في قلوبهم العجل ثم تابوا عادوا الى عبادت الله تعالى وعلمته
فاداد الله تعالى ان يمحهم ببحر ما حجب اليهم ليطهرهم حقيقة التوبة
وانقلاص ما كان منهم في قلوبهم من لغيره رب الى الله تعالى بديل
المال واد الوحي حيث امر بالذبح والسنن عطف على الفهم
وكلاهما استفاد من دعا الشرح الصالح التي تصفه بغيره شدة
اي حصة السنوات اي معارج الديار حيث نصير معلول
انزه اي ازال الذبح وفساد القلب قبل في نبوت لغنى منها استعاره
تبعه شبيهة تشبهها لخال القلوب في عدم الاستعداد والاعطاط
لكن فمض منها على لفظ القهوه التي هي العمد ولا عباره الا استعاره حسن
التوحي والتفكير بيقوله في كالحجارة كلفا اذا جعل القلوب اسعاده
بالكناية والقهوه قرينه فانه لا يحسن بل لا يصح ان يقال يفتضون عند الله
فهو كالحمد او ادنى بناء على ان اسعاده بالكتابة والمعنوية الحمد
والعصم بخلاف قوله مدس الرياح رياض الحسن من هرت
اداسرى القوم في الاحمال القاضا فانه على العكس وهم اسعاده العبد
انما ينبغي ان لا يفتح لوجود النساء الله تعالى وقوع اللبن كما في قوله تعالى ثم انتم

تمتدون لاهو بمجى بعد المنه كما في قوله ثم كان من الذين امنوا ثم لا يحفى
ما في الحج من ثم ومن بعد ذلك من لهما المبالغة في الاستعداد والمعنى انما
في الفساد مثل الحار جعل الكاف اسما ليحس عطف الله بالرفع ولا يكون
من عطف المفعول على المجرى الطرفة وان كان بصحاح المضاف وهو الكا
واقم المضاف اليه وهو ان مقام حيث اعرب الرفع مثل بقصد
مذف المضاف وقراه الجراي جراسد بالفتح اي مع الدال لانه غير مرفوع
وفيه رد على الكنا حيث قال نصب الدال فان الاعراب انما نصبت
الى الكلمة عطف الشدة على الحارة كما ان الكاف المقدره عطف على الكا
المذكوره وانما لم نقل ان في مع افادة الزيادة على الدال الاحتصار لان في اسد
من المبالغة والدلالة على اسداد القهوه من وسما ل عطف على اسد
المفصل وهو قلوبهم على زياده في شدة القهوه لا في نفس القهوه كلفا فانه
يدل زياده في نفس القهوه فكان في اسد قهوه واعتبر من حسب
القريب بان الاسد محمول على القلوب من القهوه فلا يفيد ان قهوهما
بل انما اسده قهوه واجيب بان التميز فام المعنى قولنا قلوبهم اسد قهوه
قلوبهم من غير تفاوت لاما عطية طاهر اسد اسد الى ضمير قلوبهم من المبالغة

كما تقرر في موضعه واوليس لذلك والترزود لا خالصة في كلام علام
 بل للتجسس على جعل الغرض من التبيين كما هو المناسب لما نحن
 عوم الخطاب كونه لمن يتعلق الكلام فكانه قيل ان ثبت شبهة
 بهذا ان ثبت شبهة اذ او للترزود اى تحرير الامر من نفس
 الامر مع قطع النظر عن الغير بمعنى ان من عرف حالها سلكها
 المطلب العام على الوجه الاول اعمية على الثاني شبهة بالحق
 ادبما هو اقصى منها ولا يخفى على اولى التبيين والانصاف ان هذا البناء
 اذن حسن فمافى الكتاب لتعليل للتفصيل لغرض من هذا المقطع
 جملة هي كالحجارة او اسد كذا قالوا قول جعل الواو للعطف ^{سما} جعل
 الكلام على لتعليل فالظاهر انها للحال فليست بل والمعنى ان الحجارة
 تارة تدفع الى قوله الحجة مجاز عن الانقياد او قول كحقيقة انه
 معالى دم بنى اسل عدم انقيادهم لما يليق كالهم من امر التكليف
 ورجح جعل علم الحجر بالصاد لما يليق له حكم النكوس و بهذا يظهر
 ووجه جعل الحجة مجازا عن الانقياد وان كان حمل على الحقيقة
 جائزا عندنا لان الهبوط الحجة على تعدد حمل العقل والحيوة في الحجارة

لا يصلح بيانا لكونها في نفسها اقل قسوة من قلوبهم على وجه المبالغة ثم انما هو
 الحجر المضروب بالعصا محبة لمن لم يطع الرسول وعصا فيكون فيه
 اشارت الى الطيعة وزمر الاكبت سر لعه وهو ان ضرب الشجر بالحجارة
 الثاني لمجرد انشابه الى الشئ في البال قد اورد اول مرة في الحجر حتى اخرج منه من
 العيون انتمى عنه واقول ذلك النبي تكرات وكرات بل كلامه
 الذي هو التورية لم يورث في القلوب الفساد لمهولار الطغاة ^{لحشاء}
 ويلزمها اللام الفارقة وهي منها لام لما يفرخ ولما يشتم وعيد لليهود على
 ذلك اى على شدة القسوة ترك الايمان نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم
 وقد اس كسر ونامح ولعقوب ولف واول بكر بالالفوقانية فما الى ^{لعلاه}
 يعني اقطمحون والباقون بالياء التحتية اشكال لان فيه لذكور في كتب
 التفسير والقراءة ان القاري ساء العيبة ههنا اس كسر فقط والباقون يورد
 بناء الخطاب الحمد عليهم الصلوب اقطمحون سياتي كحق ووجه حال
 المزمع على القاري تفسير قوله تعالى افككلاما جاكم رسول ان يصيد قوالم اديونوا
 الاجل دعوتكم يعني ان الايمان اياكم التصديق واللام صلبة كقوله تعالى
 وما انت بمومن لنا او بمجنه ^{لشعر} واللام لتعليل وقد رجحوا الثاني بان

افكلاما

المحمل على الصلة لو لم يوجد في الفعل وإذا أحمل فإن له لوطه على حدث
 الايمان لاجل دعوته ابراهيم عليه السلام لعني اليهود الموجودين حين نزول
 آتية رسوله كانوا اجماعا من اوصافهم لان طمع الايمان لا ينجس الايمان
 بخلاف فاعل اذا لقوا فانه من قومهم ولا يجوز ارجاع الضمير الى اليهود
 ليصح جعل السلف فيهم لان المصمم غير هناك حدث المصنف
 حيث قال طالع من اسلامهم فلم يحجج الى هذا التكلف فان قيل لا حاجة
 الى اعتبار المصنف على هذا الوجه بل لا وجه له لان محرم النعت والآية هم
 المحاصرون لا السلف قلنا المراد بالسلف من لم يبلغ زمان نزول الآ
 من سبق عصر النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان متخلفا لفظ كان لتقدم
 اتيه الى اعتبار كنهه محمد صلى الله عليه وسلم قيل كان من صفاته صلعم
 في التورية انه يكون انفي ربه فخبر فوذلك بانه يكون كمرطوط ولا
 داتيه الرحمن حيث نوحى بالتسوية وقيل هو لا من السبعين حارس سحرا
 كلام الله لاخر الفرق من هذا الوجه والوجه الاول ان السماء على
 هذا من السد على بلاد اسطى كما اعنى لموسى عليه السلام وعلى الان فمن
 تيلوه كما يقولون الآن وكذا التحريف على هذا عبرت عن الرأيه

ابيض

نه

فيه على سبيل الافتراء وعيد الاول لطلب التغيير وما نقلوا عن الرب تعالى كفاك
 دليلا على كونه مخفها حيث حكفوا الامر بالاستطاعة والنهي بالمشية ولا
 ينافي بينهما مع السامى بالنسبة للامر والنهي فهدى الاختلاف دليل الاختلاف
 الآية ان اخباره هو لا ومقتضى فهم كانوا على هذه الحال فما طمست بعلمهم
 جهالهم هذا منبى على التاويل وانهم ان كفروا واخذوا فواظبهم ساقه في ذلك
 هذا منبى على التاويل ايضا مع من فهم يريد ان ضمير لقوا المنافق اليهود
 حذف المضاف للقيام القرينة فان ضمير لقوا الم قطعاً ففهم اعاد تنظيم
 حيث يكون فاعل فعل شرط والخبر واحد بخلاف ما في الكتاب من جعل فاعل
 مطلق اليهود فاعل قالوا المنافقين لم يعطى الشرطية على سمحون لان المنافقين
 غير المحررس اي الذين لم ينفقوا انهم لما كان ضمير قالوا لبعض الذين لم ينفقوا
 كان جعل البعض الذي هو فاعل خلا على غير المنافقين حيث وافقوا في الاعمال
 فاعل فعل الشرط والحشر كما مراد الذين نافقوا عطف على الذين لم ينفقوا لا
 اى ابناءهم وبناتهم الذين لم ينفقوا فالاستفهام في اتحدوا انهم على الاول فخرج
 وعقاب على ما صدر عن المنافقين التحدى بمن كان ينبغي ان يعيد ذلك
 وعلى التاويل الكارونى عن ان يصدر عن الاعقاب كحديث فيما سبق من
 الزمان معنى لا ينبغي ان يفتح ليحتجوا بالحاجه في كتابه ومن هذا الوجه ما بعد من

الوجوه الثلاثة على ان الحق السديد على الاحتجاج عليهم في الدنيا لا في القيمة وقبل
 ربكم في القيمة وفيه لظرافة لا خفاء اي اخفاء ما فتح الله عليهم في التوراة لا تدفعه فان
 ايسر وجيلون انهم يوم القيمة محجورون سواء لم يجدوا فلا فائدة في
 الاخفاء عقول في لظرافة لانهم انهم يعلمون انهم يوم القيمة محجورون ولو
 سلم فيجوز ان يتجاهلوا غير وعناد او بسبب انهم لا يتجاهلون فاعلموا انهم
 محجورون فليس هذا الطريق وخوفهم عن الاحتجاج عليهم بهذا الطريق الذي هو
 افحش الطرق واصحها وهو ان يقول لهم المؤمنون عند الله تعالى يوم القيمة على
 رؤس الاسماء ولا احد منهم با في الدنيا بما في التوراة من نعت النبي صلى الله
 عليه وسلم وبنده ايطرد وجه الحجة من قوله تعالى اي بما فتح الله عليكم ومن
 قوله عند الله ولا احتجاج الى تكلم الله بالادلة او طرقا مستقرا لمحاكم
 بما تقدم حال كونه في كتابكم والعجب ان ندم من طهره كنف حق على المصم وسائر
 المحققين من شرح الكتاب وغيرهم ومنهم اميتون عظم على الجبل
 الحالية عني قد كان فرق في بعضهم عالمون معاندين وبعضهم جاهلون بحقيقة
 ولا يعرفون الكتابات غير محزون ان يراد بالكتاب مغيب المصداق او التوراة
 عظم على الكتاب يعني محزون ان يراد به المكتوب ويكون الامام للمعد
 منقطع لان ما هم عليه من الاحاب والمواعيد الفارعة ليس من الكتاب

ولذلك

ولذلك ويستثنى منه فيقال تمنى اي كذب لان الكاذب يقدر في نفسه بالكذب
 وعلى التمني فان المستثنى ايضا يقدر بالتمناه وما يقرأ فان القاري ايضا
 يقدر بتدبير الكلام تصويرا لمسموعة والمكتوبة ان كان كاتب المسموعة
 يعطى ان كان احيا وكفى لعقود الكاذب يدعي على تقدير الاطلاق على ما
 يتمنى قيل الا لا يقرن يدعي على تقدير الاطلاق على ما تقدم ان استفاد
 كون قرائتهم قرات عارية عن معرفة المعنى وتدبره ظاهرة من سرية
 المقام واما تضمن البيت الا في هذا المعنى محل كلام لان المعاري الامام
 عثمان جامع لفكره ان فكيف يفسر قرائته عن معرفة المعنى اللهم الى ان
 يراد ايراد البيت ببيان محي التمني من غير التوراة واما خصوص التوراة عن
 المعنى فيستفاد من تفسيره كما من قوله اي قول حبان بن ثابت
 وصف ابي المومنين عثمان رضي الله عنه ليكن استشهد فيها تمنى اي
 قرائته الله اول ليله يبتغي ان يكون بالاضافة وما الضمير لاساء الوجه
 وعلى في النسخ اما ردا به فلان ابن الانباه اي الشراعة حشره لانه
 حمام المقادير ولم يرد حشره بابتداء الضمير واما ردا به فلان المقصود ليس
 ببيان قرائته التوراة في اول ليله مطلق بل في ليله معلومة محدودة وفيه فيها

ما وقع تمنى دادود الزبور على سبيل كسر الرأى ابي على تودت ولا ياسب وصفهم
 بانهم اميون واجيب عنه بان معنى الامى انه لا توافر من الكتاب ولا يعلم
 واما على سبيل الاخذ من الخير فكثير ما يعرفون ان غير علم بالمعاني ولا تصور
 والمفهوم من عبارات الكتاب ان الامى من لا يكتب الكتاب والتواء وهو لا
 ينافى ان يكتب بغيره في الحمل وقد لطف الطن بآراء العلم على كل راي واستعداد
 كانه جواب عما يقال القوم بعضهم اميون حقله ون بعضهم بالجمل المركب
 وكل منهما جازم لا كان فماده استحال الطن ههنا ولعله اى من قال انه
 واذا وصل سماء بذلك مجازا من قبيل ذكر احوال دارا والتمحل وهو
 الاصل مصدر لا فعل له لان فاء عيبته معلمان وانما ساع الابد
 به حال كونه نكرت لانه دعا على انفس الهلاك كما ان سلام عليك دعا
 عليها بسلام فالاصل سلامك الله سلاما وحدا لفعل لكثرة الاستعمال المقصود
 منصوبا يدل على الدال على الحديث فلما قصد الدوام اذا انما انصتبه
 وسلك تلك سبيل اى ملا كاف فوجه بعد حذف الفعل بعضا للبناء
 وتلوه اراوبه ما كتبه من التاريلات الروايع اساره الى ما روي عن بعض
 السلف ان رويها اليه وكانوا العمدون من التورية تحت النسي عليه السلام
 ثم يقولون هذا من عند الله توحيه انه يجب ان يتصور ان كل نبى افي توفيق

بعده فانه اتى به بشارت حفته لا بعد فيها الراسخون في العلم ولذا الحكمة
 الهتة فان ذلك لو كان متحدا للعوام لما عوبت علماءهم بكتما نه ثم اردوا في ذلك
 عوضا بنقله من بيان لا البيان من العيراني الى السراني ومنه الى العزلي
 وقد ذكر المحصل الفاظا من النورته والايحيل اذا خفت وجدت والله
 على صحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم تبويض هو عند الراسخين في العلم على
 وعند العامة خوف فطره ان ما كتب ايدهم كانت تارويلات محرومة
 ليشترو به تمسسا قليلا قد سبق كحق الاستعارتين في قوله لا تشاروه به
 تمنا قليلا تاركه المقام بقبضه كحصوله به عرضا عرض الدنيا لعين
 الممثلة ما كان من مال قلدا وكسرى الركني بضم الراحه رسوه كذلك وفيه شعار
 بان يافى مما يكبرون موصولة كذا ما كتبت لكن المصدر به وارجح لفظا
 كذا قال التحرر التفتاراني اما لفظا فلا يستعانه عن تقدير العايد واما
 فلان يكبرون العبد في الحقة فعله الذي يعاقب عليه اذنا اقول فيه
 لان سبب نفوس الفعلين للعقاب قد فهمت مما سبق من قوله قولي للذين
 الكتاب آلايه لان ترتب الحكم عن الشيء يدل على سببته له فوجمل هذا
 ايضا عليه اللزم التكرار في التحقيق ان العبد كما يعاقب على بعض عمله كذلك
 يعاقب اثر عمله بعبارة اقصا به الى حرام آخر وههنا ضرر عنم فعلا احدهما

التحريف والاخذ الرشوت والاول بغيره الثاني الى الكل
 الحرام والتصرف صفة ولكل منهما يستحق العقاب كما يستحق الفعل فلما
 بين اول استحقاق اياه بغير الفعل وفرقة على ما قبله يقال بل الاول اراد
 ان من استحقاق اياه باثره ايضا وفرقة على ما قبله في قول الثاني منهما
 للوعيد المحمدي المجهول لسبل السدي محصورة فليد ان المحذور
 كتاتبة عن القلة ووجهها ما ذكره الراغب ان المحذور لما كان ضمن
 ضرا فليلا سهل عدده وكسره لعسر عدده وكانت الاعراب فعل فيهم
 الجباب وقوم الجباب تصور الكبير متعسر العدد القليل من العدد
 فقالوا شئ معدود ومحصور اي قليل غيب معدود ومحصور كما
 قل اتخذتم عند الله عهدا وعدا غير لائق للعقل لا معرفته
 ذلك انما بسبيل معرفته الاحمال منه تعا وخاره بذلك وعدده
 عهد وفي بعض النسخ خبر او وعد اباد والصحيح هو الاول اي ان اتخذتم
 عند الله عهد فلم يخلص الله عنده اي كنتم اتخذتم اذ ليس المعنى على
 الاستقبال واعتبر بان لن المحض الاستعمال ملاصق جعل كل
 الله جاز لا فتاع السببية والترتب حسب بان ذلك بلازم في الفاء
 الفصيحة فقد حينا فاسانا ولو سلم فقد يترتب على اتحاد العهد

بانه لا يخلف العهد في المستعمل كما في قوله وما كنتم من نعمه من الله وفضيه
 دليل على ان الخلف في خبره محال سواء كان وعدا او وعيدا او خلف
 بعضهم في الوعيد على سبيل العهد روي ان الاستفهام ليس على حقيقة
 بل للتفريق عن حمل الخطاب على الله انما يعلم اني لم يستفهم هو الله
 صلى الله عليه وسلم ثم توهم احد ما على السعدي وهو الاقتران انما يحول على
 حصصه لو استوى الاولان علم المسقط كان السؤال عن التعيين
 او مقطوع عطف على معادله لا استفهام في اتخدم يكون لذلكا
 ولم يقولون مخفى بل يقولون على سبل السور محض التحقيق والتثبت
 وكذا ان يحول مخفى على الله سارا والنوع بان كان معني بان لا يقولوا
 على الله ما لا يعلمون اثبات لما بقره من ماس النار لهم دانا طولا
 اسارة الى الله في عبارات الكشاف سامي حيث قال اثبات
 لما بعد حرف النفي هو قول من تحسنا النار الى انا ما معدود على وجه
 اعم اي منا ولا لا ايام المعدود وعنييه فان المصنف فيها معنى
 عليه من الخائس وانما الكلام في ان الميسر لا يكون مفصلا عنها كما

زعموا بل يكون مديداً المقصود دفع رسوم ان يكون المسمى منكم النار الايام
 معدودة ليكون على عتبار مدخول كالبرهان على بطلان قولهم بل
 الايام معدودات فانهم كسبوا بسببته واحاطت بهم خطيئتهم
 ومن كان كذلك فهو خالد في النار فهم خالدون فيها ويخص على جواب التعليل
 عطف على قوله اثبات اي لا يكون الا في جواب النفي اي في الاستفهام
 فتحو الست برأيكم قالوا بل واما في المحبة فنحو هذا على طريقتين قوله تعالى
 الاستخارة التهنئة تسلمت حملة احوال الظاهر والباطن ان يكون
 عاصبا بلسانه وجبانه واركانه وهذا انما يصح في شأن الكافر وعمل الكافر
 حيث فرسه الكسبية والاحاطة بعدم العطف عنها بالتوبة وحكم تحلوا
 اهلها في النار ذلك اي لاخصار الاحاطة من جميع الجوانب في الكافر
 اي المحطة الحطية وانما ان اريد بالمخاطبة الكافرون او لا ينول
 طول الان اريد صاحب الكسبية والاية كما ترى لاحتمال فيها على خلود حسب
 الكسبية في جهنم اما ان اريد بالمخاطبة الكافرون فطرد اما ان اريد به حسب
 الكسبية فلم يثبت ان الخلود في الاصل الثبات المديد دام اذ لم يدم لكنه
 اذا استعمل في الكفار يراد به الدوام عند الجمهور لما يشهد له من الايات

والسنة

والسنة ذكر الاية التي قبلها من قوله تعالى فويل للذين يكذبون الكتاب اه فان
 تحريف كلام الله تعالى واخذ حطام الدنيا في المقابل كلف لا حرج وكسره كسر اديك
 اصحاب الجنة قيل ذكر العالم الوعيد وتركه في الوعد اشارة الى هتس الحرج فان
 النجاة قالوا ان قولك من دخل داري فاكرمه بانها تعني اكرام كل داخل لكن على
 حذر ان لا يكرم وبدونها تعني اكرام الله تعني خسر وجهه عن كتابه
 بهما لان اصل العطف المعايير والتأويل خلاف الاصل ولا ضرورة في
 ارتكابه اخبار في معنى النفي كما ان قولك تذهب الى فلان تقول كذا
 وكذا اخبار في معنى الامر قوله لا يضار كاتب يفهم الرأى المشيدة وهو الملح
 من صريح النفي اه فان لا نفى الحال فيكون لا يعيد كالماضي في فادى المسألة
 وعطف قولوا عليه لان الطلعة لا عطف على النجربة بل تأويل فيكون
 على اراد القول اي قلنا لا تعبدوا ادلا بباطنه وبه كونه اي قول طرفة
 الايامها المرجح احضر الوعى اي ان احضر فلما حذف ان حذف اثره
 ايضا هو مفعول به للراجح تمامه وان اسند الموت الذات هل انت
 محله يبغي الايام الرجل الذي تمنع عن حصوله والحرر وهو اللذات
 بل محله في اذا امتنع عنها فيكون بدلا من المساق او حقه لال
 اخذ المساق معنى القول او معمولا كحذف الجار اي اخذنا ميثاقهم بان

لا يعبدوا علي ان لا تعبدوا دل على المعنى المعنى احد الميثاق كانه قال
 من التخليص لاهم حيث على وزن كل او سحر حيث غيب تقديره وكسوف
 لا تعبدوا ان لكنه يكون بمنزلة اجنوا فيكون من عطف الانشائية معر فاعلى
 مثلها او تقديره من اول الامر اجنوا فيكون من عطف الانشائية عطف
 ومعر فاعلى الانشائية معر فاعلى وتقولوا الانساق اخذنا علم الميثاق
 وقتلنا لهم في هذا الميثاق قولوا لكنا حسننا وجهنى على المصدا كسرى
 فيه رد على الرجاء حيث منه هذه القراءة زعموا ان حسننا نيت الحسن
 فلا يستعمل بدون اللام والمراد به باقية كلف وارشاد فان كلام
 المسكالم بالنظر لا يعبر عنه ان يكون حسن كمال كما قال تعالى وتقولوا له
 نينا وبالنظر الحاطمة ان يكون لا ارشاد الى طريق الحق على طريق الانساق
 من العجبة الخطاب لان ذكر نبي اسرنا وما هو بطريق لعجبة الخطاب
 انما هي خير القول فبايدته التوبخ كانه اسرنا وما هو بطريق لعجبة الخطاب
 مقتضى الالتفات احصا من يد الحكم بالعباد كان متنادا لاهم ولله من ذلك
 الحكم الذى سببنا في قوله اذا اخذنا ميثاقكم عدل عنه فقال ولعل الخطا
 في مع الوجوه من منهم في احد الرسول صلى الله عليه وسلم ومن صدم الى التعقيب

فان المخاطب كثر ما يغفل على الغايب نحو انت وزيد فاعلمنا ان العوم
 فعلتم قال تعالى ياربك لعامل عمال يعملون فيمن وراسا الخطاب والمعنى
 يعمل انت يا محمد وجميع من سواك ولا يشتمل النعمان ثم اراد ان يربط الانشائية
 بما قبله على هذا النحو ويل فقال اي عسى ضمهم عن الميثاق ومضموم قليلا
 منكم ايها العايبون والعايدون يريد به اي لفصيل المستثنى من اقام
 اليهودية على وجهها قبل نسخ وهو لفصيل من الغايبين ومن اسلم منهم بعد
 النسخ وهو لفصيل من الحاضرين قوم عاد كنكم الاعراض عنى ان الجملة
 لا حال لقلة فايدتها بعد قولهم ثم توليتهم وان جازعش توليتهم بنين
 واصل الاعراض الذاب عن المواجهة الى جهة من لفهم المعنى
 الجانب والناحية على نحو ما سبق من جعل الخطاب على التعقيب والتاويل
 في لا يعبدوا اما الثاني فسطر واما الاول فلان المراد باخذ الميثاق كما امر
 التوراة وقبولهم احكامها وهو مشترك من السلف والخلف انما جعل قبل
 نفسه ايضا جعل خراج الرجل غيره اخراج نفسه ولم يتعرض لخص الطهارة
 والفهم وجهه بما ذكر غرضه قوله لا نقض اليه نسيان او دنيا فيكون من
 قبيل لا دنى ملاية واما الوجوه الاخف من قبيل ذكر الميثاق والاداء السبب

اولا انه بوجه فصا ص قبل يمكن اعتباره في الاخراج لما يلحق من الغاروقه
لان قبل الغير لا يقتضي الاخراج النفس فكيف يصح عده خيرا حالها التي
واركهم على تقدير ان يكونوا من المتقين فانها اعدت للمنفقين توكيد توكيد
اقول ان ساد اعلى نفسه فانه لما قال افر فلان احتمل ان الكلام بما يلزم منه الا
فان قيل الاحتمال بقوله ساد ان على نفسه فانه على نفسه لما قال افر فلان احتمل
لكلم بما يلزم منه اي في شبه شهادت ما يشهد على غيره كذا قال
الطوسي في حل هذه العبارت اقول فعلى ما ذكره يكون قوله وانتم تشهدون من
قبيل الاحتراس وهو ان يولى في كلامهم بوجه خلاف المقصود بوجه ولا
يعتبر فيه التاكيد وقد قال المصنف توكيد فالظاهر انه من قبيل التبديل وهو
تعقيب جملة على معنى ما للتوكيد قيل المشاهدون هم الموجودون و
المعروفون اسلامهم والمعنى وانتم ايها الموجودون تشهدون على اقرار اسلامكم
فيكون اي اذ كان لم يفتون اسلامهم لعيب يكون اسناد الاقرار اليهم
بطريق الخطاب مجازا فيسئل كج منهما التوكيد والمرحان ان اعتبارا بغير
كما في حجة المصداق من المجرى لا وفي ملائمة كما في حجة بعضهم وانما
صاحب الكتاب فالظاهر ان الافعال المذكورة كلها انما كانت من اسلامهم
اسندت اليهم لكونهم على طريقتهم متعلقين بهم اصلا ودنيا فان قيل لم يحل قوله

ثم اقرتم على اقرارهم على القسم وقول انتم تشهدون على شهادتهم على
غير انفسهم فان واحد من اليهود اذا قبل لنفسه عدا وقيل له ما حكم التوراة في
العهد قريانه القصص وان انكر وسئل بما يري اليهود عن حكم التوراة فيه
يشهدون بانه القصص كذا الحال في الاخراج فتدلل على وجه عدم الحمل على
ذلك ان المراد لو كان ما ذكره لقلتم انتم بكونكم كما لا يخفى على المتأمل ثم انتم
هو لا قد عرفت ان الخطابات الاول قناده للحاضرين والعاينين
على حجة المصداق وانما الخطاب مختص بالحاضرين بالاتفاق ولما قال سبعا
مستفاد من ثم لما ايكبه من القتل والاجلاد والحد وان على معنى انتم بعد ذلك
هو لا انما قصود يعني انكم قوم ختمون غير اوليك المقومين نزل
تفسير الصفة حيث الترخوا العهد او لا ثم تقضوه فنزل تعبير الذات وعدم
باستمرار ما اسند اليهم من الميثاق والارادة والشهادت عليه حضورا
حاضرين حيث انتم وعيتبارا سبعا على عدم من القتل والخراج ونحوهما
غيبا حيث قال هو لا وكان مقتضى الظاهر ان تعال انتم بعد ذلك التوكيد
تفضم العهد فعدلوا انفسكم او بيان لئلا يجهل ان قوله يعدلوا انفسكم
مع ما بعده بيان الجملة ثم انتم هو لا كانه قيل ثم انتم هو لا قالوا

فليس يقولون انهم الاله وقيل هو لا تركيه وهو ضعيف لانه ليس تاركه
لفظ لا معنوي وقيل مخترع الذين والجملة صفة وهذا ايضا ضعيف اما اوله فلا
من قيل ان الذي ستمنى امي حيدر حتى قال المازني لو كانت شتماء مودده وكهتر كردته
اما ثانيا فلما قال ابو البقاء ان هذا البصر بين ان هو لا يكون بمنزلة الذين وان
اجازة الكوفيين روى ان فريضة كانوا اطفالا لادس اه قال الطبيب اعلم ان الذي
كانوا انار ليس بنسب فرفان اليهود هو اسم قبيلتان نزلوا في طبرستان
والشركون هم ايضا قبيلتان لادس والخروج وكان بينهما عداوة
ومحاربات فاجتاحت اوس وريضة والخروج لتبشير نصرهم على
صاحبهم ولم يكن من السيرة فخالفة لافعال وانما كانوا يتعبدون لاجل
جموعهم في مجموع العرسل له حتى لعدوه اى اخذوه باعطائه لادس انصارهم حتى
جمع ابيري كسرى حتى سكر وسكرى حتى سكرى وقيل هو اى اسارى ايضا
كاسرى جمع اسير وكان اى الاسير نسبة بالكهلان فان الاسير لما كان
عكس من تصرفه للاسير كما ان الكهلان محسنين لعدوته نسبة له جمع
اى من جملة الاسارى كما قال عليم ان اسير ما خود من النار وهو العدل الد
سدة المحل فسمى اسيرا لانه سدة ونا فالقدوس معج الله بعدوهم
بمعنى اى تبارك لوهم الاسير لا سير اصل العدا حط الشئ بما تبديل عنه صيانة لكذا

في تفسير الكواشي وحرامهم يدل من الضمير محرم او هو في بعض النسخ كيد
وهو ايضا صحيح نذكر في التفسير وغيره اوسان اى اوصاف لمطبوعه اقنوه
ببعض الكتاب قيل اخذ الله تعالى عليهم اربعة عهود وترك القتال وترك
الاخراج وترك الخطا مرة وقراء اسيرهم فاعرضوا عن كل امر
به الا الغدا حتى غيب عنهم العرب وقال كلف يقاتلهم ثم تعدوا
فيقولون انهم ان لعدوهم وحرم علينا قتالهم ولكننا سمحنا ان ندخل حلفنا
يعني حرمه المعاملة والاجلات باسهم يكر ونها وجوبها مع دلاله النورية
عليه اغيبه باللفظ لكن ناقض غنم في الكشف من انا امرنا ان تعدوهم
وحرم علينا قتالهم ولكننا سمحنا ان ندخل حلفنا يد على انهم لا يكر ونها
القتال فالوجه اسبغ كفة التسمية بالصلوة والجمعة كفا في شرفنا
او الاقدام على القتال مع الاستحسان والاخذ اجعل اماره لا يكر ونها
كشد الزنا والان عصيانهم اشد لانهم كفروا بالبحر من كتابهم الصحيح
عذابهم اشد انواع العذاب لانه المفهوم من الاضامه لا اشد من عذاب الدنيا
وقصيا من بعده بالرسول مثل يوشع واسمبول وسمعون وداود وسليمان
شعيا وارحيا وجرير والياس وخرقل والسبع ويونس وذكرا ويحيى وغيرهم

صلوة الله تعالى عليهم قبل من موسى وبعده اربعة آلاف نبي قبل سحون الف صلوة
 الله تعالى عليهم جميعا كلفهم كاد على سيرة موسى عليه السلام ونسخ شريعته
 ولما اخذ احصاه بالكرسرى اصله وسمى من التور وهو الفرد وجناه واحد واحدا
 بعد واحد فقام اذ اتمته من باب الافتعال وقام به اذا اتمته من باب
 الافتعال ففقت هذا الكلام بذلك احيى جعلت من حول الناس بالكل
 الكلام فكان اصل المرد ففينا موسى بالرسول ثم تترك المفعول به وسم
 البحار والمحيطات وراعى من بعده مقامه وكما يقال ففقه به ويراد ابتاع
 والمجذور للمفعول الصحيح يقال ففقت به على اثره واما المعنى واحد
 الصحاح ففقت على اثره بفلان اى اتبعته اياه وبعده بالعبرية وفي الكشاف
 بالبرانية وايضا معمر السيرة وسمم بالعبرية بمعنى السحار وهو ما سببه
 من النسا كالدور من الرجال الذين يبيعون الرجال الذي يبيعون زبادة والنسا
 والمريم من النساء التي كانت محادثة الرجال فسميها عيسى بالمريم من السحار
 بالكافور قال وفي مطلق ففقت به بحد بها اما حقه الدال على الخلق
 العباسية ففقت لزم لم يصله مرتبة تمامه صلوات الله على الصالحين وسم
 مندم ولما يراى لاجله وسممهم ففقتهم ففقتهم ففقتهم ففقتهم ففقتهم

الفضال جدا وسممها الى المندم اى المندم مجاز على تقدير ان الرواية تندمه
 وضميل مجرور وصفه لزيد والمعنى قلت لاجل زيد موصوف بما ذكره بان تندمه
 وذلك ليل هو الصبي الذي هو كسيرة الفضالة ابتاع الهوى مندمه له وهو محمدا في
 الانهاك في الفضالة وحاصل الغياب على محبة النساء مفعول القبول في البيت
 الثاني وهو بل تعرف الروح المحل ارسمة عفت عوافيه وطال قدمه المحل الذي
 اني عليه المحل وعفى المنزلة بمعنى اندرس العوافي جمع عاف وهو الدارس ووزنه
 فانه مشتق من رام يرم اذا فارق ورج ولا يعمل الا في النفي فيكون مفعولا اذ لم
 ثبت ففقت لاصعده ولا مائة اعمى مرم بالروح والمقدسة كقولك طام الجود
 ورجل صدق بغير ان المقصود بهذه الاضافة تلمس الوصفية فيكون مفعولا
 بمعنى الام ولذا يكون لعدم ما ولا يواحد من المسمين على ما قرئ في حضر الجراء ولا
 حاجة بل لا صحة لما يقال ان مثل في الاصل وصف بالمصدر حسنة كرجل عدل ثم
 الموصوف الى الصفة واداه به حبة سل عليه وسلم وهو الظاهر او روح عيسى عليه السلام
 ووصفها اى روح عيسى به اى بالقدس لطهارته اى عيسى عن مفسر الشيطان
 ولا شك ان طهارته الانسان عن مفسر الشيطان طهارته لروحهم ولذلك
 اضافة اى نصب روح عيسى الى العفة حيث قال روح حنة ولا ارحام الطوف

الى الحيف شارح الى ان حريم لم يخص او اراد به الاجل كما قال في نفس الورد
 من افعالهم ان اطلاقه على جبريل والاسم والا عظم ابتغاه
 لان الروح تتردد في مجازي الانب ان وضاقة وهذه التلثة ليس كذلك
 فلما ان الروح بسبب حيوة الشخص فكل ذلك جبريل بسبب القلب والاجل
 بسبب الشرايع وحيوتها والاسم لا عظم لتبوسه الاعراض الا ان مشابهة
 جبريل عظم ام فانه جوهر نوراني ايضا فلهذا بسببه فيه طه كما سبق وسقط
 النعمة بين الفاعل والمنعطف الفاعل به يعني قوله تعالى ولقد انبأنا موسى الكتاب
 فعينا من بعده بالرسول توبخا على تعصيم ذلك الحكم المستفاد من المعطوف عليه
 بهذا الحكم المستفاد من المعطوف وتعجيبا من شأنهم فان التوبخ واجب للنظر
 الى ما دخلت فيه من المعطوف وبالتحقق للتوبخ والتعجب من ترتب
 مثل هذا الفعل على ما سبقه ويحتمل ان يكون قوله انكم يا حكماء اه استنبات الى
 ابتداء كلامه والفاعل للمعطوف على ما قبل النعمة على المعطوف على مقدر النعمة
 لانه انما فيهما من النجاة في مثل هذا المقام استبعاد ابتواس النعمة
 بين المعطوف والمعطوف عليه افعال الحق الصادرة والمقدر ولقد
 انبأهم انبأهم ففعلهم ما فعلتم ثم يحتمل على ذلك المقدر الذي هو فعلهم ففعلهم
 يجوز ان يكون عبارة عما ذكره بعد الفاعل فيكون المعطوف للتفسير وان يكون

غيره

غيره مثل الكفر بالنعمة وانعم الهوى فيكون الحق في التعقيب واللبس فيه فان
 الاستكبار بسبب التكذيب والقيل او التفصيل اي لفصل الحمل كخودنا في نوع ربه
 فعال مداعات للتواصل عطف على استحضار او لعل هذا هو السر في تقديم
 المفعولين وانما ذكر القيل لفظ المضارع مع انه لم يفتح لاني الحال ولا في المستفصل
 لو جهنم ذكر الادل بقوله على حكاية الحال الماضية وانما اخبر بذلك الحكماء
 انما اي لتلك الحال في النفوس فان الامر قطع وان المضارع لما دل على
 الذي من شأنه ان يشهد استحضار تلك الصورة لشيء من السافون ولا
 يفعل ذلك الا في احدهم بمشاهدة لواءه ومطاعه او نحو ذلك وذكر النذر بقوله او
 للدلالة على انكم ما فعلتم اليهود بعد اي بعد قل لعصيان الانبياء في اي في صدر الفصل
 فيكون المضارع لافادة الاستمرار لذلك سحر نحوه روي ان يهودا
 صلى الله عليه وسلم قيل له بعد بان وسهم له نياه فان من جعل السهم في الشاه
 كانت اعداء من يهود خبير فان قيل قال تعالى في حق الانبياء ولقد
 كلمنا العبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون فيسمع ان لا تعلم الكفار
 بالقيل احب بان المراد من الضرر الضرر بالحجة لا ايل لان الاله ليس
 في قلوبهم فوجب تأويل الظاهر محساه باعطية اه نعم ان كلامهم محال
 ثلاثة الادل ان يكون المؤمن قلوبنا محجوبة بحجب لا تقدر على ان تتهاوى بصلها

قولك والثاني انها وعينه لعلم لا يسمع علمي الا وعنه ولا يعي ما تقول لو
 كان علمي وحقا وعنه وقبلته والثالث انها مسحون بما علم عن غيره
 بل لعلمهم الله بما قالوا ولما قالوا قد رد الاحتمال الاول بقوله والمبني منها
 غير محجوب حقيقة بل حلف على الفطرة والتمسك من قوله التحصن ما يمكنوا
 القدرت والارادت الى الكفر محلفه الله كما في علومهم ولو صرنا اليها
 الايمان والهدى لحلف فيها على ما جرت به عادة فهم كاذبون في دعوى
 ان الازالة لكن الله خذلهم بكفرهم ما بطل استعدادهم فاسمهم لما صار
 والكفر اصرار على ذلك اضاعوا من العلم الذي هو القابلية وقد سبق
 تحفظه او ابل البرودة والثاني بقوله او انها اي علومهم لم يات قول ما تقول
 اي فيما تقول بل لان الله خذلهم بكفرهم ففسد علومهم فلا يكادون يفقهون
 قولنا والثالث بقوله او كهم ملعونون او ما فريده للمبالغة في الاستعلاء
 لاننا في غيبه ما لا نبيعه وما ولا نه وان كان يجوز ان يكون ملعون
 فضلا عن الكبر بما يوجبهم لا سيما مع التقدم انهم لا يؤمنون بمللا كسر
 المصدر المحرور بالاضافة منبذ والمقدرة بما بهم ملل وانما كحل مللا
 صفة الاحسان كما في مللا ما تكرر لان الذين قالوا قلوبنا علق لم يرضوا

قط الا ان يكون القلة بمعنى العدم فيكون محملا مقصودا لما معهم من كتابهم احيى في
 لما معهم في ما يخص النبوت وما يدل عليها من العلامات والصفات
 لتخصيصه بالوصف جواب عما يقال كيف حاز نصيبها عن السكرت ذي الحال
 ان يكون مخوف او في حكمها وبناء على ان من عند الله مستقر لا نحو مطلق كما بهم
 فان قيل علم لم يحل حالا عن ضمير مح فرب حبيب ان يفيد المحي في الحال انصت
 لما حذف هو كذا بوجه واستنهاوا بحجة ونحو ذلك وفيه شارة الى
 ما يقال عن قوله فلما جازهم ما عرفوا اب لما اذ لم يحى في الكلام المفسح
 جوابه الا ما فيها بلا فاء ولا بعد ما قبل ان لما الثانية تكرر للاولى والفاشيان
 محي كان عقيب استقامتهم به لان علمه فوا حاصل الكتاب وكانوا من
 قبل مستحقين بالما قبله واستقام لنظم لما عرفت ان القرآن حصفا
 لتتوهم في شان النسخ المستفح به اي يستنصرون اي يبارون الله بما
 ان ينصرهم على ان يتركس ويقولون ادا فابلوهم العلم انصرنا اي اخر
 فيكون النسخ على حقيقة بل للمبالغة واستعار بان القائل سال ذلك عن نفسه
 عطفت تفسير للمبالغة وهو البرهال فانه من باب التجرية كما نهم جردوا من الغشام
 ديارهم الصبح كونهم استعمل اي طلب نفسه الحجة وكلفها اياها من

التحي وهو بنى ختم الزمان باعوا او شروا قال شمس من الاضداد لكل لما كان
 الثاني نوع خفاها عقبه قوله كجب عليهم ثم بنىه بقوله فانهم ظنوا انهم اذ يكون
 الشراء فجازا على التحليص هو المحضوب بالذم قال لتحرز التقاض انما يصح قال
 كفوذا لفظ الماضي لظهور ان ما باعوا به انفسهم واستبدلوا في الماضي ليس هو
 ان يكفوا في المستقبل وجوابه ان المراد كفوذا انما غير عنه بالمضارع
 للحال الماضية استحضار العلم المنع طلبا لما ليس لهم حيا بان لوجه
 التعبير ان الجحد في قدم الطلب لان المفعول الاصل للمفعول هو لا محذور
 في الكشاف وهو علته يكفو و دون اشتر والفضل قال صاحب الكشاف
 اشتر والال كفسه والكي ذهب اليه الفاعل اذ المعنى على ذم الكفر الذي اؤثر
 على الايمان نفي لا على ذم الكفر المفضل بالنفي واما الفضل فليس مما هو صبي
 الادل بانه بحكم بل الكفر حيا افتح من الكفر الذي اؤثر على الايمان حيا
 انصب لغير قوله الا ان صادوا العصب على عصب على الوجه المتعارف
 انشاء الله تعالى والثاني ان المحضوب بالذم وان لم يكن اجنبيا بنسبته الى
 فعله الضم فاعله لا هو في انه حيز بنسبته الى الفعل الذي صفت
 تميز الفاعل فباي ما لعصب على عصب صفة لعصب قال صاحب الكشاف
 وصاروا احفا لعصب مترادف وقال الساجي التخرزل على الاحكام

العطف

العطف الفاء على شروا لا ساقية اقول فيه كجب لانه يقيض دخولها وفي صلته سماوية
 مع التحمل في المضارع عدم العابد الى فالظاهر ان الفاء مصححة والمفعول فاذا كفوذا
 حيا على ما ذكرنا و اى صاروا احفا لعصب او رجوا لعصب كما سبق
 في لغز قوله العصبته هن الله فلا ينبغي ان يخرم بالحال لانه لا يجوز
 على من هو فصل الحكي ان استردا او لعجب ان صاحب الكشاف بعد ما قال علته
 استردا قال كفسه لانهم كفوا من الحي ولما عليه فذلك برهان فاطح على
 فوت ما اختار المصنف وصعف فاختاره صاحب الكشاف وما دونه به من الكف
 فندبوا يستقيم براد به اى بذلك الخداسان عن الضمير في قالوا اما على حد
 المبتدأ او تجوز الواد في المضارع لم يثبت ولم يجعل عطفا على قالوا بان يكون
 التعبير بالمضارع للحكاية الحال الماضية او الاستمرار لان الحالة ادخل في
 فعالهم اذ المعنى في انهم قالوا ذلك فصاروا الساهد صدق على ما طلاه و در
 في الاصل حيدر جمع النفس ممتزجة بدل من باي لان ما فاء و او هه الا فعل
 لا يكون لانه و او اجعل طر فالكسيرة من المصادر نحو انتيك طلوع الشمس
 وقت طلوعها ويضاف كباير الحساد و تارة الى العقل كما في دن القصار
 فيقال زيد در ا بكر و يراد به اى بالورا ما يتوارى اى يستتر به اى بالفاعل

قوله توصيف العباد بالمهين
 طيره لدلوه في الدنيا
 و الاخرت حال

وهو بكونه المثال وهو أي ذلك الشيء حلقه أي خلف الفاعل والفعل قدام فيكون
 سائر الالاف ضرورة وينضاف تارة إلى المفعول كما في ذوق النوب فيعال بكونه رازية
 في المثال وهو أي ذلك الشيء قدام أي قدام المفعول في المفعول بكونه مسطورا به
 ولذلك عند الورا من الاضداد والافعال الاصل للشيء منها والحال الورا
 اذا كان بكونه البستر فان عتبر كونه كونه البستر يضاف إلى الفعل وال
 كونه بكونه المسطور يضاف إلى المفعول وهو الحق حال كما وراه قبل تعرف الحجة
 التوخي والتجسيم انما خاصة شوار هو الحق الذي يقارن تصدق كونه
 الحال اغلحصد عالم يستقيم المحضر لانه في معاملة كنههم وهو ايضا حق قول
 الحسن ان يقال لا حصر للام فيه لا بان الدك المحكوم عليهم الاقتصار
 بالمحضر فقه على طريقة قولك ودالك لاجد كما سبق في تفسير قوله تعالى
 الذين امنوا فيجعلون انه الحق من ربهم حال موكله والعامل فيها ما في الحق من
 الفعل وصاحب الحال ضمير دل على الكلام تقديره وهو ثابت حصدا فحق ردا
 قالتم كانه قبل انتم كاذبون في قولكم نعم من كما انزل علينا لانكم تكفرون بما
 يوافقكم بكم ان كنتم مؤمنين طر جوابه ما قبله ما دل عليه ذلك وانما
 ايهه عليهم اه جواب عما يقال المدعول هم اليهود والمخاضون والقائلون

للابن

لابننا من قبلهم الماضون على ان تعيد المضارع بقوله من قبل كل تدوير
 الجواب انه حكاية الحال الماضية كانه قيل فلكنتم تقولون وانما اسد الفعل
 الى المعاصر كجملهم مع الماضي جنب واحد استعجب المحاط على العائين
 لانصالحهم هم تصاد رضاهم فاعلم فان الراضى يفعل كالفاعل به وغيرهم عليه
 فان العازم على فعل ايضا كالمباشر له فالمراد بفعله على من كما انزل علينا
 ايهم ومن المعاصر والماضين فايما منهم ايما منهم فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم
 عليهم استراض عليهم فلا اشكال ولقد حاكم موسى بالبينات اباها المتعدية
 اداو اللما بنية الطرف حال طاهر قول الجدي موسى يدل على حمان الا ان
 قبل ما فائدة ثم وقد قال بعده من بعده قلنا فائدة على ما ذكره الراغب السببية
 ان ذلك منهم بعد تدسير الايات والتمكن من موفيتهم وانتم طالمون حال تم تحكم
 العجل طالمين بعد تدسير الايات بالاشكال ثبات ايهه ادا اعتراض كانه يمتنع
 في كونه وقوع الاعراض في آخر الكلام بخلاف انتم قوم عادوكم الظلم فان بعض
 الافاضل ان اعترض اولي وان كان ميل كنه المعبرس الى الاول لانه
 يكون كذا محض فان عبادة العجل لا يكون الا ظاهرا بخلاف الثاني فانه يكون سائلا
 يلهيهم نعم ذلك ثم قال نعم يمكن ان يحل على سان سائر الظلم اول حالهم واهرا
 فلا يلزم التكرار وقال صاحب الكشف دلالة على هذا السمو غير نبيه اللهم الا ان يوفق
 من الاستمرار الذي عليه الجملة الاسمية ومع ذلك لا يعارض فائدة الاعراض

فالوجه ان يقال ان جعل اتحدتم من قبيل اتحد كما مضى ضم وعمد كما يشعره ظاهر عبارة
 المسم وقيل الظلم لعباد العجل سلطان الحال او الى الالاحاد لا يتبع كون ظلم لا اذا
 لعقبتها وكذا ان جعل محض اتحد نحوه معبودا كما يشعر به قوله اي الهاد والظلم بالافلال
 بايات الله تعالى بل هذا الظاهر من الادل وكذا ان جعل هذا المعنى ولم يعد الظلم
 بالافلال بها او يكون قوله يتم ظالمون جازيا محبة القرية الدالة على المحور
 فيه غير انهم صرفوا العبادات عن موضعها وادبها بمبالغة من حيث ان
 اطلاق الظلم حيث لم يعمل ظالمون فيه شعير ان عبادات العجل كل الظلم فان
 اربكها علم ترك شيئا من الظلم ثم اذا كان مسافهه الانية على ما سبكه
 المص لا يقال قولهم نؤمن بما انزل علينا كان المناسب ان يراد بقوله تعالى انتم
 ظالمون ظلم من غير اتحد العجل فان التورية محرم لكل من الشرك والظلم
 فاذا جحدوا بنبيها طهر كذا هم في قولهم نؤمن بما انزل علينا بحسب الامر وهذا
 بالمقام من ظهور كذا بهم بحسب امر واحد وهذا في صفة الوجه الاول الذي ذكره المص
 فذا تم لما هو التكرار في ذكر اتحاد العجل واخذ الميثاق حيث ذكر اقبل ارادته
 بالنظر الى الاول فعال ومساق هذه الانية ايضا اي كما قبلها لا بطلان قولهم
 نؤمن بما انزل علينا فان اتحد بهم العجل الهاد بطل الخفاء العول والتبعية عطف
 على ابطال التكرار القصبة فقط واداد دفعه بالنظر الى الثاني فعال وكذا
 ما بعده فان قوله تعالى اذا اخذنا الى قولهم كنتم حوשים مبطل له ولتخذ قال في توري

للقدح في دعوتهم الايمان بالتورية واسموا السماع طاعة قالوا اسمعوا
 وعصوا امر كاشاره الى لطمس قولهم اسمعوا وعصوا الى ما قيل لهم اسمعوا فكانه
 قيل لهم اسمعوا ولكن سمعواكم سماع تقبل وطاعة فقالوا اسمعوا ولكن لا سماع
 تداخلهم جلد ورسخ في قلوبهم صورة لعمى انه على حذف المضاف وانه من قولهم سر
 الثوب الصبح اذا بدا حل لصبح احسنه تداخل الماء اعضاء الشارب كانه
 جعل شارب اياه وفي حذف المضاف وسناد الشرب الى انفسهم لا يخفى على المبالغة
 كانهم اشربوا بجملة من العجل نفوسهم في قلوبهم سان للمكان الا شارب كونه تعالى لا يكون
 في بطونهم ما راغب في ان ذكر العلوب على طريق البيان للمكان لا على طريق الوجود
 الى المشتبه كما لو ذكرت بطريق البطلان مثلا لا ترى في قوله تعالى يكون في بطونهم
 بار الا بسند الاكل لا البطلان وهذا ان صح سناد الشرب الى العلوب لكن
 ذكرت بطريق البطلان بسند كفرهم بسبب كفرهم لما ورد بهما سنان الاول
 ان الكفر لو كان سببا لاشرب العجل لوجد سائر الكفوت لوجود السبب الثاني
 ما ذكره الامام ان محام عظيمها من القصة لا كلف الفقهاء اعلى ما علم فساد سبب
 العقل من كون سبال حيوان هو جسد في البلاده الى السموات والارض سما وقد
 شاهد وقيل ذلك بقرب من حد الامح في الدلالة على الضائع من المحرات الطاهرة وقد

بقوله ذلك لانهم كانوا محسومين او دخلوا اليه الى دوحه اند ما عساه به ظاهر لا
ان كنتم محسومين سكت وقد ح في دعواهم الامان بالتوريه يعني ان ليس لشك
من المسكلم لا يستحال فيه تعالى ولا لتسكت السامعين كما بهد اليه صا الكشاف
او لم يعهد استعماله بل هي بالالفه من التقدير كما في قوله تعالى
ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين وتدير ما في تقدير الكلام في ان كنتم
بها لم يامرهم بهذه الساجح فلما فعلتم هذه الصاجح كالما حور بها لم كنتم
بالمؤمنين بالتوريه قوله ولا يحص لكم فيها اياه ما كنتم به ايدل على ان المراد
ما لا ليس معناه يحف بول ما لا يجعل فيه حجاره وهو الا با حقه والتمسح
بيان فاس طه سند في بطلان فاد الستم محسومين اي لكن الارام باطل
فالمرنوم منله قل كانت لكم الدار الآخرة وهي الجنة عند الله معكم
ادخبه وهو لكم خالصه حال من الدار فان الاصح حواره وتوع الحال ما كنتم
كان لانه فاعل محسومين من لم تجوزه قولاً بانه ليس بها جعل جعلها حال الضمير
المستكن في كنتم تقديم المحسومين ان يكون محمداً لانهم وان كان لا حصص
فعايدة الحال الساكنه والبيبين وانما جعل خالصه خبر كان وكنتم فالتوابع كان
او بخالصه قدم لانهم كنتم قوله تعالى لم يكن له نوا احد لان جعل على التسفيه ادلى

الارام على بطلان الضرر قد مر
الكنية وضميرها محسومين ما مر في ما كنتم
اي محسومين اي محسومين اي محسومين
فصل

وتحلل الطرف اغنى عند الله من الاسم والنجر لا حسن ذكره اقدم لكم على حقه
من فعل الناس متعلق بخالصة من دون الناس متعلق بالخصه قال الرب
كان في الاصل للقاهر عن الشيء عتبر ذلك في المكان تارة وفي الشرف
تارة وفي الاحصاء من تارة فاد اقل من هذا الى ذلك فهو مفيد للاحصاء
ثم لما ورد ال المحاطين من السبب فكيف قيل من دون الناس وهو محسومين
ذكر الادل قوله سائرهم والثاني بقوله اذ المسلمين للحمد والمحمود
المسلمون كما قال علي رضي الله عنه حين كان يطوف بين صفى العدو والمسلمين في
قميص من قال ابن الحسن رضي الله عنه ما نذر ان يرى المحارب الا ابالي
اسقط على الموت ام سوط الموت على فعل المعنى فان عبارته ما نسي
لا بطل ابوك على الموت سقط ام عليه سقط الموت سقوط على الموت نحو
عالمنا بابتائهم سقوط الموت عليه ان لها حاه الموت وقال عمار بن ياسر كسر الصاد
والفاد المنة مع جوضه كان في حربه على ومعاوية رضي الله عنهما
جيب الموت على ما ادى حاه وسون الله اي على التمني فمعلق بوليه ندم
سما اذ اعلم على بوليه اسيا فملا لانهم لا لو تموا النقل في سائر الله حما
يقول الداعي على فعله العاد بعضه بالفعل في منله ما توارى فمالم

علم انه لم تقع و بهذا الطريق علم ان القياس ان لم يعارض فان التمني ليس
من عمل العقل بل هو ان يقول البيت الكذا وان كان بالعلت لعلنا
هو افعال عن قول لو تمنوا الفعل بنسب عن ان التمني من افعال اللسان
وهو ممنوع بل هو عمل العقل لا يطلع عليه احد من اهل العلم انهم لم يتمنوا
تقديره ان التمني عبارة عن ان يقول البيت كذا اولست ادات
للفعل الذي هو التمني و ظاهر انها ليست ادات لعمل العقل وهو كما قال
المهمه كلمه الاستفهام لعل كلمه التمني ولو تكررت لكانت كونه عمل العقل
فقد لو تمنوا لعلنا لو قالوا الفعل والملازم ان ظاهر ان العمل
ان التمني اما فعل اللسان او فعل العقل وايا ما كان ثبت المعنى وهو عدم
تمنيهم فان اصل الوجود لا يصلح لبيان ما لا يكون بل هو ممنوع ابداد لا
في خبره ففقد الفصل الثابت انه نهار عن العت لثبت كونه خبرا حتى
ثبت كونه كلاما لعلنا ثبت صدقه كونه كلاما ما كان مصداق
على المطلوب فان قل عدم فعل تنهم الموت الى الآن لا يدل على عدم
ابداننا الخطاب مع المجاهر وقد انفصل صبروا لم يتمنوا الفصل
يرمى لعلنا عصبه بالطعام اذ لم يحرف في حلقه بتجديدهم ونسبه على اسم

آه يعني ان الظاهر وضع موضع الضمير ليشهد بدو النسب عليه على انهم ظالمون وعلم
الحكم المسماة من قولهم من يدخل الجنة الا من كان هو وامر وجعل
الجاري محجبه علم قال الاعجب الوجود بالاعتبار به بالحاله وبالاعتبار
بالتمنن و باعتبارهم أنفسهم والعقل متى قيل باعتباره ليعمل فعل من
الى مفحوسين ومعناه قريب الى معنى وهذا يظهر ان قوله الجاري محجبه
علم صفة معدت ومفعولاه هم احرص نصب احرص لان لفظهم حكايه
للضمير المتصل المنصوب في لنجدنهم لانه اريد فرد من فردا اي فرد
اعتبارا او جري من خبرياتها فلا ينافي النوعيه وقرا باللام اي على
الحيوة من الذين اشبهوا كواهم على المعنى وكأنه قال احرص من انسا
ومن الذين اشبهوا قال لنجدنهم يرفيه تحت الاولي من باقي الناس فانه بعض
من النصفان المختلفين الى صحت قولنا زيد افضل من الحسن ولا يصح
افضل الحسن واجيب بانه من قبيل زيد اكرم الناس وجهه صحته فذكره اسما
ان لا فعل لتفصيل جبين احدهما بموت الاصل المعنى والاخره الزمان
فيه ودخوله فيه عتبار الجهة الاولى لانه لانه فلا يلزم تفضيل النسي على
نفسه فالصاحب الافضل قول زيد افضل القوم كذا من ونسبه والمعنى ان

من الزيادة عطف على المبالغة فانه لما زاد حرصهم وحرصهم على الحجة ^{او على}
 حرص المنكرين يعني ان المنكرين لا يسيرون بحسب ادلائهم فون الا بالحجة
 الدنيا فحرصهم عليها لا يتبع لانها بحسبهم فاذا زاد حرصهم حرص
 من الكتاب ومنه التجار دل ذلك على علمهم بانهم صابرون الى النار وكذا
 رد في التوبخ والسفر والحوار ان يراد حرص من الذين استروا حجة
 احرص المحطوف كدلالة حرص الاول عليه فالمحطوف في الوجه الاول
 كان هو الجار والمجبر والمذكور والمحطوف عليه هو الجار والمجبر
 المحذوف الدال عليه حرص الناس وفي هذا الوجه هو حرص
 المحذوف والمحطوف عليه احرص المذكور وان يكون خبر جند محذوف
 وهو ناس من الانبياء في صفته بود احد من الموصوف وفيهم الصفه
 مقام كما في قوله تعالى وحنا دون ذلك واما ما لا متعام معلوم اقول اذا
 رحت النظر فما ذكرنا في قوله تعالى من الناس من يقول اصاب الله اطهر لك
 جوازا ان يكون من الذين يتدبرون بعض الدين خبيرة بود احد من
 فتدبر على انه اريد بالدين اسره كوا اليهود ليكون هذا الكلام حريصا بما
 قبله وهو اي قوله واحد منكم هذا التاويل صفة لمنه احد محذوف ^{التي} على

البيان لزيادة حرصهم على طمس الاسمين لان قولهم من الذين استروا
 محطوف على ما قبله وكان اصله لو علم لان ما صدق عنهم من القول يكون
 على حكاية النفس بان يقولوا عسى لم يمتنع عمر فاجري على الحجة
 لقوله بود فيكون من المناكحة الضمير هو اذ لم ادر اه عطف على احد منهم
 وهذا ضعيف لوجوه الفصل الحجة وعدم الفائدة في البديل او الضمير
 منهم دال على حرصهم وهذا ايضا ضعف الفصل الحجة فجارهم بالا
 فلال في الداء التعدي في بعض ما اشد ما اشد الموت مدراس اليهود
 موضع مدارسهم التوراة ولا نهم كف من الحجة لان الكفر نية الجمل والبيان
 والجار حمل فيها قال المبدأ في قوله كف من حمار هو حمل من عاديات
 ادلا وبصا عفة كحرف اعطى فلم يمارسه احد الادعاء الى الكفر فان
 اجابه والا فقله فلا يبعد ان يطلع الحجة فراد هو وابانة وارجح في التوراة
 عطف على اربع في اسره جبريل كجبريل على تنبيه الامام وجبريل كجبريل
 اكمل وجبريل كجبريل به فانه العاقل الاول للموت وحمل الغم والحفظ يعني
 كان معصية الظاهر ان يقال عليك واما دسطة ذكر القلب لهذه النكته
 وبعد ما ذكر القلب كان حقه على قلبه لكنه جاء على حكاية كلام الله

وسين ما يعني عن هذا التكلف ما مره ان يريد بالسر مل مغناه الظاهر او
 تبسره ان اريد به المحط والغيم احوال من مقوله اي مسفول نزل
 الظاهر الجواب الشرط فانه نزل والمغنى عن عبادته جواب عما يقال من
 شان الحب ان يكون مسببا عن الشرط وههنا ليس كذلك بحسب
 حال الادب ان الجرا محدود والمذكور عليه اقيمت مقام وصل
 انك ان صدر الجرا محدود والتقدير فالسبب في عبادته انزل
 على قلبك فلحدادهم لك اتخذوا عدا وحال الاحسن ان
 الجرا محدود لدلالة الفسره عليه ولم يعم مقام شي انزل لا في
 الادب الجمله المحل على الحكاه سابعاً من التكلفات ولعل الاسان
 يقال والله اعلم ان قوله من كان عدوكم جعل منكم اعداء
 الامكارى وقوله فانه نزل على قلبك بعد الامكار والمغنى عن الذي
 يتصدي لمعاداته لانه توسط بين رب العالمين ومن افضل
 تبسره لشراف الكتب السماويه على اكمال الفضائل من كان هذه شانه
 كيف يتصدي احد لمعاداته فيلتا مل فانه دق في القول حسن اراو
 الله تعالى خالفه عناد ان لم يعبر في مفهوما الاضرار بالحدود او
 معاداة المقر من عبادته ان اعتبر فيه ذلك وصدر الكلام بذكره

تفهم

تفهم انهم جواب عما مره ان المراد اذا كان معاداة المقرين
 فما وجه نصدير الكلام بذكر الله تعالى ان من عبادي عطف على ان معاداة
 دلان الحاجه عطف على لفظها ووضع الظاهر موضع المضمير حيث قال
 لكاف من لم يقل لهم اي التمدون من من الكفر لما كان التبادر من ظاهر
 لفظ العس حتى اسم من الكفر ولم يناسب المقام في الفاسقين بالتميز
 من الكفر والماور عليه ان لادلاله على سقطه للمطلق على المقيد
 والفسق اسما يستعمل في نوع من المحاص دل على عظمه اي عظمه ذلك
 النوع كالكفر ههنا كانه متجاوز عن حده فيكون المراد بهم اليهود لانهم
 المتجاوزون عن الحد في الكفر دليل انه نزل في اس صور يا اليهود فيكون
 في الفاسقون العهد دون الحبس منها في الكتاب اذا حسن
 ان يكون اشارت الى اهل الكتاب وقوا يكون الواو على ان اوجز
 عطف محطه المحمله اس طيه على ما قبلها ولما لم يكن فيما سبق بالصدق
 لوطفها عطف على ما لا في المعنى وجعل الفاسقون محو الدس فتواحيث قال على
 ان التقدير الا الذين فتوا اذ كلها عايد ويكون هذه الجملة محطوه على
 الصلة مع ان وقوع الفعل بعد اللام غير مستقيم وراودت اشاع

تقدم محمول عليه في هذا المقام بفقد تساوي المعاطفتين في الحصول
 كون البنية الجدل الحصول ولهذا حملنا المحققون على من قبل فيكون
 قوله بل اكسرهم ترقيبا لا اعلظ وانما جعل عاطفة ولم يحمل النمر
 للاستقام والواد عاطفة اسكنت كما يسكن البهاني وهو لحدود ورد
 وذلك في الواد سما عند الاستنباه باو العاطفة وقيل لغرض كتاب الله
 تعالى تامة الرسول وهو لقائه فان قيل السد العنصر من الاية
 هو في من التورية دون لقائه ان قلنا دفعه قوله حل لا يصح
 يعني ان السد والظهور ليس على حقيقة بل هو استعارة تمثيلية اريد بها
 الاعراض فلا حاجة الى ان يقال جعل لزوم السلق بالقبول بمنزلة
 الاحد بل لا وجه له فليتأمل على ان علمهم به جنس اما اذا اريد بكتاب الله
 التورية فوجه الرضاه ط واما اذا اريد به لقائه ان وجهها الى
 ادقوا الكتاب وضع موضع الضمير فافادتهم عنه فوه خاتمة
 لما قرأ في كتابهم لعنه ودارسوه حتى استحکم به لك علمهم به واعلم
 تعالى دل بالافس على ان حل اليهود اربع فرق اه فيه رد على الكرام
 حيث قال وقد دل تحلا بالافس ان حل اليهود ثلاث فرق فرتو

العمدة وفريق لم يجاهد بذلك بل لم يؤمنوه وهم اكثرهم وفرنق
 اخر طوا حواكم الكتاب فصاروا حتى حكم المجمل واتبعوا كتب السجرات
 يقرانها وبعها شيئا بل يعني ان يتلوا من السلاوة بمعنى القراء واما من
 بمعنى اساع الغرض من الحسن والاس ولا يس او فهم لغرض شيئا بل يعني ان
 على كل منها لكن قوله الاتي قبل يستقر ان السمع ان يؤيد الاول اي عمدة
 عمدة ملكه بمعنى دفعه فالمضاف محذوف والمراد بملكه عمدة مجازا يؤيد
 قوله الاتي في عثمان وكان الاول ان يقول اي في عمدة ليكون اشارة
 الى ان على معنى في لكمة كالكتفي بشارت العبارت الى نقلنا ما و
 تلو احكامه حال فيه والافكان محتمل الظاهر ما نكس شيئا بل
 اي سليمان سحره اي بالسحر ومن السحر الاستعمال بلا اجر وغير
 عن السحر بالكفر ليبدل على انه كفر لا خلاف في كون الاستعداد بشار
 كفوا قال البحر لم يرد خلاف في كون العمل بكفوا والمجمله حال عن
 الضمير وكفوا وفيه رد على من جعلها استيفاء كان مسلم حتى يستدل
 بها على ان علم السحر كفر وعده نوعا من الكبائر من غير الاستدراك لانه
 ذلك لا يجوز اعم والاستدراك نوع منه ولذا قال المصنف كفره واثباته

و بهذا تم السحر وعن النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب عما قيل لو كان
 لا نبي ان بطرس السحر الاحمر النجاسة لا سطر من معرفة النبوة ولا
 لا في الاصل لما خفي سببه قال صاحب الكشف السحر في اصل الاله الصوف
 حكاه لا زهرى عن القراء ويونس قال وسمي السحر سحر الاله صرف النبي
 عن حقه فكان الباطن لما اري الباطن في صورة المحي وحصل الشئ على عبقة
 فقد الشئ عن وجهه الاصفه او الماد به ان بما انزل على المكس يوم ابو
 منه اي نوع منه قوى من سائر الانواع ليس من متعلقا بالقوى لفساد
 فتدبروا على ما سئلوا عطف على السحر انزلا لتعليم السحر لغايد من ذكر
 الاول في قبوله لانتها من الله تعالى للناس من حيث انه حكم اذا علم انه يوصل
 به الى الذات المحاجة فمنع نفسه منه طلبا لرضاه خوفا من عقابه
 استحي التواب كما ابتلى قوم طالوت بالنهر على ما سئل في ذكر التوبة
 بقوله وتميز ابنه بين المعجزة فان السحر لما كثرت في ازمته
 بعثه الانبياء واستنبطوا ابوابا عرسه في السحر وكانوا يريدون النبوة و
 يتخذوا الناس بها ليعصوا عن الله تعالى فبين المكس لتعليم الناس
 ابواب السحر ليميزوا بين مدعى النبوة صاذا فبين مدعيها كادبا وظاهرا

هذا من احسن المقاصد وماروي انها منسوبة الى يريده ماروي ان الملائكة لما اودوا
 في زمن ادريس عليه السلام ما يصعد الى السماء من الاعمال المحسنة ثم اوم
 ذو نوبهم لكثير غيرهم بذلك وقالوا ابو لا اله الا الله جسيم حليفه في الارض
 يعصونك فقالوا انزل لكم الى الارض وركبتكم فيهم اركبتكم ما اركبتكم فقالوا
 سبحانك ما ينبغي لنا ان نعصيك فقالوا اختاروا من خياركم انزله
 الى الارض فاختاروا امارتن وماروت لكونهما من عبيدهم وادخلهم فركب الله
 تعال فيهما الشئ في ركبتها فيهم وادخلهما في الارض وادخلهما ان يحكما بين
 الناس بالحق وانهما عن الشكر والقيل لغيري في الدنيا وشراب الحمر والروا
 ذلك وكانا يعقضان من الناس يومهما فاذا احسنا ذكر اسم الله العظيم
 فضعوا الاسماء فاحصت اليهما يوما امرأة من اجل الناس يقال لها جارة
 وكان من اهل فارس لمكة في بلد فليما راها ما اخذت ثوبها فادراها
 عن نفسها فاست وانشرفت ثم عادت في اليوم الثاني ففعلت ذلك
 فابت وقالت لا الا ان بعدا ما اعبد لعمى الصم وتعللا النفس وقشرنا اخر
 فقالا لا سبيل للحاجة لا سبيل فانه لعلها قد ساء ما عليها والصرف وعادت
 في اليوم الثالث ومعهما مدح من عمر وعرض عليهما ما قالت الامسالة
 لغير الله عظمه ومن النفس عظمه واهول السلافة شراب الحمر فشرابا وسكورا

ماركبت

الز

فلم يفرعوا يا ايها الذين آمنوا عند قولهم فصلوا والمصم فقال لهم ان تذكروا اني
 قحي محرمي الذي يصعد ان به الى السماء فلا باسم الله اعظم من
 فانتما تمددوا في صلي عليهما فقال احداهما لصاحبه عكهما فقال اني اخاف
 الله انهما فقال الاصر فاس حجة الله تعالى معلما ما قد عجب به وصعدت
 الى السماء فمضى الله تعالى وكبادهما قد هما بالصعود الى السماء فلم يطعها
 معلما باحداهما فصعدا رسل عليه السلام واخبراه ما رآهما وسالا ان ينصحا
 لهما الى الله تعالى ففعلوا رسل ذلك فخيرهما الله تعالى من عذاب الدنيا
 وعذاب الآخرة فاختر الاول لانه قطع غن قريب فمات بعد
 بياض فزده المصم بقوله تحكي عن اليهود فلا يكون به ولو صح فليس على حقيقة
 وتعل من رعوته الاول ابل وحله لا يخفى على ذوي الصواب لعل الحل اهم
 وابه الى التزعيب الطاعات والترهب عن ارتكاب السبب
 فان الملك ما يتبعه السهو وارتكابه المحصنة سمط عن اوج
 القبول الى حصص الرد والبراءة الدينية برعبتها الى الطاعة بتبرقي عن
 الرد الى اوج القبول لا تصرفا لاسعا المحجة ومن جعل ما يفتنه ابدلها من
 الشياطين بدل البعض وما بينهما اعراض اقول فيه يجب لان من جعل
 ما يفتنه فرقتان داخريهما بجعل ما روت وما روت عطف بيان للمكسب المحمود

والاخير

والاخير لجعلها بدلس من الشياطين قال الرابع اخلف قوله تعالى ما
 انزل على المكين ففعل فيه ثلاثة اقوال الاول ان ما روت معطوف على قوله سليمان
 ومعناه كذبوا على ملك يعلم الملك ان السحر كل ما نساها من عنة والناث قول
 اكثر المفسرين ان ما انزل نصيب معطوف على قوله السحر ثم قال وما قال بعض
 المفسرين ان المكسب لسا بهاروت وما روت وانما هي شيطانان
 من الجن والانس وجعلها نصبا في اللفظ بدل من شياطين بدل البعض من الكل
 كقولك القوم قالوا كذا يريدون وجعل ما انزل على المكين بغير اعتراض
 البديل والمبديل منه جعل هذا كان حق العبارة ان يقال ومن جعل ما روت
 وما روت شياطين دون مكين ابدلها من شياطين بدل البعض فتأمل
 فتعناه على الاول اي على تقدير عطف قوله وما انزل على السحر فلا يكون عطف
 جوارحه والحمل به نداء حسن مما قال صاحب الكشاف فلا يعلم معتقدا انه
 حق حتى يكفر كما لا يخفى وفيه دليل على ان لعلم السحر وما لا يخور اتباعه محذور
 وجه الدلالة ان قوله فلا يكفر الا فادكون السحر كقوله وجب النحر عنه قيل
 العلم به ولنفذ بين الفقهاء لفظ الكفر في كتبهم ولقد نال الرابع
 في هذا المعنى حيث قال قد ثبت ان الحكمة مغفرة الصدق من الكذب
 في الاقوال والخبر من الشر في الافعال وكذب الكذب والبشر فمعرفة

والشراذم واجبة كوجوب معرفة الصدق والجبريل لا ديم مخرفة
 احدهما الا بالآخر اذا كان معرفتهما لازمة فلهما واجب
 وانما المستصح معاطي الكذب والصدق واذا كان كذلك فلا سيرة
 ان تعرف الله كما من قبله وقت تكثيره الاستقار السحر من منه
 على وجه احصائه فيقول عن الناس السبب فاما صاحب الكشف
 فقال في قول الكشاف لعلم الفلسفة ما يرشد الى ان هذا الاجتناب
 واجب احصاء طائفة كما لا يحرم لعلم الفلسفة للمنصب لكذب
 عن الذين ردوا عنه فان يجلب احواله التهم كذا لك السحر ال
 فهو في ناحية واريد ههنا منس مصادره لهم ورجوعهم الى الحق وهذا
 اطلاقهم القول بالخير ومغناه على الثاني وهو عطف قوله وما انزل
 على ما كره ما يعلم انه حتى لقولا اي ليقولا على وجه النصيحة انا معطونان فلا
 يكن مثلنا فانما انما يقولانه اذ اعلمنا فادانته لتعلم اسع القول
 اقول العاقل بالسلام لا يحتاج الا بالاول قوله حتى نقول لا كذلك كالحاج الى
 تاويل قوله فيعلمون منها بل هذا اسم واجب لان الطائفة
 الضمير منها راجع الى الملكين مضافي ههنا وكان على المصنف القول
 وقادله على ما ذكره الرابع ان ضمير سماح راجع الى الكفة والسحر المذكورين

سابقا

سابقا فيحصل الارتباط استلزامه استباه الضمير ما في يعلمون لئلا يدل على احد
 والناس ليس احد ههنا بمعنى الجماعة لتصح عود ضمير الجمع اليه على سببي
 في مواضع لقوله فلا يكفر بالافراد وديونهم صحيحة وضمير الجمع
 الى المفرد والواقع في بيان النفي نكرة ليس يعوى وقوله الصادق
 على الاضافة الى احد قرأه عمس قال اين حتى ان هذا من السواء
 لفصل من المضاف اليه بالطرف وهو واحد بهتم جعل المضاف
 اليه المجزأ والمحبس وجمعا ولا وجه لان يكون الجازم صحيحا كبد
 كاللام في لا ابالة كما ذكره بعض سراج الكشاف لان هذه
 لقطعة الى المفعول ليس معنى من والاطهر ان اللام في عن لام انما
 كانه يريد الرد على الى البعاض قال قول المس استراه اللام ههنا هي
 لفظا بها القسم على في قوله ليس لم منه المنا معون فانه مخالف
 الجمهور وانما الموطنة هي لام لقد علموا وليس ما شد داعطف على جموع
 الجملة القسمية او على محبة الجواب تحتل المفنيس على ما مر في تفسير قوله
 بيسما ستره اليه انفسهم فيقول ولعلمون على المفنيس او جمعة
 ما يتبع من الغداة لعن ان لمفس عن ليس هو لا لو ههنا احد هذه
 استلزامه والمثبت لهم او لا على التوكيد القس قوله لعلوا لقد علموا العقل

وهو القدرة على التحصيل والتمكن من الاستدلال هذا مقابل لقوله
 تفكرون فيه او تعلم الاجمال ^{فصل} هذا مقابل لقوله او
 ما يتبعه من العذاب من غير محسوس معلوم الا جمالي ^{مقصود}
 بهذا الكلام دفع ما يقال كيف اثبت لهم العلم او لام لعلمهم
 ان معنى العلم مختلف فلا اسكال فان قيل لا حاجة في اثبات ^{حلاف}
 الى ما ذكره الميثاق هو العلم بان من سبب ذلك السحر وادراكه
 كما ان العلم فانه لا يصح له في الاخرة والمنه هو العلم ^{سري}
 فلو ان سبب ذلك السحر وادراكه على انفسهم ان حال ^{ال}
 واحد من الاله صاحب الكشاف في دفع الاسكال لمعناه لو كان
 يعملون لعلمهم فان حالهم معلوما علم يمكن لم يعلم يعني ان المنه ^{هو} هو العمل
 كوحى العلم لا العلم نفسه والثبات ^{ادلا} هو العلم نفسه ولا ساد على
 القولين جواز السطر محدود واما على الاول فالنقد لو كانوا يعلمون
 بمضمونه حسب دواعي مقتضاه او لم يمس شروط ولم يحرموا حوله
 ويحود ذلك واما على الثاني فالنقد لو كانوا عالين محصين علمهم ^{لكان}
 خبرهم فان قيل السطر في مثل هذه المواضع يكون ^{فصل} ما لا يعدم
 يقدركه جواب سوى مضمون الكلام السابق فلما هذا اذا لم يكن

الكلام السابق فلما هذا اذا لم يكن مضمون الكلام ^ب بوق متحققا متقنا بل يقيد
 كما في قوله تعالى ولقد هممت بهم بها لولا ان راي برهان ربه اما اذا كان كذلك
 كزاد ما شرعوا به انفسهم وجب المصير الى التقدير ولهذا قال المصنف في تفسير قوله
 تعالى ولقد ابى الاخرة اكبر لو كانوا يعلمون لاخذ ^{بهم} عما يؤدبهم الى
 العذاب علم ان تاخره من الوجوه كلام الراعب ولا يخفى ان صاحب
 الكشاف اوفق لمقام الذم فلما لم ياصله لا يبدى متوجه من جهة
 مما شرعوا به انفسهم دفع لما يتوجه على ظاهر النظم ادلا انهم اتفقوا على ان
 جواب لولا يكون الافعلية وهذا وقع ^{ال} السببية فاني لا ان حجة المنة
 لا تنفيذ بانفسهم وانما هم ولا تنفيذ بانفسهم ووجه اندفاع الاول
 واما وجه اندفاع الثاني فهو ان لو لم يدخل في الحصة ^{ال} الاعلى انفسهم او
 مضمونه مقيد بهما ونصف بانفسهما بلامرته فحذف الفعل وهو
 اذركب السالى حمله السببية مبتدأ بالمشوئة خبر ما خير بدل على
 ثبات المشوئة فان قيل السببية انما تدل على ثبات مدلول ما هو كون
 المشوئة وما ذكره انما هم لو فعل المشوئة لهم فلما ثبات كون المشوئة خبرا
 يستلزم ثبات المشوئة لادام الصنف ^{لهم} ودام الموصوف والنظم ^{لهم}
 فانه لما عدل عن الفعلية المعلقة بما قبلها من شرط تعليلها في النظم لا ^{ال}
 الخالية عن علامة العنصر حصل النظم وقد مر انهم اذا ارادوا ان

الفعلية الواقعة غرا اذ هو ان فيها للسبب او سوف لنجد عن الحجة ثم فعل
 النظم كما سبق شرح الخطبة وبيان له نظاير وحذف المفضل عليه
 وهو مما يشهد وابه انفسهم اجلا لا للمفضل من ان ينسب اليه كمالا لا
 له الا فلان عند قصد تعظيم الثاني وقيل لا تمنى واثبوتيه كلام مبتدأ كال
 ولينهم اغنواهم قبل شد المثنوية من حمية ولما قنع التمني على الله تعالى
 العا حمله المقتر له مجازا عن ارادة ما لا يقع ولما منعه هذا الصانع
 اهل التحمل على الحكاية على معنى انهم كمال تمنى العارف اما هم وانهم
 للمنفاع عليهم وانما سمي النجار اي حبه العمل الصالح ثوابا ومثوبة لا لبال
 المحسن علمه ينوب اليه اي يرجع الى الحجة فان حصل حلف العمل
 واجزه كبحه محبة الرجوع اليه لو كانوا يعملون جوابه مخدوف لان
 مضمون ما قبله محقق مطلقا بلا قصد كما سبق ان ثواب الله خبر
 اشارة الى ان يعملون عمية فنزل منزله اللازم بل مفعوله محذوف
 جهلهم لشرك التذبر اشارت الى ادل التاويلات التي اخذوا فيها
 سبق او العمل بعلم اشارته الى التاويل الذي نقله فصل وكان المحسن
 يقولون لرسول الله صلى الله عليه وسلم ادا الفى عليهم شيئا من العلم
 الى الرعد الى التحق والاستدخاء يقال جبل ارعن دار مرعنا وكذلك
 الرعونته تقو صداسي نوعد الرسول وعظمته وراعتنا بالتشويق اي لا نؤا

قولا داران سبه لذلك القول الى الرعن وهو المروج اي الحماة وقد سبوا
 النسبة كما يكون بالياء يكون بالصيغة كلاس وناظر وانما سب ذلك القول
 الى الحماة لما سابه قولهم راغبنا ولسبب السبب صا سببا لسبب النبي
 صلى الله عليه وسلم وحسنوا لاسماع حتى لا تعسر ولا طلب المراجعة
 لما لم يكن فائدة في الامر فبلسماع الحاصل عند سلاحة الحاسة المتقنة
 عند احتلالها وحسب العمل على ما وعد ومنه بئلا به اوجه معنى الثالث
 ايسموا انا امرتم به من قوله قولوا انظروا او قوله لا تقولوا اراغنا فانه امر
 بشرك الحكم يستعمل الود في كل منها اي المحبة والتمنى ومن للسبب
 دفع لما يقال ان قوله لا لمشركس لغنى كون المشركس ضرر من كاف او غير كاف
 كما ان اهل الكتاب كذلك ومن الاول فريضة للاستخفاف لان
 لكونه في سبب النعم الواسطة حيث دفع فاعل ان ينزل وهو مفعول
 يودا اخل بالانانية مع قصد من الاستغرافية زيا وفي العجوم
 ناظر الى قوله من الحجة بالوحى وعلم الحكمة ناظر الى قوله وبما علمتم
 ناظر الى قوله والنظر فيه اشارت الى ان المراد بالرحمة هو المراد
 بالخير فكون من وضع الخطر موضع المحصر عن عيب لفظ السابق لا

ان بالحق غير الرحمة وكذا اللفظ المدنى والله كخص اعم مقام ضمير بكم
 بان كخصص البعض بالخير دون البعض نيا سبب الالهية كما ان ازال
 على العموم نيا سبب الربوبية لا يحجب شئ وليس لاحد عليه حق سبحانه
 من قوله من ساما تسمع من آية وتسميات خيرة منها او قلها في السمع
 نظام هذه الآية بما قبلها انه تعالى قال ان ينزل عليكم من خيرة منكم
 من جملة الخيرة المنزل انزل بعد انفسه بويده ما ذكر في سبب التبريد فليقل
 والتسمي في اللغة المعنيين احدهما ازالة الصورة عن الشئ وابايتها في غيره
 هو كانت الصورة المكنية صورة المكنية او صورة غيره الشئ في
 والاول كتمسح الطل من اضافة المصدر الى المفعول التمسح فاهما رل
 الطل وتكون به لا عنه فاعنه مقامه قال الامام الرضا كقول
 سمى الشمس الطل اي اذ كعبية وحلت محله وهذا السمع لا يدل لان
 الطل يدل ويكون السمع به لا عنه فان قيل المتبادر من العبارة
 ان يكون اللفظ محصورا في نسيج الطل وقد قال في الاساس ومن المجاز
 سمى الشمس الطل والسبب الباب فلما به لولها كونه جميعا في
 الازالة الخاصة نحو صصا وتما بينهما الفعل من عمل الآخرة وفيه التسمي
 هو المفعول بان النور تنقل من يهيكل الى يهيكل فان كانت محبسة

اسفل

تنقل الى يهيكل معتم فيه وان كانت مسنة فالى يهيكل احدهم سمى
 التسمي لكل منها اقول اللفظ المتبادر ان يكون ضمير منها للمعنى اعني الازالة
 النقل وليس كذلك بل الازالة الصورة وابايتها لان قوله كقولك سمى
 الرجح الاثر مثال لمحبة وازالة الصورة عن الشئ من غير ابايتها
 في غيره وقوله وسمى الكتاب مثال لمحبة وابايات صورة الشئ في
 غيره من غير ازالتهما عنه ولا وجه لكون الاول مثالا للمعنى الاول
 لانقضاء الابايات في غيره ولا الشئ لئلا لا تنقضي الفعل بويده ما قاله
 الرابع التسمي في اللغة ازالة الصورة عن الشئ وابايتها في غيره كتمسح
 النمل للشمس تعالى في ازالة الصورة عن الشئ غير ابايتها في غيره نحو
 قوله تعالى مسح الله بريقه شيطان ثم حكم الله آياته وفعال ايضا
 في ابايات مثل تلك الصورة في العبر من غير ازالتهما عن الاول
 كتسمي الكتاب فيجوز ان كان المناسب لعدم قوله والفعل على
 ازالة الصورة او تارة خيرة عن بيان الاستعمال ليندفع الاشكال
 ويتضح المرام بانعدام الابهام وتسمي الآية لما كان التسمي بالنظر الى
 الله تعالى بيان مدرككم وان كان بالنظر الى العبد تبدل الاول المعصوم
 كنهنا بيان معناه بالنظر الى الله تعالى قال بيان ثم لالم بكل المبين استهائس

الحكم الذي هو الخطاب الذي يلى اثره المستعمل المكلفين لم يزل انتها الحكم
قال انتها الحكم بل قال انتها التعبير أي التكليف بقراءتها أو حكم
المسعاد منها أو بهما جميعا أشارت إلى الأقسام الثلاثة للنسخ وانها
أدبها عن القلوب روى الإمام الواحد كدساده ان جلا من اللفظ
قام حرف اللين ببيان يفتح سورة قد كان وعاما قد بقدر منها
على شيء الأثر اسم الله الرحمن الرحيم فاني باب الذي صلى الله عليه وسلم
حين أصبح لبس الثوب صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم ذلك ثم جاء آخر
وأخر حتى اتموا فمال بعضهم لبعض ما جمعهم حب بعضهم لبعض
ملك السورة ثم اذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم فادخلوا فافترده
خيرهم وساروا عن السورة ثم فسكت ساعة لا يرحح اليهم شيئا
ثم قال نسحت الباقية من صدوركم لشيء كانت فيه وما شرطية جارية
مصلحة به أي نسخ على المعقولة كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا
كل منها عاملا في الآخرة لاختلاف المحتمل وجواب الشرط بآية
منها ومن آية في موضع النص على التميز والتميز ما والصدور أي نسخ
من آية من النسخ التي هي من باب الأفعال فاما للتعدية أي ما كان
مستحبا بسلام سبحانه أو ليس في دعائها سبحانه أو نوحها عليه
صنفه نحو الحمد أي وجده محمودا أو أحله أو حله كقوله أي نجد ما نفقه

وانما نجد كذا لك لنسخه فكان معنى قراءة ابن عامر كمن قرأه من
قرآن نسخ بفتح النون يفتحان في المعنى وان خالف في اللفظ
كذا في الوسط من النسخ بمعنى التأخير أي توخرا ونسخها في اللفظ
وقيل أي توخرا عن نسخها إلى وقت معلوم وقرا نسخها من نسخها
بما هو خير للعباد في النسخ والتواب انما قال في النسخ والتواب
في نسخ الحكم ما هو إلى حق منه وأفضل في الأول المحسن في النسخ وإلى
أطول للتواب لقوله عليه الصلاة والسلام افضل الاعمال احما أو قلها
في التواب لم يذكر النسخ الاقتصار المتماثلة فبما عدم عدم الغاية في
النسخ ولا انعكاس لا المعصية ومن النسخ ولا يعكس فيلزم ان يكون البدل
انفع من المعصية والى بابا وفيها في التواب كالعقد الذي كات
جبه ثم حلت إلى الكعبة فان السجدة اليها وإلى بابا في النواحي مساو
العمل والتواب الذي هو السجدة في ذلك الوقت كان صدق
للعمل وتغير بسم السلام كذا في الوسط والاولى على الجوارح
رد على من قال ان هذه الآية لا تدل على جواز النسخ لانها شرطية
وصدقها لا يتوقف على صدق الطرف كقوله تعالى ان كان لرجل

ولقد فانا اول العابدس اذا اصل حصاص ان وما يصحها
 نحو المحسنة بآله من المحتمل لا يوجب تعارض على الاصل بالمر
 عنه صار فظهر الجواب عن التمثيل بالآية المذكورة
 على ما دللت عليه قدامتنا وانما لم يذكره الا بالآية في
 السجعة باعتبار ان الآية فيها كانت نازلة في قوله فارتفعت
 في الاول بيان انها التعبير في الثاني بالانزال في
 التاخير على ما بينا وذلك اى انما دللت الآية على الامر من
 لان الاحكام نزلت آه وذلك اى اخرج احكامهم فنزل الآيات
 يختلف باختلاف الاختصاص والاصح كاسب المعاني
 الغداد الوداد واللبس نحو ما فان النافع في عصره
 في غيره اما في صورت النسخ فان النافع في الزمان الاول
 كالحكم المنسوخ وهو بعد منصرف النافع بعدة هو
 به والحكم الاول منصرفه اما في صورت التاخير اذ عدم
 على القول في الثاني انزال البديل اجمع بها ايضا من نسخ

نسخ الكتاب بالنسخ كاللوم الشافعي فان النسخ هو اليا
 به بدلا من الحكم ليس كذلك اذ لا ملائمة للنسخ الى الدنيا
 واما ما بنا فلانها للنسخ من الآية هو طاهر ولا ملائمة لانه
 دنها فادخل ضعف الاول فلان قوله ناس كسر منها
 او منسوخا لا يقتضي البديل لانه عبارة عن حكم مستلزم للمحل
 الحكم الاول وبيان لانتهائه وكون الثاني خيرا او مسا
 لا يقتضي ذلك كونه اصل من الاول وكذا التفسيرية والمنلية
 لا بنا في الاقلية ولا تقتضي المحقق على الاصل في سورة
 انتفاء البديل ونبوة الاقلية ثبت بالاصح اذ يكون
 مجرد عدم الحكم في الصورة الاولى او الحكم ولا تقل في الآية
 اصل للعباد من وجود الحكم الاول والحكم الاصح اما الا
 وظاهر واما الثاني فلان الاقل لا كثر توا با واد اخرج يعرف
 بعينه جوارح على ان البديل اذا لم يحب فمن اين يعرف كون
 الآية منسوخة وتوهمه ان محرفة النسخ لا يقتضي اتيان

ابدال في تعريف بغير وقوله شاع ان الآية القلانية قد سحبت واما الثاني
 فادالسه مما الى بالله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم ما ينطق عن الهوى ^{فان الوجه}
 الاول للمراد بحسب المثال يكون كذلك اللفظ لمجرد الوجه الثاني
 بل اخر وجكم ما هو كان لبطون الوحي المشدود لا لمقتضيه عطف على من
 منع اي اخرج المعنوية بالانه على حد الفسار ان فان يتغير ان يكون لخصه
 سخا وبعضه من خواص التعادلات بان يكون لخصه من بعض من
 فان قيل ثبوت اللازم لا يستلزم ثبوت المزموم لجوار كونه اعم فكان
 ان يقول من ملزماته فلما المراد باللازم التوافق الحاصل له والفايده به
 محلا للحدوث فيكون حادثا حيب بانها من عوارض الاور ^{المعنى} لمصلحة
 القام بالذات القدم لغني انهما من عوارض الالفاظ و هو حادث عندنا
 دون الكلام لنفسه هو الذي يقول لعدم عقول فعلي هذا لاحاحه لنا الا
 الجواب عن استدلالم بما ذكر لانهم انما يدعون حدوث الالفاظ ولا
 يخالفهم فيه ولا يتعوضون لحدوث الكلام لنفسه لاحتياج الدعوة والاحتياج
 الا الجواب عما ذكر الحجاب له لكن نغير هذا الطريق الخطاب للنسبة قال صاحب
 الكشاف فهو ملك اموركم و بهر ما ذكرها على حسب ما يصلحكم وهو
 علم ما يتعبدكم به من ماسح والمنسوخ والمصم لالاح له ان كلامه لا يتضح
 الاتضاح الا اذا كان الخطاب لكل فالخطاب للنسبة والمراد هو دانه

نوله

نوله تعالى وما لكم من دون الله من دلي ولا نصير فانه نعم الكل والاسم مقام لتعريف
 ما يناديكم ما يريد من اخرج وغيره وهو كالدليل على قوله تعالى ان الله على كل
 شيء قدير آه ومن عليم ان الخطاب الاول ايضا كان للنسبة والمراد هو دانه وان
 الولي قد ضعف ان النصرة كان للنسبة والمراد هو دانه بالنظر لا من اللفظ كذا
 ولا يلزم منه ان يكون بالنظر اليه على كذا قبيها عموم من وجه فلا يلزم
 ارام تعلمون وتقرعون السوا كما اقترحت اليهود على موسى فان المسلمين كانوا
 يباينون النبي صلى الله عليه وسلم عن امور لا خير لهم في الحج عنها كما يباين اليهود
 موسى عليه السلام ان امور لا خير لهم في الحج عنها وفي العبادات ان ما
 مصدرية في وقوع المفعول المطلق كما في تفسير الكواثر وقال التحرير الانسب ان
 كما في موضع المفعول لبيان ان اي كالا نسب اليه سئل موسى وذلك لان
 الانكار عليهم انما هو لفساد المقترحات وكونها في العاقبة وبالاعليم او
 منقطعة والمراد ان يوصيهم بالنسبة به وترك الاستدراج عليه وذكر
 التوضيحه بلفظ ام المتقطعة كتحمل البقرة الانكارية للمبالغة في التبرئة
 كأنهم كانوا يقصدون الارادة فهو عن الارادة فصلا عن السؤال لغني
 ان من شأن العاقل ان لا يقصد الارادة ذلك وقوله تعالى كما قيل
 بلفظ المبني للمفعول رشح لهذا المحل المحصل من هذا السؤال

حقيق بان يصرح عن ذكره المقال الا فالمناسب ان يشبه سؤاليهم سؤالا
 قومه السؤالا بنينا لسؤالي جوسي على المصدر المنبسط للمفصول ثم ذل الكلام
 بقوله من يتبدل الكفر بالايمان وفيه ترك السعة والمصير الى الجحيم
 ليدسط بما قبله من الكلام ولخذا قال فيمن لا يتق الله حواءه فصل
 المتشركين لما قالوا ان نؤمن لربك اي لن نصدق لادعائك في
 البها حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه وفيه ان قوله كما سئل موسى لا
 اذ لا علم لهم بجوسي ولا فتراج قومه ولخذا فصل دول اللفظ ولخذا
 لم يجز من من اعدايمانكم كفارا اذ في ان فخاص من ردوا زبد من
 قيس فتولوا من اليهود وقالوا الحمد لله من السما والارضين باسرة لعدو قومه
 احد الم نرد ما اصابكم ولو كنتم على الحق ما نردكم فارجعوا الى ديننا فهو خير
 لكم فافصل من كل احديكم سبيلا فعال عمار كلف لحسن العزم
 قالوا لشد يد قال فاتي قد عاهدت ان لا اكفر بحوز ان يتجلى بود
 فالطرف لنحو من لا ابتدا اذا لود مبتداهن عند القسم المعنى
 ما افاده المصدر لحد اعطى بود فالطرف مبتداهن عند القسم المعنى
 حيدا بالافسها من اصل نوسهم اوله به ليكون مفيدا اذ حسم
 لا يكون الا من عند ان الفهم والصح ترك تربيتهم وهو التغير والاستغناء

في اليوم وفيه نظر اذ الامر غير حطلي بل مقيد بقوله حتى ياتي امر الله والنسخ لا
 يكون الا في المطلق حسب بان الفاء التي تعلق بها الامر اذا كانت لا تعلم الا
 بالشرع لا يخرج ذلك الوارد من ان يكون باسحا وكحي كجس عجم او
 اصفحو للا ان ينسخ كما ان حكم الكتب السابقة كان محيا بارسال نبينا
 الله عليه السلام وكان طهوية نسخا والحاصل ان هذا القدر من التعقيب لا ينافي
 النسخ وانما ينافيه التعقيب في وقت الحكم الاول اقول ان المحجب لم يطر
 كتب الاصول فان المصدر وفيها ان الاطلاق يجب ان يكون بحسب فهم
 التائيد حتى في انكر النسخ حين قال ان السيرة التعبدية حوقلة لا وقت
 وردد السيرة تعبدية المتأخرة اذ ثبت في القرآن ان موسى وعيسى عليهما الصلوة
 والسلام بسيرة بسيرة حمى الله عليهما وادعوا الى الرجوع الى الله فطهروا
 واذا كان الاول حوقلا لا يسمي السيرة باسحا اجبا عنه بانا لا سيم ان
 بسيرة موسى وعيسى عليهما السلام بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم واي بها الرجوع
 اليه يقتضيان توقيت احكام التورية والاكمل لاحتمال ان يكون الرجوع اليه
 باعتبار كونه مقيدا او حقا فليس ان يلزوم التوقيت بل هي حطلة فهم
 منها التائيد فقدر يكون نسخا ولم يجب بان هذا القدر من التعقيب
 لا ينافي في النسخ فقدر كانه امرهم بالصبر والخفا لقلة المستغنيين

من قوله تعالى فاعفوا واصفحوا والنجار اى الالتجاء الى الله تعالى بالعبادة تدعى
 باقامة الصلاة والسير بالفقراء باناء الذكوة تجذونه عند اى نواحيه
 الفعل نفس الفعل لكونه اياه في التقدير ولهذا سمي ثوبا كما قد سلف من قول
 الفرس عسرس ان اللف اذا كان بطر المحم كان المناسب ان
 يكون الذكر كذلك رد السامع قول كل فرق لا صاحبه فيما اذا كان الامر
 ان مقولس ولا يفتى الى مقوله احد الامر من واجب ان مقول المحم لم
 يكن دخول نفس بل دخول احدهما لكن بعضهم هذا بالتعيين لخصم ذلك
 بالتعيين ورد بان مقول المحم ودخل نفس لا دخول احدهما عادة ان
 مقول كل واحد واحد من نفس نفس ودخل ذلك الفرق لا غير بل
 الجواب ان وجه اشارة على الوارد وقع في اسم ان شرط الدخول كون
 الشخص حاضرا لوضع اليدوية والتفصيل انتبه وهو حادثة اى ثابت ومنه
 ان احدهما اليك وكأنه كان في الاصل اكم مع لم يات منهم لنصار
 بعد نسخ لشركتهم لازما لجماعتهم كالعلم لهم كما قال الراغب كعود وعابد
 بالذال المجعومة ناقة حل ببه التناح وتوحد الاسم المضمرة في كان محم
 التجرع باعتبار اللفظ والمفعول جواب عما قال كيف جمع خبر كان بسمه
 مفرد وتفرقة ان الاسم حمل على لفظ من الخبر على معناه كما في قوله تعالى

فان

فان ليار جهنم خالدين فيها اسارت الى الاماني المذكورة الى قوله الاصل
 تلك الاقنية امانيتهم جواب عما يقال من تلك امانيتهم وقولهم من دخل
 الجنة اقنية واحدة تعرفه ان المنار اليها اما الامور المذكورة في
 المحم او ما ذكرته لكن كد فخصاف هو جمع والمجمل اى تلك امانيتهم
 على التفسير بين الكلامين المناسبين لان العضو قال الراغب اصل الوجه العضو
 المقابل من الانسان فاستعملت مقابل من كل شئ وقيل للقصيدة وللخصومة
 وقيل الوجه في هذه المواضع اسم العضو متعارف الذي في قوله اسم وجهه
 لى اى نفس هذا الكلام الذي وعد له عمله وهو جلاص الوجه
 سئلوا اهل الجاهل في العمل والمجمل نعم ملابرة والظاهر ان في المجمل عمل
 تدبره كون ما هو صوره لخصمها اى ما الوصول فيكون الرد على الباقين
 لدخول غيرهم اسم الجنة بقوله بل وحده من غيبه انهم من اسم الله
 ويحسن الوقف عليه لانه في يعطيه عما بعده وكذا ان يكون من اسم
 ما عمل فعل فقل بل يدخلها من اسم فيكون الرد عليهم بالجموع ولا ين
 الوقف الا بل والمجمل جواب شرط محم في الاخرة والا المؤمنون
 اليوم اسد خوافا وخرقا من عنيتهم لنظرهم في عاقبة امرهم كذلك
 من ذلك قال الله كفوف من قوله عز ان كذلك مقبول قال فيكون من قولهم

منقولاً مطلقاً فغير تشبيهاً تشبيه المقول بالمقول في المودى والمحصل تشبيه
 القول بالقول في الصدور عن تشبيه التشديد والهوى والمحقيقة فظهر القول
 بين التشبيهين ان احدهما لا عن الآخر والمعطلة هم الذين يقولون ان
 ولا يقولون به بما يقسم لكل فن من ان للمحكوم به من عام لكل من
 لما تور ان العبرت لعموم المعطلة لا مخصوص بسبب فان من العنصر المشترك
 اذ لم يحسن محاسبته فما حذر قوله من ظلم الآثامية حبيب بالانحاز من
 ذكر الله تعالى الساعى صراط المساجد لا يكون الا كافراً متبلاً عاماً لا
 اظلم منه في الناس اذ المراد من الما ليس الكفارة لان الكلام فيهم كقول
 على عموم الكافر المانعة لا يخص بالما ليس الذين فيهم نزلت الآية كما عجم
 المساجد من نزل الآية في مسجد حال ان يذكر فيها اسم الله تعالى فيقول
 الا باسم منعت الشيء ومنعته عنه وصاحب الكشاف وكذا ان
 حرف المحرر ان ذلك ان تنصبه مفعولاً لا تخفى منعهما كراهته ان يذكر
 المص لان الاول حذف حرف الجر بلا ضرورة تدعو اليه في السائر حذف
 المفعول الثاني كذلك العبارات لمعاد العبارات فيها ونحو ذلك
 الاول ايضا اي من الناس مساجد الله في ايضا احتياج الى اعتبار
 من كراهته لامن جهته ان يكون محلاً لفعال الفعل مفعول مقارناً لمصحح

خفف الاسم لانه جائز مع ان وان بدون ذلك بل من جهته ان المفعول له
 اما غايته في قصد الفعل حصوله او باعث يكون علته للاقدام على الفعل
 والذكر في المستقبل ليس واحداً والباعث كراهته الذكر فان قيل
 ذكر الكراهية والارادة في احتمال الموضع بيان للمعنى لا خصوصاً
 على حذف المضارع فلما لم يسم فحذف القدر يكفي سبباً مشتركاً بالهدم
 ناظر الى الوجه الاول في سبب النزول والتعطيل ناظر الى الوجه الثاني
 جعل تعطيلها بانقطاع الذكر العباد حشر اباها او سبها عمارتها
 من حيث كونها مساجد ما كان لهم ان يدخلوها الا خالفين لما توهم انه
 كسب خسرانهم لا يدخلون الا خالفين وقد دخلوا حينئذ حتى فعلوا باب
 التارخ ان بليت المقدس تعني في ايدي النصارى اكثر من
 سبته يتمكن اهل من المسلمين من الدخول فيه الا خالفوا الى ال
 الملك السام صلاح الدين وقوه بوجه حاصل اول ان جبر ما كان لهم
 ما كان ينبغي لهم من الا خالفين الا لخسرانهم من غير اعتبار
 منهم وحاصل الثاني ان من كان لهم ما كان الحق لهم ومعنى الا خالفين
 من المؤمنين غير ان الواجب ذلك لكونهم غير كون الواجب ظلماد
 لولا ظلمهم لكنهم لا توابه وفيه رد على صاحب الكشاف حيث جعل الوجه
 الثاني معنى للاول اذ قال اولاً اني ما كان ينبغي لهم ان يدخلوا حشراً

لشخصه

ثم قال والمعنى ما كان التحي والوجوب الا ذلك لو لا ظلم الكفر وتوهم
وحاصل الثالث ان المعنى ما كان لهم ما كان لهم في حكم الله وقضا
يعني احكم الله تعالى بهم بغير دن حيث لا يدخلون الا فاعلموا ولو
حين قد وقع في النسخ التي رايها ما في علم الله يدل في حكم الله في
النسخ لا قضايه وقوع خلاف علمه تعالى في معناه الذي يمكنهم
من الدخول في المسجد يعني ان اللفظ وان كان في صورة الخبر فتعني النهي
عن كسر كفت من الدخول والتحليته بينهم وبين المسجد المحرم لكن لا
يخفى ان العبارة انما تفيد نهيم عن الدخول كما في قوله تعالى وما كان لهم
ان تودوا لانهم المؤمنين عن التمكين والتحليته ولقد اقال قيل
فان معهم ان يصلوا في المسجد المحرم ولا قصي يريد بيان ارتباط
الآية بما قبلها في المكان فعلم التولية شرط العدة يعني ان ابن
طرف للفعول معولا لا تولوا محذوفان فلا دلالة في الكلام على جواز
التوجه الى اي جهة كانت ولا وجه لجملة على الجهة المستوحية اليها فتعني
اي جهة تولوا وجوبهم على ان يكون معولا به لانه لازم الطرفة لكن
شاع في الاستعمال انما توجه بمعنى الى اي جهة توجهوا كمال التحرير
او فتم ذاته قد عرفت ان الوجه في معنى الذات والمفرد لكن لما لم يكن

هكذا نظائر الذات معنى اوله قوله اي عالم مطلق الماحل فيه افراد بديته علمه
تعالى باحاطته بالاساس بقدرته عليها وعن ابن علم انما نزلت في المسافر
على الرحلة فيكون معنى قوله فاني تولوا فالي اي جهة تولوا لما عرفت من
هذا المعنى في الاستعمال وقرا ابن عامر لغيبه او فيكون استينا فاكاه
هل انقطع حطابهاهم في الاقصر على الله تعالى ام لا فصل لال فالواظم
من ذلك اعني نسبتة الولد اليه تعالى وانما جاء بما الذي يعبر او الى العلم
آه جواب عما يقال كيف علم غير العقل حيث ان اللفظ ما مع غيب
العقل في الكلام حيث جمع الخبر بالواو والنول نفسه رده ان
العقل على الاصل ولعل غيبه لكنه التحقير وهذا يقال انه لا في
السموات والارض اشار الى مقام الالهية والعقل بمنزلة المحمدا
وكله فاسول اي مقام العبودية والحمد والصفية بمنزلة العقل اي كل
فما يعني ان المضاف اليه المحذوف هو ما في السموات والارض بقرينة
سبب الذكر وكذا ان يراد وكل من جعلوه لذا خصوصية تقرب منه المقام فالمراد
بالقنوط على الاول لا تقيد ولا امر النكرين وعلى الثاني لا تقيد ولا امر
فيكون قوله كل قانتون الزا ما للمتكبرين بعد اقامه الحج عليهم بالوجهين

ولآية يفي قوله تعالى سبحانه بل له فاني السموات والارض كل له قانون
من ثلثة اوجه الاول سبحانه والثاني له فاني السموات والارض والثالث
كل له قانون اي جبهتهما وليطرح السميع في قوله من ركانه الداعي السميع
تمامه يورثني واصحابي مجموع قال صاحب الكشاف قيل التورع مخف المبدع كما
ان السميع قول عسر ومن ركانه الداعي السميع مخف السميع فيه نظر وعمل
عنه في الكواشي ان السميع على معناه الظاهر والاسماء جارية لان
الشؤون لمادة صار عسر وسميها لدعوة فقد سببت لكونه سميها فاسند
اليه السماع كما اسند الرد الى الهام في قوله اذ ارد دعا في القدر من شعر ما على
الشاذ لا يصح العباس عليه ان ثبت اقول كان المص انما لم يلق اليه
بعد اراده فيه ارتكاب بام للحار بلا ضرورة تدعو اليه ولا قرينة
تدل على ثبوت قرينه لدل على جلاوه اما الثاني فطه واما الاول فلان المبدع
ههنا مخف المبدع اما واثية فلان الامام الواحدى لعل عن الرهاج ان يرد
السموات مخف منسها على غير مثال وتقل الامام الرازي عن القفال ان
المبدع الامم مخف المولم والحكيم مخف المحكم وقال الامام السجادي
يدع مبتدع وفي تفسير الكواشي اي جبهتهما السميع مخف مسمع فاعلمه ايدع قال

ابو البقاء

ابو البقاء
اي جبهتهما السميع مخف مسمع وظاهر ان هو لا تقات كلام المجموع على صاحب
وقوله على ان الشاذ لا يصح العباس عليه رد بما لعل عن القفال اما واثية
فلان المقصود من ذكر ههنا الاستدلال على الشرت عن اللولو كما بينه
المص وبيان المحققين لا يثبت به هذا المعنى واما الثالث فلان كلامه قبله
اعني قوله الداعي وما لعل يورثني يادي على الصورت ان السميع ههنا مخف السميع
وان لم يسمح لان الداعي مخف المنادى ويورثني مخف يوقظني الشاذ او الاثبات
لا يتصور الا من السميع ودون السامع والعجب ان هذا مع عانه وضوحه كيف
على صاحب الكشاف واصحاب السردوه ويجمع مخف شام واما ركانه فقد
فيها فقال صاحب الكشاف ان ركانه النجسة هي اخف وردت في النجسة على
عمر ونم انما عليها وروى بها بالتماس اضلها وردت في قول من قال انما
عسر وامن يد بان وردت في قول هو اذن وهو شعبة كبرى حاورة
وعمر من بعد يكره اسلم في خلافة امير المؤمنين عسر الخطاب صبه عنه
وهو على خلافة دته وذكر التخرير ان ركانه اخف وردت بالداعي داعي الكون
وهو مبتدع اخبره الحار والمجود المتقدم ادع لعل لظروف لا اعتماد على الاستعمال
وتورثني حال او ضفته على زيادة اللام والكوس عطف على الضمة وكس المراد

حقيقة امر من الله تعالى اقتضت من المأجور به بل تمثيل حصول تعقل به ارادة
 الحق يعني انه استعاره حقيقة تمثيلية شئت الحالة المركبة من اجزاء المتعددة
 وهي تشبيهه تعالى بوجوده من الممكنات وشرعته حصوله عقيب التشبيه
 عينا من غير توقف كماله وطاقته نافذة الحكم كاطلاق نوران حطبا
 يؤخذ في الاقتضال عقيب الامر بلا افعال فاطلعت العباد المتوعدة للحالة الثانية
 على الحالة الاولى كما هو طريق الاستعارة التحصيف بهذا ما عليه الزحاح
 والامام الرازي والمصنف ذكر في السلام ان الامر على حقيقة والاحجاز
 في الكلام فانه جرت التشبيه الالهية في ايجاد المكونات ان يوجد
 بل غطت من الالهية ذهب كثير من اهل العلم او يتجاهلون من اهل الكتاب
 ونفى عنهم العلم لانهم لم يعملوا به والاول لغرض قولهم لو لا كلمتنا الله لا
 كانهم قالوا نحن عظيمي كانه لملايكته والتبيين في عدم اختصاصه
 بهجده وقوله سبحانه به اي بالرسول ادبنا اياهم وعنادا مفضول له وجود
 فقالوا ارنا الله جبروت قال اليهود هل يستطيع ربك قال نعم
 وقرآنه الشين قال الرابع كانه نظرا لقوله تعالى به فجعل عليه
 وذلك خطأ لان تشابه اصله تشابه فاغنى عن تشابه في تشابه
 ذلك لقوم قولهم كادور على ظاهره ان نصب الآيات للمؤمنين

الى تحصيل الحاصل دفعه او لا يقولهم اي يطلبون لبعضهم عما لا يليق
 مجاز عن طلب البعض وثانيا بقوله ويؤمنون التحاقين ان من شأهم ان يؤمنوا
 بها على الاطلاق بحيث لا يفرقهم تشبيهه في الباطن ولا عباد في الظاهر
 لان كلام التردد والعناد في الايمان فيكون مجازا عن الاستعداد
 والتمس فلا بأس عليك ان اضروا او كابدو صديقه له غرم لانه كان
 كان نعيم نصف صدره لا ضرار بهم على الكفر على انه سبي
 عليه الصلوة والسلام عن السؤال حال اوبه روى انه عليه الصلوة والسلام
 قال ليت شعري والى اى شئ انتهى امرهما صهي عن السؤال من احوال الكفرة
 ما فعل ابو ابي ما فعل بهما ولا اتهام عبيد الله تعالى المساجح
 المسلمين والعلم فلو حصل ذلك اعني ان قوله تعالى ليس ترصى عليكم
 ليس بشيء اخبر عن الله تعالى بعدم رضاهم بل حكاية عنهم اسمهم
 ليطلق قوله فلان يدي ناسه هو الهدي على طريق الجواب عن سؤالهم
 كونه جوابا بانهم كانوا ادعوا ان ملتهم هو الهدي لا يدي سوا ما فعلت
 عليهم القصة هذا الهدي هو الاسلام هو الهدي الى الحق ما عدل

البل كان قوله تعالى قل ان هدى الله فهو الهدى مستحسنا على انواع
المبالغة والتمثيل بان دأبهم في المجدد ابراهيم الفضل والجليل
بالام والاطلاق الهدى المناسب من المقام الخطابى ان يكون
على الكمال على الهدى المحقق فصره بما قصده به ابراهيم النكتة وايضا جازع
رجواه وجعله حوا بالمالهم فخر انهم كانوا الهداية والمقصود
على ان هدى الله هو الهدى المنة ما شرع الله تعالى لعباده على لسان
انبيائه والدين كله كذلك لعملة لكن المنة تعالى عسبارة بالآ
ايمان على المبوت النعم والدين عسبارة طاعة العباد له بالاجابة
والايمان لحكم الشرع باعتبار كونه خور والعطش لئلا يقال
قال صاحب الكشاف قال الزحاج المنة النسبة والظرف لعل الى
اصول الشريعة عسبارة انها عليها لمبوت على امر بارهم
والله لا يحلف الا نبي عليهم سلام فيها وقد يطلق على المبالغة في الكفر
واحدت ولا عسبارة ملاحظة الاصل لا ايضا لا الباعث تعالى لانه
فلا يقال ملته الله ولا الى احاد الاحبة والدين براد وصدق الكثرة
قبول الامور لانه الطاعة في الاصل والنظر الى مبدءها قال تعالى دنيا فيما ملته

ابراهيم

ابراهيم وقد يتجوز به خاصة فيطلق على الف مع ايضا وفيه قولنا
وذلك دين القيمة المنة القياسية على ان يبارك الله بباركها
هي في صحة الاضافة وعلى الطائفة المخصوصة لعدم وجود زبديا
الى الاصل والخذاص اضافة الى الباعث تعالى والا الاحاد ولعل على
الباطل ايضا واما الشريعة فهي المورد في الاصل وهي اسم للاحكام
الدى مسند بها المار مورول حاشا او حاد ابراهيم كانت
من الشارع او راجعة اليه ولد لك قال تعالى ولكل جعلنا حكم شرعة
ومنها جاز والتبديل والفسح لعل فيها قال تعالى وتجو مطلق على الاصول
الكليات ايضا اطلاقا ليعا من الطلب الكتاب اذا عليه علم ان الا
والاحلال يكونان بخلاف او الدين المعلوم صحة قال التخرير لان الدين
اليه هو المعلوم لا العلم لعملة وعسبارة ص عليه بان المعلوم بالعلم
ففى المعلوم مستلزم محجى العلم بالعرض وح لم لا يجوز ان يكون محجى العلم
بطريق الحقيقة ومحل صاحب الكشاف اى من الذين المعلوم صحة لا يتحقق
ان يكون اشارت الى كون العلم مجازا من المعلوم لحوال ان يكون بيا بالاصل
المعنى منه قوله تعالى حكايته عن ابراهيم عليه السلام في خطاب ابراهيم

انی جانی من العلم ما لم یأتک لا واثق کثیره و صرف الجمع عن
الظاهر لا ضرورة خلاف الظاهر لوجه لا عمت ارض به وجه
على التحرر لان عبارت الکشف قطعیه فی حمل العلم على المعلوم لانه
ما قال الذی الذی هو المعلوم و ضعه بالمعلوم صحته فلا حمل السائل انفس
یرد على صاحب الکشف انه ثبت في القطع بآراءه المعنی المجاری بل کان
علیه حمل اللفظ على معناه المحققه ثم یندرک المجاری لطریق الاجمال
کما فعله المصنف فطهر ان قوله ای من الوجی او الدلیل آیه ره على الکشف فان
قلت الوجی ليس بعلم فلا اعلام فلعلم و الا اعلام متحدان
بالذات و التایرا باعتبار کما ذکر فی تعلیم و العلم و التعلیم
و المتحرک فلیسا بل یرید من سیقول یستفاد من الناس ما دلهم الی حکمتها
انتهی کتابه المصنف رحمه الله علیه و علی الدیه و قدیم کتابه و ذلک
الکتاب بعصل الله حسن توفیقہ و الصلوٰه و السلام علی سید المرسلین محمد
وصحبه و سلم و الحمد لله رب العالمین عممهم عم عام شد سائر شعاع
مسئله احکمکم بواب جامع الکلمات نواب لطیف خان درخشی که
بامر خلاف ساهی حیدر زری لطریق فوجداری در کابل سراف داشتند